التقرير السنوي
٢٠١١

منظمة الأمم المتحدة
للتنمية الصناعية

تقرير اليونيدو السنوي ٢٠١١

© اليونيدو ٢٠١٢. جميع الحقوق محفوظة.

هذه الوثيقة صادرة دون تنقيح رسمي من جانب الأمم المتحدة. ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا طريقة عرض المادة التي تتضمّنها على الإعراب عن أيّ رأي كان من جانب أمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشأن المركز القانوني لأيّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها، أو نظامها الاقتصادي أو درجة تنميتها. والتسميات من قبيل "متقدّمة"، أو "صناعية"، أو "نامية" يُقصد منها اليُسر الإحصائي ولا تعبّر بالضرورة عن حكم على المرحلة التي بلغها بلد أو منطقة ما في مسيرة التنمية. وذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية لا يعني أنها تحظى بتأييد اليونيدو.

ترد جميع الإشارات إلى المبالغ المالية بدولارات الولايات المتحدة.

هذا المنشور من إنتاج: قسم اللغة الإنكليزية والمنشورات والمكتبة،
مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

الورق المستخدم في متن هذا النص خال من الخشب وغير مصقول؛ وحائز على تصديق مجلس رعاية الغابات (نظام تسلسل الحيازة) وبرنامج إقرار خطط إصدار الشهادات الحرجية (نظام تسلسل الحيازة).

النص الكامل للتقرير متاح على الإنترنت في الموقع www.unido.org
ISSN 1020-7708
Distribution: GENERAL
IDB.40/2-PBC.28/2 2012
ARABIC
Original: ENGLISH

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

التقرير السنوي ٢٠١١

رسالة من المدير العام iv

بيان المهمّة vi

١ • اليونيدو: شريك قيِّم ١

الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر العام لليونيدو • اليونيدو وأسرة الأمم المتحدة • الطاقة المستدامة للجميع • مكاتب اليونيدو • تركيز اليونيدو الإقليمي • اليونيدو ووسائل الإعلام • اليونيدو والقطاع الخاص

الموضوع المميَّز:
اليونيدو تقود تخضير الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف

٢ • اليونيدو: مديرة فعّالة ٢٣

الإدارة التنفيذية • إدارة التعاون التقني • الإدارة المالية • فعالية الإدارة • إدارة التغيير • إدارة الموارد البشرية • إدارة التوازن بين الجنسين • إدارة المساءلة والأخلاقيات • إدارة سلامة وأمن الموظفين • إدارة مركز فيينا الدولي • إدارة العقود والخدمات والنظم

الموضوع المميَّز:
تقاسم التكاليف: الصورة الكاملة

٣ • الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية ٣٩

خدمات الأعمال التجارية والاستثمار والتكنولوجيا • الأعمال التجارية الزراعية وتنظيم المشاريع في المناطق الريفية • الأمن البشري وإعادة التأهيل بعد الأزمات • النساء والشباب في الأنشطة الإنتاجية

الموضوع المميَّز:
أقل البلدان نمواً

٤ • بناء القدرات التجارية ٦٥

القدرات الإنتاجية التنافسية من أجل التجارة الدولية • البنية التحتية للنوعية والامتثال • ترويج الصادرات الصناعية واتحادات المنشآت الصغيرة والمتوسطة • المسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل الاندماج في الأسواق

الموضوع المميَّز:
القيمة لقاء المال في مجال المعايير والنوعية

٥ ٠ البيئة والطاقة ٧٧

الإنتاج الصناعي المتّسم بالكفاءة في استخدام الموارد وبقلّة الانبعاث الكربوني • الإنتاج الأنظف والمتّسم بكفاءة استخدام الموارد • بناء القدرات اللازمة لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعدّدة الأطراف

الموضوع المميَّز:
منتدى فيينا للطاقة عام ٢٠١١

٦ ٠ البحث والتحليل ٩٩

الإحصاءات • البحوث المواضيعية • المشورة السياساتية الصناعية • الشبكات المعرفية: مبادرة جديدة

الموضوع المميَّز:
معهد تنمية القدرات التابع لليونيدو

٧ ٠ اليونيدو: محفِّز على تحقيق مستقبل أفضل ١١٣

معلومات عامة عن اليونيدو

اليونيدو حول العالم

المختصرات

التذييلات على قرص مدمج (CD-ROM)

الإحصاءات التشغيلية • المشاريع الموافَق على تمويلها من التبرّعات • التعاون التقني مع أقل البلدان نمواً • البرنامج العادي للتعاون التقني • تعيين الخبراء حسب قوائم الدول • الاتفاقات والترتيبات الأخرى المبرمة في عام ٢٠١١ • العروض الإيضاحية/الحلقات الدراسية الترويجية التي نظّمتها مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا بشأن بلدان معيّنة • المشتريات • التمثيل الميداني • تركيبة الأمانة والمعلومات ذات الصلة بالعاملين • تنمية قدرات الموظفين • الإحصاءات الصناعية • قائمة أنشطة التعاون التقني

رسالة بقلم المدير العام

كانت السنة الماضية سنة مشهودة لأسباب عديدة. فمن حيث الأداء الكمِّي والنوعي، تجاوزت اليونيدو أداءها الممتاز في العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ إذ نفَّذت حافظة مشاريع بلغت قيمتها ٤٤٨,٨ مليون دولار، أيْ بزيادة قدرها ٦٣,٣ مليون دولار على الرقم الباهر الذي كانت قد بلغته في عام ٢٠١٠. وكان حجم خدمات المشاريع المقدَّمة البالغ ١٦٦,٧ مليون دولار قد تجاوز الرقم القياسي السابق البالغ ١٥٩,٦ مليون دولار الذي حقَّقته في عام ١٩٩٠ عندما كان عدد موظفي المنظمة يبلغ ضعف عدد الموظفين الآن. وهذا يبيِّن بأوضح صورة ممكنة إلى أيِّ حدٍّ مضينا في تحسين كفاءتنا وفعاليتنا.

ولدينا من الأسباب ما يجعلنا فخورين جدًّا بهذه الإنجازات ولكن لا يسعنا أن نقنع بما حقَّقناه. ومع أنَّ بلداناً عديدةً، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل، أعربت عن عميق تقديرها لما قدَّمته اليونيدو من دعم، فإنَّ من واجبنا أن نضع نصب أعيننا دائماً أنَّ علينا، كوكالة متخصِّصة معنية بالتنمية الصناعية المستدامة، أن نظلَّ مدركين لاحتياجات ومتطلّبات جميع دولنا الأعضاء. ويسرُّني أن أقول إنَّ بعض التحسينات الهائلة قد حدثت، خلال السنوات الخمس والأربعين من وجود المنظمة، في اقتصادات العديد من البلدان كما إنَّ تحولاً مناظراً قد طرأ على ما تتوقَّعه الدول الأعضاء من منظمات كمنظمتنا. فلم يعد العديد منها بحاجة إلى استراتيجياتنا التي تستهدف الحدَّ من الفقر في المقام الأول، بل صارت تتطلَّع للحصول على حلول عالية التقنية للتحدّيات الإنمائية المعقَّدة. وبوجه خاص يريد العديد من البلدان الاستعاضة عن تكنولوجياتها القديمة بتكنولوجيات نظيفة جديدة أو يرغب في إرساء نظم إدارة معرفية.

وسوف أحرص في العام القادم على أن تمضي اليونيدو في جعل خدماتها المتعلقة بجميع دعائمها الأربع، أيْ التعاون التقني والخدمات الاستشارية السياساتية والوظيفة المعيارية والوظيفة الجامعة، متَّسقةً مع مستوى التنمية الفعلي لكل بلد شريك. وإنني لعلى ثقة من أنَّ القرَّاء سيصرفون ما يكفي من وقت لاستقصاء نطاق وتنوُّع برامجنا ومشاريعنا المذكورة في هذا التقرير ويقدِّرون مجموعة الخدمات التي تستطيع اليونيدو أن تقدِّمها ليس إلى أقلِّ البلدان نمواً فحسب بل أيضاً إلى البلدان المتوسطة الدخل التي قطعت شوطاً طويلاً على طريق التصنيع المستدام. وأودُّ أن ألفت انتباه القرَّاء إلى إحدى أحدث مبادراتنا المتمثِّلة في معهد اليونيدو لتنمية القدرات والتي يرد وصفها في الملمَح الخاص من الفصل ٦ بهذا التقرير. ويمكن لمعهد اليونيدو أن يقدِّم الكثير إلى البلدان في جميع مراحل التنمية، بما فيها البلدان ذات الاقتصادات القوية والصناعات المتطوّرة.

ولم تخلُ السنة قيد الاستعراض من التحدّيات. ونحن نسلِّم بأنَّ البلدان التي دأبت على الاستثمار في نظم التنمية المتعدِّدة الأطراف تواجه الآن صعوبات في القيام بذلك. أمَّا من جهتنا، فإنَّ هذا الأمر يتطلَّب التزاماً أكبر من أيِّ وقت مضى بتحقيق نتائج، لكن يجب أن يكون واضحاً في أذهاننا أنَّ تلك النتائج ينبغي أن تندرج ضمن سياق الولاية التي تمنحنا إيَّاها جميع الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، لم يغب أداؤنا القوي في السنوات الأخيرة عن انتباه جهات مانحة عديدة ترجمت ثقتها باليونيدو إلى حشد مستوى قياسي من الأموال.

ولم يأت نجاح اليونيدو في عام ٢٠١١ صدفة. فقد جاء نتيجة جهود جبارة بذلها الموظفون الذين عملوا ساعات طويلة مضنية في وقت كانت فيه المنظمة في غمرة عملية تغيير إداري كبيرة. وعلى الرغم من أنَّ سُدس عدد الموظفين قد شارك مشاركةً مستفيضةً فيما ثبت أنها عملية تحوُّل مجزية جدًّا وإنْ استهلكت وقتاً طويلاً، فقد حقَّقنا نتائجَ مدهشةً.

وكانت التحدّيات التي واجهناها في مقرِّنا في فيينا ضئيلةً بالمقارنة مع ما واجهه بعض موظفي اليونيدو الميدانيين. وقد بقينا على اتصال وثيق مع مراكز العمل التي كان الوضع الأمني فيها

محفوفاً بالمخاطر، وأودُّ أن أثني على صمود هؤلاء الموظفين وعلى تصميمهم على بذل قصارى جهدهم في مواجهة ما تعرَّضوا له من أخطار شخصية. وقد شعرت بارتياح شديد لأنه ما من موظف من موظفي اليونيدو فَقَدَ حياته أو أصيب إصابة خطرة؛ غير أنَّ قلوبنا مع المنظمات الأخرى التي لم يحالفها ما حالفنا من حظ.

ويزخر التقرير السنوي لهذا العام بمعلومات وفيرة عن الطائفة العريضة من الخدمات التي قدَّمتها اليونيدو والنتائج التي حقَّقتها خلال عام ٢٠١١ رغم أنَّ عليه أنْ يكتفي، بحكم الضرورة فقط، بسرد أمثلة عليها دون أن يسهب في كل تفاصيلها. ورغم أنَّ شكل التقرير مماثل إلى حدٍّ كبير لشكله في العام الماضي، فقد استجبنا إلى طلبات عديدة بإعطاء وصف وقائعي وكمِّي لأثر خدماتنا عن طريق إدراج عيِّنة عن صفائح الوقائع الموجَّهة نحو تحقيق النتائج بشأن المشاريع والبرامج المنفَّذة في قطاعات مختلفة ومناطق مختلفة، ترد في الفصل ٧. وبغية توزيع تقرير اليونيدو السنوي على أوسع نطاق ممكن وكذلك توسيع رقعة قرَّائنا من أصحاب المصلحة سوف نصدر، على أساس تجريبي، صيغةً إلكترونيةً من التقرير على قارئات الكتب الإلكترونية والأجهزة اللوحية في ثلاث لغات بصورة أولية. وسوف تكون التعليمات المتعلقة بتنزيل صيغتي «e-pubs» و«PDF» من التقرير متاحة على الموقع الشبكي للمنظمة. وآمل في أن تزيد صيغة «e-pubs» الجديدة من سهولة الاطِّلاع على المعلومات المتعلقة باليونيدو في أبسط صورة ممكنة، كما أتطلَّع إلى الوقوف على تعقيباتكم في هذا الصدد.

وبالإضافة إلى وصف أنشطة المنظمة في عام ٢٠١١، يُبَشِّر التقرير في عجالة بما هو آتٍ. فحالما يبدأ تشغيل الأنظمة الجديدة التي أُدخلت بموجب برنامجنا للتغيير الإداري تشغيلاً كاملاً، أتطلَّع إلى أن تتضمَّن طبعات التقرير السنوي المقبلة معلومات أكثر إسهاباً ومنهجيةً عن النتائج المحرزة. ويحتوي الملمَح الخاص الوارد في نهاية الفصل ٢ مزيداً من المعلومات عن هذا الموضوع.

ويتمثَّل أحد الأحداث البارزة التي شهدها العام وجعلت العالم يسلِّط الضوءَ على اليونيدو في عقد منتدى فيينا للطاقة في حزيران/يونيه الذي مهَّد الطريق أمام إعلان عام ٢٠١٢ السنةَ الدوليةَ للطاقة المستدامة للجميع. فقد اجتذب المنتدى نفسه والعديد من أحداثه الجانبية اهتمامَ جمهور عريض شمل شخصيات مرموقة شاركت في المناقشة المتعلقة بالطاقة. ويرد وصف منتدى فيينا للطاقة تحت عنوان «ملمَح خاص» في الفصل ٥.

وقد التزمت اليونيدو، طوال عام ٢٠١١، التزاماً تاماً بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) المقرَّر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في ريو دي جانيرو بالبرازيل. فقد ساهمت اليونيدو مساهمة شاملة في العملية التحضيرية وسوف تدعم تنفيذ نتائج مؤتمر ريو+٢٠ مع التركيز الخاص على مبادرتين رئيسيتين هما "الطاقة المستدامة للجميع" و"الصناعة الخضراء". ونحن ملتزمون، كمنظمة، بضمان تجسيد أهداف هاتين المبادرتين تجسيداً تاماً في أعمال المؤتمر ونتائجه وإدماجها في الأهداف الإنمائية المستدامة التي يتوقَّع أن تنبثق من عملية ريو+٢٠.

وأودُّ أن أختم رسالتي بشكركم على استمرار اهتمامكم باليونيدو ودعمكم لها. وكما سبق لي أن ذكرت، فقد كانت سنة ٢٠١١ سنةً عامرةً بالمكافآت والتحدّيات على حدٍّ سواء بالنسبة لليونيدو، سنةً سنستخلص منها عبراً تضيء لنا طريق المستقبل في سعينا لتلبية تطلُّعات دولنا الأعضاء.

كانديه ك. يومكيلا
المدير العام

بيان المهمّة

تتطلَّع اليونيدو إلى الحدِّ من الفقر من خلال التنمية الصناعية المستدامة. إنَّنا نريد أن تُتاح لكل بلد فرصة إنماء قطاع إنتاجي مزدهر، وتوسيع نطاق مشاركته في التجارة الدولية، والحفاظ على بيئته.

خدماتنا : النمو المقترن بالجودة

النمو المقترن بالجودة يعني أننا نُحسّن جميع خدماتنا ونرتقي بها دوماً، وهي خدمات متعدّدة التخصّصات وتفضي إلى تحوّل إيجابي في السياسات والمؤسسات على نطاق العالم.

» **إنّنا نُقدّم حلولاً:** نستقطب الدراية والخبرة العالميتين لمواجهة التحدّيات الإنمائية المعقّدة من خلال خدمات متكاملة وقوية التأثير.

» **إنّنا نتّسم بالمرونة:** نُبدّل نهوجنا ومنهجياتنا ونُكيّفها وفقاً لاحتياجات البلدان في مختلف مراحل التنمية.

» **إنّنا نُوسّع خدماتنا:** نوسّع مدى نطاقنا الجغرافي ونزيد حجم ما ننفّذه من أنشطة لخدمة المزيد من البلدان والناس.

» **إنّنا نضمن فعالية خدماتنا:** نقيس ما تحدثه خدماتنا من أثر على التنمية من أجل ضمان تحقيق أفضل نتائج ممكنة.

عملياتنا : توحيد الأداء في اليونيدو

توحيد الأداء في اليونيدو يعني أنّنا متّحدون مقصداً وفعلاً.

» **إنّنا نُمكّن موظّفينا:** نعترف بالكفاءات والمعارف ونطوّرها، ونشجّع التواصل والتفكير المبدع، ونُعزّز النزاهة والمساءلة، ونُكافئ الإنجازات الجماعية.

» **إنّنا نخدم أصحاب المصلحة في أنشطتنا:** نُعزّز ثقافة التعاون والاستجابة والملكية لدى تلبية احتياجات جميع أصحاب المصلحة الذين نتعامل معهم.

» **إنّنا قدوة في قيادتنا:** نُجسّد قيادة تراعي الأخلاق والمنظور الجنساني، ونُحفّز الناس، ونُشجّع الإبداع، ونعمل في أفرقة مرنة ومشتركة بين مختلف وحدات المنظّمة.

» **إنّنا نُدير بكفاءة:** نُحسّن توقيت جميع خدماتنا وفعالية تكلفتها، ونستحدث عمليات تقلّل البيروقراطية إلى أدنى حدّ ونستخدمها في إدارة أعمالنا.

›› إنَّ شراكات هذا العام شديدة الأهمية، سواءً الشركات التي تؤدِّي اليونيدو دوراً فيها أو تلك التي ترعاها اليونيدو.

٠١

اليونيدو: شريك قيِّم

تضمّن التقرير السنوي لعام ٢٠١٠ موضوع الشراكة كفكرة مهيمنة عبر فصوله المختلفة. وهذا العام، فإنّ الشراكات - سواء التي تكون اليونيدو عضواً فاعلاً فيها أو تلك التي تتولى اليونيدو رعايتها - لا تقلّ أهمية. ومن الإنصاف القول إنّ فرص النجاح الأوفر في أيّ مجال من مجالات التعاون الإنمائي تنبع من تجميع الموارد في ظلّ البيئة العالمية الراهنة. وتتبوّأ اليونيدو مكانة شديدة الخصوصية وتتمتّع بمستوى من الخبرة والتخصّص لا يتوافر لأيّ جهة أخرى. وهي لا تخاطر بالتوسّع المفرط من خلال السعي إلى الاضطلاع بمسؤوليات يضطلع بها باقتدار شركاؤها ذوو التخصّصات المختلفة. ويقدّم هذا الفصل وصفاً لعدد من الأنشطة والأحداث والمشاريع التي يكتسي دور شراكة اليونيدو فيها أهمية خاصة. وهو يبدأ بالدور الفائق الأهمية للمنظمة كشريك لدولها الأعضاء.

الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر العام لليونيدو

عُقدت الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر العام، وهو أعلى جهاز لتقرير السياسات في المنظمة، في فيينا من ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ مع التركيز على موضوع إدامة الثورة الصناعية الجديدة. واجتذب المؤتمر العام ما يزيد على ٧٠٠ مشارك من جميع أنحاء العالم يمثلون أكثر من ١٤٠ دولة عضواً، بمن فيهم نائبا رئيس ونحو ٤٠ وزيراً. وأكَّد حضور ممثلين كبار للعديد من المنظمات الرئيسية الشريكة، بما فيها الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، الأهمية التي توليها اليونيدو للاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع المنظمات من داخل الأمم المتحدة وخارجها على حدّ سواء التي تكون أنشطتها مكمِّلة لأنشطة اليونيدو. ووفَّر المؤتمر، سواء في إطار جلساته العامة أو اجتماعات لجنته الرئيسية وأحداثه الجانبية أو خلال الاجتماعات الأقل رسمية بين أعضاء الوفود ومسؤولي اليونيدو، فرصةً فريدةً لليونيدو كي تستفيد من الحوارات التي تجريها مع دولها الأعضاء.

وافتتح المؤتمر العام رسمياً مايكل سبيندليغر، نائب المستشار والوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية، نيابة عن الدولة المضيفة، النمسا، حيث أكَّد على أهمية استراتيجيات التنمية الصناعية المستدامة في السياق الحالي للتنمية الدولية. وأضاف أنَّ اليونيدو وضعت، من خلال دمج مفهوم الاستدامة، التنمية الصناعية في سياق التحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والأمنية المعقدة التي تتسم بها حقبة العولمة الحالية. وأشار المدير العام، في تعليقاته الافتتاحية، إلى الشراكات الاستراتيجية القوية التي تربط اليونيدو بدولها الأعضاء وبالوكالات الإنمائية والجهات المانحة مثل الاتحاد الأوروبي ومرفق البيئة العالمية والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال. وأكَّد على أنَّ شركاء اليونيدو يسلِّمون بصلة ولاية المنظمة وخبرتها على حد سواء بالمشهد الإنمائي المتغير. وأضاف أنَّ الشراكات الثنائية، وهي قوية بالفعل، ستشهد نموا كبيرا في السنوات المقبلة. وأشار الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي-مون، في كلمة أُلقيت بالنيابة عنه، إلى أنَّ التحوّل نحو اقتصاد أخضر

عالمي يتطلّب ثورة صناعية جديدة تنطوي على انتقال واسع النطاق إلى مستوى أدنى من الانبعاثات الكربونية وإلى نمو يتّسم بكفاءة استخدام الموارد. وكجزء من هذا التحوّل، أكّد الأمين العام على الحاجة إلى ضمان أن تتقاسم كلُّ الشعوب المنافع والفرص الناجمة عن هذا النموذج الجديد للنمو والازدهار.

واتّساقا مع التركيز على موضوع استدامة التنمية الصناعية، ساعد عدد من الجلسات التقنية واجتماعات المائدة المستديرة على تبادل المعارف والخبرات داخل المناطق المختلفة (انظر "تركيز اليونيدو الإقليمي" أدناه).

وفي الجلسات العامة واجتماعات اللجنة الرئيسية، اعتمدت الدول الأعضاء عددا من المقرّرات والقرارات الهامة ذات الصلة الجوهرية بالأنشطة التنفيذية للمنظمة، بما في ذلك قرار يهدف إلى تعزيز أنشطة اليونيدو في مجالي الطاقة والبيئة. وأشار القرار إلى أنَّ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠)، المزمع عقده في حزيران/ يونيه ٢٠١٢ في ريو دي جانيرو بالبرازيل، يتيح فرصةً فريدةً لكفالة الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة، وأقرّ بأنَّ لدى اليونيدو مساهمة قيِّمة تقدّمها إلى المؤتمر وخصوصا في تشجيع خيارات الصناعة الخضراء والطاقة المستدامة.

وهناك قرارات أخرى بالدرجة نفسها من الأهمية اعتمدتها الدول الأعضاء تتناول تعزيز دور اليونيدو في تزويد البلدان النامية بالمشورة في مجال الاستراتيجيات والسياسات الصناعية التي تعزز القدرة على التنافس والتنويع الاقتصادي والتغيّر الهيكلي، وتسهم بالتالي في الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للقطاع الصناعي وفي الإدماج الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، قرّرت الدول الأعضاء إنشاء صندوق اليونيدو الاستئماني لفائدة الأنشطة البرنامجية في أمريكا اللاتينية والكاريبي التي ستستهدف البلدان الفقيرة في المنطقة. وسوف يقدِّم الصندوق الاستئماني الدعم للخدمات في المجالات المواضيعية التي تهمّ المنطقة بصورة خاصة، بما فيها دعم لاستراتيجيات التصدّي للتحديات في التجارة والتكامل الاقتصادي على المستوى العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، ودعم وضع وتبادل السياسات الصناعية والمعارف الصناعية، والمساعدة في الاستخدام الكفء للطاقة في الأنشطة الإنتاجية.

وعبَّر المدير العام، خلال كلمته الختامية، عن تقديره للتأييد الكبير الذي حظيت به مبادرة الصناعة الخضراء لليونيدو وأنشطتها في مجال الطاقة، وأكَّد للدول الأعضاء على أنَّ اليونيدو ستواصل العمل على نحو وثيق معها في جميع مجالات المشاريع لتحقيق نتائج إيجابية على صعيد التنمية في السنوات المقبلة. كما أشار إلى أنَّ الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (Norad) أجرت تقييما إيجابيا لليونيدو (يرد وصف أكثر تفصيلا له في "الملْمَح الخاص" في الفصل ٤)، ولاحظ أنَّ الصندوق المتعدّد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال وَصف اليونيدو مجدّدا بأنها الوكالة المنفِّذة الأكثر فعالية وذلك للمرة الثامنة خلال السنوات العشر الماضية.

ويأتي المؤتمر في أعقاب المؤتمر الوزاري الرابع لأقل البلدان نموا الذي عُقد في تشرين الثاني/ نوفمبر. وأفضت المناقشات بشأن موضوع "التحوّل الهيكلي لأقل البلدان نمواً ودعم اليونيدو لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول" إلى اعتماد خطة العمل الوزارية لأقل البلدان نمواً لعام ٢٠١١. وتستند خطة العمل إلى سبعة التزامات تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية لسكان أقل البلدان نمواً من خلال إطار الشراكة العالمية.

جريمي ريفكن، مؤلِّف كتاب الثورة الصناعية الثالثة، يخاطب المؤتمر العام.

الصورة: اليونيدو

اليونيدو وأسرة الأمم المتحدة

خلال عام ٢٠١١، اضطلعت اليونيدو بدور رئيسي في عدد من العمليات المشتركة بين الوكالات بهدف تعزيز الاتّساق داخل الأمم المتحدة. كما شاركت المنظمة في مؤتمرات حكومية دولية تُعنى بتعزيز الفعالية والكفاءة ضمن المنظومة الإنمائية الدولية الأوسع نطاقا.

مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وأجهزته الفرعية

واصلت اليونيدو مشاركتها النشطة في عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق الذي يوفر ملتقى للرؤساء التنفيذيين لمختلف أجهزة الأمم المتحدة لاستعراض المسائل العالمية ذات الاهتمام المشترك وتأسيس مواقف مشتركة. كما شاركت المنظمة على نحو وثيق في عمل الأجهزة الفرعية الثلاثة للمجلس، وهي: اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، التي تُعنى بمسائل السياسات العالمية؛ واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، التي تعنى بالشؤون الإدارية؛ ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي تروّج لأهداف التنمية على المستوى القُطري داخل منظومة الأمم المتحدة. وتسهم اليونيدو في عمل كل واحدة من تلك الآليات العاملة من خلال مشاركتها في الاجتماعات المنتظمة ومساهمتها في تقديم الأوراق واعتماد المواقف المشتركة وإعداد الإرشادات وأدوات الدعوة إلى المناصرة على نطاق المنظومة.

وفي دورة ربيع عام ٢٠١١ للمجلس، التي عُقدت في نيروبي في نيسان/ أبريل، قدّم المدير العام عرضاً بشأن المناقشة الاعتكافية حول موضوع "ما بعد ريو+٢٠" التي شملت مسائل ذات صلة بالاقتصاد الأخضر والحصول على الطاقة والسبل التي يمكن بها لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) لعام ٢٠١٢ أن ينبئ بقدوم حقبة جديدة من النمو المستدام والشامل. وفي أعقاب دورة المجلس، دعا الأمينُ العام المديرَ العام إلى المشاركة في اجتماع لمجموعة رؤساء مخصصة كان قد أسسها لتقدم له المشورة بشأن مساهمة منظومة الأمم المتحدة في موضوعي مؤتمر ريو+٢٠، وهما: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ووضع إطار مؤسسي للتنمية المستدامة. وفي الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، الذي عُقد في ديربان، جنوب أفريقيا، في كانون الأول/ ديسمبر، انضم المدير العام إلى الأمين العام في حلقة نقاشية في إطار أحد الأحداث التي عُقدت على هامش دورة المجلس.

وامتدّت مشاركة اليونيدو في مداولات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج إلى كلتا دورتيها العاديتين الحادية والعشرين والثانية والعشرين، اللتين عُقدتا في آذار/ مارس وأيلول/ سبتمبر في نيويورك، وإلى مناقشات إضافية استهدفت بلورة موقف مشترك تجاه مؤتمر ريو+٢٠ ومسألة تغيّر المناخ. وخلال الدورة الحادية والعشرين، أثنت اللجنة على المدير العام لليونيدو لقيادته في الترويج لجدول أعمال الطاقة.

وخلال الدورة الحادية والعشرين للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، التي عُقدت في باريس في آذار/ مارس، مُثِّلت اليونيدو في لجنة فرعية بشأن تحسين الكفاءة وتدابير مراقبة التكاليف، كُلِّفت بإعداد توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تحسِّن الكفاءة وتكاليف المراقبة التي لا تُترجم مباشرة إلى نتائج. وناقش المجلس التوصيات الأولية للجنة الفرعية في دورته التي عُقدت في نيسان/ أبريل، حيث طلب الأمين العام إلى اللجنة

مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق تحت قيادة الأمين العام بان كي-مون اجتمع في نيروبي في نيسان/أبريل.
الصورة: صور الأمم المتحدة/مارك غارتين

المدير العام يعرض جواز السفر الأخضر الذي تمّ توزيعه على المشاركين في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، في أثناء زيارته لجناح اليونيدو. الصورة: اليونيدو

الإدارية الرفيعة المستوى أن تدعم العملية الشاملة لإدارة التغيير في الأمم المتحدة عن طريق مواصلة العمل على استبانة الكيفية التي من خلالها يمكن للأمم المتحدة أن تنجز أكثر بموارد أقلّ. وعلى مدى الأشهر التالية، واصلت اليونيدو الإسهام في عمل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة الفرعية، وكذلك في عملية إدارة التغيير في منظومة الأمم المتحدة التي استهلّها الأمين العام.

وشهد العام قيد النظر مشاركة بارزة لليونيدو في عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تُعتبر الركن الثالث من أركان المجلس (بعد اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى) والتي تختص بتوجيه وتنسيق ما تبذله منظومة الأمم المتحدة من جهود إنمائية عملياتية على المستوى القطري.

وتولّى موظفون من اليونيدو منصبَ نائب رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومنصبَ رئيس (ونائب رئيس) اللجنة التوجيهية لنافذة توحيد الأداء المعزَّزَة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك منصبَ (مَنْصَبيْ) المسؤول المشترك عن عقد الفريق المعني بالمسائل المتصلة بنظام المنسّقين المقيمين وعن عقد لجنة التمويل الفرعية المشتركة المنبثقة عن الشبكة المشتركة لعمليات التمويل والأعمال التجارية. وقد عُقِد في فيينا في ١٩ أيار/مايو ٢٠١١ اجتماعٌ ضمَّ جميعَ المسؤولين عن عقد الأفرقة العاملة والشبكات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

وعملت اليونيدو بصورة وثيقة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة والوكالات الشقيقة ضمن منظومة الأمم المتحدة للإعداد للاستعراض السياساتي الشامل الذي يُجرى كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية والذي قُدِّم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه. ويسهم التقرير الحالي أيضا في الإبلاغ عن أنشطة اليونيدو التنفيذية وفقا للاستعراض الشامل. وفي النصف الثاني من العام، دخلت اليونيدو في مناقشات أولية مع الوكالات الشقيقة بشأن عملية صياغة استعراض السياسات الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات التي ستُستكمل أثناء الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٢.

ومن حيث الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لتحسين فعالية المعونة والتنمية، اضطلعت اليونيدو بدور نشط في فريق العمل المشترك بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بشأن الإبلاغ عن النتائج. وأعدَّت اللجنة ورقة بشأن أفضل الممارسات كمساهمة في المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة الذي عُقد في شهريْ تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر في بوسان، جمهورية كوريا. وأنشأ المنتدى لأول مرة في وثيقته الختامية، وهي شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعّال، إطارا متفقا عليه من أجل التعاون الإنمائي يضمّ الجهات المانحة التقليدية وأطراف التعاون فيما بين بلدان الجنوب واقتصادات ناشئة مثل البرازيل والهند والصين وجنوب أفريقيا ومنظمات المجتمع المدني وجهات التمويل الخاصة. وتناول المنتدى الدور الحيوي والمتنامي باستمرار للقطاع الخاص في التعاون الإنمائي واستشهد، على سبيل المثال، بالشراكة بين اليونيدو والوكالة السويدية للتنمية الدولية من ناحية، ومُصَنِّع المركبات التجارية السويدي، سكانيا، في العراق من ناحية أخرى. وعُقد حدث جانبي لليونيدو بعنوان "شبكات من أجل الرخاء: استخدام الشبكات المعرفية لتحقيق الأهداف الإنمائية" حظي بحضور واسع واستأثر بكثير من الاهتمام. وصدر منشور بالاسم نفسه في إطار نافذة التمويل الخاصة بالصندوق الإسباني من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حول موضوع "التنمية والقطاع الخاص". ومن خلال هذه النافذة، تتصدّى الحكومة الإسبانية، بالتعاون مع الأمم المتحدة، للحاجة الملحّة لدعم قطاع خاص يتسم بالحيوية والمسؤولية في عمليات التنمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية (انظر الفصل ٦).

وعلى صعيد جهود منظومة الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والإعداد لإطار ما بعد عام ٢٠١٥، واصلت اليونيدو الإسهام في فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمين العام، مع التركيز بوجه خاص على تحقيق غايات الهدف ٨ فيما يخص فرص الوصول إلى الأسواق (التجارة) وفرص الحصول على الأدوية الأساسية الميسورة التكلفة وفرص الحصول على التكنولوجيات الجديدة. وفي كانون الأول/ديسمبر، انضمت اليونيدو إلى فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والتي ستعدّ تقريرا في منتصف عام ٢٠١٢. وسيكون التقرير بمثابة أساس للعمل الذي سيضطلع به فريق جديد رفيع المستوى معنيٌّ بخطة ما بعد عام ٢٠١٥ سيؤسّسه الأمين العام في عام ٢٠١٢. ومن ناحية أخرى، تساهم اليونيدو أيضا في فرقة عمل ما بعد عام ٢٠١٥ التي أسسها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

توحيد الأداء

تتيح مبادرة توحيد الأداء لأسرة الأمم المتحدة أن تقدِّم خدماتها على نحو متّسق من خلال تواجد موحد في كل بلد. ففي ظل برنامج واحد وإطار مالي واحد، تمنح المبادرة دوراً معزَّزا لمنسّق الأمم المتحدة المقيم مع الاستفادة في الوقت نفسه من مواطن القوة لدى المنظمات المشاركة وما تحظى به من مزايا نسبية. وإحدى المنافع تكمن في تفادي الازدواجية وتخفيض تكاليف المعاملات في نهاية المطاف بما يوفِّر قدرا أكبر من الموارد المتاحة لدعم البلدان الشريكة في تحقيق أهدافها الإنمائية. وهناك ثمانية بلدان منضمة إلى المبادرة في الوقت

الحالي، وهي: ألبانيا وأوروغواي وباكستان وجمهورية تنزانيا المتحدة والرأس الأخضر ورواندا وفييت نام وموزامبيق. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد نحو ٤٠ بلداً اعتمدت طواعية نهج توحيد الأداء.

وخلال عام ٢٠١١، استعرضت اليونيدو وضع التزاماتها في إطار مبادرة توحيد الأداء، وحددت إمكانيات مواصلة التطوير أثناء مهام الرصد في فييت نام وموزامبيق إلى جانب أربعة من البلدان التي بدأت ذاتيا، وهي: بوتسوانا وليسوتو وملاوي وناميبيا. وزار موظفون من المقرّ مكتب اليونيدو الميداني في الرأس الأخضر للمساعدة في إعداد البرنامج الموحد الجديد للدورة التي تبدأ في عام ٢٠١٢. واستمر العمل في مشروع استُهل في عام ٢٠٠٨ بعنوان "تعزيز دعم اليونيدو وتنسيق مشاركتها في تنفيذ مبادرة توحيد الأداء وعمليات وحدة خدمات المشتريات/ التقييم القطري المشترك/ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية". وبرنامج الدعم مصمَّم لزيادة مساهمة الأمم المتحدة في تحقيق أولويات التنمية الاقتصادية والصناعية للدول الأعضاء عن طريق مشاركة أكثر فعالية لليونيدو في الأنشطة المنفَّذة على المستوى القُطري. ويمكن الآن تجسيد أنشطة اليونيدو في مجال التعاون التقني على نحو مناسب في استجابة الأمم المتحدة لخطط وأولويات التنمية الوطنية وإنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

الطاقة المستدامة للجميع

في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ أطلق الأمين العام للأمم المتحدة مؤخرا مبادرة جديدة رائدة، وهي "الطاقة المستدامة للجميع"، من أجل حشد الجهود العالمية العاجلة. والمبادرة تجمع كافة قطاعات المجتمع حول طاولة المفاوضات: قطاع الأعمال والحكومات والمستثمرين والجماعات المحلية والأوساط الأكاديمية. وأهدافها المترابطة الثلاثة هي: ضمان وصول الجميع إلى خدمات الطاقة الحديثة، ومضاعفة الكفاءة في استخدام الطاقة، ومضاعفة حصة الطاقة المتجدّدة في مزيج الطاقة العالمي. وعيَّن الأمين العام كانديه ك. يومكيلا، مدير عام اليونيدو، وتشارلز و. هوليداي، رئيس مجلس إدارة بنك أمريكا، رئيسين متشاركين للفريق الرفيع المستوى المعني بالطاقة المستدامة للجميع الذي أُسِّس حديثاً. وسوف يتولّيان، إلى جانب أعضاء بارزين آخرين، حشد الالتزامات من جميع قطاعات المجتمع لتوسيع فرص الحصول على الطاقة، وتحسين كفاءة الطاقة، وزيادة الاستفادة من الطاقة المتجددة.

وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٢ العام الدولي للطاقة المستدامة للجميع. وشارك المدير العام، بصفته رئيس شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، التي أنشئت في عام ٢٠٠٤ لضمان الاتّساق ضمن أسرة الأمم المتحدة في مجال الطاقة، مشاركة وثيقة في الأنشطة التحضيرية لذلك العام الدولي.

وجمع منتدى فيينا للطاقة، الذي عُقد في فيينا ويشار إليه في الفصل الخامس، أكثر من ١ ٢٠٠ مشارك من ١٢٥ بلدا. وقد عالج المنتدى طائفة من القضايا، ومنها اللبنات الرئيسية لوضع استراتيجية من أجل منح الأولوية لخطة الحصول على الطاقة، وكذلك كفاءة الطاقة وخفض كثافة الطاقة العالمية. وبالتزامن مع المنتدى، عُقد اجتماع مائدة مستديرة وزاري بشأن الطاقة والصناعة الخضراء مكَّن الوزراء من تبادل الخبرات بما فيها الممارسات الفضلى والبرامج والخطوات الأخرى لدعم التوسّع في استخدام الطاقة النظيفة وتخضير التنمية الصناعية.

مكاتب اليونيدو

بروكسل

طوال عام ٢٠١١، حرص مكتب اليونيدو في بروكسل على أن تظل قنوات الحوار بشأن السياسات مفتوحة بين اليونيدو ومؤسسات الاتحاد الأوروبي. وفي آذار/ مارس، التقى المدير العام مسؤولين

"الطاقة هي الخيط الذهبي الذي يصل بين النمو الاقتصادي وزيادة العدالة الاجتماعية وبيئة تتيح للعالم أن يزدهر ... والتنمية غير ممكنة من دون الطاقة، والتنمية المستدامة غير ممكنة من دون الطاقة المستدامة."

بان كي-مون، الأمين العام للأمم المتحدة

”مبادرة الأمين العام بشأن الطاقة المستدامة للجميع تقدّم مساراً جديداً نحو الشراكة لتهيئة الأوضاع من أجل الاستثمار الناجح في تحوّل الطاقة الذي يتطلبه العالم. وتقديم خدمات الطاقة الحديثة للمليارات الذين يفتقرون الآن إلى الكهرباء والوقود النظيف ليس ضرورة أخلاقية فحسب وإنما أيضا فرصة تجارية فريدة – فهو في حدّ ذاته سوق هائلة سوف تخلق مستويات جديدة من الرخاء والطلب على السلع والخدمات بجميع أنواعها. وتجهيز باقي العالم بتكنولوجيات طاقة منخفضة الانبعاثات الكربونية من أجل كوكب مستدام إنما هو فرصة أكبر تصل قيمتها إلى تريليون دولار. وإذا عملنا معاً – من منشآت تجارية ومستثمرين وحكومات ومجتمع مدني – لخلق تلك الأسواق وتقليص المخاطر، فمن المؤكّد أن الاستثمار سيؤتي أُكُلُه لاحقاً.“

تشارلز و. هوليداي وكانديه ك. يومكيلا، المديران المتشاركان للفريق الرفيع المستوى المعني بالطاقة المستدامة للجميع

تشارلز أو. هوليداي، رئيس مجلس إدارة بنك أمريكا، وكانديه ك. يومكيلا، المدير العام لليونيدو، يرأسان معاً الفريق الرفيع المستوى المعني بالطاقة المستدامة للجميع. لقد سمّت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٢ السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع (انظر www.SEFA2012.org).

الصورة: اليونيدو

حلقة مونتيفيديو – وهي مجمع فكري مرموق يضمّ قادة مؤسسات مالية وإنمائية واجتماعية في أمريكا اللاتينية وشريك قيّم لليونيدو – عقدت دورتها السنوية في فيينا، في حزيران/يونيه، خلال انعقاد منتدى فيينا للطاقة. لقد ركّزت المناقشات في الحلقة على المتغيّرات والاتجاهات العالمية الراهنة ودور بلدان منطقة أمريكا اللاتينية في هذا الصدد.

الصورة: اليونيدو

كبارا في المفوّضية الأوروبية. وناقش نائب رئيس المفوضية الأوروبية ومفوّض الصناعة وريادة الأعمال أنطونيو تاجاني التعاون لدعم التنمية الصناعية في أفريقيا. وبدعوة من المدير العام، ألقى نائب رئيس المفوّضية كلمة رئيسية في الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين الذي عُقد في أواخر ذلك الشهر في الجزائر العاصمة حيث اقترح عقد مؤتمر رفيع المستوى مشترك بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي واليونيدو بشأن التعاون الصناعي في عام ٢٠١٢. وأبدى مفوّض الاتحاد الأوروبي للتنمية أندريس بيبالغس اهتماما بإقامة تعاون مع اليونيدو ضمن سياق "خطة التغيير" الجديدة للاتحاد الأوروبي والتي ستركز بدرجة أكبر على خلق الوظائف والثروة عن طريق تنمية القطاع الخاص، بينما أكّدت مفوّضة شؤون المناخ كوني هيديغارد على الحاجة إلى إدراج "الطاقة المستدامة للجميع" كمكوّن أساسي في السياسات والمفاوضات ذات الصلة بتغيّر المناخ. كما التقى المدير العام ممثلين من الدائرة الدبلوماسية التي أنشأها الاتحاد الأوروبي مؤخّرا، وهي الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، لمناقشة التعاون بين اليونيدو والاتحاد الأوروبي على المستوى الميداني.

ويركّز التعاون بين اليونيدو والاتحاد الأوروبي حاليا على بناء القدرات التجارية، بما في ذلك وضع قواعد ومعايير صناعية من أجل القدرة التنافسية وحماية المستهلك وكذلك تحديث القطاع الخاص من أجل خلق الوظائف والثروة في البلدان الفقيرة. وتأمل اليونيدو توسيع نطاق هذا التعاون ليشمل مجالات أخرى مثل الإنتاج والاستهلاك المستدامين وكفاءة الطاقة والترويج لاستخدام الطاقة المتجددة في الأغراض الإنتاجية. ومكّن وجود ممثل لليونيدو في بروكسل من وضع برامج مشتركة بين الاتحاد الأوروبي واليونيدو مع تركيز إقليمي قوي على أفريقيا وتركيز مواضيعي على البيئة.

ومكتب اليونيدو عضو في فريق الأمم المتحدة في بروكسل المكون من ٢٧ وكالة وصندوقاً وبرنامجا ممثَّلة في بروكسل، ويسهم في إجراء حوار بشأن مختلف سياسات الاتحاد الأوروبي. ونسَّق مكتب اليونيدو نهج فريق الأمم المتحدة تجاه المديرية العامة للبحوث والابتكار التابعة للاتحاد الأوروبي مما مهد الطريق لإجراء حوار استراتيجي وإقامة تعاون أوثق في المستقبل وتوقيع اتفاق علاقات مع أمانة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ أثناء المؤتمر العام لليونيدو (انظر القسم الخاص بأفريقيا أدناه). وتم الاحتفال بيوم التصنيع في أفريقيا في مقرّ أمانة المجموعة.

ونظَّم المكتب عدة اجتماعات بين مديري اليونيدو وموظفين ونظراء آخرين في الاتحاد الأوروبي. كما نظَّم دورات تدريبية لنحو ٢٠٠ موظف في المقرّ بشأن التعاون الفعال مع مانح المنظمة الرئيسي.

ويسَّر المكتب مشاركة اليونيدو في أحداث "خضراء" مختلفة، منها الأسبوع الأخضر للاتحاد الأوروبي في أيار/ مايو تحت شعار "الحصول على ما هو أكثر باستخدام ما هو أقلّ"؛ ومنتدى استثمارات النمو الأخضر ٢٠١١، الذي نظّمته في تشرين الأول/ أكتوبر بعثة دول شرق الكاريبي لدى الاتحاد الأوروبي؛ والمؤتمر الذي نظمته أمانة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ في تشرين الثاني/ نوفمبر ودام يوماً واحداً بشأن الطاقة المتجددة. وشارك المكتب، إلى جانب زملاء من مقرّ اليونيدو، في إطلاق

> "أثبتت اليونيدو على مرّ السنين أنها شريك يُعتمد عليه وفعال حيث تعمل كعامل مساعد في تحوّل اقتصادات البلدان النامية عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية وتشجيع الاستثمارات التي تضيف قيمة للإنتاج المحلي وتحفّز التنويع الاقتصادي وتعزّز القدرة التنافسية المحلية."
>
> **أندريس بيبالغس، المفوّض الأوروبي للتنمية**

أحداث خاصة في بروكسل. فلدى صدور التقرير المشترك بين اليونيدو ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بعنوان تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا ٢٠١١: تعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا في إطار البيئة العالمية الجديدة، أجري نقاش رفيع المستوى اشترك فيه متحدثون بارزون، من بينهم أمين عام مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ورئيس مجلس وزراء الداخلية العرب وممثلون كبار من الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية. كما نظم المكتب حلقة نقاشية شهدت حضوراً رفيع المستوى بمناسبة إصدار تقرير اليونيدو شبكات من أجل الرخاء.

وقُدِّم الاستقصاء الأفريقي للمستثمرين ٢٠١١ خلال الاجتماع الثاني لمنتدى تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي نُظم في آذار/ مارس بدعم من نائب رئيس المفوضية الأوروبية ومفوض الصناعة وريادة الأعمال. وفي أيلول/ سبتمبر، ألقى رئيس مكتب اليونيدو في بروكسل كلمة رئيسية في افتتاح معرض البرلمان الأوروبي بشأن الدور المتنامي لجنوب أفريقيا في الأمم المتحدة. وفي اليوم الأول للدورة الرابعة عشرة للمؤتمر العام لليونيدو في تشرين

التوقيع على مذكرة تفاهم بين اليونيدو ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، في بروكسل، في آذار/مارس، مما أفضى إلى إبرام اتفاق علاقات في تشرين الثاني/نوفمبر.
الصورة: إهداء من أمانة المجموعة

الثاني/ نوفمبر، قدَّم الاتحاد الأوروبي واليونيدو تقريرا بعنوان التعاون بين اليونيدو والاتحاد الأوروبي: شراكة من أجل النمو الشامل والتنمية المستدامة.

جنيف

أحد الواجبات الرئيسية لمكتب اليونيدو في جنيف هو التنسيق بشكل وثيق مع المنظمات الدولية الاثنتين والعشرين الموجودة في جنيف وكذلك ٢٣ بعثة دائمة لدى اليونيدو. ومن خلال العمل كقناة لتبادل المعلومات بين تلك الأجهزة ومقرّ اليونيدو ومكاتبها الميدانية، تمكَّن مكتب جنيف من تقديم مساهمة قيّمة لعمل المنظمة سواء من حيث وضع الاستراتيجيات والنهوج أو مشاريع التعاون التقني أو أنشطة المنتدى العالمي. كما وفَّر المكتب الدعم والإسناد أيضا لنحو ٦٠ مهمة اضطلع بها موظفو اليونيدو في جنيف.

ومن بين أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في جنيف، أجرى المكتب اتصالات وثيقة بصفة خاصة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية ومنظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية، ليس من خلال حضور الاجتماعات العادية أو المخصصة الغرض فحسب، وإنما أيضا من خلال إجراء مناقشات مع وحدات ودوائر محددة بشأن فرص التعاون مع اليونيدو.

وقد شارك مكتب اليونيدو في جنيف، على الرغم من تقليص نصف عدد موظفيه الفنيين، في أكثر من ١٣٠ حدثا في عام ٢٠١١ نظمها المجتمع الدولي في جنيف، بما فيها طائفة من المؤتمرات وحلقات العمل والحلقات الدراسية. والتقى المكتب بانتظام فرقا عاملة تابعة للأمم المتحدة مثل المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين وبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا مما أدّى بدوره إلى صياغة ما لا يقل عن ١٠ مشاريع تعاونية تقنية تشارك فيها اليونيدو. وسنحت الفرصة لمكتب جنيف للترويج لليونيدو وخدماتها في أكثر من ٢٠ حدثا جانبيا وعرضا تقنيا عُقدت خلال السنة بمناسبة اجتماعات دولية رئيسية. وشمل ذلك تعريفا بمجموعة أدوات اليونيدو للتحقيق في المواقع الملوَّثة وإدارتها (انظر الفصل الخامس) والنميطة التدريبية بشأن تقييم مخاطر المواد الكيميائية ذات الأولوية. وقُدمت كلتا المبادرتين في حدث جانبي لليونيدو عُقد أثناء الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف في اتفاقية ستكهولم للملوثات العضوية الثابتة، الذي عُقد في جنيف في نيسان/ أبريل.

وقدَّم مكتب جنيف الدعم لعرض إيضاحي بشأن إدارة الطاقة في مصانع البلدان النامية والاقتصادات الناشئة إبّان إطلاق المعيار الجديد بشأن إدارة الطاقة "الآيسو ٥٠٠٠١" في حزيران/ يونيه (انظر الفصل ٥). كما ساعد في إطلاق منشور مشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بعنوان تعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا في إطار البيئة العالمية الجديدة، وذلك أثناء الاجتماع الثامن والخمسين لمجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في أيلول/ سبتمبر. وقُدم الإصدار الأخير من دليل الموارد لبناء

القدرات التجارية في الاستعراض العالمي الثالث المعني بالمعونة لصالح التجارة في تموز/ يوليه.

وتعاون مكتب جنيف مع منظمات أخرى على إعداد عدد من الورقات المشتركة بين الوكالات، وساعد في إعداد وثائق رئيسية مثل مذكرة المفهوم المشترك بشأن تنمية القدرات الإنتاجية والتجارة: مفتاح النمو الشامل والمستدام، التي أصدرتها مجموعة الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية من أجل المؤتمر الرابع حول أقل البلدان نموا الذي عُقد في اسطنبول، تركيا، في أيار/ مايو. واحتفظ مكتب جنيف باتصالات وثيقة مع مرفق المعايير وتنمية التجارة وكذلك مع الأمانة التنفيذية للإطار المتكامل المعزّز.

ولم تقتصر الاتصالات على المنظمات الدولية. فقد شارك مكتب جنيف في عدد من الأحداث المحلية التي نظمها القطاع الخاص والتي تهم اليونيدو، ومنها اجتماع لمنتدى الشركاء الاستراتيجيين للأعمال في أفريقيا بشأن "تعزيز تنمية وحوكمة القطاع الخاص في أفريقيا"، والذي عُقد في أيار/ مايو؛ وحلقة دراسية في أيلول/ سبتمبر نظّمتها الشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات التمويل الإنمائي بشأن "تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب: تعزيز تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة"؛ ومنتدى سولترباكستر للأعمال التجارية المستدامة ٢٠١١، في أيلول/ سبتمبر أيضاً.

وساعدت اجتماعات منتظمة مع البعثات الدائمة لدى اليونيدو الموجودة في جنيف على تحسين تدفق الاتصالات مع المقرّ، ويسَّرت مشاركة تلك البعثات في الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر العام.

نيويورك

يكفل الموقع الاستراتيجي لمكتب اليونيدو في نيويورك للمنظمة مكانا دائما حول طاولة المفاوضات الدولية. وقد مثَّل المكتب اليونيدو أثناء الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة ولجانها المختلفة، وخصوصا اللجنة الاقتصادية والمالية (اللجنة الثانية). وحضر مدير مكتب نيويورك اجتماعات لمجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج (انظر أعلاه). وقدَّم المكتب الدعم للمدير العام أثناء مهامه في نيويورك، وخصوصا في إطار وظائفه كرئيس شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة والرئيس المشارك للفريق الرفيع المستوى المعني بالطاقة المستدامة للجميع التابع للأمين العام. كما أبقى موظفي مقرّ اليونيدو على علم بالاتجاهات والتطورات على نطاق المنظومة داخل أسرة الأمم المتحدة.

وواصلت اليونيدو، عن طريق مكتبها في نيويورك، تقديم الدعم الاستراتيجي والمواضيعي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وتمكنت من الاضطلاع بدور قيادي في مختلف أجهزتها الفرعية. ومدير مكتب نيويورك منظِّم مشارك للفريق العامل المعني بالمسائل المتصلة بنظام المنسّقين المقيمين التابع للمجموعة التي اختارته أيضا لترؤس فريقها المرجعي بشأن نظام الإدارة والمساءلة التابع للأمم المتحدة، وهو أداة الإرشاد والمساءلة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة.

وشارك مكتب نيويورك في اجتماعات منتظمة للفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات الذي يتولى المراجعة وتقديم المشورة لرئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن المرشحين لملء شواغر المنسّقين المقيمين.

وعلى مدار السنة، ساهم مكتب نيويورك في مسائل إنمائية حاسمة الأهمية في مجالات عدة منها الطاقة المستدامة للجميع والتنمية المستدامة (ريو+٢٠) والصناعات الخضراء، من خلال تنظيم أحداث رفيعة المستوى أو المشاركة فيها وتوفير مدخلات لتقارير ذات صلة على نطاق المنظمة. كما مثَّل، إلى جانب زملاء من المقرّ، اليونيدو في المشاورات بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لمنظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢.

ونظَّم مكتب نيويورك أو شارك في تنظيم ستة أحداث خلال العام، ركَّز جميعها على موضوع البيئة والطاقة وأسهمت في لَفْت انتباه الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى مسائل مثل الحصول العالمي على الطاقة، وكفاءة الطاقة، ودور الطاقة المتجددة، والتخضير والصناعات الخضراء، وكفاءة استخدام الموارد والإنتاج الأنظف والمستدام. وأثناء حدث نظمه في آذار/ مارس مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمم المتحدة بشأن الترويج للحصول العالمي على الخدمات الأساسية في أقل البلدان نموا، استضافت اليونيدو حلقة نقاشية حول الطاقة لمناقشة الصلة بين الطاقة والمسائل الاقتصادية والبيئية والإنمائية.

واستباقاً للدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، نظمت اليونيدو والبعثة الدائمة للفلبين لدى الأمم المتحدة حلقة دراسية في نيسان/ أبريل لمناقشة سبل ضمان المعالجة الفعالة لاحتياجات البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية والاقتصادات الناشئة في الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وأكَّدت الحلقة على أنَّ الجهود الدولية الرامية إلى الإسراع بالانتقال إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة ينبغي أن تستند إلى الخبرات والمؤسسات القائمة مثل برنامج الإنتاج الأنظف والمتسم بكفاءة استخدام الموارد التابع لليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وخلال دورة أيار/ مايو للجنة التنمية المستدامة، أدى حدث جانبي نظمته اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إحاطة الموفدين بالإنجازات

والدروس الرئيسية المستقاة من مبادرات الإنتاج المستدام على مدى العقدين الماضيين، ووفر منبرا لمناقشة فرص وآليات زيادة تلك المبادرات. وتبع ذلك مباشرة حدث آخر مشترك بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بمناسبة اليوم العالمي للبيئة الذي يصادف ٢ حزيران/ يونيه حول موضوع الاقتصاد الأخضر: خدمات النظام الإيكولوجي وكفاءة استخدام الموارد مع تركيز خاص على الغابات والصناعات الحرجية.

وفي أيلول/ سبتمبر، تعاونت اليونيدو مع مبادرة الاتفاق العالمي التابعة للأمم المتحدة على إعداد ملتقى الأمم المتحدة للقطاع الخاص ٢٠١١. وركّز الملتقى على دور القطاع الخاص في دعم استراتيجية الأمين العام بشأن الطاقة المستدامة للجميع. وأخيرا، كان يوم التصنيع في أفريقيا الموافق ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر مناسبة لحدث آخر من أحداث اليونيدو المرتبطة بالطاقة. فقد قيَّمت حلقة نقاشية تفاعلية حول موضوع "الطاقة المستدامة من أجل الإسراع بالتنمية الصناعية في أفريقيا" الجهود السابقة واستطلعت الاحتياجات المستقبلية في ذلك المجال الحاسم الأهمية. واتفقت الحلقة النقاشية على أنَّ الحكومات الأفريقية يجب أن تضع سياسات تركز على المعالجة المحلية أو الإقليمية لمواردها الوفيرة من حيث الطاقة من أجل التوزيع المحلي أو الإقليمي والاستخدام العالمي.

واضطلع مكتب نيويورك بدور مهم في المساعدة على إبراز صورة اليونيدو من خلال عدد من الأنشطة الوَصُوُلة شملت تقديم عروض إيضاحية في ملتقيات مختلفة في نيويورك وواشنطن العاصمة ومحيطها بشأن مواضيع بدأت بتناول التحديات الصناعية الجديدة التي تواجه منطقة بحر البلطيق بعد الأزمة المالية في حلقة نقاشية نظمتها البعثة الدائمة لألمانيا وملتقى بحر البلطيق، وانتهت بإلقاء كلمة رئيسية بشأن الدور الحاسم الأهمية للعلوم والتكنولوجيا في أفريقيا، في ندوة بشأن "التعليم والعلوم والتكنولوجيا في التنمية الأفريقية" عُقدت في جامعة برينستون. وسُلِّط الضوء على مبادرات اليونيدو على صعيد التنمية الصناعية المراعية للاعتبارات الجنسانية من خلال عرض إيضاحي بشأن قضية تمكين المرأة اقتصاديا في الدورة العاشرة للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، التي عُقدت في شباط/ فبراير.

تركيز اليونيدو الإقليمي

برامج اليونيدو الإقليمية هي أولى المحطات التي تلجأ إليها الدول الأعضاء التي تتطلع إلى الحصول على دعم اليونيدو. وتتمثل المهمة الأساسية لتلك البرامج في التنسيق والمناصرة والوساطة. وهي تعمل في شراكة مع الحكومات والوكالات الإنمائية والمؤسسات الوطنية والإقليمية والهيئات الأكاديمية والقطاعين العام والخاص والنظراء الآخرين في البلدان التي تقع ضمن نطاقها وتنسّق مع مكاتب اليونيدو المواضيعية والميدانية على حد سواء. ومن بين مسؤوليات تلك البرامج تحليل طلبات البلدان ومعالجتها، واستبانة مشاريع التعاون التقني وتطويرها استجابةً لاحتياجات بلدان محدّدة وحشد الموارد من المانحين في المنطقة. كما أنها تستهل أنشطة المحفل العالمي وتقدّم الإرشادات في مجال السياسات وتدعم مكاتب اليونيدو الميدانية وتضطلع بدور هام على صعيد المناصرة. وتقدّم الفقرات التالية وصفاً مختصراً لبعض الإنجازات التي حقّقتها البرامج الإقليمية خلال عام ٢٠١١ وإن كان معظم المشاريع والأحداث المبينة في مواضع أخرى من هذا التقرير تعتمد أيضا على دعم تلك البرامج.

أفريقيا

مرة أخرى، شهد عام ٢٠١١ عدداً من الأحداث التي أبرزت الأهمية التي تمنحها اليونيدو لبرنامجها في أفريقيا. فقد كان "تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الأفريقية من خلال زيادة القيمة المضافة وتحسينها" هو موضوع المؤتمر التاسع عشر لوزراء الصناعة الأفريقيين الذي عُقد في آذار/ مارس. واستضافت المؤتمر، الذي عُقد لأول مرة في الجزائر، لجنة الاتحاد الأفريقي للتجارة والصناعة ووزارة التجارة والصناعة في الجزائر، واستقطب مشاركة ما يزيد على ٣٢ وزيراً ووكيل وزارة وجماعة اقتصادية إقليمية ومؤسسة مالية.

وتمحورت المناقشات حول مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الأفريقية التي تستهدف في مرحلتها الأولى عشرة بلدان أفريقية. ويضع البرنامج، الذي أُطلق في آب/ أغسطس ٢٠١٠، موضع التنفيذ مكوِّن الأعمال التجارية الزراعية من خطة العمل من أجل تسريع خطى التنمية الصناعية في أفريقيا التي اعتُمدت أثناء المؤتمر الثامن عشر لوزراء الصناعة الأفريقيين الذي عُقد في ٢٠٠٨ في جنوب أفريقيا. كما استعرض المؤتمر مختلف المرفقات التنفيذية لخطة العمل، بما فيها وضع إطار للرصد والتقييم واستراتيجية لحشد الموارد وإرساء آليةِ لجنةٍ توجيهيةٍ. وأثناء المؤتمر، اتفقت الجزائر على التعاون مع اليونيدو على تنفيذ أنشطة لدعم تطوير الصناعة الصيدلانية. كما تعهد نائب رئيس المفوضية الأوروبية ومفوض الصناعة وريادة الأعمال بالعمل على نحو أوثق مع اليونيدو لتسريع التصنيع في أفريقيا (انظر الاقتباس). وناقشت المفوضية الأوروبية واليونيدو عقد مؤتمر رفيع المستوى في عام ٢٠١٢ بشأن التعاون الاقتصادي يكون من شأنه الجمع بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي واليونيدو.

وأثناء الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر العام، استفاد اجتماع مائدة مستديرة إقليمية لأفريقيا بشأن "استراتيجيات التنويع الاقتصادي: محرك رئيسي للثورة الصناعية الجديدة في أفريقيا" من خبرات متحدثيه البارزين واستقطب حضورا كبيرا مُفعما بالحماس. وشملت الملامح الرئيسية الأخرى في عام ٢٠١١ حلقة عمل استضيفت في فيينا في حزيران/ يونيه لفائدة ممثلين من الجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي من أجل تسريع خطى التنمية الصناعية في أفريقيا. وفي شراكة مع البعثات الأفريقية الدائمة في فيينا، نظمت اليونيدو حلقة نقاش حول سبل الحصول على الطاقة في أفريقيا كجزء من الاحتفالات بيوم التصنيع في أفريقيا في تشرين الثاني/ نوفمبر، والذي كان موضوعه "الطاقة المستدامة من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا".

ونظّمت اليونيدو، كتجسيد لجهودها المستمرة لدعم أقل البلدان نموا، مؤتمرا وزاريا لأقل البلدان نموا في تشرين الثاني/ نوفمبر في فيينا، أي قبل أيام معدودة على افتتاح المؤتمر العام (انظر أعلاه). وقائمة أقل البلدان نمواً المكوّنة من ٤٨ بلداً تضمّ ٣٣ بلداً أفريقياً، وإن كان من اللافت للانتباه أنَّ من البلدان الثلاثة التي خرجت من فئة أقل البلدان نموا في السنوات الثلاثين الماضية، وهي بوتسوانا والرأس الأخضر وملديف، يوجد بَلَدان في أفريقيا. وللاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن المؤتمر، انظر الفصل الثالث.

وخلال المؤتمر العام، وُقِّع اتفاق علاقات بين اليونيدو وأمانة مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ تقدِّم اليونيدو بمقتضاه الدعم لبلدان المجموعة في تطوير السياسات والمؤسسات والقدرات لمحو الفقر عن طريق تطوير الأنشطة الصناعية. وقد أدى التعاون بين اليونيدو والمجموعة في السنوات الأخيرة إلى تطوير برنامج لتعزيز قدرات وكالات ترويج الاستثمار الأفريقية وإلى إعداد تقرير الاستثمار في أفريقيا ٢٠١١ استناداً إلى استقصاءات للقطاع الخاص في ٢٠ بلداً أفريقياً.

ومن خلال العمل المشترك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، طوَّرت اليونيدو مشروعاً لصالح جنوب السودان بشأن تحقيق الأمن الغذائي المستدام من خلال تنمية سبل العيش المجتمعية وتجميع المياه. وسوف تتمثّل النتائج النهائية للمشروع المشترك في تحقيق تحسّن مستدام لوضع الأمن الغذائي لدى النساء والرجال والشباب والأطفال المقيمين في المناطق الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي والأكثر تأثّراً بالصراع في جنوب السودان.

الدول العربية

هناك الكثير من الدول العربية التي قطعت أشواطا هائلة في السنوات الأخيرة على صعيد النمو الاقتصادي، وإن تباينت سرعة التقدم بدرجة كبيرة من بلد إلى آخر. وهناك عدة بلدان في المنطقة شهدت انتكاسات شديدة في عام ٢٠١١ ليس كنتيجة للأزمة المالية العالمية فحسب وإنما أيضاً بسبب الصراعات الداخلية التي تمتد من الاضطرابات المدنية إلى الثورة، بدافع من عدم تكافؤ إمكانية الحصول على الفرص الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب. ووفقاً لما جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "مستويات واتجاهات وسياسات السكان في المنطقة العربية: التحديات والفرص"، فإنَّ ما نسبته ٥٤ في المائة من السكان في العالم العربي هم ممن تقلّ أعمارهم عن ٢٥ عاماً – النسبتان المناظرتان لدى البلدان النامية والبلدان المتقدمة هما ٤٨ و٢٩ على التوالي – مما يضع ضغطا كبيرا على الحكومات لإيجاد وظائف للشباب. وقد ناقش اجتماع فريق خبراء عُقد في مقرّ اليونيدو في تشرين الثاني/ نوفمبر

"إنَّ الشراكات التي أقيمت بين اليونيدو والاتحاد الأوروبي خلال العقد الماضي نجحت في إحراز تقدم نحو هدف تسريع عجلة التنمية الصناعية المستدامة في أفريقيا. وعلينا ألاّ ننسى أنَّ أفريقيا تحتاج إلى أوروبا مثلما تحتاج أوروبا إلى أفريقيا."

أنتونيو تاجاني، نائب رئيس المفوّضية الأوروبية

مشاركة الشباب في التنمية الاقتصادية الشاملة في المنطقة العربية (انظر الفصل ٣). واستهلت اليونيدو مشاريع لصالح الشباب في مصر والسودان وتونس. وفي البلد الأخير، تشارك اليونيدو في مشروع "إشراك الشباب التونسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" التابع لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو برنامج يمتد لثلاث سنوات بميزانية قدرها ٣,١٢ مليون دولار مصمَّم لتحسين قدرة المجتمعات الريفية على توليد الدخل من خلال تشجيع المهارات اللازمة لتنمية المنشآت الريفية. ويتصدّى المشروع للاحتياجات المحددة للعاطلين من خرّيجي الجامعات وكذلك الشباب ذوي المهارات المحدودة.

وشملت المشاريع الرئيسية الأخرى في المنطقة مبادرة مشروع التجارة الخضراء في مصر المصمَّمة لتعزيز التجارة بين مصر وبلدان الاتحاد الأوروبي، ومشروعا في العراق، تموله الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي دعما للبنية التحتية الوطنية للجودة في العراق.

واستجابة للبيئة السياسية الجديدة في مصر، أعدت اليونيدو في مصر أيضاً عدداً آخرَ من المبادرات التي تتباين من حيث مرحلة تطورها. والمبادرات التي بلغت مرحلة الصياغة تشمل مشروعا مموَّلا من مرفق البيئة العالمية بشأن الكفاءة في استخدام الطاقة الصناعية وكذلك مشروعا للطاقة المتجددة بشأن التكنولوجيات المنخفضة الكربون من أجل تطبيقات التبريد والتدفئة.

والأمن الغذائي مسألة متكررة في السودان تم التصدي لها في عدّة مشاريع جديدة أطلقتها اليونيدو في عام ٢٠١١. فالسكان في أجزاء كثيرة من البلد يواجهون حالة مزمنة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية نتيجة للأزمات الإنسانية المستعصية. وبدأت اليونيدو، استنادا إلى نجاح مشروعها المتعلق بسبل المعيشة المجتمعية ودعم الصناعة الريفية، مشروعا جديدا في عام ٢٠١١ سوف يمكِّن الشباب من اكتساب مهارات تصنيعية عملية مما سيسهم في تخفيف حدّة الفقر في أوضاع ما بعد الأزمات عن طريق زيادة الإنتاج الغذائي وتوفير الفرص المولِّدة للدخل. ويجري حالياً تطوير مشاريع في عدّة بلدان أخرى في المنطقة لمعالجة المشاكل المحددة للشباب (انظر أيضاً الفصل ٣).

وأُطلقت المرحلة الثانية من برنامج التحديث والتطوير الصناعي الناجح I'M UP في الجمهورية العربية السورية في ٢٠١١ لمواصلة الجهود الرامية إلى تطوير القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية في البلد، مع التركيز على سلاسل القيمة في صناعة

> "إنَّ التزام اليونيدو تجاه المنطقة العربية يقوم على تقديم الدعم إلى البلدان النامية في جهودها للارتقاء بصناعاتها عن طريق تطوير التكنولوجيا المناسبة بما يقود إلى الإنتاج الأنظف وتعزيز قدراتها التنافسية."
>
> **كانديه ك. يومكيلا، مدير عام اليونيدو**

المنسوجات والملابس والأغذية الزراعية. وهناك مشروع أُطلق في الكويت لتطوير القدرات التصديرية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية ستتولى تمويله في البداية السلطات الكويتية ذات الصلة.

واكتست الشراكات مع المنظمات واللجان العربية الإقليمية والمؤسسات المالية الأخرى خلال عام ٢٠١١ قيمة خاصة وشملت جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية وصندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدِّرة للنفط.

وشاركت اليونيدو في المنتدى العربي الدولي الأول لرواد الأعمال الشباب ورجال الأعمال الذي عُقد في حزيران/ يونيه في لبنان وتعهدت بتقديم الدعم للمشروعات الموجهة لخلق فرص العمل للشباب والمرأة. والأحداث الأخرى التي حضرتها اليونيدو في عام ٢٠١١ في المنطقة العربية كانت منتدى عُمان لأسواق رأس المال في أيلول/ سبتمبر، ومعرض الشرق الأوسط الأخضر الذي عُقد في تشرين الأول/ أكتوبر في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ ومنتدى البحر الأبيض المتوسط بشأن المدن البيئية، الذي عُقد في تشرين الأول/ أكتوبر في مارسيليا، فرنسا (انظر الفصل ٥)؛ والمنتدى الفكري الثالث لشباب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عُقد في تشرين الثاني/ نوفمبر في البحرين.

آسيا والمحيط الهادئ

في منطقة باتساع وتنوّع آسيا والمحيط الهادئ، من المنطقي العمل مع الشركاء المحليين أو الوطنيين. وبمقتضى مذكرة تفاهم وُقعت في عام ٢٠١٠، تتعاون اليونيدو مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة في مجالات بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا وتطوير الصناعات القائمة على الزراعة. وفي كانون الثاني/ يناير، عقدت اليونيدو ورابطة أمم جنوب شرق آسيا حلقة دراسية في جاكرتا للمساعدة على التوعية بالصناعة الخضراء وتشجيعها في المنطقة على حد سواء. وبينت المناقشات خلال الحلقة الدراسية كيف استفادت المنشآت والحكومات في جنوب شرقي آسيا من تطبيق ممارسات وتكنولوجيات الإنتاج الأنظف والمتسم بكفاءة استخدام الموارد. وتُجرى مفاوضات من أجل إقامة علاقة رسمية مع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

وفي عام ٢٠١١، استهلت اليونيدو مشروعا بحثيا ثلاثي الأطراف مع معهد الاقتصادات النامية، وهو معهد بحثي شبه حكومي تابع لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة في اليابان، ومعهد البحوث الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وشرق آسيا، يستند إلى مواضع القوة لكل منظمة من أجل صياغة توصيات على صعيد السياسات بشأن النمو الأخضر في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وأعلن مدير عام اليونيدو والممثل الدائم لمنغوليا في شباط/ فبراير عن صدور ورقة السياسات المعنونة الاتجاهات الاستراتيجية بشأن السياسات الصناعية في منغوليا، التي ورد ذكرها في التقرير السنوي للعام الماضي.

وفي آذار/ مارس، وقّعت اليونيدو ووزارة اقتصاد المعرفة في جمهورية كوريا مذكرة تفاهم من أجل زيادة التعاون في مجالات تكنولوجيا النمو الأخضر والتنمية الصناعية المنخفضة الكربون. وستضطلع اليونيدو والمؤسسة العالمية للنمو الأخضر بأبحاث مشتركة بشأن أثر الاستثمار الصناعي الأخضر على خلق فرص عمل على الصعيد العالمي. كما تعمل اليونيدو على توسيع نطاق التعاون مع المعهد الكوري لأبحاث المعايير والعلوم في مجال القياس. وفي فترة لاحقة من العام، تعاونت اليونيدو مجددا مع جمهورية كوريا على وضع سياسات لمكافحة الفقر في أفريقيا. وفي الوقت نفسه توسيع إطار التعاون الذي حظيت به البلدان الأفريقية مع جمهورية كوريا في مجال التنمية الصناعية. واشتركت اليونيدو، من خلال العمل مع المعهد الكوري للاقتصاد الصناعي والتجارة ووزارة اقتصاد المعرفة، في تنظيم حلقة دراسية في تشرين الثاني/ نوفمبر في سيول بشأن التصنيع في أفريقيا والشراكة مع جمهورية كوريا. وناقش المشاركون إرساء منصة لتبادل المعارف يكون من شأنها إرساء شراكات بين القطاعين العام والخاص لوضع سياسات وتدابير والدخول في شراكات ناجعة وفعالة مع البلدان الأفريقية.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، شارك المدير العام في مؤتمر طوكيو للصناعة الخضراء ٢٠١١ الذي جمع نحو ٥٠٠ مشارك من بُلدان في المنطقة لمناقشة تقدم الصناعة الخضراء (لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل ٥). والمؤتمر، الذي نظّمه كلٌّ من اليونيدو ومكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا بطوكيو ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة في اليابان، رُبط بمعرض INCHEM Tokyo 2011 الذي يعرض التكنولوجيات المتقدّمة من أجل الإنتاج الصناعي المستدام بيئياً حيث عرضت اليونيدو بعض أوجه نجاحها. وخلال العام عقد مسؤولون كبار في اليونيدو أيضاً سلسلة من المشاورات مع نظرائهم اليابانيين بشأن سبل زيادة التعاون بين اليونيدو واليابان في مجالات مثل النمو الأخضر وتنمية القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار وعملية مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية.

وخلال عام ٢٠١١، وسَّعت اليونيدو نطاق علاقتها بالبلد الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم، أي الصين. فقد حضر وزير الصناعة وتكنولوجيا المعلومات منتدى فيينا للطاقة، واتفق على إرساء إطار للتعاون الطويل الأجل مع اليونيدو. وأعرب ممثلون عن حكومة شنغهاي البلدية وجامعة الاقتصاد الدولي والأعمال في بيجين وإدارة الأبحاث في وزارة التجارة عن استعدادهم لزيادة التعاون مع اليونيدو في مجالات مثل تشجيع الاستثمار والأبحاث وأنشطة المحفل العالمي.

وفي أيلول/ سبتمبر، شارك المدير العام في المعرض الدولي الخامس عشر للاستثمار والتجارة في شيامين، الصين، بينما حضر وفد من اليونيدو المعرض الأول المشترك بين الصين وأوراسيا في أورومكي، الصين، وكذلك يوم منظمة شنغهاي للتعاون. كما أخذت اليونيدو على عاتقها التعاون مع عدد من المؤسسات والجامعات الأخرى في الصين. وفي أيار/ مايو، استعرض وفد من اليونيدو ومكتب التعاون الاقتصادي الخارجي التابع لوزارة حماية البيئة في الصين التعاون بين الهيئتين والذي يعود تاريخه لعقدين. ووُقِّعت مذكرة تفاهم جديدة بما يمهِّد الطريق لتعاون مستقبلي حول مشاريع في إطار بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

وُوقِّعت مذكرة تفاهم في تشرين الثاني/ نوفمبر أثناء المؤتمر العام مع المركز الدولي الصيني للمبادلات الاقتصادية والتقنية التابع لوزارة التجارة، وذلك بهدف توسيع نطاق التعاون بين المنظمتين.

> ”تمثّل بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى جانب الهند والصين نحو نصف إجمالي سكان العالم. وإذا وُضعت هذه الإمكانية كقاعدة سوقية من أجل مُخرجات الإنتاج ومصادر مدخلات الإنتاج في المنطقة، فإنها يمكن أن تصبح المحركات الاقتصادية الدافعة لاقتصاد منطقة آسيا-المحيط الهادئ.“
>
> **فهمي إدريس، وزير الصناعة في إندونيسيا**

أوروبا والدول المستقلة حديثاً

تضم منطقة أوروبا والدول المستقلة حديثا ٢٩ بلدا وهي شديدة التنوع من حيث الحجم والموقع والسكان والتنمية الاجتماعية. والتحديات التي تواجه المنطقة ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية تحول فريدة وغير مسبوقة بدأت في أوائل تسعينات القرن العشرين وأثّرت في الأغلبية العظمى من البلدان. والانتقال من نموذج

اقتصادي مخطَّط مركزيا إلى إرساء اقتصاد سوق حسن الأداء هو الهدف الشامل للمنطقة.

وفي عام ٢٠١١، قيَّمت اليونيدو الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتلقية في المنطقة وكذلك أولويات المساعدة الإنمائية للمانحين الناشئين. واستند التقييم إلى مجموعة من الوثائق المرجعية ومراسلات مع البلدان المعنية وتقارير تقييمية لليونيدو ووثائق صادرة عن الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية. وأدى ذلك إلى تحديد المشاريع الإقليمية المحتملة في صناعتي السيارات والأغذية الزراعية وتطوير مشاريع تخص شركات في الاتحاد الروسي وأرمينيا وأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وكازاخستان.

”إنَّ الاقتصادات التي تستند إلى قاعدة تصنيعية صلبة أقل عرضة لتقلّب أوضاع النواتج، وتتّسم بقدر أكبر من الاستقرار، وتملك إمكانية أكبر لتوليد فرص العمل وتسريع النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، فإنَّ قدرة اليونيدو على إيصال خدماتها أكثر أهمية من أي وقت مضى.“

هانا تروويانوسكا، وكيلة وزارة الاقتصاد في بولندا

كما واصلت اليونيدو تطوير شراكتها مع مجموعة المانحين الناشئين في المنطقة والذين يشملون البلدان الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي وكذلك الاتحاد الروسي وتركيا. وبحلول نهاية ٢٠١١، كان هناك ١١٢ مشروعا تعاونيا تقنيا جاريا في المنطقة بميزانية إجمالية قدرها ٧١ مليون دولار.

وكان اجتماع المائدة المستديرة لأوروبا ومجموعة الدول المستقلة حديثا، الذي عُقد أثناء المؤتمر العام، مصمَّما لحفز المناقشات بشأن الصناعات والتكنولوجيات المبتكرة من أجل مستقبل مستدام. وشمل فريق النقاش متحدثين من أجهزة حكومية ومنشآت تجارية وأوساط أكاديمية ومنظمات دولية. وتمحورت إحدى المسائل الرئيسية حول كيفية رصد وتقييم التقدم المحرز نحو انتقال صناعي أخضر في المنطقة. ووفرت مجموعات بيانات قابلة للمقارنة أساسا لتقييم وضع المنطقة من حيث الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد والابتكار الإيكولوجي. وقُدم تحليل في خمس ورقات عمل.

وتساعد اليونيدو بلدان المنطقة على استحداث أطر جديدة للسياسات واللوائح التنظيمية أو تعزيز القائم منها بما يؤدي إلى كفاءة استخدام الطاقة وزيادة استخدام الطاقة المتجددة والتكنولوجيات المنخفضة الانبعاث الكربوني. وهي تساعد على بناء القدرات الضرورية وزيادة القدرة التنافسية للمنشآت، وخصوصاً المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تحسين إدارة استهلاك الطاقة والارتقاء به إلى المستوى الأمثل وزيادة استخدام الطاقة المتجددة. وخلال عام ٢٠١١، كانت اليونيدو نشطة في خمسة بلدان في المنطقة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. وسعى مشروع في أوكرانيا إلى تحسين كفاءة الطاقة والترويج للطاقة المتجددة في قطاع الأغذية الزراعية وفي المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأخرى. وتضمنت المشاريع التي نُفِّذت في الاتحاد الروسي وجمهورية مولدوفا الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة عن طريق تحسين كفاءة الطاقة في القطاع الصناعي. وفي أرمينيا، يهدف المشروع إلى مساعدة الأسر المستضعفة عن طريق الحدّ من الفقر من خلال عدة سبل منها الحصول على خدمات الطاقة المتنوعة، وخصوصا الغاز الحيوي. وتولى مشروع في صربيا لتطوير الطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الأحيائية من أجل الصناعة تقييم ١٢ مشروعا تجريبيا من حيث جدواها الاقتصادية والتقنية. وهناك مشاريع ومبادرات إضافية في المنطقة دخلت حاليا مرحلة التصميم.

وعندما أُسست الشبكة العالمية للإنتاج الأنظف والمتسم بكفاءة استخدام الموارد (RECP Net) في أواخر عام ٢٠١٠ (انظر الفصل ٥)، أصبحت ثمانية بلدان في المنطقة أعضاء مؤسسين، وهي: أوزبكستان، أوكرانيا، بلغاريا، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، صربيا، كرواتيا، ليتوانيا. وفي صربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، تعاقدت اليونيدو مع المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف الموجودة للقيام بعمليات تقييم داخل المنشآت وأنشطة ذات صلة في صناعات مختارة، بما فيها عدة صناعات تركز تحديدا على إدارة المواد الكيميائية وتأجيرها والتصنيع المنخفض الكربون على التوالي.

واستضافت اليونيدو وفدا من كازاخستان في نيسان/ أبريل على سبيل المتابعة لاجتماعين عُقدا في حزيران/ يونيه ٢٠١٠ وآذار/ مارس ٢٠١١ بين اليونيدو ونائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والتكنولوجيات الجديدة. وأتيحت للوفد الكازاخستاني فرصة للتعرف على خدمات اليونيدو التعاونية التقنية، وخصوصا تلك التي تم تحديدها باعتبارها تلبي على نحو أفضل متطلبات البلد.

ويمكن للمناقشات التي جرت بين مسؤولي اليونيدو والوفد بشأن مجالات التعاون المحتملة أن تكون بمثابة إطار لبرنامج قُطري لليونيدو لفائدة كازاخستان. وحالما تنتهي السلطات المناسبة في كازاخستان من استعراض البرامج المقدمة، سوف ترسل اليونيدو بعثة برمجة إلى كازاخستان لمواصلة المشاورات التقنية بشأن مسائل مختارة ذات أولوية.

واليونيدو هي الوكالة المنفِّذة الرائدة في إطار الصندوق المتعدّد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال في أوروبا ومنطقة الدول المستقلة حديثا حيث يوجد ٥٣ مشروعاً جارياً في ١٢ بلداً في المنطقة (الاتحاد الروسي، أرمينيا، ألبانيا، البوسنة والهرسك، تركمانستان، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، رومانيا، صربيا، قيرغيزستان، كرواتيا).

منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي

خلال الأعوام الماضية، شهدت بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي نمواً اقتصادياً مطرداً نتيجة للعدد المتزايد من فرص التجارة والاستثمار. وتُرجم ذلك إلى زيادة في فرص العمل وتحسّن في المستويات المعيشية، وإن بقيت جيوب متنامية من الفقر في معظم بلدان المنطقة إن لم يكن جميعها. وتضطلع اليونيدو بدور العامل المحفِّز حيث تساعد على توليد النمو الاقتصادي وزيادة القدرة الصناعية عن طريق دعم الحكومات والقطاع الخاص لتحقيق الإنتاج الصناعي التنافسي وتطوير الشراكات الصناعية الدولية والنهوض بالإنتاج الصناعي المتسم بالعدالة الاجتماعية والمراعي للاعتبارات البيئية.

والشراكة هي مفتاح النجاح المستقبلي في هذه المنطقة السريعة النمو. وفي عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، اتفق اجتماعان لفريقي خبراء تابعين لمجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي عُقدا في فيينا على برنامج إقليمي يبين مجالات اهتمام محدّدة للتعاون التقني في البلدان التسعة عشر المشاركة. واتفق اجتماع ثالث لفريق خبراء مشترك بين اليونيدو ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، عُقد في كوستاريكا أوائل عام ٢٠١١ لمناقشة القدرة التنافسية في الصناعات الزراعية، على استحداث منبر إلكتروني لتبادل المعارف بين اليونيدو وأهمّ الشركاء المؤسسيين والتقنيين في المنطقة. وسيشمل ذلك معلومات عن الخدمات التقنية التي تقدمها اليونيدو في مجالات مثل بناء القدرات التجارية والإدارة البيئية وتطوير الاتحادات التصديرية والنهوض بالأعمال التجارية والتكنولوجيا والاستثمارات والطاقة المتجدّدة وكذلك معلومات حول الخدمات المالية التي تقدّمها المؤسسات الإنمائية الشريكة. والمنبر الجديد سوف يكون متاحاً عبر الإنترنت ومفتوحاً لاستخدام الجمهور في عام ٢٠١٢. كما أنه سيبين كيفية استخدام بنك المعارف الصناعية في إطار برنامج أمريكا اللاتينية والكاريبي التابع لليونيدو للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسوف تستضيف إكوادور اجتماعا آخر لفريق خبراء سيُعقد في كيتو حول موضوع كفاءة استخدام الموارد والسياسات الصناعية.

ويقدِّم بنك المعارف الصناعية في إطار برنامج أمريكا اللاتينية والكاريبي التابع لليونيدو، فرصاً لتجميع المعارف والموارد في المنطقة. ويضطلع بدور هام في الترويج لخدمات اليونيدو. وقد ولَّد البنك، الذي أُسِّس في عام ٢٠٠٩، ٢٣ معاملة معرفية، تعادل ٦٠ أسبوعاً من المشورة التقنية المقدمة من خبراء في مختلف مجالات التنمية الصناعية. ففي عام ٢٠١١، على سبيل المثال، تلقّت كوستاريكا مساعدة من شركة نمساوية في مجال الإنتاج الأنظف. وداخل نطاق قارة أمريكا اللاتينية، وفَّرت شركة تيوكالي فلاورز في كولومبيا مشورة متخصصة عن طريق وزارة الصناعة والتجارة لرابطة منتجين في باراغواي بشأن تطوير سلسلة قيمة الزهور (كمنتج مقطوف ومحصود ونهائي). وفي مجال الكيمياء الصناعية، قدمت جامعة برشلونة، إسبانيا، الدعم للمعهد الوطني للتكنولوجيا الصناعية في الأرجنتين بممارسات محسّنة في إنتاج الغذاء والمواد الكيميائية. وكانت المسائل المرتبطة بتشجيع الاستثمار والتجارة موضوع تعاون بين الشبكة الوطنية لمعلومات الاستثمار في وزارة التنمية والصناعة والتجارة في البرازيل ومركز الاستثمار والتجارة في ولاية سينالوا، المكسيك، في كانون الأول/ ديسمبر. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ أيضاً، ساعدت رابطة STE France (وهي رابطة طوعية من

> ”إنَّ بنك المعارف الصناعية أثبت قدْره كآلية ذات قيمة عظيمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب .... وقد اتّسع نطاقه ليشمل مناطق أخرى، وهو يضمّ الآن مؤسسات ومنشآت تحظى بخبرة ودراية تختلفان عمّا هو متاح لدى أمريكا اللاتينية والكاريبي.»
>
> **كلمة مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي أمام المؤتمر العام**

المهنيين المتقاعدين) غرفة تجارة كوسكو، بيرو، على تعزيز القدرة التنافسية والإدارة المستدامة وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة المنتجة للمنسوجات والملابس.

والمبادرة الأخرى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في المنطقة هي الحلقة الدراسية بشأن الطاقة الحرارية الأرضية التي عقدت في المكسيك والجولة الدراسية للمشاركين من بلدان مختلفة في شرق أفريقيا كجزء من مبادرة اليونيدو للتعاون في مجال الطاقة المتجددة داخل المنطقة من أجل الاستخدامات الصناعية والإنتاجية. وترد معلومات تفصيلية في القسم الخاص بالطاقة المتجدّدة من الفصل ٥.

وتحرص اليونيدو، من أجل ضمان أن تتناسب خدماتها بدقة مع احتياجات عملائها، على متابعة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل فرادى البلدان. ومن أجل الاستجابة على نحو أفضل لشواغل بلدان مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، قررت اليونيدو أن تجري مشاورات وطنية وإقليمية منتظمة مع منتدى *Círculo de Montevideo*، وهو منتدى دائم لأكاديميين ومقرّري سياسات وقادة لوكالات دولية وشخصيات قيادية عالمية. وفي هذا السياق، دعت اليونيدو المنتدى لعقد دورته السنوية في فيينا بالتزامن مع منتدى فيينا للطاقة ومجلس التنمية الصناعية التابع لليونيدو. وحضر وفد رفيع المستوى من النمسا، ضمَّ الرئيس هاينز فيشر والوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا، مايكل سبيندليغر، بعض الجلسات إلى جانب ممثلين من القطاع الخاص. وركزت التوصيات الناجمة عن الاجتماعات، ضمن جملة أمور، على تمهيد الطريق لقيام اقتصاد أخضر عن طريق تعزيز التعاون والشراكات على المستوى الدولي والتصدي للفقر على نحو واضح الأهداف في القطاع الإنتاجي وتوفير سبل الحصول على الطاقة للجميع. وعلى سبيل المتابعة، عُقد اجتماع مائدة مستديرة في كانون الأول/ ديسمبر حول موضوع الصناعة الخضراء باعتباره أحد أحداث الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر العام. ونُظِّم الاجتماع بالتعاون مع مؤسسات إقليمية ودولية، بما فيها المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وشاركت بصفة متحدّث جهات رفيعة المستوى من البرازيل والمكسيك والنمسا إلى جانب وزيري الصناعة في إكوادور وكوستاريكا.

وسوف يقدّم صندوق استئماني لليونيدو للأنشطة البرنامجية التي تستهدف البلدان الفقيرة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، تأسَّس خلال المؤتمر العام، الدعم فيما يخص الخدمات في المجالات التي تهم المنطقة بصفة خاصة (انظر أعلاه).

مشروع أطلقته اليونيدو في نيكاراغوا، في عام ٢٠١١، سيساعد المجتمعات المحلية الضعيفة في هذا البلد على تحقيق درجة أكبر من الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج الأغذية. ويشكّل الأمن الغذائي تحدّياً للمجتمعات المحلية الفقيرة التي تعاني من سوء التجهيز في سعيها للتغلّب على الصدمات الاقتصادية والمناخية والصحية. وتهدف اليونيدو إلى تطوير مهاراتهم الإنتاجية والتجهيزية لزيادة فرصهم في العمل سواء في المزارع أو خارجها ولتعزيز قدراتهم على الاندماج في الأسواق المحلية والإقليمية.

الصورة: اليونيدو

اليونيدو ووسائل الإعلام

أتاح عام ٢٠١١ العديد من الفرص لإبراز صورة اليونيدو على الملأ. فقد شاهد ملايين المشاهدين من جميع أنحاء العالم المدير العام لدى مشاركته في نقاش متعمق حول سبل تطوير القدرة الكهربائية في القرن الحادي والعشرين. وقد تم تصوير النقاش، الذي أدارته زينب بدوي من هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، أثناء منتدى فيينا للطاقة في حزيران/ يونيه، وبُث في آب/ أغسطس عبر الإذاعتين العالميتين المرئية والمسموعة لمحطة بي بي سي. وكان المناقشون والكثير من الحضور خبراء ذوي حجية في المسائل ذات الصلة بالطاقة وساهموا في أن يتسم تبادل وجهات النظر بالحيوية. وحاز منتدى فيينا للطاقة نفسه (انظر المَلْمَح الخاص في الفصل ٥) على اهتمام واسع النطاق من وسائل الإعلام حيث غطّى ما يزيد على ٢٠٠ صحافي مسجل و٤٠ طاقم تصوير الكلمة الرئيسية التي ألقاها محافظ ولاية كاليفورنيا السابق أرنولد شفارتسينيغر. وحظيت اليونيدو بتغطية تليفزيونية عالمية مرة أخرى قرب نهاية العام عندما بثّت محطة سي إن إن إعلان اليونيدو الإعلامي بشأن الصناعة الخضراء سواء قبل الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف أو أثناءها (انظر أعلاه).

وأفضى اهتمام وسائل الإعلام المتزايد باليونيدو إلى عدد من المقابلات مع المدير العام تم ترتيبها مع مذيعين بارزين في محطات تليفزيونية. وأتاح العمل مع شركات الإنتاج التليفزيوني إنتاج وبثّ عدد من الرسائل الإخبارية المصوّرة التي تلقي الضوء على إنجازات اليونيدو ميدانيا من خلال قصص وقعت أحداثها في قارّات مختلفة ويجري فيها التأكيد على الزاوية الإنسانية.

وعلى مدار السنة استقطبت اليونيدو انتباه وسائل الإعلام بشأن عدد من الأحداث الرئيسية، بما فيها مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين في آذار/ مارس، ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في أيار/ مايو، ومنتدى القطاع الخاص التابع للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر، وإطلاق معهد اليونيدو الجديد في أيلول/ سبتمبر (انظر المَلْمَح الخاص، الفصل ٦)، والدورة الرابعة عشرة للمؤتمر العام لليونيدو، والدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف. كما شاركت اليونيدو مشاركة وثيقة في التحضيرات لعام ٢٠١٢ باعتباره العام الدولي للطاقة المستدامة للجميع. ووُزعت مواد ترويجية في أحداث محددة، بما فيها مؤتمر طوكيو للصناعة الخضراء ويوم التصنيع في أفريقيا. وصدرت بنجاح الأعمال التجارية الزراعية من أجل رخاء أفريقيا، وهي دراسة جديدة لليونيدو أُعدت عام ٢٠١١، في باريس وتونس وواشنطن العاصمة كجزء من حملة مناصرة عالمية للترويج لتنمية الأعمال التجارية الزراعية كسبيل نحو رخاء أفريقيا. وفي الوقت نفسه، عمل فريق اليونيدو المعني بالاتصالات والدعوة إلى

شهد عام ٢٠١١ إطلاق النسخة الصينية من مجلة اليونيدو الفصلية *Making It*.

شارك في هذا النقاش الذي دار في برنامج أخبار العالم لمحطة بي بي سي وتولّت إدارته الإعلامية زينب بدوي؛ وزير الطاقة في جنوب أفريقيا ديبو بيترز، ورئيس لجنة الطاقة الذرية في الهند سريكومار بانيرجي، ورئيس الرابطة الأوروبية للطاقة المتجدّدة بيتر دوريغي، والمدير العام لليونيدو. الصورة: اليونيدو

المناصرة على نحو وثيق مع مكتب المتحدث الرسمي باسم الأمين العام وإدارة شؤون الإعلام في نيويورك.

وخلال السنة، وزَّعت اليونيدو ما يزيد على ١٥٠ بياناً صحفياً ومقالاً تحقيقياً على وسائل الإعلام. وحدَّثت موقعها الشبكي بحيث يضمّ كمّا أكبر من المواد المتعددة الوسائط، بما فيها أفلام الفيديو وملفات البثّ الرقمي والصور؛ وموقع اليونيدو الشبكي (www.unido.org) متاح الآن باللغتين الفرنسية والإسبانية علاوة على الإنكليزية. كما شهدت السنة قيد النظر توسّعاً في حضور اليونيدو في وسائط الإعلام الاجتماعية (الفيسبوك ويوتيوب)، في حين استقطب حسابها على تويتر أكثر من ٤ ٠٠٠ متابع جديد.

وشملت المواد الإعلامية المطبوعة خلال السنة إصدارات جديدة من المجلة الذائعة الصيت *Making It* (التي تمت مؤخراً ترجمتها إلى الصينية إضافة إلى الفرنسية والإسبانية) والرسالة الإخبارية الفصلية يونيدو تايمز، بينما عُرضت مقالات تحقيقية جديدة في الموقع الشبكي. وأُعدت سلسلة من المطويات التي تسلط الضوء على شراكات مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي إلى جانب مانحين رئيسيين.

وكان أحد المستجدات التي شهدها العام إعداد صحائف وقائع حول المشاريع التي اضطلعت بها اليونيدو. وإلى الآن، أُعدّ ما يزيد على ٨٠ صحيفة وقائع، وهناك صحائف أخرى كثيرة في طور الإعداد. واستمر العمل على إعداد كتاب قادم بشأن اليونيدو يُنتظر أن تصدره دار روتليدج للنشر في حزيران/ يونيه ٢٠١٢.

وقدَّمت اليونيدو عروضا إيضاحية لأكثر من ١ ٠٠٠ زائر في مقرّها بفيينا بما سمح لهم باكتساب فهم أوسع لعمليات المنظمة. ولضمان أن تصل أخبار إنجازات اليونيدو إلى أقصى أطراف المعمورة، قدَّمت اليونيدو دورة تدريبية بشأن التعامل والتواصل الفعّالين مع وسائل الإعلام لفائدة ممثلي اليونيدو خلال شهري تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر.

اليونيدو والقطاع الخاص

شهد التعاون بين اليونيدو والقطاع الخاص نمواً منتظماً عاماً تلو الآخر. وتتضمن الفقرات التالية أمثلة معدودة على حالات أحدث فيها هذا التعاون، أو سوف يُحدِث، فرقا لافتا للانتباه في حياة بعض القطاعات الأفقر في المجتمع. وهناك أمثلة أخرى يمكن الاطلاع عليها في الفصول اللاحقة من هذا التقرير.

تعاني السلفادور، التي يزيد عدد سكانها بدرجة طفيفة على ٥,٧ ملايين نسمة، عجزاً في المساكن يصل إلى نحو نصف مليون مسكن. وفي منطقة سان سلفادور الكبرى، التي يقطنها ربع سكان البلد، حددت السلطات أكثر من ١ ٧٠٠ تجمّع تفتقر إلى أبسط الخدمات الأساسية. وفي تموز/ يوليه، وقَّعت اليونيدو، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، اتفاق تعاون مع شركة هولسيم المتعددة الجنسيات الكائنة في سويسرا – وهي واحدة من أكبر المورِّدين العالميين للإسمنت والركام والخرسانة الجاهزة والأسفلت – لشرح أساليب البناء المستدامة للعمال والمتاجر التي تبيع مواد البناء. وأُسست شركة للتمويل البالغ الصغر لتقديم القروض للأسر المنخفضة الدخل المهتمة بتحسين بيوتها. والمشروع موله صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي أسسته حكومة إسبانيا وصنفته أمانة صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الأفضل من بين مشاريع تنمية القطاع الخاص. وبعض مشاريع المنظمة الأكثر فعالية هي تلك التي تعالج مشكلتين. ففي السلفادور، على سبيل المثال، يلاحظ أنَّ المساعدة المقدمة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تبيع مواد البناء لا تُعاوِن على تحسين إنتاجية المنشآت وتعزز التنمية الاقتصادية المحلية فحسب، بل إنها تمكِّن أيضا القطاعات الأفقر في المجتمع من تحسين أوضاعها المعيشية عن طريق بناء منازلها الخاصة أو الارتقاء بها. وتجربة السلفادور مؤهّلة لأن تمهّد الطريق لترتيبات شراكة في المستقبل مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في بلورة برامج مماثلة لمؤازرة الفقراء.

وارتقت اليونيدو ومجموعة مترو بالتزامهما المشترك في إطار احتفال رسمي جرى في دوسلدورف، ألمانيا، في أيلول/ سبتمبر. فقد وقَّع مدير عام اليونيدو ورئيس مجلس إدارة شركة مترو المساهمة ورئيسها التنفيذي، إيكهارد كورديس، اتفاقا جديدا بشأن مخطط لتنمية الشراكات المؤازرة للفقراء والشاملة بين القطاعين العام والخاص حيث تتاح للمورِّدين فرص دخول أسواق جديدة مربحة وإقامة صلات تجارية طويلة الأجل مع المشترين المحتملين. والأثر المباشر لهذا التعاون هو زيادة فرص العمل والدخل وتوافر سلامة الأغذية والمنتجات بالإضافة إلى الارتقاء بالجودة والسلامة من أجل تعزيز فرص دخول المورِّدين إلى الأسواق. وأنتجت مجموعة مترو، للتعريف بشراكتها مع اليونيدو، شريطا مصورا مدته خمس دقائق يُعرض على نحو بارز في موقعها الشبكي.

واتفقت اليونيدو ومجموعة مترو، استنادا إلى تجربتهما في مصر، وتجربتهما الأحدث عهداً في الاتحاد الروسي والهند، على تقديم دورات تدريبية لفائدة المنتجين والمورِّدين في القطاعين الغذائي وغير الغذائي على السواء في إندونيسيا وباكستان وتركيا والصين وفييت نام وكازاخستان. وفي جنوب أفريقيا، ساعدت اليونيدو جمعية تعاونية من صغار المنتجين المحليين للنبيذ

المدير العام لليونيدو، ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي الأول لشركة مترو إيكهارد كوردس (METRO AG, Eckhard Cordes)، وقّعا في أيلول/سبتمبر على اتفاق جديد يتعلق بمخطط تنمية لصالح الفقراء في إطار شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

الصورة: مترو

ومنتجات البستنة على إقامة صلات تجارية مع مترو، وهي تربط مساعدتها لمجموعات الأعمال التجارية الزراعية الناشئة بأكاديمية الزراعة في جنوب أفريقيا، وهي منظمة غير حكومية محلية، من خلال تنمية سلسلة الإمداد لصالح الفقراء وتعزيز المورِّدين وإمكانية التعقّب. ونبيذ شيراز جنوب أفريقيا لعام ٢٠١٠ الذي أنتجته الجمعية التعاونية متاح الآن في متاجر مترو بأوروبا.

وتتوقع اليونيدو إطلاق برنامج جديد لتنمية المورِّدين المستدامين في جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٢ بما يوسِّع النطاق ليشمل بلدانا جديدة ومشترين جددا. وتتفاوض اليونيدو حاليا مع مجموعات رائدة أخرى في مجالي تجارة التجزئة والصناعات التحويلية مثل إيون ومجموعة أوشان وميغروس ووُلمارت لإرساء شراكات من أجل تنمية المورِّدين المستدامين في الاتحاد الروسي وماليزيا وعدد من البلدان في أفريقيا.

إنَّ إجراءات التعبئة والتغليف السليمة لا تساعد على المحافظة على الغذاء وحمايته فحسب، وإنما تساعد أيضا على نقله وتوزيعه وتسويقه. والترويج لتكنولوجيات سلامة الأغذية في البلدان النامية هو هدف جائزة جديدة أطلقها في أيار/ مايو مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لليونيدو في إيطاليا، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي. وأُعلن عن جائزة ابتكار التكنولوجيا من أجل السلامة الغذائية في البلدان النامية أثناء المعرض التجاري للمعالجات والتعبئة والتغليف (إينترباك) في دوسلدورف، ألمانيا.

» اليونيدو تقود تخضير الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف

عُقدت الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ والدورة السابعة لمؤتمر الأطراف، اللتان كانتا بمثابة اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر في ديربان، جنوب أفريقيا. وكان الاجتماع هو ثاني أكبر اجتماع من نوعه وكانت تلك هي المرة الأولى التي يُعقد فيها مؤتمر الأطراف في أفريقيا جنوب الصحراء. ويُعدّ الاجتماع، من أوجه عدّة، نقطة تحوّل مهمّة في المفاوضات العالمية بشأن تغير المناخ. واختُتم بقرار الأطراف اعتماد اتفاق قانوني عالمي بشأن تغيّر المناخ في أسرع وقت ممكن، وبما لا يتعدّى عام ٢٠١٥. وقالت رئيسة دورتي المؤتمرين ميت نكوانا-ماشاباني: "إنّ ما أنجزناه في ديربان سيكون له دور رئيسي في إنقاذ الغد، اعتبارا من اليوم."

وتمثّلت المهمة الهائلة التي أسندتها حكومة جنوب أفريقيا ومرفق البيئة العالمية إلى اليونيدو قبل المؤتمر أساساً في "تخضير" الحدث، وخصوصا مكان انعقاده، مع إظهار التزام جنوب أفريقيا بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وعملت اليونيدو وحكومة جنوب أفريقيا في وقت قياسي لتحقيق ما أصبح مشروعا ذائع الصيت يشمل الاتصال وإذكاء الوعي؛ والنقل العام غير الآلي؛ ومسابقة "التكنولوجيا النظيفة"، وتسخين المياه بالطاقة الشمسية من أجل العيادات الريفية. وانخرطت اليونيدو في مجموعة من الأنشطة داخل مدينة ديربان وخارجها.

التوعية

كان المكوّن الأول للمشروع مصمَّما لزيادة الوعي بين المشاركين في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف والسكان المحليين وغيرهم من أصحاب المصلحة بفرص تقليص البصمة الإيكولوجية للحدث إلى الحد الأدنى. كما سلط الضوء على أنشطة وإنجازات الشراكة بين جنوب أفريقيا ومرفق البيئة العالمية، وعرَّف بأفضل ممارسات البرنامج الوطني للتخضير في جنوب أفريقيا، وتدارس المنافع البيئية العالمية والمحلية على حد سواء للأنشطة المستمرة، بما فيها الإضاءة والأجهزة ذات الكفاءة من حيث استخدام الطاقة، ونظام النقل الحضري المنخفض الكربون، والكفاءة في استخدام الموارد بما في ذلك المياه النظيفة وزيادة استخدام الطاقة المتجددة. وطُبع جواز سفر أخضر ووُزّع على الوفود المشاركة في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف وأفراد الجمهور وكذلك رئيس جنوب أفريقيا وغيره من كبار المسؤولين. ولاقى شريط مصوّر بشأن مشاريع مرفق البيئة العالمية المنفّذة في جنوب أفريقيا اهتماما كبيرا في الركن الخاص باليونيدو أثناء الحدث. وكجزء من المشاريع التراثية، دعمت اليونيدو ومرفق البيئة العالمية "خلية النحل الحية"، وهو مشروع مبتكر أقيم في حديقة ديربان النباتية ويشترك فيه المعهد الوطني للتنوع البيولوجي في جنوب أفريقيا وبلدية إيثيكويني واتحاد الحدائق النباتية في ديربان. وهو نظام إيكولوجي ذاتي الإدامة في شكل كوخ تقليدي لخلية نحل لدى قبائل الزولو. وسيصبح الإطار المصنوع من الصلب والخرسانة "جدراناً حية" تضم مجموعة مذهلة من النباتات المحلية. وتبيّن خلية النحل الحيّة كيف أن النظم الإيكولوجية الصحية قد تمكّن المجتمع من التصدّي لتأثيرات تغيّر المناخ.

مسابقة التكنولوجيا النظيفة

وفي إطار المكوّن الثاني للمشروع، نظَّم المركز الوطني للإنتاج الأنظف في جنوب أفريقيا مسابقة للابتكار في مجال

التكنولوجيا النظيفة لتحديد المنشآت الصغيرة والمتوسطة القائمة على "التكنولوجيا النظيفة". ودُعي روّاد الأعمال لتقديم مقترحات من شأنها خلق وظائف وتقديم منتجات محسَّنة وإدخال خدمات جديدة. وكانت المسابقة مصمَّمة لتشجيع إمكانيات التكنولوجيا النظيفة المبتكرة في جنوب أفريقيا. وشملت مسابقة عام ٢٠١١ فئات ثلاثاً هي: كفاءة استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة، والمباني الخضراء، مع مسارين محتملين هما: تكنولوجيات التقدم السريع، وتكيف التكنولوجيا المبتكرة. ومُنح المتسابقون في الدور النهائي جوائز خلال حفل عشاء حضرته شخصيات بارزة من الحكومات والقطاع الخاص والشركاء في التنمية، بما فيها حزمة من المنح وخدمات مجّانية لدعم الأعمال التي يقدّمها شركاء القطاع الخاص في جنوب أفريقيا وأماكن أخرى. وتعمل اليونيدو ومرفق البيئة العالمية حاليا على تكرار هذه التجربة الناجحة على نطاق أوسع من خلال تنظيم مسابقة عالمية للتكنولوجيا النظيفة. أمّا مسابقة التكنولوجيا النظيفة، فسوف تُعقد الآن كحدث سنوي في جنوب أفريقيا، كأحد المشاريع التذكارية للدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف، بدعم من النظراء الوطنيين وكذلك الشبكات الدولية والشركاء الدوليين في مجال التكنولوجيا النظيفة.

ركوب الدراجات اليوم من أجل غد أفضل

أتيحت للمندوبين الذين حضروا الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف فرصة القيام بدورهم صوب تقليص البصمة الإيكولوجية للمؤتمر إلى الحد الأدنى. فبدلاً من استخدام المركبات الآلية في التنقل داخل منطقة المؤتمر وفي الذهاب إلى وسط المدينة والعودة إلى منطقة المؤتمر أمكن للمندوبين استئجار واحدة من ٣٠٠ دراجة وُفّرت بمنحة من مرفق البيئة العالمية بالتعاون مع بلدية إيثيكويني. وبعد المؤتمر، وُزّعت بعض الدراجات على المدارس والمجتمعات المحلية، بينما أصبحت البقية إحدى معالم مبادرة ديربان للنقل الأخضر داخل المدينة. وتأمل المدينة في إرساء شراكة بين القطاعين العام والخاص لتشجيع تجارة تأجير الدراجات للسياح والسكان المحليين. كما سيستكشف المشروع الآفاق الطويلة الأجل لتصنيع الدراجات وغيرها من نظم النقل البديلة المنخفضة الكربون في مناطق المنتجعات وتوزيعها وصيانتها.

قوة شمس جنوب أفريقيا

في إطار المكوّن الرابع لمشروع اليونيدو، رُكّبت نظم لتسخين المياه بالطاقة الشمسية في ١٩ عيادة صحية ريفية في مقاطعة كوازولو-ناتال. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، زار رئيس جنوب أفريقيا جيكوب زوما، ومديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هيلين كلارك ومدير عام اليونيدو قرية إيليمبي التي تُعَدّ نموذجاً للمشروع. وتضمّ القرية، التي تبعد نحو ٧٠ كيلومتراً عن ديربان، نُظُماً لتسخين المياه بالطاقة الشمسية لفائدة المدارس والمستشفيات، وهي مثال جيد على دور الطاقة المتجددة في تحسين تقديم الخدمات الصحية مع الحدّ في الوقت نفسه من البصمة الإيكولوجية للدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف. كما استفادت المساكن القريبة من العيادة من الطاقة المتجدّدة والتكنولوجيات المتّسمة بكفاءة استخدام الطاقة. وتمكّن المشاركون في مؤتمر الأطراف من تقدير تأثير تلك النظم وطُلب إليهم الإسهام على أساس طوعي في زيادة هذا النوع من المشاريع من أجل الحدّ من الانبعاثات الإضافية ذات الصلة بالمشاركة في مؤتمر الأطراف وتشجيع تركيب نظم طاقة متجدّدة في المقاطعة كلها وكذلك في مقاطعات أخرى من جنوب أفريقيا.

›› إنَّ اليونيدو تُحدث فارقاً حقيقياً في حياة الناس في بلدان العالم أجمع. وبفضل ما تتمتّع به من دعم وتوجيه إداريين متينين تستطيع اليونيدو تنفيذ برامجها بفعالية.

٠٢

اليونيدو: مديرة فعَّالة

تخصّص اليونيدو، بصفتها منظمة تُعنى بتوفير خدمات إنمائية، معظم مواردها لإسداء التعاون التقني والمشورة السياساتية إلى زبائنها من البلدان. وترد في الفصول التالية لمحة عامة عن هذه الأنشطة، بالاقتران مع أمثلة عديدة على المجالات التي تُحدث فيها اليونيدو تغييراً حقيقياً في حياة الناس في شتّى بلدان العالم. لكن لولا الدعم الإداري القوي والتوجيه السديد لما استطاعت اليونيدو أن تنفّذ برامجها تنفيذاً فعّالاً. ويشرح هذا الفصل الدور الحاسم الذي تضطلع به شتّى الجوانب الإدارية في اليونيدو.

الإدارة التنفيذية

يُعتبر المجلس التنفيذي، الذي يتولى المدير العام تشكيله ورئاسته، أعلى أجهزة أمانة اليونيدو المسؤولة عن النظر في مسائل السياسات والبرنامج والإدارة واتخاذ قرارات بشأنها. وقد عقد هذا المجلس ٢٥ اجتماعاً في عام ٢٠١١ بغرض البتّ في السياسات والاستراتيجيات والأولويات التي تخصّ اليونيدو كلها، ورصد واستعراض أداء المنظمة في أنشطتها كافة. كما يجتمع مجلسٌ إداري برئاسة المدير العام مرة كلّ ثلاثة أشهر تقريباً.

وناقش الموظفون الأقدمون الذين شاركوا في معتكف المجلس الإداري في شباط/ فبراير ٢٠١١ الأولويات الإدارية الستّ الجديدة التي عرضها المدير العام. وتتعلق تلك الأولويات بفعالية تنفيذ برنامج إدارة التغيير؛ ودمج مكاتب اليونيدو الميدانية داخل شعبة تطوير البرامج والتعاون التقني وتوسيع مشاركة تلك المكاتب في تأدية التعاون التقني؛ وتوطيد شعبة البحوث الاستراتيجية وضمان النوعية والدعوة إلى المناصرة التي أُنشئت حديثاً؛ وإبراز دور اليونيدو ضمن آليات منظومة الأمم المتحدة كلّها وتحسين صورة اليونيدو على صعيد البلدان؛ وتعزيز أخلاقيات التعامل ونظم المساءلة في اليونيدو. وأسفرت تلك المناقشة عن وضع خطة عمل وافق عليها المجلس التنفيذي في آذار/ مارس وعرضت على شبكة الإنترانت التابعة لليونيدو في نيسان/ أبريل. وتولى المدير العام، على امتداد السنة، رصد التقدّم المحرز في تنفيذ خطة العمل، ويتوقع أن يجرى خلال عام ٢٠١٢ استعراضٌ شامل لتلك الخطة.

إدارة التعاون التقني

للعام الثاني على التوالي، شهدت السنة المستعرضة مستوى مرتفعا لم يسبق مثيله من الأموال المحشودة. وبلغ صافي الزيادة في الأموال المخصّصة لميزانيات المشاريع الحالية ٢٤٧,٥ مليون دولار، وهي زيادة تفوق بنسبة ٣٦ في المائة مستوى عام ٢٠١٠ الذي كان في حدِّ ذاته مستوى قياسياً، وتُمثِّل – بفارق كبير – أعلى زيادة شهدها تاريخ اليونيدو. وبالمثل ازداد حجم الأموال المحشودة، بما في ذلك الأموال التي

ستُسدَّد في المستقبل بموجب الاتفاقات الموقَّعة مع إضافة الأموال القابلة للبرمجة التي أتاحها المانحون، بنسبة تفوق ٢٥ في المائة، حيث ارتفع من ١٨٣,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٢٣٠ مليون دولار في عام ٢٠١١.

وعلى الرغم من الزيادة التي شهدها الحجم الفعلي لخدمات المشاريع المقدَّمة خلال العام حيث ارتفعت قيمتها من ١٥٣,٥ مليون دولار إلى ١٦٦,٧ مليون دولار، وهي أعلى قيمة على الإطلاق شهدها تاريخ اليونيدو، فقد أتاحت تلك الزيادة في الأموال المخصصة زيادةَ حافظة المشاريع والبرامج قيد النظر بقيمة قياسية بلغت ٦٣,٣ مليون دولار لتصل إلى ٤٤٨,٨ مليون دولار. ومن شأن هذا المستوى الباهر أن يمهد الطريق أمام زيادة صحية أخرى في حجم خدمات التعاون التقني المقدَّمة في الأعوام المقبلة.

في أثناء العام استعرضت لجنةُ الموافقة والرصد وثائق مشاريع وبرامج مصوغةً صياغة كاملة علاوة على تنقيحات كبرى لميزانية بعض المشاريع. وعقدت اللجنة ٣٤ اجتماعاً استعرضت خلالها ٢١١ مقترحاً بشأن مشاريع وبرامج حيث بلغت نسبةُ موافقتها الإجماليةُ عليها ٧٩ في المائة. ويبيِّن الجدول الوارد أدناه تفاصيل قرارات اللجنة، في حين يبيِّن الشكلان ٣ و٤ توزيع المقترحات حسب المناطق وحسب المجالات المواضيعية.

الشكل ١- أموال اليونيدو المتاحة لتنفيذ مشاريع لاحقة (بملايين الدولارات)

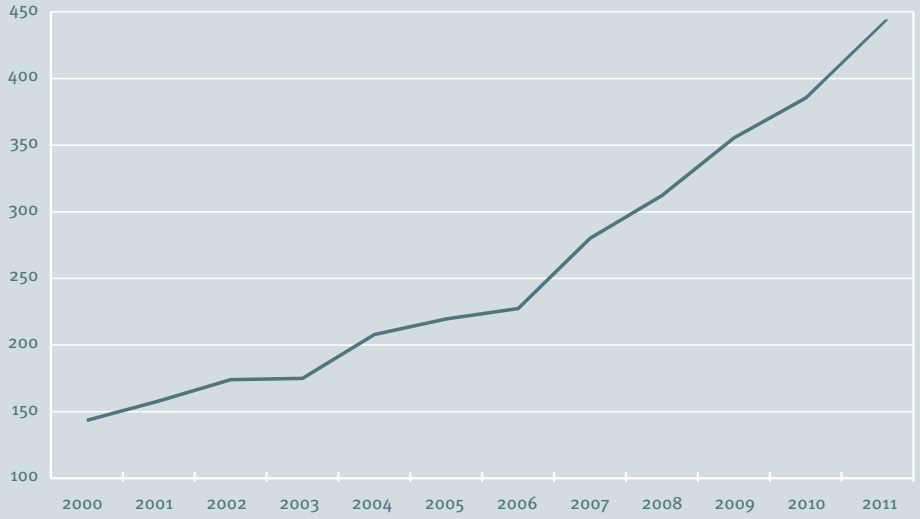

الشكل ٢- إيصال خدمات اليونيدو التعاونية التقنية (بملايين الدولارات)

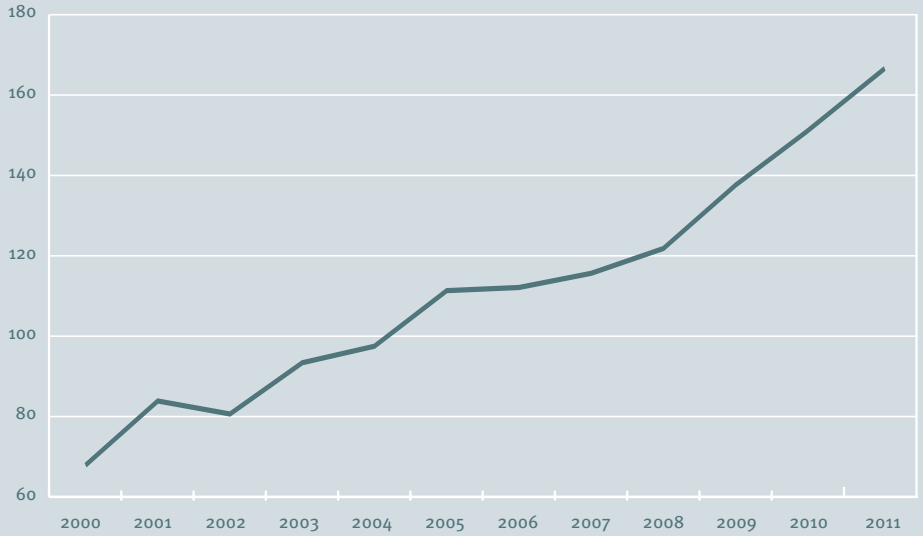

الجدول ١- المقترحات التي استعرضتها لجنة الموافقة والرصد في عام ٢٠١١

(أ): نوع المقترحات المعروضة على اللجنة

النوع	عدد المقترحات	النسبة المئوية
مشاريع جديدة	١٣٦	٦٤٪
مشاريع منقّحة	٤	٢٪
طلبات تمويل	٧١	٣٤٪
المجموع:	**٢١١**	**١٠٠٪**

(ب): القرارات التي اتخذتها اللجنة

القرارات		عدد المقترحات	النسبة المئوية
ووفق عليه	بصيغته المطروحة	٩٧	٤٦٪
	رهناً بتنقيحه	٧٠	٣٣٪
يلزم إعادة طرحه		٩	٤٪
أُرجيء البتّ فيه		٣١	١٥٪
لم يُوافَق عليه		٤	٢٪
		٢١١	**١٠٠٪**

الشكل ٣- لجنة الموافقة والرصد في عام ٢٠١١: المقترحات مصنّفة حسب المناطق

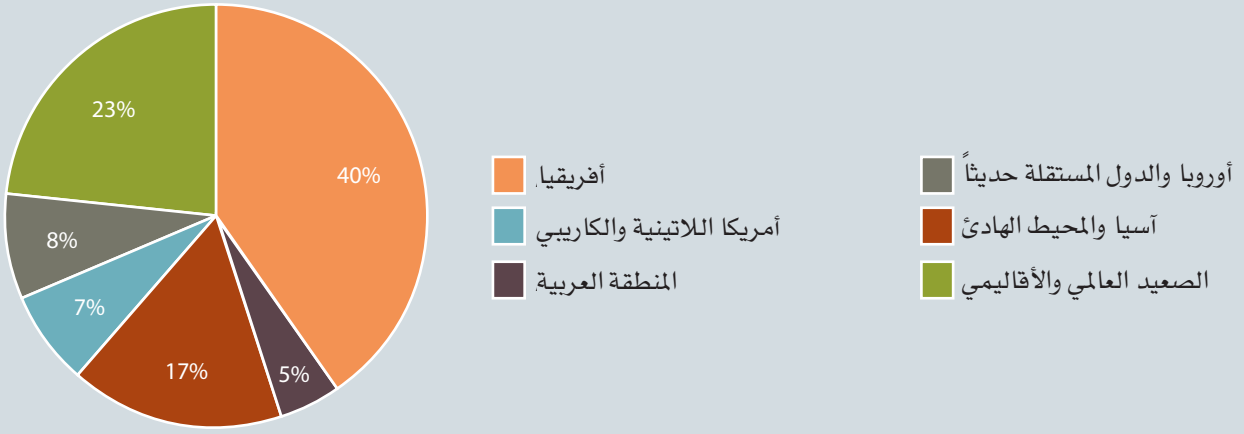

الشكل ٤- لجنة الموافقة والرصد في عام ٢٠١١: المقترحات مصنّفة حسب المجالات المواضيعية

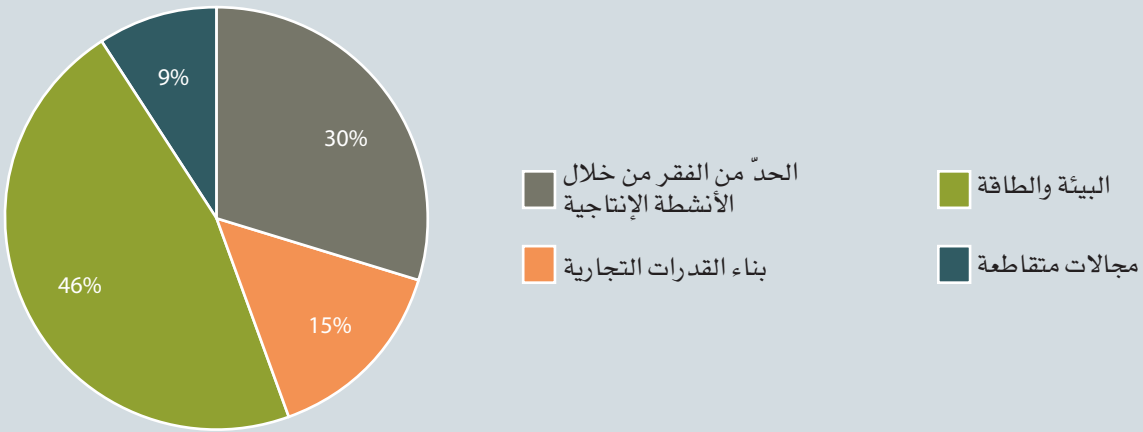

الإدارة المالية

مثّل عام ٢٠١١ عاماً مشهوداً آخر لليونيدو من حيث الأموال المحشودة، وذلك في أعقاب المنحنى التصاعدي الذي شوهد في السنوات الأخيرة. كما تواصل تزايد الحجم الكلي للأموال المحشودة من أجل تقديم الخدمات ذات الأولوية للدول الأعضاء. وشوهد بوجه خاص تزايد ملحوظ في التمويل من الصندوق المتعدّد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال ومن مرفق البيئة العالمية. واستقر مستوى التمويل من المصادر الحكومية والصناديق الاستئمانية المتعدّدة الأطراف عند مستواه المرتفع الذي بلغه في السنوات القليلة الماضية، مع عدد من المشاريع السليمة تماما بانتظار إقرارها في عام ٢٠١٢. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام لا تتضمّن أرصدة الاعتمادات غير المنفقة التي وافقت الدول الأعضاء على استخدامها في تمويل مشاريع محدّدة يتوقع إقرارها في عام ٢٠١٢. ويشهد هذا المستوى القياسي الذي بلغه التمويل الجديد المتاح لليونيدو من أجل تنفيذ برامج محددة على ما تحظى به خدمات اليونيدو من تقديرٍ عالٍ.

» يشهد مستوى التمويل الجديد القياسُ المتاح لليونيدو من أجل تنفيذ مشاريع محدّدة على ما تحظى به خدمات اليونيدو من تقديرٍ عالٍ.

ومرة ثانية شغلت المفوضية الأوروبية المرتبة الثانية بعد الصناديق المتعدّدة الأطراف المذكورة أعلاه، وذلك كأكبر الجهات المساهمة في عام ٢٠١١، حيث بلغ صافي الزيادة في ميزانيات المشاريع التي مَوَّلتها (باستثناء تكاليف الدعم) ١٥,٩ مليون دولار، تلتها اليابان بزيادة بلغت ١٣,٦ مليون دولار، بما في ذلك مبلغ مليون دولار قُدِّم عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري. أمّا سائر كبار المساهمين الذين زاد صافي مساهمة كل منهم على المليون دولار فَهُم إسبانيا بمساهمة بلغت ٨,٢ ملايين دولار، وذلك بصفة خاصة عن طريق الصندوق المشترك بين اليونديب وإسبانيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإيطاليا التي ساهمت بمبلغ ٥,١ ملايين دولار، والنرويج بمبلغ ٤,٧ ملايين دولار، وكندا بمبلغ ٤,٥ ملايين دولار، والنمسا بمبلغ ٤,٣ ملايين دولار، وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية اللتان ساهمت كلّ منهما بمبلغ ٢,٥ مليون دولار، وألمانيا بمبلغ ٢,١ مليون دولار، ثم البحرين وفرنسا والهند والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا والسويد وزامبيا التي تراوحت مساهمة كلّ منها بين مليون ومليوني دولار. ويبيّن التذييل باء توزّع المشاريع الموافق على تمويلها من صندوق التنمية الصناعية والصناديق الاستئمانية بحسب المنطقة والأولوية المواضيعية.

وبلغ مقدار التمويل الحكومي غير المباشر لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها اليونيدو المقدَّم بواسطة مختلف صناديق الأمم المتحدة الاستئمانية المتعددة المانحين ١٤,٣ مليون دولار. وبالإضافة إلى الصندوق المشترك بين اليونديب وإسبانيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، بلغ صافي الزيادات التي طرأت على الأموال المخصّصة لتوحيد الأداء ٣,٤ ملايين دولار في حين وصل حجم التمويل من الصناديق الاستئمانية المتعدّدة المانحين المخصّصة لحالات ما بعد الأزمات ٢,٢ مليون دولار.

وكما ورد في التقرير السنوي لعام ٢٠١٠، هناك عدد كبير من المشاريع الضخمة التي جرى استحداثها خلال عام ٢٠١٠ تمهيداً لتمويلها من مرفق البيئة العالمية، وقد وُوفِقَ على العديد منها في عام ٢٠١١. وبلغت القيمة الإجمالية لصافي التمويل الجديد الذي أقرّه المرفق ٧٢,٥ مليون دولار، مما يشكّل رقماً قياسياً لا مثيل له من قبل. ومع مواصلة تزايد حافظة المشاريع قيد التطوير، يمكن توقع ارتفاع عدد الموافقات الجديدة في عام ٢٠١٢ وما بعده. ويجدر إدراك أنَّ الرقم المذكور في هذا التقرير يتعلق بالمساهمة المباشرة التي يقدمها المرفق في المشاريع. ونظراً لأنَّ مشاريع المرفق تكاد تستلزم دائماً الحصول على قدر إضافي كبير من التمويل المشترك والتمويل الاستثماري، فإنَّ حجم النشاط يصل إلى ضعف منحة المرفق البالغة ٧٢,٥ مليون دولار. ويشكِّل حشد منحة التمويل المشترك والاستثمارات اللازمة تحدياً رئيسياً أمام اليونيدو، ولكنه يتيح في الوقت نفسه فرصة ممتازة لتكثيف التعاون مع الشركاء من القطاعين العام والخاص. وفي الوقت نفسه، بلغ التمويل من بروتوكول مونتريال رقماً قياسياً هو الآخر في عام ٢٠١١، حيث وصل إلى ٧٦,٤ مليون دولار.

ويلاحظ من توزع التمويل بحسب الأولوية المواضيعية أنّ البيئة والطاقة اجتذبتا مرة أخرى الحصة الأعظم من التمويل الشامل، حيث بلغ إجمالي تمويلهما ١٧١,٦ مليون دولار، وذلك إلى حدٍّ بعيد نتيجة لارتفاع عدد الموافقات من مرفق البيئة العالمية وبروتوكول مونتريال كما ورد شرحه أعلاه. وتلقّت مشاريع الحدّ من الفقر بواسطة الأنشطة الإنتاجية ٤٩,٢ مليون دولار بينما اجتذبت مشاريع بناء القدرات التجارية ٢٣ مليون دولار، وذلك بالرغم مما سيشهده عام ٢٠١٢ من تَجَسُّد عدد كبير من المشاريع

السليمة والمدفوعات المستحقة بموجب اتفاقات موقّعة في إطار الأولوية المواضيعية الأخيرة.

وخلال السنة، لم يرد سوى حجم محدود من الأموال للصناديق الاستئمانية الثلاثة القابلة للبرمجة والتي تشغّلها اليونيدو بصورة أساسية من أجل تطوير المشاريع والبرامج الجديدة. فقد وردت مساهمات من فنلندا (٠٠٠ ٢٥٠ يورو) والسويد (١٨٣ ٤٣٤ يورو) لصالح الصندوق الاستئماني لبناء القدرات التجارية، بينما ساهمت كلّ من فنلندا (٠٠٠ ٢٥٠ يورو) وفرنسا (٠٠٠ ١٥٠ يورو) في الصندوق الاستئماني للأعمال التجارية الزراعية. ولم ترد مساهمات أخرى لصالح الصندوق الاستئماني لموارد الطاقة المتجدّدة.

ولقد شجَّع المؤتمرُ العامُ في دورته الرابعة عشرة الدولَ الأعضاءَ على النظر في إمكانية التخلّي طواعية عن حصصها في أرصدة الاعتمادات غير المنفَقة لاستخدامها من أجل تدعيم برامج اليونيدو (المقرّر م ع-١٤/ م-١٤). وتقرر بناء على ذلك أن يُنشأ دون إبطاء صندوق استئماني خاص بأمريكا اللاتينية والكاريبي يستهدف بوجه خاص أفقر بلدان تلك المنطقة ويكون الغرض منه توفير الدعم للخدمات المقدمة في المجالات المواضيعية ذات الأهمية الخاصة للدول الأعضاء في المنطقة، ويتضمن ذلك جملة أمور منها دعم استراتيجيات مواجهة التحديات التي ينطوي عليها التكامل التجاري والاقتصادي العالمي والإقليمي ودون الإقليمي؛ ودعم بناء وتبادل السياسات الصناعية والمعارف الصناعية؛ والمساعدة في الاستخدام الفعّال للطاقة في الأنشطة الإنتاجية. ووردت حتى نهاية عام ٢٠١١ مخصّصات تبلغ ٨١٥ ٦٣٩ يورو من أربع دول أعضاء، وهي إكوادور والبرازيل وبنما وكولومبيا، وستستخدم في تعزيز حشد المزيد من الموارد.

وخصّصت تسع دول أعضاء (الدانمرك وفنلندا وكوت ديفوار ولبنان ومالطة وموريشيوس وموزامبيق والنرويج ونيوزيلندا) حصصها من الأرصدة غير المنفقة التي بلغ مجموعها ٢٦٥ ٧٦٨ يورو للمجالات البرنامجية الأربعة المحددة في الوثيقة GC.14/18 وهي: (أ) تقوية الأمن الغذائي في أقل البلدان نمواً من خلال تنفيذ مبادرات في مجال التنمية الزراعية الصناعية؛ (ب) تأمين الحصول على الطاقة للاستخدامات الإنتاجية، مع التأكيد بشكل خاص على حصول النساء على الطاقة؛ (ج) دعم التنوّع الاقتصادي لإيجاد فرص عمل في القطاعات الإنتاجية، مع استهداف الفئات الضعيفة بشكل خاص، بما فيها فئة الشباب، في البلدان الخارجة من أزمات؛ (د) زيادة القدرة التنافسية لصناعات البلدان النامية من خلال الامتثال للمعايير والمطالب المتعلقة، في جملة أمور، بالتنمية الصناعية المستدامة والصناعة الخضراء وكفاءة استخدام الطاقة. وفي حين توجد بالفعل صناديق استئمانية للمجالات (أ) و(ب) و(د) المذكورة أعلاه، فإنه يجري الآن إنشاء صندوق استئماني جديد لتغطية المجال (ج) بشأن تشغيل الشباب. ومن ثمّ سيتلقى كل مجال من المجالات الأربعة ٠٦٦ ١٩٢ يورو علماً بأن من شأن تلقّي المزيد من المساهمات أن ييسّر إلى حدّ بعيد تطوير مشاريع ملائمة ذات أولوية عالية، وأن يسهم، عند الاقتضاء، في مقابلة نسبة التكاليف التي تتقاسمها اليونيدو.

وأبلغت أربع عشرة دولة عضو أخرى المنظمة بأنها تعتزم استخدام حصصها الكاملة من الأرصدة غير المنفقة أو قسم من تلك الحصص لصالح مشاريع محددة يتوقّع اكتمالها في عام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى المبالغ الكبيرة من فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان، تضمّنت تلك الأرصدة حصصاً من إسرائيل وإندونيسيا وبولندا وتايلند والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وسويسرا والصين والهند، حيث بلغ مجموع تلك الحصص ٥١٦ ٤٧٩ ١٢ يورو.

وتبدو صورة عام ٢٠١٢ مشجّعة هي الأخرى. فعلى الرغم من المستوى القياسي الذي حققه عدد الموافقات في عام ٢٠١١، تبدو حافظة المشاريع التي بلغت مرحلة متقدمة من مراحل الإعداد مُطَمئنَةً، ولا سيما في مجالات الطاقة وتغير المناخ، والبيئة، وبناء القدرات التجارية. ويتوقع أن تستفيد مرة أخرى الأولوية المواضيعية للحدّ من الفقر بواسطة الأنشطة الإنتاجية من شتى الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، وكذلك من التمويل المباشر الذي تتلقاه المشاريع من المانحين؛ وثمة اهتمام واضح تحظى به مبادرة الأعمال التجارية الزراعية حيث يجري وضع حافظة مشاريع كبيرة، بدعم من صندوق استئماني مخصّص لهذا الغرض.

» عند ١٦٦,٧ مليون دولار تَجَاوَزَ حجمُ خدمات المشاريع المنفذة الرقمَ القياسي السابق البالغ ١٥٩,٦ مليون دولار الذي تحقق في عام ١٩٩٠ حين كان لدى المنظمة ضعفُ عدد الموظفين الحالي.

فعالية الإدارة

أعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة الخمسين في عام ٢٠٠٤ التأكيد على "أنَّ فعالية الأنشطة التنفيذية ينبغي أن تقيَّم من خلال ما تتركه من أثر في الجهود المبذولة للقضاء على الفقر

”سيتيح لنا الأسلوب الجديد لإدارة أعمالنا ونظام تخطيط الموارد المؤسسية التمكن من تحسين تطبيق مبدأ اللامركزية، وتيسير الرصد عن طريق توفير معلومات متّسقة في الوقت الحقيقي، فضلا عن إدارة المخاطر بأسلوب منهجي وتعزيز تقاسم المعارف والتواصل والعمل الجماعي ... وقد عكف موظفو منظمتي على العمل دون كلل من أجل تصميم وتعلُّم وتنفيذ طائفة من النظم الجديدة التي يجري تعميمها الآن، والتي ستهيئنا لإنجاز عملنا بفعالية وكفاءة أكبر من أي وقت مضى.“

كانديه ك. يومكيلا، المدير العام لليونيدو، في كلمته الافتتاحية أمام دورة المؤتمر العام الرابعة عشرة

والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للبلدان المستفيدة“؛ وطلبت إلى ”جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يجري تقييمات لعملياته التي يضطلع بها على الصعيد القُطري، بالتشاور الوثيق مع الحكومات الوطنية“. وتمثل سياسة التقييم التي تتبعها اليونيدو لقواعد ومعايير التقييم المتبعة في منظومة الأمم المتحدة مع التركيز على استقلالية التقييم ومصداقيته وفائدته. ويتيح التقييم المستقل الحصول على معلومات مسندة بالأدلة، تتَّسم بأنها موثوقة ومفيدة وتتيح سرعة إدراج النتائج والتوصيات والدروس المستفادة ضمن عملية صنع القرارات.

وشاركت اليونيدو خلال عام ٢٠١١ في فريق التقييم التابع للأمم المتحدة بصفتها عضواً نشطاً فيه، حيث اضطلعت بوظيفة نائب رئيس الفريق في أيار/ مايو. وشاركت أيضا مشاركة نشطة في الشبكة الجامعة للشبكات المعنية بتقييم الأثر، التي أُنشئت من أجل تعزيز تقييم جودة الأثر في منظومة الأمم المتحدة.

وأجرت اليونيدو في عام ٢٠١١ تقييمات قُطرية في كل من جنوب أفريقيا ورواندا والصين وفييت نام والمغرب ونيجيريا. وأجريت ثلاثة تقييمات موضوعية إضافية بشأن تحسين المنشآت، والتخلّص من الملوِّثات العضوية العصيّة، وبشأن مكاتب اليونيدو الميدانية وإسهامها في كل من آلية توحيد الأداء والأهداف الإنمائية للألفية. كما شاركت اليونيدو في تقييم اثني عشر مشروعاً منفرداً وأكملت تقييم التدريب على الاشتراء الإلكتروني المباشر في اليونيدو (انظر أدناه). وتتاح جميع تقارير التقييم بصورة علنية ويمكن الاطّلاع عليها في موقع الإنترنت التابع لليونيدو.

إدارة التغيير

إنّ برنامج التغيير والتجديد في المنظمة هو مبادرة للتغيير على صعيد المنظمة كلها يقصد بها ضمان استعداد اليونيدو التام لتلبية احتياجات المستقبل. ويتناول البرنامج الذي سيستغرق ثلاثة أعوام سبل مواصلة تحسين دور اليونيدو بصفتها شريكاً من أجل تحقيق الرفاه، بما في ذلك استجابتها لاحتياجات وتوقعات البلدان المستفيدة والبلدان المانحة على السواء، وقدرتها على إدامة بيئة عمل فعَّالة واستباقية. وتتضمّن الخطوات المتَّخذة إعادة هندسة عمليات تشغيل المنظمة وإدراج نظام لتخطيط الموارد المؤسسية. وعلى امتداد تلك العملية حرصت اليونيدو على ضمان تطبيق أسلوب الإدارة القائمة على النتائج، وإدارة المخاطر والمعارف، وتنمية قدرات الموظفين وتحسين ثقافة العمل، باعتبار ذلك كله عنصراً جوهرياً من عناصر عمليات اليونيدو.

كان من نتيجة التدريب الواسع النطاق في عام ٢٠١١ تمكين الموظفين من التعامل مع نظام تخطيط الموارد المؤسسية الجديد الذي يشكّل أحد المكوّنات البالغة الأهمية في برنامج التغيير والتجديد في المنظمات.

الصورة: اليونيدو

وعقب العمل التحضيري الموسّع في عام ٢٠١٠، والذي تضمّن ممارسة شاملة لإعادة هندسة إدارة الأعمال، بدأ في كانون الثاني/يناير تنفيذ نظام تخطيط الموارد المؤسسية. وساهمت التغييرات الرئيسية التي أُجريت على امتداد السنة في تعزيز الكفاءة والفعالية. ومن ذلك على سبيل المثال تطبيق النظام الإلكتروني لتدفق العمل وإصدار الموافقات، الذي لم تقتصر نتائجه على تفويض صلاحيات معيّنة للموظفين العاملين في المقر والميدان فحسب، وإنما ساعد أيضا على تبسيط العمليات والإجراءات. وسيجري اعتباراً من عام ٢٠١٣ تبسيط جميع عمليات اليونيدو ودعمها بفضل دمج نظام تخطيط الموارد المؤسسية دمجاً كاملاً. ويتوقع أن يفضي ذلك إلى زيادة كبرى في كفاءة شتى الأنشطة التعاونية الأساسية في مجال إدارة الأعمال والمجال التقني وكذلك في إدارة شؤون الخبراء الاستشاريين والخبراء والسفر والمشتريات وتنظيم الوقت والشؤون المالية.

وبفضل مستوى الالتزام الرفيع الذي أبداه الموظفون من كافة أقسام المنظمة، أمكن تحقيق جميع المعالم المتوقّعة لعام ٢٠١١ في المواعيد المحددة. واستنتج تقييم مستقل نُفِّذ في عام ٢٠١١ أنَّ تنفيذ نظام تخطيط الموارد المؤسسية يجري وفقا للمسار المحدّد وبأسلوب بالغ التخصص.

ويجري تنفيذ نظام تخطيط الموارد المؤسسية في أربع مراحل، تتألف المرحلة الأولى من أنشطة التعاون الأساسية في مجال إدارة الأعمال والمجال التقني، والتي تعرف الآن باسم نظام إدارة المشاريع وحافظة المشاريع، وقد بدأ تشغيلها اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر. وهذا النظام يمكّن المنظمة من إدارة دورة مشاريعها برمتها، بدءاً باستبانة الطلب، ومروراً بتصميم المشروع، وتنفيذه ورصده وانتهاءً بتقييمه وإعداد تقارير عنه وتقاسم الدروس المستفادة منه في إطار نظام واحد متاح أمام الجميع. ولقد نُقلت جميع المشاريع الجارية إلى هذا النظام الجديد بغية التمكّن من إدراج إدارة المشاريع داخله في مطلع عام ٢٠١٢. وخلال هذه الممارسة ستتبع جميع المشاريع الجارية الإطار المنطقي للإدارة القائمة على النتائج الذي تم إقراره في ذلك النظام، والذي يستلزم أن يتم التعبير بوضوح عن النتائج والمدخلات والأنشطة، فضلا عن مؤشّرات الأداء الرئيسية والمخاطر. ومن شأن إدراج إدارة كل مشاريع اليونيدو داخل نظام إدارة المشاريع وحافظة المشاريع أن يعود على المنظمة بعدد من الفوائد من بينها إضفاء الصفة المؤسسية على الإدارة القائمة على النتائج، وتطبيق الإدارة المنهجية لمخاطر المشاريع، وتعزيز شفافية الحافظات وتحسين التبليغ بالنتائج، مما يمكّن بدوره المنظمة من تحسين توحيد الأداء في اليونيدو، وفقاً لما جاء في بيان مهمّة اليونيدو.

وتعالج المرحلة الثانية إدارة رأس المال البشري، وكشوف المرتبات، والأداء وإدارة السفر. واعتباراً من ٢٠١٢، سيجري تنفيذ كافة الأنشطة المتصلة بإدارة الموارد البشرية بموجب نظام تخطيط الموارد المؤسسية. ويرد المزيد من التفاصيل بهذا الشأن في الباب التالي، بما في ذلك التفاصيل الخاصة بتدريب الموظفين. أما المرحلة الثالثة، والمزمع تنفيذها في وقت مبكّر من عام ٢٠١٣، فهي تغطي الشؤون المالية والمشتريات واللوجستيات، في حين يجري الآن تجهيز المرحلة الرابعة المتعلقة بإدارة المعارف، وذلك بالتوازي مع المراحل الأخرى.

ويعكف موظفون من كافة أقسام المنظمة على العمل المشترك في تنفيذ العمليات الجديدة ونظام تخطيط الموارد المؤسسية. وقد أفضت جهودهم المشتركة إلى إحداث تغييرات ثقافية إيجابية في مجالات التعاون والتواصل، فضلا عن مجالي العمل الجماعي وتقاسم المعارف، ويتوقّع مواصلة هذا التغيير خلال عملية التنفيذ برمتها. وعلى سبيل المثال، يتوقّع أن يؤدي تطبيق نظام إدارة الأداء الجديد (انظر أدناه) أو الفضاءات التعاونية الإلكترونية إلى مواصلة تشجيع تنمية الموظفين، والعمل الجماعي، وتقاسم المعارف والمعلومات.

ويُخْطَر كلٌّ من أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، على نحو منتظم وتام، بالتقدّم المحرز في برنامج التغيير والتجديد في المنظمة عبر عدّة قنوات اتصال تشمل نشرة أنباء البرنامج المذكور وصفحةً على شبكة الإنترانت، في حين تستطيع الدول الأعضاء معاينةَ صفحةٍ مخصّصة على شبكة الإكسترانت. كما يمكن العثور على مقالات عن البرنامج المذكور تُنشَر بانتظام في مجلّة *UNIDO Times*. كما أُنشئت صفحة على الويب تخصّ ذلك البرنامج توخّياً للشفافية وسهولة الاطلاع على المعلومات من جانب كل أصحاب المصلحة (www.unido.org/changemanagement).

إدارة الموارد البشرية

إلى جانب مجالات أنشطة اليونيدو الأخرى، جرى التحول إلى نظام تخطيط الموارد المؤسسية في شتى العمليات المرتبطة بإدارة الموارد البشرية. وصحيح أنَّ هذا التحوّل كان مجدياً جداً إلاّ أنه اقتضى من الموظفين إنفاق قدر كبير من الوقت والجهد. وكما ورد أعلاه، سيجري اعتبارا من عام ٢٠١٢ تطبيق نظام تخطيط الموارد المؤسسية على جميع الأنشطة المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، مثل تعيين الموظفين والاستشاريين/ الخبراء، وإدارة الأداء، وكشوف المرتبات، وإدارة السفر وسائر العمليات ذات الصلة. ولقد أتاح تدريب الموظفين المكثّف في عام ٢٠١١ تهيئتهم للتعامل مع النظام الجديد. وشمل التدريب تنظيم فصول دراسية وجلسات توجيهية والاستعانة بخدمات مكاتب المساعدة، بالإضافة إلى مواد التعلُّم الإلكتروني الخاصة باليونيدو، وسيتواصل هذا التدريب خلال فترة التنفيذ برمّتها.

ونُفِّذت خلال عام ٢٠١١ تجربة ثانية لنظام تقييم الأداء الجديد، شاركت فيها عيّنة عشوائية من موظفين ينتمون إلى شتّى المستويات وتضمنت جميع معالم نظام التقييم الجديد. وأعقبت هذه التجربةُ تجربةً سابقة أُجريت في عام ٢٠١٠ واقتصرت حينئذ التجربة على عنصر تجميع تعقيبات شاملة من كل الموظفين من مستوى "مدير". وشكّل صقلُ النظام الجديد في أعقاب هاتين التجربتين أوجَ عملية التشاور بين الموظفين والإدارة التي استغرقت ثلاثة أعوام بغية التوصل إلى نظام راسخ لتقييم الأداء يَصمُدُ أمام الزمن. ويتضمّن هذا النظام عدداً من السمات المبتكرة مثل عملية التقييم الشامل لكل القيم والقدرات الأساسية بالاستناد إلى ما لا يقل عن خمسة مصادر تعقيب ولا يزيد على عشرة مصادر تعقيب. وتتيح هذه السمة الأخيرة مجالاً أوسع لحجب هوية الأقران أو المشرفين أو المناظرين المشاركين في التقييم. وهو يضمن للموظفين تقييماً أكثر إنصافاً وموضوعيةً لأنهم يشاركون في وضع قائمة الأشخاص القادرين على تقييم عملهم. وبالإضافة إلى فحص قدرات الموظف الفردية، يفحص نظام التقييم الجديد مدى تمكّن الموظف من بلوغ الأهداف وتحقيق النتائج المتوقعة من الوظيفة التي يشغلها تحديداً، وذلك كجزء من أهداف وأولويات الوحدة والفرع والشعبة، ثم المنظمة نفسها في آخر المطاف. ويتيح هذا الالتماس بين المنظمة والموظفين تمكين كل منهم من أن يرى بوضوح موقعه في الصورة الأوسع. وسيجري اعتبارا من الآن ربط نتائج تقييم الأداء ربطاً منهجياً بعدد من القرارات الإدارية بما فيها قرارات تمديد العقود. وسيبدأ العمل بهذا النظام على صعيد المنظمة كلها اعتباراً من آذار/ مارس ٢٠١٢.

وأصدرت اليونيدو في نهاية السنة إطار كفاءات جديداً يحدّد ثلاث قيم أساسية، وستّ كفاءات أساسية وأربع كفاءات إدارية باعتبارها سلوكيات وممارسات رئيسية لازمة لنجاح المنظمة. ونوقش الإطار بإسهاب داخل أعلى أجهزة إدارة الموظفين في اليونيدو، أي اللجنة الاستشارية المشتركة، وخضع لممارستين تجريبيتين في عام ٢٠١١. وسيستخدم الإطار في التعيين، وتنمية الموظفين، وتخطيط الحياة المهنية وإدارة الأداء. وفوق كل شيء، يتوقّع أن يساعد الإطار على تعزيز إرساء ثقافة مشتركة داخل اليونيدو.

وأُجري في عام ٢٠١١ تعديل رئيسي لسياسة تعيين فرادى الاستشاريين والخبراء الدوليين والوطنيين والمحليين (ممن يعرفون باسم "الأفراد من غير الموظفين")، ويستخدم معظمهم للعمل في

في نهاية العام، أصدرت اليونيدو إطاراً جديداً للكفاءات يحدِّد ثلاث قيم أساسية وست كفاءات أساسية وأربع كفاءات إدارية باعتبارها سلوكيات وممارسات رئيسية من المتوقَّع أن تعزِّز وجود ثقافة مشتركة داخل اليونيدو.

مشاريع وأنشطة اليونيدو للتعاون التقني. ويتوقع إصدار السياسة الجديدة في الفصل الأول من عام ٢٠١٢، ودعمها ببرنامج تخطيط الموارد المؤسسية نفسه المستخدم في دعم إدارة جميع موارد اليونيدو البشرية وكذلك في إدارة مشاريع التعاون التقني. ومن بين التحسينات الرئيسية التي أُدخلت على السياسة السابقة زيادة المرونة المتاحة لمديري المشاريع في استخدام استشاريهم وخبرائهم لمدّة سنة واحدة في كل مرة وبحد أقصى أربع سنوات دون إلزامهم بالتوقف المؤقت عن الخدمة. كما سيحصل الأفراد من غير الموظفين ممن يعملون بموجب عقود طويلة الأجل على العديد من الاستحقاقات التي يتمتّع بها زملاؤهم من حاملي خطاب التعيين، وذلك مثل الإجازات السنوية، أو الإجازات المرضية أو إجازات الأمومة/ الأبوّة، أو الاستحقاقات الإضافية الخاصة لقاء الخدمة الشاقة والخدمة في مواقع ومراكز العمل الخطرة.

وترد في التذييل ياء من هذا التقرير تركيبة أمانة اليونيدو في نهاية عام ٢٠١١، بحسب الرتبة والموقع والجنس. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنَّ عام ٢٠١١ شهد تعيين أو إعادة انتداب نساء في مناصب رئاسية لعدد من الوحدات التنظيمية الهامة، التي جرى العرف على أن يشغلها رجال: خدمات إدارة المباني، وبرنامج المنطقة العربية، وبرنامج أوروبا والدول المستقلة حديثاً.

إدارة التوازن بين الجنسين

أنشأت اليونيدو في عام ٢٠١٠ لجنة توجيهية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل ضمان التنفيذ الكامل لسياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتُلزم سياسة المساواة بين الجنسين المنظمة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في كل سياسات وبرامج ومشاريع التعاون التقني ذات الصلة بتمكين المرأة اقتصادياً. وثمة هدف آخر تتوخّاه لجنة تعميم مراعاة المنظور الجنساني وهو تحقيق التوازن بين الجنسين داخل اليونيدو، ولا سيما على مستوى صنع القرار. وهي تحدد جدولاً زمنياً وتعيّن المسؤوليات عن شتى الأنشطة المدرجة في استراتيجية تنفيذ اللجنة وخطة عملها. وتشغل اليونيدو، بفضل اتّساع نطاق عضويتها، موقعاً مثالياً لضمان تجسيد مفهوم التوازن بين الجنسين في برامج المنظمة وسياساتها وممارساتها، وذلك بالقدر الذي تتيحه الموارد.

وقد اعتمد المجلس التنفيذي في آذار/ مارس الاستراتيجية التنفيذية للجنة وخطة عملها للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. واكتمل خلال العام تنفيذ عدد من المهام. وعملت اللجنة على التأكد من أنَّ مرحلة إعداد تخطيط الموارد المؤسسية تتضمّن عملية جمع بيانات مفصلة خاصة بالجنسين فيما يتصل بمؤشّرات النتائج والمخرجات، وبصفة خاصة البيانات المتصلة بخطوط الأساس

لما كانت عضوية اللجنة التوجيهية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني شاملة لنطاق المنظمة، فهي في وضع مثالي يمكّنها من ضمان تجسيد التوازن بين الجنسين في البرامج والسياسات العامة والممارسات التنظيمية.

الصورة: اليونيدو

والأهداف المتوخى تحقيقها. كما عيّنت اللجنة أحد أعضائها بصفته استشاري المنظور الجنساني لدى فريق التقييم الذي أنشئ في عام ٢٠١٠ وكلّفته بأداء مجموعة من المهام من بينها استعراض الجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية والمؤسسية والجنسانية لبرامج اليونيدو ومشاريعها.

وقدَّمت هذه اللجنة إلى الإدارة توصيات تعلقت بالتدابير الرامية لتحسين التوازن بين الجنسين في المنظمة. واستجابة لذلك، اتُّفق على إدراج التدريب على تعميم المنظور الجنساني في دورات المنظمة التدريبية الأولية لعام ٢٠١٢. وخارج نطاق اليونيدو، ساهمت اللجنة في أنشطة تعميم المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة كلها، وشاركت في المشاورات التي أجرتها في جنيف في أيلول/ سبتمبر الكيانات التي تقع مقارّها في أوروبا حول خطة العمل على صعيد المنظومة كلها، وهي مبادرة عالمية للأمم المتحدة تُعنى بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأعدت اللجنة مدخلين من المدخلات التي ستساهم بها اليونيدو في الدورة السادسة والخمسين المقبلة للجنة وضع المرأة، ويتناول المدخلان تمكين المرأة اقتصادياً وتمكين الريفيات ودورهن في القضاء على الفقر والجوع، والتنمية والتحدّيات الراهنة. ومن مهام اللجنة الأخرى مواصلة إطلاع الموظفين على أنشطة الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، ومنها بصفة خاصة الأنشطة ذات الصلة بعمل اليونيدو.

وشكّلت المساواة بين الجنسين موضوع العدد الرابع من المجلة الفصلية *Making It: Industry for Development*، الذي صدر في نهاية عام ٢٠١١ وكان من بين مقالاتها مقالة كتبتها اللجنة تتناول التنمية الصناعية التي تراعي المنظور الجنساني، وساعدت هذه المقالة على لفت انتباه القراء لهذا الموضوع.

إدارة المساءلة والأخلاقيات

تأسس مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ١٩٩٨ وحددت له مسؤولية تعزيز موثوقية عمليات اليونيدو ونزاهتها وكفاءتها وفعاليتها وضمان الامتثال على صعيد اليونيدو برمتها لقواعد المنظمة ولوائحها. وفي إطار الجهود الجارية لتعزيز الأخلاقيات والمساءلة في اليونيدو، وُضع برنامج شامل للتدريب الإلكتروني الإلزامي على المسائل المتصلة بالأخلاقيات، تكمّله جلسات دراسية. وشارك في جلسات التدريب التي نُظّمت في عام ٢٠١١ ما يزيد على ٤٠ موظفاً بمن فيهم ممثلون ميدانيون ورؤساء وحدات. وبالتنسيق مع مكتب الأخلاقيات، شَنَّ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضاً حملة توعية خلال الأسبوع الدولي للتوعية بمسألة الاحتيال في تشرين الثاني/ نوفمبر، الذي أعلنته رابطة المدقّقين المعتمدين المناهضين للاحتيال من أجل مكافحة الاحتيال في المنظمات والشركات في جميع أنحاء العالم.

ونفّذت اليونيدو برنامج الإقرار المالي لأول مرة في عام ٢٠١١. واستعرض المكتب ما مجموعه ٢١٦ استمارة إعلان مصالح، وتم بناء عليها تحديد واستعراض إقرارات مالية قدَّمها ٥١ موظفاً.

”شهد عام ٢٠١١ عدداً من التحدّيات الأمنية التي واجهت العديد من موظفينا الميدانيين في أعقاب حالات طوارئ وأزمات، وأنا فخور بالشجاعة والروح المهنية والمسؤولية التي أبداها موظفو اليونيدو في تلك الظروف.“

كانديه ك. يومكيلا، المدير العام لليونيدو، في كلمته الافتتاحية أمام دورة المؤتمر العام الرابعة عشرة .

إدارة سلامة وأمن الموظفين

شهدت السنة المستعرضة زيادة في التحديات الأمنية التي واجهت أنشطة وعمليات اليونيدو. ونجحت اليونيدو في ضمان أمن وسلامة موظفيها الذين أوفدتهم إلى بلدان تمر بطائفة متنوّعة من الأزمات والطوارئ أو الذين كلفتهم بأداء مهام مؤقتة في مثل تلك البلدان. وفي أعقاب الهجوم العنيف الذي شُنَّ على مباني الأمم المتحدة في أبوجا، نيجيريا، في شهر آب/ أغسطس، كُلِّف مستشار الموظفين بالتوجّه إلى نيجيريا لدعم الموظفين وأعضاء أسرهم المتضرّرين. وتؤكّد التعقيبات التي وردت فعالية تلك المساعدة ووصولها في الوقت المناسب.

وشهد عام ٢٠١١ تنفيذَ إطار اليونيدو للمساءلة بشأن إدارة الأمن وإدراجَ عنصر الأمن في برامج اليونيدو ومشاريعها وسائر أنشطتها الأخرى، مما مكّن المنظمة من استهلال أو استئناف مشاريع وبرامج التعاون التقني في بلدان سادت فيها أوضاع أمنية خطيرة. واستكمل في عام ٢٠١١ إنشاء نظام قوي ومتماسك لإدارة الأمن في اليونيدو شارك فيه شتى موظفي المنظمة، سواء أكانوا من موظفي المقر أم من العاملين في الميدان.

وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة كلها، انضمّت اليونيدو على نحو كامل إلى نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن وشاركت بنشاط في وضع سياسات أمنية جديدة. وواصلت اليونيدو اتصالاتها المنتظمة بجميع الأطراف في ذلك النظام بما في ذلك إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة. وعلى صعيد المقر، واصلت اليونيدو تعاونها المثمر مع دائرة الأمن والسلامة التابعة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ومع ممثلي المنظمات الدولية الأخرى الكائنة في مركز فيينا الدولي. وبغية تعزيز أمن عمليات وأنشطة المنظمة، أدرجت اليونيدو بنجاح في عام ٢٠١١ مجموعة من السياسات الأمنية الجديدة التي وضعها نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

ولقد تزايد وعي موظفي اليونيدو بالمسائل الأمنية عن طريق تلقي التدريب المنتظم، وجلسات الاطلاع على المسائل الأمنية، والعروض، والمشاورات، وتبادل المعلومات، والتحديثات المدخلة على الدليل الإداري والصفحة الأمنية على شبكة الإنترانت التابعة لليونيدو. وتزايد أمن العمليات الميدانية نتيجة لتحسن تأهب الموظفين للظروف الأمنية.

إدارة مركز فيينا الدولي

بموجب أحكام مذكّرة التفاهم بشأن الخدمات المشتركة، فإن اليونيدو مسؤولة عن تشغيل وصيانة مركز فيينا الدولي لصالح المنظمات الدولية الكائنة في المركز وبالنيابة عنها. وبالإضافة إلى اليونيدو، تشمل تلك المنظمات كلا من مكتب الأمم المتحدة في فيينا، والوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبعد إضافة المبنى "M" في عام ٢٠٠٩، قاربت المساحة الشاملة التي يشغلها مركز فيينا الدولي ٣٨٠ ٠٠٠ متر مربع مع أراضٍ تبلغ مساحتها ١٨٠ ٠٠٠ متر مربع.

مقرّ اليونيدو في مركز فيينا الدولي.
الصورة: اليونيدو

ويشتمل فريق إدارة المباني التابع لليونيدو على وحدات متخصّصة في الهندسة المدنية، والهندسة الكهربائية وهندسة التكييف والهندسة الإلكترونية، فضلا عن الخدمات الهندسية والإدارية العامة. ويتضمّن جهاز الفريق ٩ موظفين من الفئة الفنية و١٢٥ من موظفي الخدمات العامة بمن فيهم تقنيون من مختلف التخصّصات ينتمون إلى طائفة واسعة من البلدان، وهم ملتزمون بتوفير بيئة آمنة ومضيافة لشاغلي مركز فيينا الدولي وزائريه مع ضمان فعالية تكلفة الخدمات وعولية المعدات والمرافق.

واستمر في عام ٢٠١١ العمل على إزالة الإسبستوس من مركز فيينا الدولي، وهو مشروع واسع اكتمل تنفيذه بنجاح في معظم أبراج المركز وأشرف على الاكتمال في المبنى "C". وحرصاً على تجنّب ازدواجية العمل في مرحلة لاحقة، اغتنمت اليونيدو فرصةَ إزالة الإسبستوس في عام ٢٠١١ فعكفت على تنفيذ أعمال تحديث وترميم شملت استبدالَ طبقة إعاقة الحرائق وتجديد الكابلات وأجهزة الإضاءة وأنابيب التهوية وتغطية القرميد.

ويرجع عهد معظم المعدات الكائنة في المبنى "C"، ولا سيما التجهيزات التقنية الخاصة بالمؤتمرات، إلى وقت تشييد مركز فيينا الدولي في سبعينات القرن الماضي. وفي حين كانت الجدران والأسقف والأرضيات مكشوفة أثناء عمليات إزالة الإسبستوس من منطقة المؤتمرات، قرّرت اليونيدو استبدال التكنولوجيا القديمة العهد والاستعاضة عنها بأحدث مرافق المؤتمرات. وبالتعاون الوثيق مع سائر المنظمات الدولية الكائنة في مركز فيينا الدولي، منحت اليونيدو عقداً لاستبدال المعدات القديمة بعد طرحها مناقصات واسعة في عام ٢٠١١؛ ويتوقّع أن يكتمل العمل في نهاية عام ٢٠١٢. وخلال عام ٢٠١١، وبالتزامن أيضاً مع مشروع إزالة الأسبستوس، نجح تقنيو اليونيدو في استبدال معظم نظم أنابيب المياه في المبنى "C".

وفي إطار ممارسة تقنية صعبة من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق وفورات كبيرة في استهلاك الطاقة، طرحت اليونيدو في عام ٢٠١١ مناقصة لترميم واجهة المبنى "C" والأنفاق التي تربطه بالمباني الأخرى. وبتمويل من حكومة النمسا، وبالتنسيق معها، ستتضمّن الواجهة الجديدة عوازل حرارية حديثة وتصميمات معمارية مبتكرة. وأُبرم في تشرين الثاني/ نوفمبر عقد مع الشركة التي وقع عليها الاختيار؛ ويتوقع اكتمال العمل في أواخر عام ٢٠١٢.

وفي خطوة أخرى نحو تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في مركز فيينا الدولي، استكملت في عام ٢٠١١ أيضا المواصفات التقنية لاستبدال وحدات تكييف الهواء في المبنى "C". ويتوقع أن تبلغ الوفورات المحقّقة نحو ٣٢٠ ٠٠٠ كيلوواط في طاقة التدفئة (أو ٤٢ طناً من مكافئ ثاني أوكسيد الكربون) و٢٠٠ ٠٠٠ كيلوواط في طاقة التبريد (أو ٤٣ طناً من مكافئ ثاني أوكسيد الكربون). ومن المزمع أن يكتمل المشروع في نهاية عام ٢٠١٢.

إدارة العقود والخدمات والنظم

المشتريات

سيؤدي تطبيق نظام تخطيط الموارد المؤسسية الجديد إلى إحداث تغيير كبير في أنشطة المشتريات في المنظمة. وأثناء الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١١، عكف الموظفون العاملون في مجال اشتراء السلع والخدمات على وضع مخطط أولي لنميطة المشتريات. وعند بدء تنفيذ النظام الجديد على صعيد المنظمة كلها في عام ٢٠١٣، سيكون قد تحقّق عدد من التغييرات الواسعة النطاق في إجراءات وعمليات وممارسات الاشتراء في المنظمة، ويرد أدناه شرح اثنين من هذه التغييرات.

سيتيح العمل بشكل رسمي وفقا لمفهوم الاتفاقات الطويلة الأجل تبسيط إدارة وعمليات سلسلة الإمدادات في المنظمة. فبموجب الاتفاقات الطويلة الأجل، يمكن لليونيدو أن تطلب – على نحو متكرر وبأسعار وشروط متفق عليها سلفاً – توريد سلع وأشغال وخدمات معيّنة؛ مما يجنبها الدخول في إجراءات مناقصات يدوية تستغرق وقتاً طويلاً من أجل اشتراء أصناف أو خدمات شائعة الاستعمال.

والتجديد الآخر هو تطبيق نظام المشتريات الإلكتروني الذي ييسّر التبادل السلس للبيانات والمعلومات المتصلة بالعطاءات، ويقلّل أعمال إدراج البيانات يدوياً، ويتيح حُسنَ إدارة المعارف مما يكفل توافر سجلات مراجَعَةٍ متكاملة. وتتيح وظيفة المزاد الحي التي يتضمنها هذا النظام إمكانية تحقيق وفورات كبيرة في التكلفة.

كما أدرجت اليونيدو مفهوماً جديداً في شكل وظيفة تنفيذ قائم على الأداء، تتيح للمستفيدين من المشاريع القيام بعمليات الاشتراء في ظروف معيّنة. ولقد أُجري ترتيب من هذا القبيل مع مكتب التعاون الاقتصادي الأجنبي التابع لوزارة حماية البيئة في الصين. وستُطبق هذه الوظيفة على أنشطة الإنهاء التدريجي لاستعمال المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، سواء في المشاريع التحضيرية، أو المشاريع القائمة بذاتها (بما في ذلك المشاريع الإيضاحية) أو مشاريع الخطط القطاعية.

وخلال السنة، شارك عدد من الموظفين المعنيين بالمشتريات في دورة مهنية متقدمة بشأن شهادات اعتماد موظفي المشتريات. وشكلت الدورة جزءا من برنامج التدريب الرسمي بشأن شهادات اعتماد موظفي المشتريات الذي وضع من أجل موظفي جميع الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والذي يستند إلى مخطط شهادات معترف به عالمياً وَضَعهُ المعهد المعتمد للمشتريات والإمدادات في المملكة المتحدة. كما واصل موظفو الشُعب الفنية الاستفادة من التدريب على الاشتراء الإلكتروني الذي تلقى تقييماً إيجابياً في عام ٢٠١١ (انظر أعلاه).

وفي أيار/ مايو، أعادت اليونيدو توزيع الموظفين المعنيين بأنشطة المشتريات على ثلاثة أفرقة مواضيعية من أجل إقامة وحدة مركزية مختصة بجميع شؤون المشتريات والتعاقدات المتعلقة بمجال فني معيّن. ويضمن هذا الترتيب الإثراء المتبادل للخبرات والمعارف التقنية بين أفرع اليونيدو الفنية وأفرقة المشتريات ذات الصلة وهو يركز على تعزيز القيمة المضافة والتعاون خلال شتى مراحل تنفيذ المشاريع. وسيتيسّر تنفيذ مشاريع التعاون التقني في المستقبل بفضل تحسّن فهم موظفي المشتريات التابعين للمنظمة لمتطلبات تشغيل البرامج والمشاريع المندرجة ضمن هذه الأولويات المواضيعية الثلاث لليونيدو.

الخدمات الأخرى

أدّى تطبيق نظام تخطيط الموارد المؤسسية، الذي بات وشيكا في جميع الوحدات الإدارية، إلى تبسيط عدد من الإجراءات في عام ٢٠١١ يتعلق أبرزها بإدارة السفر. ولقد اختير خلال السنة نظام جديد لتخطيط الموارد المؤسسية الخاصة بالسفر وأُعد دليل لتدريب الموظفين على أداة حجوز السفر الإلكترونية الجديدة. وتشغل اليونيدو موقعاً ريادياً في إعداد بنود عقود السفر الجديدة التي ستتضمن مخططاً للحجز الإلكتروني.

ومن بين الخطوات الأخرى التي اتخذت في عام ٢٠١١ من أجل تبسيط الإجراءات وتحقيق وفورات في التكاليف ترقيم المحفوظات ونشر دليل المحفوظات وجدول الاحتفاظ بها؛ وتنقيح المبادئ التوجيهية والإجراءات الخاصة بإصدار الهواتف المحمولة؛ واستعراض بنود عقود الاستنساخ الفوتوغرافي، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في فيينا؛ وبدء عمل مكتب المساعدة التابع لخدمات الدعم العامة في تموز/ يوليه.

تقاسم التكاليف: الصورة الكاملة

”إنَّ هذه السنة أيضاً تمثِّل معلَماً هاماً آخر في تاريخ مرفق البيئة العالمية: فمنذ كانون الأول/ديسمبر قبل خمس سنوات اعترف مجلسنا بميزة اليونيدو النسبية في الربط بين كفاءة استخدام الطاقة والتنمية المستدامة في القطاع الصناعي. وقد قامت اليونيدو منذئذ بتعزيز حافظتنا بعدد لا يُحصى من الطرائق ولا سيما بضمان نمو الصناعة الخضراء في عموم العالم النامي.“

مونيك باربو المسؤولة التنفيذية الأولى ورئيسة مرفق البيئة العالمية

أبلغت اليونيدو بأمانة، منذ ما يزيد على ٢٥ سنة، عن تنفيذ برامجها ومشاريعها بالاستناد إلى تبرعات واشتراكات مقرّرة تلقّتها من الدول الأعضاء فيها فضلاً عن مساهمات خاصة قدّمتها جهات مانحة وخصّصتها لمشاريع محدّدة. بيد أنّ هذا كان مجرّد جزء من القصة. ففي كثير من الأحيان كان هناك مضاهاة أو حتى تجاوز لمدخلات اليونيدو المالية عن طريق تمويل مواز يقدِّمه البلد المستفيد نفسه أو دولة عضو أخرى أو مجموعة من الدول أو القطاع الخاص أو منظمات ثنائية أو متعددة الأطراف أو المجتمع المدني أو شركاء تنمية آخرون. وبإلقاء نظرة على حافظة اليونيدو الإجمالية في عام ٢٠١١ تبيّن أنّ هناك نسبة تبلغ ١:١ بين التمويل من المنح، أي المساهمات المباشرة من الجهات المانحة، والتمويل المشترك من أصحاب المصلحة الخارجيين. واليونيدو، بموجب نظامها الحالي المتعلق بالإبلاغ، غير ملزمة بأن ترصد أرقام التمويل المشترك الفعلية رصداً موحّداً وغير قادرة على ذلك إلاّ في حالة الجهات المانحة الكبيرة مثل الصندوق المتعدّد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وفي الحالات التي يكون فيها الإبلاغ عن التمويل المشترك إلزامياً أو يمكن تقديره يبدو أنّ النسبة بين التمويل من المنح والتمويل المشترك أقرب إلى أن تكون في حدود ١:٤ تقريباً.

ويمثل التمويل المشترك خياراً قيِّماً جداً. ففي سياق شراكة اليونيدو مع مرفق البيئة العالمية، على سبيل المثال، كانت اليونيدو مسؤولة عن حافظة كبيرة من المشاريع خلال الدورتين الأخيرتين من دورات تجديد موارد مرفق البيئة العالمية. ويوجد لدى اليونيدو، في إطار الدورة الرابعة لمرفق البيئة العالمية، ٥٤ مشروعاً قيد التنفيذ بقيمة إجمالية للمشاريع تزيد على ٩٠٠ مليون دولار، بما فيها منحة من مرفق البيئة العالمية يبلغ مجموعها ٢٠٠ مليون دولار وتمويل مشترك أكبر مقداره ٧٠٠ مليون دولار. واستشرافاً للمستقبل، يوجد لدى اليونيدو مشاريع فنية في طريقها إلى التنفيذ فيما يتعلق ببرنامج عمل الدورة الخامسة لمرفق البيئة العالمية في حزيران/يونيه ٢٠١٢ فحسب ناتجة عن تقديم ٢١ مشروعاً يزيد مجموع قيمتها على ٤٥٠ مليون دولار تتألف من منحة من مرفق البيئة العالمية تبلغ قيمتها ٨٧ مليون دولار ومساهمات تمويل مشترك تبلغ قيمتها ٣٧٠ مليون دولار.

بيد أنّ الأنشطة التي نُفّذت بموجب ترتيبات التمويل المشترك – سواء على شكل منح مباشرة أو تمويل مواز أو استثمارات أو تبرعات عينية – لا يجري الإبلاغ عنها بوصفها جزءاً من القيمة المالية الإجمالية لمشروع أو برنامج معيّن ولا يتوجب على المنظمة

الإبلاغ عنها في ظل مراعاة الاستثناءات المذكورة أعلاه. وبصورة مماثلة، لا تعتبر اليونيدو مسؤولة إلاّ عن إدارة الجزء الذي تديره مالياً من المشروع رغم أنها تشرف على المشروع بكامله.

لكنّ هذه الأوضاع كلّها في طريقها إلى التغيّر. فبإدماج نميطتي إدارة الحافظات والمشاريع وإدارة المنح المتعلقتين بنظام تخطيط الموارد المؤسسية الجديد في نهاية عام ٢٠١٢ ستكون اليونيدو في وضع يمكّنها، لأول مرة اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، من أن تخطط وترصد القيمة الإجمالية لتمويل التعاون التقني المتعهد به لبرامجها ومشاريعها، بما في ذلك الأموال أو البضائع أو الخدمات المستخدمة في تنفيذ المشاريع في إطار ترتيبات التمويل المشترك، ومن أن تُبلِغَ عن ذلك.

وتتيح نميطة إدارة الحافظات والمشاريع الجديدة التي وضعت موضع التنفيذ إمكانية تقديم تقارير منتظمة عن نتائج ومحصلات ومخرجات كل مشروع بما في ذلك مؤشرات عن كيفية تحقيق هذه النتائج والمحصّلات والمخرجات، موزعة حسب البلد أو المنطقة والمجال المواضيعي والجهة المانحة ومعايير أخرى. وهذا يعني أنَّ اليونيدو لن تكون في المستقبل في وضع يمكّنها من تقديم تقارير عن المعلومات النوعية والكمية لكل مشروع بحد ذاته فحسب بل أيضاً على مستوى حافظة المشاريع كلها. وبإدماج نميطة إدارة المنح، سيُنظر إلى التمويل المشترك باعتباره جزءاً لا يتجزأ من التدخل الإجمالي وسيؤخذ في الاعتبار خلال كل خطوة من خطوات المشروع، اعتباراً من مرحلة التصميم والتخطيط الأولى حتى تنفيذ المشروع ومن ثمّ رصد ما نُفّذ فعلياً، وأخيراً تقييم نتائج المشروع وأثره.

وفي كثير من الحالات، تمثّل مساهمات التمويل المشترك المقدَّمة من مختلف الشركاء، معالم بارزة هامة أثناء تنفيذ المشروع الذي، إن لم يُنفّذ في حينه ووفق المعايير المطلوبة، يعرّض النجاح الإجمالي للمشروع للخطر. فعلى سبيل المثال، يمكن لمشروع يهدف إلى إنشاء مركز للتدريب على المهارات الصناعية يعمل بصورة كاملة أن يُصمّم على أساس مساهمات متنوعة. فقد توفر الحكومة مبنى في حين توفّر إحدى الرابطات الصناعية ما يلزم من موظفين ومدرِّسين بينما تقوم اليونيدو، بمساعدة من شركاء تمويل، بتجديد المبنى وتركيب معدات التدريب وتنظيم تدريب المدرّبين والمستفيدين. أما إذا لم يكن تسلسل مدخلات المشروع المقدّمة من مختلف الشركاء موضع تخطيط وتنفيذ ورصد على نحو صحيح فلن يتحقّق الهدف الفعلي للمشروع.

وستكون لنظام الإبلاغ الجديد فوائد مضاعفة. فإدراج المصادر المتعددة للتمويل المشترك والمساهمات العينية في نظام إدارة المشاريع التابع لليونيدو سوف يُحدث تغييراً جوهرياً في الطريقة التي تنظر بها الدول الأعضاء والشركاء في التنمية إلى المنظمة. وقد بدا واضحاً اليوم أنَّ هناك حاجة إلى قيام أصحاب المصلحة بالتعهد بتقديم الموارد خلال مرحلة التخطيط والتفاوض من دورة المشروع. وستكون البلدان المستفيدة التي التزمت بتوفير مدخلات كبيرة للمشروع، سواء نقداً أم عيناً، قادرة بصورة أفضل على رصد مساهمتها ومتابعة التقدّم المحرز طوال حياة المشروع. وسوف يغرس هذا شعوراً أقوى بالملكية يشجّع بدوره بلداناً أخرى على المشاركة في تمويل المشاريع الخاصة بها. وبهذا الشعور بملكية المشاريع من جانب البلدان المستهدفة وأصحاب المصلحة الوطنيين ستزداد إلى حد كبير فرص استدامة المشاريع لأجل طويل. وستوفّر لجميع الأطراف شفافية أكبر وتجعل من الممكن وضع ميزانيات للمشاريع والبرامج تكون أكثر فعالية وقائمة على النتائج.

وسيوفّر التقرير السنوي للعام القادم المزيد من المعلومات عن تطوّر هذا النهج الجديد. وسوف يكون أصحاب المصلحة لدى اليونيدو قادرين أيضاً، في نهاية المطاف، على الوصول إلى المعلومات عبر الإنترنت وعبر مصدر مركزي وحيد للمعلومات لاسترجاع معلومات شاملة عن الحافظة مباشرة من النظام من خلال وصلة خاصة بالمستعملين والتقارير.

›› بوسع التنمية الصناعية أن تساعد
على إحداث تغيير هيكلي يَضَعُ اقتصادات البلدان
الفقيرة على مسار النمو الاقتصادي المستدام.

٠٣

الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية

"ليس هناك أيّ شكّ في أنّ الأهداف الإنمائية للألفية تمثّل أفضل ما لدى الأمم المتحدة من مُثُل عليا وطموحات وجهود لبناء عالم عادل ومزدهر ومأمون لجميع الناس. فهي تمثّل، من جهة، أهم وعد جماعي وقُدّم على مرّ التاريخ إلى أكثر الناس استضعافاً في العالم. وتمثّل، من جهة أخرى، إطاراً متفقاً عليه دولياً لأهداف محدّدة كمّياً وزمنياً توفّر أداة ممتازة للتصدّي لأكثر المسائل إلحاحاً من ناحية الفقر المدقع والجوع والمرض ولتعزيز المساواة بين الجنسين والتعليم والاستدامة البيئية."

السيد هاينتس فيشر، رئيس جمهورية النمسا، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

تقوم اليونيدو، في إطار أولويتها المواضيعية المتعلقة بالحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، بمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى الوصول إلى الغايات المكرَّسة في الأهداف الإنمائية للألفية. وحيث إنَّ النشاط الإنتاجي هو المحرّك الأساسي للنمو الاقتصادي وتهيئة فرص العمل، فإنه يقوم بدور محوري في الحدِّ من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويمكن للتنمية الصناعية أن تساعد على تحقيق تغييرات هيكلية من أجل وضع اقتصادات البلدان الفقيرة على طريق النمو الاقتصادي المستدام. وتوفّر الصناعة مستنبتاً لقدرات تنظيم المشاريع وتعزّز الاستثمار في الأعمال التجارية وتحفّز التقدّم التكنولوجي والدينامية وتحسّن المهارات البشرية وتوجِد فرص العمل وترسي الأساس الذي يمكن أن يستند إليه التوسع في مجالي الزراعة والخدمات.

ويؤدّي القطاعان العام والخاص أدوارا داعمة بصورة متبادلة: فمن مسؤولية الحكومات تعزيز تنمية القدرات الإنتاجية من خلال وظائفها الرقابية والخاصة بتقرير السياسات، بينما يحتاج القطاع الخاص إلى إيلاء اهتمام خاص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تولّد في البلدان النامية الأنشطة الاقتصادية التي تساعد بدورها على الحدّ من الفقر. ويَصحُّ هذا القولُ أول ما يصحّ في الاقتصادات القائمة على الزراعة في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً حيث يمكن لتنمية المنشآت القائمة على الزراعة أن تحسّن الإنتاجية وتحدّ من الفقر شريطة توفّر الاستثمار الكافي. ويتوقّف على اليونيدو وغيرها من الجهات الفاعلة العالمية أن تجعل المستثمرين المحتملين يدركون الفرص المتاحة للشراكة مع المنتجين الوطنيين.

وعلى الرغم من التقدُّم الكبير الذي أُحرز في تحسين حالة المرأة من خلال وصولها إلى التعليم وفرص العمل، فإنها كثيرا ما تبقى مستبعدة عن الأنشطة الاقتصادية السائدة وتعاني من الفقر على نحو مفرط. والشباب هم أيضا من أكثر الفئات تهميشا في المجتمع في البلدان الفقيرة؛ ومن المحتمل أن يعانوا من البطالة أكثر من البالغين كما أنهم أكثر عرضة للانكماش الاقتصادي. كما أنَّ السكان في البلدان النامية التي خرجت مؤخّرا من أزمات مختلفة يواجهون تحدّيات شديدة ويلجأون إلى المجتمع الدولي، وخصوصا حيثما أدّت الأزمات إلى إضعاف الهياكل الحكومية.

ويوفّر الفصل التالي وصفاً لبعض الخطوات التي اتخذتها اليونيدو في عام ٢٠١١ للتصدّي لحالة الفقر الملحّة بموجب أربعة مكوّنات برنامجية مواضيعية هي: خدمات الأعمال التجارية والاستثمار والتكنولوجيا؛ وتنمية الأعمال التجارية الزراعية وقدرات تنظيم المشاريع في المناطق الريفية؛ والأمن البشري وإعادة التأهيل بعد الأزمات؛ والمرأة والشباب في الأنشطة الإنتاجية.

خدمات الأعمال التجارية والاستثمار والتكنولوجيا

يتعلّق المكوّن البرنامجي الأول في إطار الأولوية المواضيعية الخاصة بالحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية بخدمات الأعمال التجارية والاستثمار والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك تنمية القطاع الخاص وتشجيع تجمّعات الصناعات والروابط بين الأعمال التجارية.

وأهم مستلزمات النمو الاقتصادي في أفقر بلدان العالم هو الاستثمار في مجالي رأس المال والتكنولوجيا الذي لا بدّ من اجتذاب العديد منه من خارج هذه البلدان نفسها. إلاّ أنَّ تلك البلدان الأحوج، على وجه التحديد، إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لكي يساعدها على التخلّص من الفقر، كثيراً ما تفتقر إلى مناخ أعمال تجارية يساعد على ترويج الاستثمار والتكنولوجيا، الأمر الذي يعزى إلى حدّ كبير إلى إخفاقات الحكومات والأسواق وضعف القدرات المؤسسية.

ويوجد لدى اليونيدو، في كل من المقر والميدان، فريق متخصّص في الاستثمار والتكنولوجيا مما يجعلها مؤهّلة لمواجهة التحدّي. فهي تتصدّى بصورة منتظمة لإخفاقات الحكومات والأسواق بغية التغلّب على بعض المشاكل التي تواجهها البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية في الحصول على الاستثمارات والتكنولوجيا المناسبة لاحتياجاتها الخاصة.

وتَركَّز الكثير من عمل اليونيدو في هذا المجال في عام ٢٠١١ على أفريقيا حيث قامت المنظمة بدراسة شاملة للمستثمرين كانت قد بدأتها في عام ٢٠١٠. وتشمل الدراسة ١٩ بلداً من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى وأكثر من ٠٠٠ ٧ شركة؛ وهي تزوّد المستثمرين بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات استثمارية صائبة. وتوفّر أداةٌ حاسوبية جديدة إمكانيةَ الاطّلاع على البيانات اللازمة للتحليل وتمكّن المستثمرين ومقرّري السياسات من رسم خريطة تدفّقات الاستثمار في أفريقيا. ويشكّل مرصد الاستثمار في أفريقيا أداة استحدثتها اليونيدو لتزويد المستثمرين بالمعلومات التي يحتاجون إليها لاتخاذ قرارات صائبة إضافة إلى تسجيل المعلومات المتعلقة بخصائص المستثمرين الأجانب والمنشآت الداخلية. وسوف تساعد البيانات الموجودة في مرصد الاستثمار الجهات صاحبة المصلحة على التعرّف على الأنواع المختلفة للمستثمرين وأدائهم وتأثيرهم على التغيير الاقتصادي وإدراكهم لبارامترات الاستثمار فضلاً عمّا يتوقّعونه من المؤسسات المحلية في مجال الخدمات. وسوف يساعد مرصد الاستثمار أيضا الحكومات ووكالات ترويج الاستثمار على قياس أثر الاستثمار الأجنبي على الأهداف الإنمائية ويوفّر الإرشاد فيما يتعلق بصوغ السياسات القائمة على الأدلة وييسّر للمستثمرين المستهدَفين سُبُلَ الاستخدام

» شبكة هيئات ترويج الاستثمار في أفريقيا هي برنامج من برامج اليونيدو يزوّد هيئات ترويج الاستثمار في أفريقيا بمنبر مشترك لمناقشة استراتيجيات ترويج الاستثمار وتصميمها. وتهدف الشبكة إلى تغيير ثقافة هيئات ترويج الاستثمار عن طريق بناء قدراتها على توفير المعلومات الصحيحة والمحدّثة إلى المستثمرين من خلال رصد الاستثمار. وتوفّر لهم المساعدةُ التقنية أيضا العونَ على تعديل استراتيجيات ترويج الاستثمار بغية تنفيذ خدمات دعم الأعمال المخصّصة حسب الطلب من أجل جني فوائد الاستثمار الدولي والربط بين القطاعات الإنتاجية المحلية والاقتصاد العالمي.

الرشيد للموارد. وكان هذا المرصد الجديد قد أُنشئ في أيلول/ سبتمبر في شيامن، الصين، أثناء المؤتمر العام السادس لشبكة هيئات ترويج الاستثمار في أفريقيا الذي عُقد أثناء معرض الصين الدولي للاستثمار والتجارة. وقد أدّى المرصد إلى قيام اليونيدو برفع مستوى ١٦ هيئة لترويج الاستثمار في أفريقيا.

وأنشأت اليونيدو، خلال عام ٢٠١١، مصافق للتعاقد من الباطن والشراكات في عشرة بلدان أفريقية هي: إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وغانا والكاميرون وكينيا وموزامبيق ونيجيريا. وتقوم تلك المصافق ببيان المعايير القياسية وتُوفِّق بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية، بوصفها مورِّدة ومقاولة من الباطن، والمستثمرين الأجانب؛ الأمر الذي من شأنه أن يعزّز الأثر الإنمائي للاستثمار المباشر الأجنبي. وأنشأت اليونيدو أيضا مصافق جديدة في العراق ودعمت عمليات وحدات تنمية المشاريع في ثلاث محافظات من البلاد تقدّم الخدمات إلى ٣٥٠ منظّم مشاريع عراقياً، بما في ذلك تقديم المشورة ووضع خطط للأعمال التجارية وترويج الاستثمار وإقامة الروابط المالية وتحقيق المواءمة. وبدعم من اليونيدو، أُنشئت ١٥٠ شركة أو وُسِّعت بحيث وفّرت ما يقرب من ٨٠٠ وظيفة جديدة. وقامت اليونيدو، بالتعاون مع الجامعة الدولية الإيطالية للبحوث التليماتية، بتجهيز المصافق بالبنية التحتية للتعليم الإلكتروني ووفّرت دورات تعليمية عن بُعد حول المسائل المتعلقة بتنمية المشاريع وترويج الاستثمار. ويهدف المشروع الذي يموّله برنامج التعاون الإنمائي الإيطالي التابع لوزارة الخارجية الإيطالية إلى تشجيع استحداث مشاريع تجارية جديدة. وتقدّم الجامعة المذكورة أعلاه التكنولوجيا اللازمة لتنفيذ دورات التعليم عن بُعد عبر الإنترنت وعبر التلفزيون الساتلي بينما تتولّى اليونيدو المسؤولية عن محتويات الدورات والتنسيق. وقُدِّمت قروض إلى ٨٩ منظّم مشاريع من خلال مرفق الائتمان التابع للبرنامج المشترك بين اليونيدو والأونكتاد بشأن ترويج الاستثمار وتنمية المنشآت. وأُنشئ ٣٢ مركزاً إضافياً من مراكز ترويج الاستثمار وتنمية المنشآت في بلدان في أفريقيا والمنطقة العربية وآسيا والمحيط الهادئ بهدف تعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي وتكوين الثروة.

يوجد لدى اليونيدو ١٣ مكتباً من مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في ١١ بلداً. واشترك كل مكتب من المكاتب في عام ٢٠١١ بشكل وثيق في المناسبات التي جرت في منطقة كل منها. وكانت اليونيدو قد وقّعت مع جمهورية الصين الشعبية اتفاقا بقيمة مليون دولار في أيار/ مايو بشأن المرحلة الثالثة من مشروع يدعم مركز شنغهاي لترويج الاستثمار. وسوف يشجّع الاتفاق تدفّق رأس المال الأجنبي إلى شنغهاي إضافة إلى تدفّق الاستثمارات الصينية إلى البلدان النامية، ولا سيما البلدان القائمة في أفريقيا فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وبموجب الاتفاق، سيقوم مركز شنغهاي لترويج الاستثمار بمساعدة لجنة بلدية شنغهاي للتجارة على توسيع التعاون بين الصناعات القائمة في شنغهاي والشركاء الأجانب. وسيساعد المركز، على نحو موازٍ، المستثمرين الصينيين على استبانة الفرص لإقامة شراكات صناعية ووضع اقتراحات بشأن الأعمال التجارية.

وكانت حلقة عمل إقليمية قد عُقدت في كينيا في أيلول/ سبتمبر حول وضع المعايير القياسية لتنمية إمكانات التوريد لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا الشرقية ضمن إطار برنامج اليونيدو لمصافق التعاقد من الباطن والشراكات. وقُدِّمت إلى مستشاري أعمال

وقّعت اليونيدو والصين، في أيار/مايو، على اتفاق بقيمة ١ مليون دولار للاضطلاع بالمرحلة الثالثة من مشروع يدعم مركز شنغهاي لترويج الاستثمار. وهنا يهنّئ المديرُ العامُ لليونيدو نائبَ الأمين العام لحكومة بلدية شنغهاي الشعبية ورئيس لجنة بلدية شنغهاي للتجارة، شا هيلين.
الصورة: اليونيدو

» **هدف برنامج مصافق التعاقد من الباطن والشراكات** هو مساعدة المنشآت المحلية على مواجهة تحدّيات العولمة والاستفادة من الفرص المستجدّة الناشئة عن التعاقد الصناعي من الباطن والاستعانة بمصادر خارجية وأنظمة سلاسل التوريد. وقد أنشأت اليونيدو، على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، ما يقرب من ٦٠ مركزاً في أكثر من ٣٠ بلداً. أمّا المستفيدون المستهدَفون فهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تستطيع، في نهاية المطاف ومن خلال تعاملها مع المنشآت الخاصة الكبيرة وهيئات الاشتراء العمومي، أن تحسّن نواتجها كَمّاً وكَيْفاً. وتستفيد المنشآت الكبيرة التي تعمل بصفة مقاولين ومشترين من ازدياد مستويات الاكتفاء المحلي الذي يؤدّي بدوره إلى خفض تكاليف الاشتراء لديها.

تجارية من إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وكينيا خبرة تدريبية تفاعلية تعرّفوا من خلالها على أداة وضع المعايير التابعة لليونيدو والمتاحة حاليا لشبكة مصافق التعاقد من الباطن والشراكات الناشئة في أفريقيا. وقد اكتسبوا خلال حلقة العمل ما يلزم من معارف وكفاءات للقيام على نحو فعّال بعملية وضع المعايير مع هيئات الأعمال التجارية في بلدانهم.

وقد وضع ملتقى المدن الإيكولوجية الثاني في إطار منتدى البحر الأبيض المتوسط المعني بإدارة المياه والنفايات والذي عُقد في تشرين الأول/ أكتوبر في مرسيليا بفرنسا الأساسَ لقيام البلديات والقطاع الخاص بتبادل الخبرات المتعلقة بالمسائل البيئية العويصة التي تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط ومناقشة فرص الأعمال التجارية، بما فيها الخدمات البيئية وأفضل التكنولوجيات المتاحة. ووصف المنتدى الحلول التكنولوجية المتاحة للمدن وقدَّم أمثلة على الشراكات الناجحة بين القطاعين العام والخاص (للاطّلاع على المزيد من التفاصيل، انظر الفصل ٥).

وقد اشترك مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في اليابان على نحو وثيق في تنظيم مؤتمر طوكيو للصناعة الخضراء الذي عُقد في تشرين الثاني/ نوفمبر. وألقى المؤتمر الضوءَ على التقنيات والممارسات المتاحة التي تحفظ البيئة والموارد والتي تفيد كلاً من الأعمال التجارية والبيئة فضلا عن الموظفين والمجتمعات والمستهلكين. وتركّزت المناقشات على الحلول السياساتية والتجارية بغية الأخذ على نطاق واسع بالتقنيات والتكنولوجيات التي ثبتت جدواها وكذلك التشجيع على الحلول الابتكارية التي تؤدّي إلى تخفيض أكبر في استخدام الموارد وكثافة التلوّث (انظر أيضاً الفصل ٥).

وكانت الزراعة وفرص الاستثمار في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى موضوع منتدى خاص نظّمه مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في إيطاليا بالتعاون مع وزارة الخارجية ووزارة السياسات الزراعية والغذائية والحرجية الإيطالية. وقد جمع المنتدى بين وزراء الزراعة في العديد من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى وممثّلي كبرى الجمعيات والمؤسسات التجارية الإيطالية في قطاع الأعمال التجارية الزراعية بهدف تشجيع المنشآت الإيطالية على المشاركة على نحو أكبر في قطاعي الأعمال التجارية الزراعية وصيد الأسماك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

واشترك مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في البحرين في استضافة المنتدى العربي الدولي الأول لروّاد الأعمال الشباب ورجال الأعمال الذي يرد له أدناه وصف أكثر تفصيلاً. وقد ساعد مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في منطقة والون ببلجيكا على تنظيم منتدى أرمني بلجيكي للأعمال التجارية استمر يومين وعُقد في يرفان في تشرين الثاني/ نوفمبر خلال أسبوع الأعمال التجارية البلجيكي في أرمينيا. وقد ساعد الحدث على إقامة علاقات اقتصادية وتجارية بين البلدين وأتاح الفرصة لعقد ٥٤ اجتماعا للأعمال التجارية بين الشركات الأرمينية والبلجيكية استطاع خلالها منظّمو المشاريع الأرمن أن يقدّموا اقتراحات في مجال الاستثمار.

وكان مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في الاتحاد الروسي أحد المشاركين في تنظيم مؤتمر نيفسكي الإيكولوجي الدولي الرابع الذي عُقد في بيترسبورغ، الاتحاد الروسي، في أيار/ مايو (انظر الفصل ٥). وفي عام ٢٠١١، أُنشئت مكاتب مشاريع في أرمينيا وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان في إطار مشروع بقيمة ٢,٢ مليون دولار ممَوَّل من الاتحاد الروسي من أجل تنمية شبكات ترويج الاستثمار والتكنولوجيا لما فيه مصلحة البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوراسية والبلدان ذات صفة المراقب فيها. وبموجب شروط المشروع، ستصبح مكاتب المشاريع الخمسة، في نهاية المطاف، مراكز للتعاون الصناعي الدولي

» في إطار الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تقدّم اليونيدو المساعدة، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية، لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية لمنتجي البذور الزيتية في إثيوبيا وتعزيز القدرة على معالجة بذور زيت الطعام وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق المحليّة والدولية. ويجري تحقيق ذلك من خلال دمج القطاع الخاص في كامل سلسلة القيمة الإنتاجية لبذور زيت الطعام.

الصورة: اليونيدو

تابعة لليونيدو وتتلقّى الدعم المالي من حكومة كل منها. وسوف تركّز المراكز على استحداث بنية تحتية صناعية وبرامجية حاسوبية وتعليم في مجالي المعلومات والمنهجية ووضع مشاريع نموذجية وتنفيذها. ومركز التعاون الصناعي الدولي التابع لليونيدو في الاتحاد الروسي قائم منذ عام ١٩٨٩ وقد عمل كمكتب لترويج الاستثمار والتكنولوجيا وجهة اتصال لليونيدو. وكانت ثلاثة اجتماعات للمجالس الاستشارية لمشروع اليونيدو قد عُقدت في أمانة لجنة التكامل التابعة للجماعة الاقتصادية الأوراسية بغية تعزيز التكامل الصناعي بين بلدان الجماعة.

وعُقدت في مقر اليونيدو، في تموز/يوليه، حلقة عمل تدريبية حول تحضير مشاريع الاستثمار وتقييمها مالياً، وذلك بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية. وقد هدفت حلقة عمل التحليل المالي إلى تزويد المشاركين – وهم أخصائيون مهنيون ومستثمرون وغيرهم ممن ينخرطون بفعالية في إعداد المشاريع الاستثمارية أو تقييمها – بالأدوات اللازمة للمساهمة في تحديد مستقبل التنمية الصناعية في بلدان في المنطقة والتعرّف على أحدث التطوّرات الدولية من خلال التنبّؤات عن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

واستضافت اليونيدو، في تشرين الثاني/نوفمبر، اجتماعات استثمار ثنائية عُقدت في أبو ظبي للمستثمرين وصانعي الأغذية الذين يتطلّعون إلى إنشاء أعمال تجارية غذائية. وكان هدف الاجتماعات تشجيع الاستثمار في الصناعة الغذائية في المنطقة بغية التقليل من الاعتماد على الواردات والمساهمة في الأمن الغذائي وتكوين فرص العمل. وقام ما يقرب من ٥٠ شركة بمقابلة صناعيين ومستثمرين من الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية يسعون إلى إقامة مشاريع صناعية جديدة في مجال صناعة الأغذية.

الروابط بين التجمّعات الصناعية والأعمال التجارية

يتألّف القطاع الخاص في المقام الأول، في البلدان النامية، من منشآت صغرية وصغيرة ومتوسطة تولّد حصة الأسد في فرص العمالة والدخل، ولا سيما في المناطق الريفية. بيد أنَّ ما يثير الدهشة هو أنَّ إمكانات تطوّر تلك المنشآت كثيرا ما تبقى على حالها. فالمؤسسات الصغيرة تميل إلى العمل بصورة منفردة أو ينحصر عملها في أنماط إنتاج لا تنافسية بينما تكون في الوقت نفسه غير قادرة على الاتصال بشركاء تجاريين يمكنهم أن يقدّموا خبرات ومعارف جديدة.

وقد وضعت اليونيدو منهجية لصوغ وتنفيذ مشاريع تنمية التجمّعات الصناعية تبدأ باختيار تلك التجمّعات وتشمل دراسة تشخيصية لنواحي قوتها وضعفها، وصوغ استراتيجية تستند إلى رؤية مشتركة، وإدارة وتنسيق الأنشطة المدرجة في خطة العمل، ومن ثم رصد وتقييم النتائج النوعية والكمية للمشاريع. وتساعد هذه المنهجية على إطلاق عملية تنمية التجمّعات الصناعية. وبغية ضمان استدامة تلك المنهجية، تساعد اليونيدو على تعزيز قدرة المؤسسات المحلية على تولّي قيادة العملية ودعم تجمّعات الشركات في مساعيها المستقبلية.

وواصلت اليونيدو، في عام ٢٠١١، تعزيز أداتها الخاصة بتنمية التجمّعات الصناعية. وجاء تركيزها الأقوى على أفريقيا وأقل البلدان نموا استجابة لطلب متزايد من قطاعات مثل الأغذية والمنسوجات والثياب والجلود والأحذية والخشب والمفروشات ومواد البناء وقطاع السيارات. وجرت، من خلال بناء القدرات والخدمات الاستشارية، الاستجابة للطلبات الجديدة الموجّهة إلى اليونيدو من أجل دعم صوغ السياسات المتعلقة بالتجمّعات

الصناعية، باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزّأ من الابتكار الصناعي والسياسات الإقليمية.

ووضعت اليونيدو، في عام ٢٠١١، دليل تدريب بشأن تنمية التجمّعات الصناعية، سيصدر في عام ٢٠١٢، وعقدت عددا من الدورات التدريبية حول تنمية التجمّعات الصناعية واتحادات المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وكان رصد وتقييم تنمية التجمّعات الصناعية موضوع دورة عُقدت في شباط/ فبراير في مقر اليونيدو. وقد ركّزت الدورة على استبانة المؤشرات وجمع البيانات وإجراءات الإبلاغ وممارسات الرصد والتقييم القائمة والاحتياجات إلى التحسين داخل برنامج المنظمة المتعلق بالروابط بين التجمّعات الصناعية والأعمال التجارية. وعُقدت في فيينا في أيلول/ سبتمبر دورة تدريبية للمدرّبين حول تخطيط مبادرات التجمّعات الصناعية ورصدها. وقد أثبت ثلاثون خبيرا من خبراء المشاريع والخبراء التقنيين فضلاً عن موظفين من المقر صحة المبادئ التوجيهية والدليل الخاصَّين برصد المشاريع وحسّنوا مستوى مهاراتهم. واستعرضوا كذلك تنفيذا تجريبيا لدليل رصد وتقييم تنمية التجمّعات الصناعية وتنمية القطاع الخاص ومشاريع تنمية سلاسل التوريد في إثيوبيا وتركيا وصربيا ومصر. وسوف تطبّق منهجية الرصد والتقييم على مشاريع اليونيدو المتعلقة بتنمية التجمّعات الصناعية واتحادات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وأُجري على المستوى الإقليمي، تدريب بشأن اتحادات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو بإيطاليا من تموز/ يوليه إلى تشرين الثاني/ نوفمبر. وقد شارك في الدورة التدريبية التي نُظِّمت بالتعاون مع المركز المذكور وفيدرإكسبورت، وهو الرابطة الإيطالية لاتحادات التصدير، ٢٠ ممثّلاً لمنظمات في القطاعين العام والخاص في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. واستُتبع التدريب الذي أُجري في تورينو بمرحلة تعلّم إلكتروني مدتها أربعة أشهر تلقّى المشاركون خلالها التدريب عبر الإنترنت على وضع اقتراحات بشأن تطوير الاتحادات من خلال منصة اليونيدو الحاسوبية للتعلّم الإلكتروني بشأن الاتحادات. وقد نتجت عن ذلك مبادرات جديدة لإنشاء اتحادات في ستة بلدان في المنطقة. وسوف ينضم معظم الذين اشتركوا في الدورة التدريبية إلى شبكة مروّجي إنشاء اتحادات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أمريكا اللاتينية التي يجري إنشاؤها حاليا في إطار مشروع أقاليمي للترويج لكونسورتيومات (اتحادات) المنشأ والتصدير للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وعُقد في فيينا، في تشرين الأول/ أكتوبر، اجتماع لفريق خبراء معني بتعزيز الروابط المستدامة في صناعة توريد السيارات. وقد حضر الاجتماع ٢٠ خبيراً يمثّلون جهات رئيسية في صناعة السيارات من الحكومات والصناعة (صانعي معدّات أصلية وشركات من المستوى الأول) ومقدّمي خدمات دعم وخبراء دوليين وباحثين. واستعرضت حلقة العمل مشاريع اليونيدو وأنشطتها ووضعت معايير لها وعرضت نهجا استراتيجيا شاملا لدعم صناعة السيارات في الاقتصادات النامية والناشئة. واستطاع المشاركون أن يقدّروا الاتجاهات الرئيسية التي تؤثّر في صناعة السيارات في مجالات تنمية المورّدين والروابط بين الأعمال التجارية والتنمية الصناعية التي تتسم بانخفاض انبعاثات الكربون؛ وأن يستعرضوا الخدمات المختلفة التي تقدّمها اليونيدو إلى الصناعة وأن يبيّنوا إمكانية إدماجها في نهج برنامجي أوسع؛ وأن يقدّموا اقتراحات ملموسة حول كيفية إدماج المنظور المتعلق بالفئات الفقيرة في مشاريع اليونيدو للتعاون التقني التي تستهدف صناعة السيارات. وسيوضع نهج متكامل جديد بشأن التنمية المستدامة لمورّدي مستلزمات صناعة السيارات في صيغته النهائية في عام ٢٠١٢.

حضر عشرون خبيراً في صناعة السيارات اجتماعاً لفريق خبراء عُقد في تشرين الأول/أكتوبر لاستعراض مشاريع وأنشطة اليونيدو ووضع المعايير لها وللاتفاق على نهج استراتيجي لدعم صناعة السيارات في الاقتصادات النامية والناشئة.
الصورة: اليونيدو

وقد تمثّلت اليونيدو في العديد من المنتديات طوال العام حيث استطاعت أن تروّج للنهج المتعلق بتنمية التجمّعات الصناعية. وقد دُعيت، في مؤتمر دولي عُقد في تالين، إستونيا، في آذار/ مارس بشأن "تحفيز التجمّعات الصناعية في بداية العقد الجديد"، إلى تقديم عرض إيضاحي عن النهج المتعلق بتنمية التجمّعات الصناعية باعتباره حلاً يعود بالفائدة على جميع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ويوفّر القدرة على المنافسة بصورة مستدامة وإمكانية الوصول إلى الأسواق. وألقت اليونيدو كلمة في المؤتمر الدولي الخامس للتجمّعات الصناعية الذي عُقد في كرواتيا في أيار/ مايو بشأن التحدّيات الجديدة وإمكانات تنمية التجمّعات الصناعية في جنوب شرق أوروبا. وكان نهج اليونيدو بشأن اتحادات المنشأ موضوع كلمة رئيسية أُلقيت في الندوة العالمية بشأن المدلولات الجغرافية التي نظّمتها المنظمة الدولية للملكية الفكرية، في ليما، بيرو، في حزيران/ يونيه، وفي الحلقة الدراسية الوطنية حول المدلولات الجغرافية التي عُقدت بعد ذلك في كوالالمُبور، ماليزيا، في تشرين الثاني/ نوفمبر.

رفع مستوى القدرة التنافسية والشراكة

عندما تنتج البلدان النامية مستحضرات صيدلانية محلياً، فإن الأمر لا يقتصر حينئذ على سرعة توريد الأدوية من أجل مكافحة الأمراض في عقر دارها فحسب بل يشمل إنشاء وظائف توجد حاجة ماسّة إليها وتحقّق الدخل وتساعد على مكافحة الفقر. وقد حدَّدت اليونيدو فرصة واضحة مؤاتية لتعزيز إنتاج الأدوية الأساسية العالية النوعية محليا، الأمر الذي يساعد على تمكين البلدان من تحقيق الأهداف المتعلقة بالصحة العامة، بما فيها الهدفان ٤ و٦ من الأهداف الإنمائية للألفية.

وبغية زيادة الإنتاج المحلي للأدوية الأساسية على نحو قادر على المنافسة، لا يكفي مجرّد تقديم المساعدة التقنية إلى المنشآت المعنية. فهناك حاجة إلى اتخاذ خطوات على الصعيد السياساتي والمؤسساتي وعلى صعيد الشركات. فعلى الصعيد السياساتي، تستطيع اليونيدو أن تساعد في صوغ الاستراتيجيات المتعلقة بتطوير صناعة المستحضرات الصيدلانية في البلد المعني وضمان قبول جميع الجهات ذات المصلحة بهذه الاستراتيجيات. وعلى الصعيد المؤسساتي، تستطيع اليونيدو أن تقدّم المساعدة في مجال تعزيز مؤسسات التدريب بينما تستطيع، على صعيد الشركات، أن تدعم شركات رائدة للتدليل على الجدوى الاقتصادية للإنتاج المحلي.

وعُقدت حلقة عمل في مقر اليونيدو، في أيلول/ سبتمبر، حول تنفيذ خطة صنع المستحضرات الصيدلانية في أفريقيا. ومثّلت حلقة العمل بداية تعاون رسمي بين اليونيدو ومفوّضية الاتحاد الأفريقي من أجل وضع سياسة على نطاق القارة بشأن إنتاج المستحضرات الصيدلانية محلياً، الأمر الذي من شأنه أن يتجاوز المجال الأصلي للمشروع بغية تعزيز إنتاج العقاقير الأساسية الجنيسة على المستوى المحلي في البلدان النامية، وهو الإنتاج الذي كان مقتصرا على المستويين الوطني والإقليمي. وكانت أسس الشراكة بين اليونيدو ومفوّضية الاتحاد الأفريقي قد أُرسيت في وقت سابق من العام أثناء المؤتمر الدولي لإنتاج المستحضرات الصيدلانية محليا في أفريقيا الذي اشترك في تنظيمه مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد) واليونيدو والوكالة الألمانية للتعاون التقني ولجنة العمل على مكافحة الأيدز في ألمانيا.

وقد طوّر المشاركون في حلقة العمل المشتركة بين اليونيدو ومفوّضية الاتحاد الأفريقي التي استمرت عشرة أيام نهجا مشتركا إزاء تعزيز قطاع صنع المستحضرات الصيدلانية في أفريقيا وتناولوا

في إطار مشروع متعدِّد الوكالات يربط بين تطوير الصناعات القائمة على الثقافة وعملية الحدّ من وطأة الفقر في بوتان، تضطلع اليونيدو بمسؤولية إدخال عنصر تنظيم المشاريع والأعمال التجارية في مناهج التدريب المهني القائمة. وتضطلع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) برسم خرائط الموارد الثقافية وبدراسة استقصائية عن الصناعات الثقافية في حين يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديب) على وضع نظم لرصد وتقدير الامتياز الحرفي.

الصورة: اليونيدو

» الهدف من مبادرة تسريع تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية هو تكوين قطاع زراعي في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠ يكون مؤلّفا من سلاسل قيمة زراعية عالية الإنتاجية والربحية. وتهدف المبادرة إلى تسريع تنمية قطاعات الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية التي تؤمّن قيمة مضافة للمنتجات الزراعية الأفريقية. وكجزء من المبادرة، وضعت المنظمات الثلاث المشتركة تقييما للقيود التي يتعرّض لها توسيع سلسلة القيمة، من المزارع إلى المستهلك، واقترحت حلولاً للتغلّب على تلك القيود.

بالتفصيل ورقة مفاهيم بشأن خطة صنع المستحضرات الصيدلانية في أفريقيا. وسوف يركّز تعاون اليونيدو ومفوّضية الاتحاد الأفريقي في بادئ الأمر على صوغ خطة عمل يعتمدها مقرّرو السياسات في الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٢ من أجل تمهيد الطريق أمام تنفيذ المشروع خلال السنوات الخمس القادمة. وسوف تتضمّن خطة العمل عنصر تعاون تقني لدعم كل بلد من البلدان في مجال تطوير صناعة المستحضرات الصيدلانية التي ستفيد الصحة العامة والنمو الاقتصادي على السواء. وسوف يُدعى الشركاء الذين يتألّفون من برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأفرباذين (الأدوية) الأمريكية (United States Pharmacopeial Convention) وغيرها من الكيانات ذات الصلة إلى المشاركة في كل من صوغ المشروع وتنفيذه. وقد اتُّخذَت خطوات أولية في إطار مشروع اليونيدو العالمي، الذي تموّله ألمانيا، من أجل تعزيز الإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية في البلدان النامية.

وتقوم اليونيدو، في إطار مشروع استُهلّ في فييت نام في عام ٢٠١٠، بمساعدة هذا البلد على القيام بإصلاح نظام تسجيل الأعمال التجارية على نطاق البلد. ونتيجة لذلك، سوف تتمكّن المنشآت من التسجيل بشأن أعمالها ومدونة الضرائب والإحصاءات والأختام في مكان واحد عن طريق استخدام استمارة موحّدة والحصول على هوية منشأة وحيدة. وتجري تنمية القدرات الوطنية على تبسيط الإطار القانوني والعمليات والإجراءات وإنشاء وتشغيل النظام الحاسوبي لتسجيل الأعمال التجارية الوطنية الذي كان يضم سجلات ٠٠٠ ٦٥٠ شركة حتى نهاية العام. وتبيّن النتائج التي تحقّقت حتى الآن حدوث تحسّن كبير في الوقت اللازم لإتمام تسجيل الأعمال التجارية. وقد أُصدرت رموز منشآت لما يقرب من ٩٠ في المائة من طالبي تسجيل الأعمال التجارية وسُجِّلت خلال خمسة أيام عمل مقارنةً بفترة ١٥ يوماً قبل بدء المشروع.

الأعمال التجارية الزراعية وتنظيم المشاريع في المناطق الريفية

يرتبط الحدّ من الفقر ارتباطاً جوهرياً بالتنمية الريفية إذ إنَّ معظم أفقر السكان في العالم يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة لكسب قوتهم، حتى إنَّ الفقر في المناطق الحضرية ينبثق من ندرة فرص العمل في المناطق الريفية البعيدة عن المدن. وهناك مبرّر اقتصادي واجتماعي وبيئي قوي لإجراء تحوّل كامل وشامل في القطاع الريفي – وهو تحوُّلٌ لا يُزيد إنتاجية الزراعة والأحراج وصيد الأسماك فحسب بل يُزيد أيضاً التجهيز المحلي للمنتجات والقيمة المضافة للسلع الداخلية.

وهذه هي المبادئ الأساسية لمبادرة تسريع تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية التي تعتمد على الموارد التقنية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيدو بغية دعم توسيع سلاسل القيمة للأعمال التجارية في البلدان النامية (انظر النص المؤطّر).

ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يمثّل المنيهوت، وهو من المنتجات الزراعية التي توفّر الغذاء والدخل لما نسبته ٧٠ في المائة من سكان الأرياف، واحدا من ثلاثة منتجات رُصدت لها الموارد في إطار مبادرة تسريع تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية، إلى جانب زيت النخل والخشب. والقصد من ذلك هو

”إنَّ أهل الريف الفقراء بوصفهم منتجين زراعيين وقيّمين على جزء كبير من الموارد الطبيعية في العالم، لا يضطلعون بدور رئيسي عن طريق إسهامهم في الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي على مستوى العالم فحسب بل أيضاً عن طريق إسهامهم في الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار تغيّر المناخ.“

كانايو ف. نوانزي، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

تحسين الإمدادات إلى كينشاسا وزيادة توفير زيت النخل والمنيهوت في ثلاث مقاطعات حول العاصمة. وقدّمت حكومة اليابان ١,٣ مليون دولار من أجل إنشاء مرفق نموذجي لتجهيز الأغذية في كيمبيسي في مقاطعة الكونغو السفلى كجزء من البرنامج. وتأمل اليونيدو أن يزداد عدد البلدان المشاركة في المبادرة والمضي قُدماً في تطوير الأنشطة النهائية، اعتباراً من منتصف عام ٢٠١١.

وبغية تعزيز فعالية اليونيدو في بيئة متطوّرة، يجب عليها أن تستهدف الاستثمارات العامة والخاصة. وخلال العام قيد الاستعراض، كوّنت اليونيدو شراكات استراتيجية مع عدد من مقدّمي التمويل وتعمل الآن بصفة مستشار تقني في صناديق عديدة تقدّم التمويل الرأسمالي الخاص إلى منظّمي الأعمال الزراعية في جميع أنحاء أفريقيا. وبمناسبة المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا في تشرين الثاني/ نوفمبر، استضافت اليونيدو مناقشة حول تحقيق روابط تآزرية بين المساعدة التقنية والاستثمارات العامة والتمويل الخاص (للحصول على المزيد من المعلومات عن المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا، انظر المَلْمَح الخاص الوارد في نهاية هذا الفصل).

وبتجاوز عدد سكان العالم سبعة مليارات في عام ٢٠١١، كان الأمن الغذائي على رأس جدول أعمال التنمية. وتكمل اليونيدو وتدعم العمل الذي تضطلع به هيئات الأمم المتحدة المتخصّصة، مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي من خلال مساهمتها الفريدة في الأمن الغذائي التي تركّز على توافر الأغذية وإمكانية الوصول إليها ونوعيتها والتنبّؤ بها.

وتماشياً مع استراتيجيتها الرامية إلى المساعدة على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، تعاونت اليونيدو في عام ٢٠١١ مع صانعي المعدات الأجنبية في إثيوبيا والعراق لما فيه مصلحة كلا الشريكين. وتحتاج المؤسسات الخاصة المتعدّدة الجنسيات المنتجة للشاحنات وتكنولوجيا النقل وسائر البضائع الرأسمالية التي ترغب في تقوية عملياتها في الأسواق الناشئة إلى توفّر ميكانيكيين مؤهّلين محليا مدعومين بشبكة من المشاغل المجهّزة تجهيزا مناسبا لضمان توفير الخدمة والصيانة الضروريين لمعداتها. وتستطيع اليونيدو، من خلال مشاركتها في التدريب المهني وروابطها مع البنية التحتية الوطنية لتنمية المهارات، أن تيسّر تكوين قدرات محلية وضمان إدماجها الفعّال في استراتيجيات الموارد البشرية الوطنية.

واستجابة لعدد متزايد من الطلبات المقدّمة من البلدان الزبونة، تعمل اليونيدو في الوقت الحاضر على عدّة مشاريع لتعزيز تنمية ميزاتها الثقافية من خلال الصناعات الإبداعية. وخلال عام ٢٠١١، شجّعت اليونيدو منظّمي المشاريع في المناطق الريفية على الاستثمار في البضائع والخدمات التقليدية التي تتراوح بين المنسوجات والمجوهرات والجلود والأثاثات الخشبية والمنتجات الخزفية والمعدنية والغذائية. وهدف اليونيدو هو المساعدة على وضع استراتيجيات لتنمية المنشآت الابتكارية التي ستوفّر العمالة والدخل للذين لا يوجد لديهم إلاّ القليل من الإمكانات التي يعتمدون عليها، باستثناء الموهبة الإبداعية والإرث الثقافي والمهارات التقليدية القائمة على المعرفة. وخلال عام ٢٠١١، كان يجري تنفيذ مشاريع في إثيوبيا وباكستان وبوتان وبوليفيا (دولة-المتعدّدة القوميات) وبيرو والصين ومصر. ويجري صوغ مشاريع جديدة لباكستان ومصر بغية وضع برنامج إبداعي لتنظيم المشاريع يستهدف النساء والشباب.

ويدعم كل من الاقتصاد الإبداعي والاقتصاد الأخضر أحدهما الآخر. وقد عقدت اليونيدو في عام ٢٠١١، بالاشتراك مع اليونسكو، العديد من المشاورات التي رمت إلى تحسين النوعية والتصميم الأصلي والابتكاري والوسم ووضع العلامات

والتسويق، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى احترام الإرث الثقافي احتراماً كاملاً. وفي العالم التنافسي الحالي الذي يحتل فيه الاهتمام بتسخير الموارد السليمة بيئياً أهمية فائقة، تعتبر تنمية الصناعات الإبداعية قطاعاً رئيسياً لاستحداث آفاق وتكنولوجيات جديدة من خلال استراتيجيات التنمية الوطنية والصناعية المستدامة من أجل الحدّ من الفقر.

الأعمال التجارية الزراعية

أُتيحت لمشاهدي التلفزيون في جميع أنحاء العالم، في تشرين الثاني/ نوفمبر، فرصة سماع المدير العام يناقش موضوع الأعمال التجارية الزراعية في مقابلة حول السوق الأفريقية على شبكة تلفزيون "CNN" عنوانها "أفريقيا المتنامية خارج نطاق الزراعة". وشدَّد المدير العام على أنَّ البلدان الأفريقية تحتاج إلى إضافة قيمة إلى مواردها الطبيعية باعتبار ذلك وسيلة للخروج من الفقر. ورأى أنَّ هناك إمكانات كبيرة للنمو في الأعمال التجارية الزراعية وأشار إلى أنه لما كانت القارة تحتوي على ٦٠ في المائة من الأراضي غير المستثمرة على كوكب الأرض، فإنها يمكن أن تصبح سلة خبز العالم.

وتركِّز اليونيدو، في مجال تنمية الأعمال التجارية الزراعية، على تقوية قطاع تجهيز الأغذية في البلدان النامية بغية تسويق أغذية صحية ومفيدة من أجل استهلاكها محلياً فضلاً عن تصديرها. ورغم أنَّ اليونيدو تولي عناية خاصة لمشاريع التأهيل في البلدان الخارجة من أزمات (انظر الباب التالي) فإنَّ أنشطتها الرئيسية موجَّهة إلى أفريقيا.

سلاسل القيمة

شهدت صناعة الأغذية الزراعية مؤخراً تغييرات جوهرية على نطاق العالم وعرضت في الوقت ذاته فرصاً وتحديات على البلدان النامية. ورغم أن تحرير الأسواق شجّع التدفقات الاستثمارية الجديدة ويسّر الوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة مما أتاح بدوره فرصاً للمنشآت الصناعية الزراعية فيما يتعلق بالابتكارات في مجال المنتجات والعمليات، فقد عرّض المنتجين الداخليين أيضاً لعدد من المخاطر.

وبغية مضاعفة الفوائد المتأتّية من التصنيع الزراعي، لا بدّ من إيلاء اهتمام أكبر للتغيرات الحاصلة في بنية سلاسل القيمة من حيث معايير السلامة النوعية في إنتاج المنتجات الغذائية الزراعية وتحويلها. وبغية الاستجابة للزيادات الكبيرة في الطلب المتوقعة في المستقبل، تحتاج الصناعات الزراعية والغذائية إلى التقليل من خسائرها اللاحقة للحصاد عن طريق تحسين التخزين والتغليف والتعبئة والنقل. وسوف تعتمد قدرتها على تحقيق ذلك اعتماداً كبيراً على تطبيق التكنولوجيات القائمة تطبيقاً أوسع فضلاً عن استغلال التكنولوجيات الجديدة والابتكارية. وفي هذا السياق، يعتبر التغليف والتعبئة واحداً من أكثر العوائق المتعددة الجوانب تحدياً لتنمية الصناعات الزراعية. فالتغليف والتعبئة لا يحافظان على الأغذية ويحميانها فحسب بل ييسّران أيضاً نقلها وتوزيعها وتسويقها.

وتعمل اليونيدو منذ بضع سنوات مع مؤسسة "IPACK-IMA" الإيطالية التي تنظم المعارض التجارية وتدير مناسبات تتعلق بالصناعات التي تستخدم تكنولوجيا التجهيز والتغليف، ووقعت في عام ٢٠١٠ اتفاقاً لتعزيز التعاون معها. وهناك مبادرة جارية بشأن إنشاء مركز تغليف وتعبئة مشترك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبمناسبة إقامة معرض "Interpack" وهو المعرض التجاري الأول لصناعة التغليف والتعبئة والذي عقد في دوسلدورف بألمانيا في أيار/ مايو، أعلنت اليونيدو أنها ستعقد ندوة بشأن "تكنولوجيات التغليف والتعبئة لتعزيز سلامة الأغذية والأمن الغذائي في أفريقيا" أثناء المعرض التجاري الدولي الذي تنظمه "IPACK-IMA" في ميلانو في عام ٢٠١٢. وأنشأت اليونيدو جائزة تهدف إلى تقدير المحتوى الابتكاري الذي تقترحه الجهات صاحبة المصلحة في كل من البحوث والجوانب التقنية والتجارية للتكنولوجيات التي تعزز سلامة الأغذية وتحسّن إدارة توريد الأغذية ونقلها وتوزيعها فضلاً عن استهلاكها أثناء الأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ.

وتمثّل الصناعات الزراعية في أفقر المناطق من أمريكا اللاتينية والكاريبي، كما هي الحال في أفريقيا، أكبر إمكانات لتكوين الثروة وفرص العمل. ويعاني قطاع الصناعة الزراعية في المنطقة من عدم توفر اقتصادات ضخمة وتنوع المنتجات على مختلف مستويات سلسلة القيمة. وبغية استكمال المشاريع الفردية التي تركز على خطوات مختارة من سلسلة القيمة، تقترح اليونيدو حلولاً متكاملة لدعم كل خطوة في أي سلسلة قيمة معينة. وقد عُقد في كوستاريكا في كانون الثاني/ يناير – شباط/ فبراير اجتماع لفريق خبراء نظمته اليونيدو بالتعاون مع مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي حول القدرة التنافسية لسلاسل القيمة الخاصة بالصناعات الزراعية. وقد هدف الاجتماع إلى تحسين القدرة التنافسية لدى منتجات الصناعات الزراعية في المنطقة عن طريق تعزيز سلاسل القيمة المحلية وعن طريق إقامة روابط تآزرية مع مبادرات اليونيدو الإقليمية الأخرى. وعرض ممثّلو المؤسسات المشاركة من المنطقة، خلال اجتماع فريق الخبراء، سلاسل قيمة مختارة. وعرض عدد من مؤسسات التنمية والعون المالي الدولية الآليات الخاصة بكل منها فيما يتعلق بدعم القطاعات الإنتاجية والريفية في المنطقة إضافة إلى برامج العون الخاصة بها. وجرت استبانة عشرة عوامل تعيق القدرة التنافسية لسلاسل القيمة الصناعية

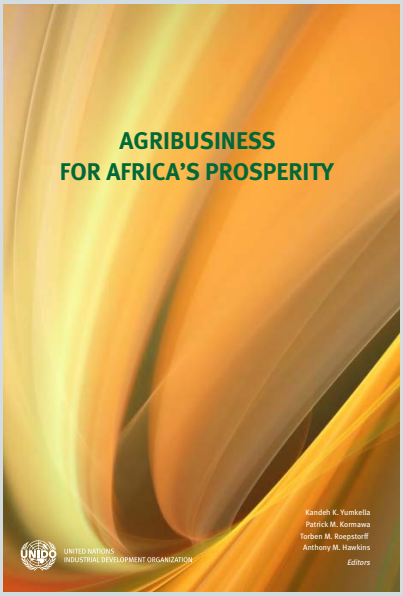

» هذه دراسة جديدة مؤلّفة من ٣٤٧ صفحةً

أصدرتها اليونيدو في عام ٢٠١١ وستصبح فيما يبدو دليل منظّمي المشاريع فيما يتعلق بإقامة أعمال تجارية زراعية في أفريقيا. فقد حظيت هذه الدراسة بثناء ناقدين مستقلّين وجرى الترحيب بها باعتبارها منشوراً رئيسياً في مجالها. وتستهدف الدراسة المعنونة "الأعمال التجارية الزراعية من أجل ازدهار أفريقيا" واضعي السياسات ومديري الأعمال التجارية الزراعية والباحثين في مجال تنمية الأعمال التجارية الزراعية. وهي تحلّل التحديات التي تواجه الأعمال التجارية الزراعية الأفريقية وإمكاناتها والفرص المتاحة لها في وقت يشهد تغيّراً جذرياً في أسواق الصناعات الزراعية العالمية؛ وتَسوقُ دليلاً مقنعاً على أنّ تنمية الأعمال التجارية الزراعية تمثّل سبيلاً إلى ازدهار أفريقيا.

ويتناول هذا الكتاب جميع القطاعات الفرعية للصناعات الزراعية الرئيسية، بما في ذلك الصناعات غير الغذائية والخدمية، ويستقصي المحرّكات الرئيسية لتنمية الصناعات الزراعية والقدرات البشرية اللازمة لتسريعها. وقام فريق بحوث متعدد الاختصاصات برئاسة المدير العام بتنقيح الكتاب الذي اعتمد على معارف علماء اقتصاد بارزين وخبراء تنمية يعملون في مجال الزراعة وفي مؤسسات أكاديمية ومنظمات دولية. وقد أُنتج بالتعاون مع مؤسسات تنمية مشهورة، بما فيها مصرف التنمية الأفريقي وأمانة الكومنولث والمعهد الدانمركي للدراسات الدولية وجامعة ولاية ميتشيغان ومعهد التنمية فيما وراء البحار وجامعة ووريك. ويدرج السيد كانايو ف. نوانزي رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مقدّمة الكتاب الخطوات السبع الأكثر إلحاحاً اللازمة لتحويل زراعة الكفاف إلى عمل تجاري زراعي منتج وهي: تعزيز الإنتاج، ورفع مستوى سلاسل القيمة، واستغلال الطلب، وتقوية التكنولوجيا، وتعزيز موارد التمويل الابتكارية، وتحفيز القطاع الخاص على المشاركة في البنى التحتية وتحسينها، والوصول إلى الطاقة. واعتماداً على هذه الدعامات السبع لتنمية الأعمال التجارية الزراعية، يضع الكتاب جدول أعمال للعمل وإطاراً عملياً لإرشاد الجهود التي تبذلها المجموعة الكاملة من الجهات ذات المصلحة.

وكان كتاب الأعمال التجارية الزراعية من أجل ازدهار أفريقيا قد قُدِّم في عام ٢٠١١ في فريتاون وباريس وتونس وواشنطن العاصمة، على أن يتبع ذلك تقديمه في عام ٢٠١٢ في أبوجا وأديس أبابا. وكانت المناسبات المختلفة التي نظمت بشأن تقديم الكتاب قد جرت بمشاركة وثيقة من جانب شركاء اليونيدو وممثليها في الميدان بغية تحقيق أقصى ما يمكن من العلاقات العامة والفوائد السياساتية. وقد تُرجم الكتاب إلى الفرنسية لما فيه فائدة البلدان الناطقة بالفرنسية في أفريقيا.

ومواكبة لكتاب الأعمال التجارية الزراعية من أجل ازدهار أفريقيا، أصدرت اليونيدو دراسات عن الحالات القائمة في ثمانية بلدان أفريقية هي إثيوبيا وجنوب أفريقيا وزامبيا والسنغال والكاميرون وكينيا ومالي ونيجيريا تصف عدّة أمور، منها مبرّرات تنمية الصناعات الزراعية والأعمال التجارية الزراعية إضافة إلى بنية العملية وديناميتها.

» التعاون فيما بين بلدان الجنوب

”إنّ ١,٧٥ مليار نسمة في ١٠٤ بلدان ما زالوا غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية ... وما زال عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في العالم مرتفعاً على نحو غير مقبول حيث يكاد يصل إلى مليار شخص يضمون أكثر من طفل واحد من بين كل أربعة أطفال دون سن الخامسة في العالم النامي. ولا تؤدي الآثار التي يتركها تغير المناخ والأزمات الإنسانية والنزاعات المسلحة إلا إلى تفاقم محنة أفقر سكان العالم وأكثرهم عرضة للاستضعاف. ويمثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكوناً حيوياً من مكونات التصدي العالمي. ويمكن للبلدان النامية التي تتقاسم المعارف وتتبادل الأفكار وتنسق الخطط أن تحقق مكاسب تفوق كثيراً ما يمكنها تحقيقه بمفردها.“

بان كي-مون، الأمين العام للأمم المتحدة

تستطيع البلدان النامية أن تستخلص دروساً قيمة من خبرة البلدان التي سارت في طريق التنمية الصناعية قبلها على أن تتجنّب، منذ البدء، بعض المخاطر وتتطلّع إلى تنمية سليمة بيئياً ومستدامة. وقد أدركت اليونيدو منذ نشوئها أنّ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هو محرك رئيسي لتحقيق التنمية الصناعية الفعالة؛ لذا يترسّخ هنا التعاون في مشاريع اليونيدو وبرامجها في جميع أنشطتها الخاصة بالتعاون التقني.

وبموازاة الجهود التي بُذلت في عام ٢٠١١ لتعزيز عنصر التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أنشطتها للتعاون التقني، اتخذت اليونيدو أيضاً خطوات لتعزيز مؤسستين أنشئتا لغرض محدّد هو تسخير النتائج الناجحة التي حققتها البلدان النامية الأكثر تقدّماً لفائدة البلدان التي ما زالت في مرحلة مبكرة من التنمية. وكان أول مركز للتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب تابع لليونيدو قد افتتح في نيودلهي في عام ٢٠٠٧ ولحق به بعد عام مركز ثان في الصين. وقد أسهم المركزان إسهاما هاما في التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الأعمال التجارية الزراعية وتكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة وبناء القدرات التجارية ونقل التكنولوجيا فضلاً عن المشورة السياساتية وبناء القدرات المؤسسية. وييسّر المركزان أيضاً الاستثمار والشراكات التجارية الصناعية بين البلدين المضيفين والبلدان النامية الأخرى، إضافة إلى تعزيز نشر الخبرات الإنمائية القيمة والتقدم التكنولوجي. واستهلّ المركزان، بل وأنجزا في بعض الحالات، مشاريع في إثيوبيا وأوغندا وبنغلاديش وبنن وتيمور-ليشتي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا والسنغال والسودان وسيراليون وغانا والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا وليبريا ومدغشقر وموزامبيق ونيجيريا. وتركز تلك المشاريع، من جملة أمور أخرى، على القدرة على تنظيم المشاريع وبناء المساكن القليلة التكلفة ودعم البنى التحتية في مجال التجهيز الزراعي.

وكانت اليونيدو، في كلمتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي مشاركتها في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن عام ٢٠١١ بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة، قد وضعت نفسها في موضع المدافع القوي عن التعاون فيما بين الجنوب. فقد شاركت اليونيدو مشاركة وثيقة في المعرض العالمي للتنمية فيما بين الجنوب الذي استضافته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما في كانون الأول/ديسمبر. وقد قدّم العارضون، خلال الحدث الذي استمر أربعة أيام، أمثلة ناجحة على الحلول التي قدّمتها بلدان الجنوب للتصدّي للتحدّيات الإنمائية العالمية، مع التركيز بشكل خاص على المسائل المتعلقة بإنتاج الأغذية والتكنولوجيا الزراعية والتغذية في البلدان النامية. وضم المشاركون رؤساء دول ومسؤولين حكوميين بارزين وموظفين كباراً في منظومة الأمم المتحدة وممثلين دائمين لدى الأمم المتحدة ورؤساء صناعات من أرجاء العالم. وكجزء من برنامج الحدث، عُقدت ستة منتديات بشأن الحلول تولت اليونيدو رئاسة أحدها وكان يتعلق بموضوع الأعمال التجارية الزراعية والأمن الغذائي والطاقة المتجددة وألقت فيه الضوء على المشاريع الحديثة التي مكّنت بلداناً نامية من الانتقال إلى نظم الإنتاج ذي القيمة المضافة الأعلى وتجهيز الأغذية والتسويق.

وبيَّنت اليونيدو، في اجتماع المديرين العامين الرفيع المستوى حول التعاون الإنمائي الذي عقد أثناء المعرض، نهجها إزاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وضمّ معرض خاص خمس مقصورات لليونيدو: الأعمال التجارية الزراعية من أجل ازدهار أفريقيا؛ والطاقة المتجدّدة من أجل إنعاش سلسلة قيمة منتجات الألبان والتغذية الأفضل؛ وشجرة الكاريت البرية: ذهب جديد لنساء غربي أفريقيا؛ والمحطات الكهرمائية الصغيرة: حلول فعّالة للوصول إلى الطاقة من أجل الأنشطة الإنتاجية في المجتمعات الريفية مقدّمة من الصين إلى رواندا وبوروندي؛ والطاقة الشمسية من أجل الريّ في المناطق النائية من موزامبيق، وشاركت اليونيدو أيضاً في اجتماع أصحاب المصلحة في بلدان الجنوب الذي جمع بين جهات وصل من وكالات الأمم المتحدة ومصارف تنمية إقليمية ولجان اقتصادية إقليمية. وقد ربح البرنامج المشترك بين اليونيدو ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن "استخدام الطاقة الشمسية من أجل الري في موزامبيق" جائزة بلدان الجنوب السنوية عن الابتكار، وهي واحدة من ثلاث جوائز يمنحها المعرض العالمي لتنمية بلدان الجنوب (لمزيد من المعلومات، انظر الفصل ٥). وسوف تستضيف اليونيدو المعرض العالمي لتنمية بلدان الجنوب لعام ٢٠١٢ الذي سيُعقد في مقرها في تشرين الثاني/نوفمبر.

وكانت قصص نجاح التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد عُرضت أيضاً خلال الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر العام بينما تضمّن المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً في عام ٢٠١١ (انظر الملمَح الخاص أدناه) مناقشة أجراها فريق رفيع المستوى حول الموضوع.

في اليمين: الخيزران ينمو على نطاق واسع في تيمور-ليشتي ويستخدم في العديد من الأغراض. وبعد الانتهاء من إقامة مركز تجريبي لإنتاج الخيزران في تيبار بما فيه مشتل للخيزران ومركز للتدريب المهني يخصّان المركز، تقدّم اليونيدو حاليا عروضا إيضاحية للتكنولوجيات اللازمة لتنويع المنتجات وتعزيز المهارات، للحرفيين وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخيزران والأخشاب في تيمور-ليشتي.

في الوسط: فاز برنامج اليونيدو ومنظمة الأغذية والزراعة المشترك بشأن استخدام الطاقة الشمسية لأغراض الريّ في موزامبيق بجائزة بلدان الجنوب السنوية للابتكار، وهي واحدة من ثلاث جوائز يقدّمها كل عام المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

في اليسار: "إنّ طموحاتنا كبيرة لأننا ننظر إلى الثورة الصناعية باعتبارها أكبر فرصة متاحة لتكوين الثروة وإيجاد فرص عمل وتخليص شعبنا من حالة الفقر"؛ هذا ما قاله ريتشارد كونتيه، وزير التجارة والصناعة في سيراليون، مخاطباً المؤتمر العام. وتظهر في الصورة منشآت ألواح الطاقة الشمسية في مركز بينكولو للنمو حيث تساعد اليونيدو سيراليون على إدخال مصادر الطاقة المتجدّدة. وقد أوفدت اليونيدو أربعة خبراء في الهندسة إلى الهند للتدرُّب في مجال تكنولوجيا الطاقة المتجدّدة.

الصور: اليونيدو

الزراعية. وكانت إحدى التوصيات الرئيسية التي انبثقت من الاجتماع استحداث منصة على الإنترنت للتمكين من تبادل المعرفة بين اليونيدو والشركاء المؤسسين والتقنيين في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ولاستخدام بنك المعارف الصناعية التابع لليونيدو من أجل تعزيز التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب.

واستمرت اليونيدو في عام ٢٠١١ في إيلاء الأولوية للترويج لتكنولوجيات المَيْكَنَة بغية زيادة الإنتاجية الزراعية ودعم الاستقرار المجتمعي في البلدان الخارجة من أزمات. وبعد النجاح في إنجاز مشاريع المَيْكَنَة في أفغانستان وسري لانكا، يجري توفير المزيد من المساعدة في مجال المَيْكَنَة وتجهيز الأغذية في أفغانستان بغية دعم عملية إعادة الإدماج التي استهلتها الحكومة (انظر الباب أعلاه).

وكان العنوان الفرعي لمنشور أصدرته اليونيدو في عام ٢٠١١ هو "ما ينبغي أن يعرفه كل دبّاغ عن معالجة النفايات السائلة" وكان يهدف إلى تعريف مديري المدابغ بالمبادئ والطرائق الأساسية لذلك. وقد استكمل الكتاب بأداة تدريبية بصرية أدَّت إلى تسريع فهم التقنيات المستخدمة في معالجة النفايات السائلة. وقدَّمت اليونيدو أيضاً، في أيلول/ سبتمبر، خلال المؤتمر العالمي الحادي والثلاثين للاتحاد الدولي لجمعيات خبراء تكنولوجيا وكيمياء الجلود الذي عُقد في فالنسيا بإسبانيا، ورقة حول وفورات الطاقة في مدابغ بنغلاديش من خلال استخدام الطاقة الشمسية والأداء الكهربائي المحسَّن.

الأمن البشري وإعادة التأهيل بعد الأزمات

الأمن البشري مفهوم يتناول كلاً من حماية رفاه الإنسان من التهديدات ومَواطن الضعف المزمنة التي تشكِّل جزءا لا يتجزّأ من حياة الإنسان – كالفقر والأحوال المعيشية غير المستقرة والبطالة والأمراض والإعاقات التي تشكّل أمثلة على ذلك – أو التي تنتج عن الأزمات الخارجية مثل الأوبئة والانكماش المالي والاقتصادي والكوارث الطبيعية والنزاع المسلح. وتؤثِّر النزاعات والأزمات في أضعف قطاعات المجتمع وأكثرها هشاشةً. وهي تدمِّر القدرة الإنتاجية أو تضعفها على الأقل، وكثيراً ما تحطِّم العائلات. كما أنَّ مصير جهود الانتعاش في حالات ما بعد الأزمات يتقرر إلى حد كبير بدرجة النجاح في الانتقال من المرحلة الأولية وهي مرحلة الطوارئ والإسعاف إلى مرحلة إعادة التأهيل وإعادة البناء وأخيراً إلى مرحلة التنمية.

وكان المؤتمر العام، في دورته العاشرة في عام ٢٠٠٣، قد شجَّع المدير العام على "أن يتَّخذ، بالتعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة، ما يلزم من خطوات لضمان استمرار مشاركة اليونيدو في صوغ مشاريع للتنمية الصناعية المستدامة في البلدان الخارجة من حالات الأزمات، وفي تنفيذها عند تأمين الظروف اللازمة، في تشاور تام مع السلطات المختصة" (م ع-١٠/ ق-٦). وتزداد مجموعة مشاريع اليونيدو لحالات ما بعد الأزمات باستمرار منذ ذلك الحين. وأقر مجلس التنمية الصناعية في دورته التاسعة والثلاثين في حزيران/ يونيه البرنامج والميزانيتين التي اقترحها المدير العام لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ والتي جعلت الأمن البشري وإعادة التأهيل بعد الأزمات أحد المكونات الأربعة لأولويتها المواضيعية وهو المتعلق بالحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية. والهدف من هذا المكون هو تحقيق الاستقرار وإعادة بناء القدرات الإنتاجية في الصناعة في أعقاب النزاعات الأهلية أو الكوارث الطبيعية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الأمن البشري لدى الفئات المستضعفة.

وتعتبر تكنولوجيات المَيْكَنَة الرامية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية ودعم الاستقرار المجتمعي ذات أهمية حاسمة بالنسبة إلى البلدان الخارجة من أزمات كما أنها لا تزال إحدى أولويات اليونيدو في عام ٢٠١١. واعتماداً على النجاح الذي حققته مساعدة اليونيدو الإنعاشية في مناطق أخرى تعاني من الأزمات، أطلقت اليونيدو مشروعاً جديداً في أفغانستان في عام ٢٠١١ مموّلا من حكومة اليابان. والمشروع الذي يدعم جهود الحكومة لإعادة الإدماج مصمَّم بحيث يساعد على زيادة قدرة المجتمعات الريفية المهمشة والفقيرة في مقاطعة نانغارهار على العمل في مشاريع زراعية وغير زراعية مجدية مما يقلل من اعتمادها على المعونة الإنمائية ويساعدها على المضي قُدماً لتحقيق سبل العيش المستدامة.

وخلال عام ٢٠١١، شاركت اليونيدو في برامج تدريبية مهنية مع تشديد خاص على جهود إعادة البناء في بلدان خارجة من أزمات. فقد أدت برامج في أفغانستان وباكستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال والعراق ولبنان إلى المساعدة على تطوير مهارات تقنية في مجموعة من القطاعات وزادت من إمكانية توظيف الشباب وغذَّت روح تنظيم المشاريع في المناطق الريفية بينما كان يجري بنجاح تنفيذ مبادرات وضع المناهج الرسمية في أنغولا والرأس الأخضر وموزامبيق.

وشاركت اليونيدو بنشاط في الترويج لمبادرة تسريع تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في بلدان مختارة وبذلت جهوداً كبيرة لتأمين الأموال لتنفيذ المشروع. وكانت خدمات التعاون التقني في الصومال في مجال الصناعات القائمة على الزراعة قد تركزت على الإنعاش الاقتصادي وزادت القدرة على التعافي من الجفاف بين الفئات المهمشة التي تعمل في قطاعات تجهيز المنتجات الغذائية وغير الغذائية والمنسوجات والجلود. ووفقاً لمشروع جديد استهل في عام ٢٠١١، سينفذ مشروع تدريبي

على المهارات المهنية والتجارية بهدف تدريب ما بين ٧٠٠ و٨٠٠ شخص، بمن فيهم نساء وشباب. ويجري حالياً تنفيذ مشاريع من هذا القبيل في إطار مبادرة تسريع تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في باكستان وتيمور-ليشتي وجنوب السودان والصومال والعراق وكوت ديفوار.

وكان تقرير أصدره ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي في أيار/ مايو قد سلَّط الضوء على أداء اليونيدو في تنفيذ برنامج بمبلغ ١١ مليون يورو في السودان عنوانه "تعزيز قدرة ولاية الخرطوم على تقديم خدمات التدريب المهني". وقد استطاع المشروع الذي أنجز في نيسان/ أبريل أن ينشئ بنية تحتية ويطبق نهجاً جديداً لمراكز التدريب المهني. وساعد أيضاً على تحسين المستوى المعيشي الاجتماعي الاقتصادي بكامله لمنظِّمي المشاريع الشباب وللنساء ممَّن فقدوا موارد رزقهم نتيجة للأحوال السائدة في المنطقة في ذلك الوقت والذين احتاجوا إلى السبل التي تمكنهم من تحقيق الاكتفاء الذاتي. وخلال السنوات الثلاث الماضية، تعمل اليونيدو والمفوضية الأوروبية يداً بيد مع حكومة ولاية الخرطوم على إقامة خدمات دعم للتدريب المستند إلى الكفاءة وإنشاء بنية تحتية جديدة للاهتمام بالعمل الإنتاجي وإمكانات تنظيم المشاريع لدى الشباب. وشهد آذار/ مارس افتتاح مركز جديد للتدريب المهني وتنظيم المشاريع في حلفاية الملوك بولاية الخرطوم، وهو المركز الرابع من نوعه بين المراكز التي توفرها اليونيدو كجزء من برنامجها الخاص بتنمية قدرات تنظيم المشاريع لدى الشباب.

ووضع مشروع جديد متعدّد الوكالات بشأن الأمن البشري في عام ٢٠١١ من أجل توفير المساعدة الإنسانية لثلاث بلديات في شمال غانا. والمشروع مصمم لتعزيز الأمن البشري عن طريق تنمية القدرات المحلية من أجل منع اندلاع نزاعات أهلية شاملة في المنطقة. وسوف تعمل اليونيدو في مجال التدريب المهني والتدريب على الأعمال التجارية في المجتمعات الريفية. وتستضيف غانا ما يقرب من ٤٨ ٠٠٠ لاجئ في مخيمات أو مستوطنات حضرية في جميع أنحاء البلاد بما في ذلك مخيم بودوبوران للاجئين الذي يضم ما يزيد على ٤٠ ٠٠٠ لاجئ ليبيري في أوقات الذروة ومخيم كريسان للاجئين الذي يضم ٢ ٠٠٠ لاجئ ينتمون إلى أكثر من عشرة بلدان مجاورة مختلفة في المنطقة. وتواجه المخيمات مشاكل متماثلة تتعلق بعدم توفر الموارد والفرص التي تمكن الناس من

"يواجه السكان في البلدان النامية التي خرجت مؤخراً من أزمات تحديات خطيرة أيضاً، وذلك في كثير من الأحيان على خلفية ضعف نسبي في الهياكل الحكومية. وفي حين أنَّ حالات الأزمات قد تنشأ من أسباب من صنع الإنسان أو أسباب طبيعية، فإنّ ثمة عاملاً مشتركاً هو التهديد الخطير لأمن الإنسان من جراء الاستنزاف الشديد للقدرات الإنتاجية وتدهور البيئة والقضاء على سبل العيش وانعدام البنى التحتية المادية أو الاجتماعية وتآكل رأس المال الاجتماعي. وأحد الأركان الأساسية لإكساب المجتمعات القدرة على التعافي والحيلولة دون وقوع الأزمات يتمثّل، في جملة أمور، في التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ويستجيب هذا المكون البرنامجي لهذه الأحوال المعقدة من خلال الأنشطة التي تسهم في توفير سبل العيش والانتعاش الاقتصادي وكذلك أمن الطاقة والحفاظ على البيئة. وهو بذلك يساعد على بناء قدرة المؤسسات والقطاع الإنتاجي على التكيّف في مواجهة التحديات الخطيرة، فضلاً عن أنه يستهدف أكثر الشرائح السكانية ضعفاً، ومن بينهم الشباب والنساء."

(البرنامج والميزانيتان ٢٠١٢-٢٠١٣: مقترحات منقّحة من المدير العام، الوثيقة IDB.39/13.Rev.1)

في شباط/فبراير، استهلّت اليونيدو مشروعاً في نانغارهار، أفغانستان، لمساعدة صغار المزارعين والصناعات الزراعية المنزلية، وخصوصاً الصناعات التي تديرها النساء العاملات في بيوتهن، بما يمكّنهن من تطوير منتجاتهن وتسويقها.

الصورة: اليونيدو

تهدف اليونيدو، في إطار مشروع لتشجيع الصناعات الصغيرة في العراق، إلى زيادة قدرات المجتمعات المحليّة الفقيرة والمهمَّشة المتضرِّرة جرّاء الحرب على الانخراط في أنشطة إنتاجية صغيرة الحجم قابلة للنماء اقتصادياً من شأنها إيجاد فرص عمل وأسباب الرزق.

الصورة: اليونيدو

تحقيق الاكتفاء الذاتي. فالمخيم المقام في بودوبوران يعاني من نقص مزمن في الماء ومن معوقات في توريد الكهرباء ومن مشكلة نظافة صحية متنامية. أمّا في كريسان، فيفتقر المخيم إلى المعدات الضرورية والمرافق والاتصالات مع الأسواق وإمدادات الطاقة اللازمة لمنظِّمي المشاريع الذين سبق أن دُرِّبوا على إنشاء أعمال تجارية تتمتّع بمقومات الحياة. وتقدَّم حصص إعاشة إلى عدد قليل من الفقراء في بودوبوران بينما حصة الإعاشة في كريسان لا تكفي لإطعام عائلة عادية. ويتناول المشروع سبل تلبية احتياجات اللاجئين على المدى القصير وتزويدهم بالمهارات والخبرات التي سيحتاجون إليها ليكونوا منتجين في أعقاب ترحيلهم إلى أوطانهم أو نقلهم أو إدماجهم في المجتمع المحلي.

وقد أدَّت سبع سنوات من الحرب في العراق إلى تدمير العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلد تاركة ألوفاً لا تحصى من العاطلين عن العمل. واستطاعت اليونيدو، بموجب مشروع استُهلَّ في عام ٢٠٠٨ وأُكمل في عام ٢٠١١، أن تعيد تأهيل ٩٨ منشأة تعمل في الصناعة الزراعية وأن تجهِّز ثلاثة معاهد للتدريب المهني بالمعدات. ووفَّرت التدريب لما مجموعه ٨٧٠ شخصاً، منهم ٤٠٢ امرأة، على مجموعة من المهارات المهنية القابلة للتسويق. وكان أكثر من ٧٥ في المائة من متلقّي التدريب من الفئة العمرية ١٨-٤٩ سنةً. وحسَّنت اليونيدو أيضاً الأحوال المعيشية لما قدره ٧٥٠ أسرةً في المناطق الريفية عن طريق نقل التكنولوجيا الملائمة والترويج للأنشطة غير الزراعية المدرَّة للدخل. ولدى اختيار منشآت صغيرة ومتوسطة، قدَّرت اليونيدو أولاً احتياجات المجتمع والسوق وخصَّصت الاعتمادات بصورة خاصة للاحتياجات التي توفِّر فرصاً للنساء. ولم يؤد الوضع الأمني المزعزع السائد في العراق أثناء تنفيذ المشروع إلى تأخيرات نتجت عن حالات حظر التجوّل والحواجز على الطرق وغيرها من القيود فحسب بل مثَّل أيضاً خطراً حقيقياً على حياة جميع المعنيين. وما اليونيدو سوى واحدة من حفنة صغيرة من المنظمات التي لديها وجود ميداني في الفلوجة.

ويصف كتيِّب نُشر في عام ٢٠١١ وعنوانه "التنمية بعد الدمار" أجزاء من مشروع اليونيدو في سري لانكا لمساعدة المزارعين والحرفيين على استعادة موارد رزقهم في أعقاب الحرب الأهلية والتسونامي في عام ٢٠٠٤. وكان المشروع الذي استهل في عام ٢٠٠٧ بتمويل من حكومة اليابان من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري قد ساعد ٣ ٠٠٠ أسرة في المجتمعات الريفية على إعادة إحياء الأنشطة الزراعية وزيادة الإنتاجية عن طريق الاستعاضة عن الطرق التقليدية التي هي في معظمها يدوية بممارسات كفؤة للعناية بالمحاصيل وبعمليات مُمَيْكَنَة. وقامت بإدارة برامج تدريبية للمزارعين إضافة إلى النازحين والعائدين الذين كان كثيرون منهم من النساء.

ويستهدف مشروع جديد، استُهلَّ في عام ٢٠١١، المجتمعات المستضعفة في ليبريا. فبانتهاء الحرب الأهلية في عام ١٩٩٦، يبذل البلد جهوداً متضافرة لتسريع تنميته وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. وقد أثبطت تلك الجهود نتيجة البطالة المرتفعة بين الشباب فضلاً عن الأوضاع المزعزعة القائمة في البلدان المجاورة. وإضافة إلى ذلك، تعرضت ليبريا لعدد من الكوارث الطبيعية مثل وبائي الفيضانات والجراد اللذين هدَّدا الأمن البشري في السنوات الأخيرة. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرة المجتمعات المستضعفة على التعافي اجتماعياً واقتصادياً عن طريق تنمية المهارات التي تمكّن الشباب

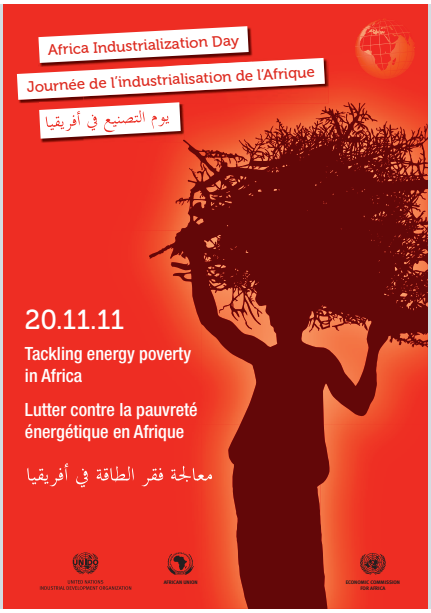

اليونيدو ملتزمة بدفع عجلة التنمية الصناعية في أفريقيا بحيث تتمكّن القارة الأفريقية من انتشال نفسها من الفقر.

من العثور على فرص العمل. وسوف يوفّر المشروع، على الأخص، التدريب للشباب في مدينة غانتا الشمالية الشرقية عن طريق برامج للتدريب أثناء العمل في مجال تجهيز المطاط وتجهيز خشب المطاط وتنظيم المشاريع والعلوم الحاسوبية الأساسية كما سيوفر الأدوات والمعدات اللازمة. وبدأ العمل في آذار/ مارس على إنشاء معهد لعلوم وتكنولوجيا المطاط. وسوف تساعد اليونيدو في وضع منهاج تدريبي في مجالي تجهيز المطاط وخشب المطاط وفي تدريب الهيئة التدريسية وتوفير المعدات الأساسية وتركيب نظام طاقة شمسية كهروضوئية بقوة ٢٠ كيلوواط لتوريد الطاقة للمعهد.

ونُفِّذَت في عام ٢٠١١ مشاريع مماثلة في عدد من البلدان الأخرى. ففي تونس، تعالج المنظمة مشكلة البطالة الشديدة بين الشباب في أفقر مناطق البلد وأطلقت مشروعاً رائداً لتنمية تنظيم المشاريع في قفصة يستهدف الشباب، ولا سيما الخرّيجين الشباب. ويجري النظر في تنفيذ مشاريع في المناطق الريفية من صعيد مصر في أعقاب المضاعفات الاقتصادية الناتجة عن الثورة، بينما تُجرى مباحثات لتقديم مساعدة تقنية إلى ليبيا.

النساء والشباب في الأنشطة الإنتاجية

النساء

رغم أنَّ الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية يتناول بالتحديد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإنَّ للمسألة صلة بمعظم الأهداف الأخرى إن لم يكن بالأهداف كلّها. والبلدان التي تحقق المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ستسرّع بصورة غير مباشرة التقدم نحو القضاء على الفقر والجوع وتحسين صحة الأطفال وخفض معدل الوفيات بين الأمهات. ولا بد من أن تقوم جميع المنظمات المنضوية تحت أسرة الأمم المتحدة بمضاعفة جهودها لضمان توفير حقوق وفرص متساوية للمرأة. وحيثما تتوفر للمرأة فرص الوصول إلى الائتمان من أجل الاستثمار في مشاريع تجارية وإلى الأسواق لبيع منتجاتها وإلى المعرفة لتوسيع أعمالها التجارية، ستكون في وضع تسهم فيه على نحو أفضل في النمو والتنمية الاقتصاديين. وإذ تنفذ اليونيدو جميع مشاريعها تقريباً، تبذل أقصى الجهود لضمان إتاحة الفرصة للنساء والفتيات للاستفادة من أنشطة التنمية الصناعية.

وقد شاركت اليونيدو، في تشرين الأول/ أكتوبر، في مؤتمر لمدة ثلاثة أيام عقد في أوتاوا بشأن تمكين المرأة اقتصاديا واشتركت في تنظيمه كندا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد ركز المؤتمر على طرائق فتح الاقتصادات أمام مشاركة المرأة مشاركة تامة وعلى الأدوات التي تحتاج إليها المرأة لاستغلال هذه الفرص الاقتصادية والاستفادة منها. وجمع المؤتمر ممثلين من أوساط المانحين والأكاديميين فضلاً عن عدد كبير من منظِّمات المشاريع الناجحات في البلدان النامية اللواتي اكتسب بعضهن مَهَاراتِهن في مجال الأعمال التجارية من خلال مشاريع اليونيدو لتنمية تنظيم المشاريع.

ومن المسلَّم به على نطاق واسع أنَّ تمكين المرأة – ولا سيما تمكينها اقتصادياً – له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي المستدام وعلى التنمية الصناعية المستدامة. وتستهدف اليونيدو من خلال برامجها في أفغانستان ومالي إدماج المرأة في عملية النمو والتنمية،

”إنّ زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة ذات أهمية حيوية في القضاء على الفقر، وتتطلب التركيز بشدة على تدابير خلق فرص عمل تُراعى فيها الفوارق بين الجنسين وتوفير موارد إنتاجية للمرأة مثل الأراضي والائتمان والتكنولوجيا والمهارات والاستثمار، في الوقت نفسه، في خدمات الرعاية التي تخفف العبء الواقع عليها لما تؤديه من أعمال منزلية وأعمال رعاية لا تتقاضى عنها أجراً.“

كانديه ك. يومكيلا، المدير العام، بمناسبة يوم المرأة الدولي لعام ٢٠١١

» تُستخرَج زبدة الكاريت من جوزة شجرة الكاريت الأفريقية التي تنمو في بقاع شبه قاحلة في غرب أفريقيا ووسطها.

تُستخدَم الزبدة على نطاق واسع في مستحضرات التجميل ولكنها تصلح للأكل ويمكن أن تستخدم في تحضير الأطعمة. وقد بقيت شجرة الكاريت والزبدة التي تستخرج من ثمارها، طوال قرون، حيوية لحياة المجتمعات الريفية في مالي، وبصورة رئيسية للنساء اللواتي كانت زبدة الكاريت أساسية لأسباب بقائهن. واستجابة لطلب من حكومة مالي في عام ٢٠٠٨، أنشأت اليونيدو مشروعا مدته خمس سنوات يهدف إلى ضمان دخل مستدام لبعض أفقر المجتمعات الريفية عن طريق مساعدتها على إنتاج بضائع تصنع من زبدة الكاريت بدلاً من مجرّد تصدير جوز الكاريت أو زبدة الكاريت في شكلهما الخام. وكان الهدف العام للمشروع تشجيع الأنشطة المدرّة للدخل بين النساء والمساهمة في الاقتصاد المحلي. وقامت اليونيدو، بشراكة مع وزارة شؤون المرأة ووزارة الصناعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبتمويل إضافي من لكسمبرغ، بإنشاء ثلاثة مراكز تجريبية في مناطق ديويلا وسيكاسو وسيغو. ومن المقرّر أن يستمر المشروع حتى عام ٢٠١٣ بتمويل يبلغ مليون يورو تقريباً. وإذ يفيد هذا المشروع حوالي ١ ٠٠٠ امرأة من بعض أفقر القرى في الجنوب، فإنه

يحقق نتائج باهرة. وقد بدأت شركة سيمالي لمستحضرات التجميل التي أنشأتها اليونيدو وتديرها نساء في مالي تصدير منتجات زبدة الكاريت إلى أوروبا. وكان زهاء ٤٠ طنا من صابون زبدة الكاريت قد صدرت في عام ٢٠١١ بالاشتراك مع شركة من شركات القطاع الخاص في فرنسا هي شيميتكس، ومن المنتظر تصدير ١٠٠ طن أخرى في عام ٢٠١٢. ومن المتوقع أن يوفر المشروع حافزاً لمشاريع مماثلة.

الصورة: اليونيدو

مما يحقق نتائج إيجابية مضاعفة لصالح الأُسر والمجتمعات المحلية ومن ثمَّ للاقتصادات الوطنية. وشرعت اليونيدو، في شباط/ فبراير، في تنفيذ مشروع في تانغارهار بأفغانستان يلبّي احتياجات صغار المزارعين والصناعات الزراعية المنزلية، ولا سيما الصناعات التي تديرها النساء العاملات في بيوتهن. وكان إقليم تانغارهار الذي يعتبر منطقة غنية بالموارد ومنطقة خصبة والذي كان موطناً لحقول خشخاش الأفيون الواسعة الذي يزود تجارة المخدرات غير المشروعة، قد عانى الدمار بسبب الكوارث الطبيعية والنزاعات. وتوفر اليونيدو المعدات الضرورية لاستحداث منتجات بديلة وتدرب المزارعين المحليين، ولا سيما النساء، على مهارات تنظيم المشاريع اللازمة لتسويق منتجاتهم. وسوف يستفيد من المشروع زهاء ١ ٨٠٠ شخص استفادة مباشرة، في حين ستنعكس آثاره الفرعية على عدد أكبر من الناس في المنطقة.

ما زال النساء والأطفال، في العديد من البلدان النامية، يمضون ساعات طويلة كل يوم في العمل الشاق الذي يتمثّل بجمع الحطب وغيره من المواد لتوفير الوقود للمواقد البدائية المستخدمة في قراهم للطهي والتدفئة. وصحيح أنَّ ذلك لا يشكّل في حدِّ ذاته خطراً على الحياة، إلاَّ أنَّ التعرّض للدخان المتصاعد من المواقد التقليدية ومن النيران المكشوفة – وهي الوسيلة الرئيسية للطهي والتدفئة لما يقرب من ثلاثة مليارات شخص في العالم النامي – يسبِّب ١,٩ مليون حالة وفاة كل سنة يكون أكثرها من النساء وصغار الأطفال. وتزيد المواقد التقليدية الضغط على الموارد الطبيعية المحلية وتسهم في تغير المناخ.

والحلف العالمي من أجل مواقد الطهي النظيفة هو مبادرة مشتركة بين القطاعين العام والخاص أطلقها في عام ٢٠١٠ كونسورتيوم من الحكومات والمنظمات المتعدّدة الأطراف وشركات راعية بغية المحافظة على الحياة وتحسين موارد الرزق ومكافحة تغيّر المناخ عن طريق اعتماد حلول أنظفَ وأأمنَ وأنجعَ في مجال الطهي المنزلي. وهو يناشد ١٠٠ مليون بيت أن تستخدم مواقد ومواد نظيفة وكفؤة بحلول عام ٢٠٢٠. ويعمل الحلف مع شركاء في القطاعين العام والخاص وشركاء لا يبغون الربح للمساعدة على التغلب على الحواجز السوقية التي تعيق، في الوقت الراهن، إنتاج مواقد الطهي النظيفة وتوزيعها واستخدامها. واليونيدو أحد الشركاء المؤسسين للحلف العالمي الذي قام أثناء منتدى فيينا للطاقة في حزيران/ يونيه (انظر السمة الخاصة في نهاية الفصل ٥) باستضافة حدث جانبي بشأن فرص الوصول عالمياً إلى الطاقة وكفاءة الطاقة تعرّف فيه المشاركون على الفرص والتحديات ذات الصلة باستحداث مواقد طهي نظيفة.

ونظَّمت اليونيدو، في آذار/ مارس حلقة عمل للتدريب وتنظيم المشاريع استمرت أربعة أيام وتناولت تحليل وصوغ مشاريع تطوير سلاسل القيمة موجّهة لصالح الفقراء في آسيا والمحيط الهادئ. وقد حضر حلقة العمل التي عقدت في الهند بالتعاون مع بعثة ولاية كيرالا للقضاء على الفقر وبدعم مالي من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، زهاء ٣٠ مدير مشروع يعملون على مبادرات تطوير سلاسل القيمة في إندونيسيا وسري لانكا وفييت نام والهند. وقد أوليت عناية خاصة لمسألتي المنظور الجنساني وتمكين المرأة.

وقد أعدت اليونيدو، في عام ٢٠١١، فيلماً وثائقياً يبين كيف قام برنامج الأمم المتحدة المشترك للأمن البشري في غانا، الذي ذكر في الباب أعلاه، بإحداث تحوّل في حياة اللاجئين الليبيريين. وكان زهاء ٦٥ في المائة من الذين استفادوا من التدريب على المهارات المهنية من النساء. ويعطي الفيلم الوثائقي صورة عن امرأتين ليبيريتين (إحداهما لاجئة حالية والأخرى لاجئة سابقة) استطاعتا أن تحققا الاعتماد الذاتي اقتصاديا والأمن اللذين احتاجتا إليهما لكي تعودا إلى الوقوف على قدميهما.

وتشهد البلدان في المنطقة العربية ازديادا في عدد النساء اللواتي يدخلن عالم الأعمال التجارية. وقام عدد من رابطات وشبكات لمنظِّمات المشاريع ومسؤولات تنفيذيات وأخصائيات مهنيات بالاتصال باليونيدو طالبة المساعدة في بدء منشآت متناهية الصِغَر وصغيرة ومتوسطة جديدة أو طالبة الدعم لأعمال تجارية قائمة. وفي نيسان/ أبريل، شرعت اليونيدو والرابطة اللبنانية لسيدات الأعمال في تنفيذ برنامج لتطوير المنشآت وترويج الاستثمار بغية دعم الأعمال التجارية الجديدة والأعمال التجارية القائمة حاليا في مجموعة من القطاعات. وقد نجح مكتب اليونيدو لترويج الاستثمار والتكنولوجيا في البحرين منذ عدة سنوات في تعزيز تنظيم المرأة للمشاريع وتعزيز دور المرأة في التنمية الاقتصادية كما أنشأ شراكة وثيقة مع شبكة سيِّدات الأعمال في الشرق الأوسط.

وركَّزت حكومة فييت نام جهودها، في السنوات الأخيرة، على استغلال إمكانات المرأة باعتبارها محرِّكا من محرِّكات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وقد قامت بذلك عن طريق تحسين البيئة الرقابية المتعلقة بالأعمال التجارية فضلاً عن تنفيذ قانون بشأن المساواة بين الجنسين وغيره من التشريعات بغية تمهيد الطريق أمام تنظيم المرأة للمشاريع. وفي عام ٢٠٠٨، طُلب من اليونيدو أن تساعد غرفة التجارة والصناعة في فييت نام، من خلال مجلس منظِّمات المشاريع في فييت نام التابع لها، في إجراء بحوث تبيّن العقبات الجنسانية التي تلحق الضرر بمنظِّمات المشاريع طوال دورة حياة الأعمال التجارية وتوصي بالإجراءات العلاجية. وكانت توصيات اليونيدو السياساتية من أجل الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين (٢٠١١-٢٠٢٠) المتعلقة بنوع الجنس في تنمية تنظيم المشاريع قد استندت إلى دراسة استقصائية أجريت عن ٢٤٠ منظِّم مشاريع في ست مقاطعات وحلقة عمل وطنية واحدة وثلاث حلقات عمل إقليمية ومدخلات من فريق

الأمم المتحدة القطري. واستخلصت اليونيدو أيضا دروسا ومواد تدريبية ومنهجيات لمحاكاة الخبرات الناجحة التي حققها مشروع آخر من مشاريعها المتعلقة ببرنامج لتنمية تنظيم النساء للمشاريع في مجال تجهيز الأغذية في أواسط فييت نام. وقد تم هذا العمل بتشاور وتنسيق وثيقين مع وكالات الأمم المتحدة المشاركة، ولا سيما صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية.

الشباب

ما زالت البطالة في أوساط الشباب تمثل تحدياً كبيراً للحكومات والاقتصادات على نطاق العالم: فقد جاء في تقرير منظمة العمل الدولية عن اتجاهات العمالة العالمية لعام ٢٠١٢ أن ٧٤,٨ مليون شاب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة كانوا عاطلين عن العمل في عام ٢٠١١، أي بزيادة تفوق ٤ ملايين شخص منذ عام ٢٠٠٧. وتساعد برامج اليونيدو على استخدام قدرات الشباب باعتبارهم مورد قوة وثروة اجتماعية واقتصادية كامنة من أجل السلم والاستقرار والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. ويتمثل الهدف الأهم في إيجاد فرص عمل لائقة ومستدامة من خلال الأنشطة المنتجة. وبالنظر إلى طاقة استيعاب أسواق العمل الرسمية المحدودة في كثير من الأحيان، فإنَّ انخراط الشباب في تنظيم المشاريع خيار مجد لخلق فرص العمل. ويساهم تنظيم المشاريع والأعمال التجارية المكتفية ذاتيا في الحدّ من الفقر لأنها تمثّل المصدر الرئيسي للنشاط الاقتصادي الذي يدعم ازدهار النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والتغيير البنيوي والابتكار.

وتؤدي البطالة الواسعة النطاق في أوساط الشباب في العالم إلى جعل الشباب من أكثر فئات المجتمع تهميشا وأكثرها ضعفا إزاء الأحوال الاقتصادية المتغيرة. وبدون العمل اللائق والإنتاجي أو الاندماج في برامج للتوظيف، يمكن أن يصبح الشباب عنصر عدم استقرار في المجتمع، ولا سيما في البلدان التي لديها نسبة عالية من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٥ سنة. وخلال العقدين الماضيين، أولت اليونيدو عناية خاصة لمشكلة البطالة في أوساط الشباب. وتشهد برامج عديدة على آثارها في تحسين مهارات تنظيم المشاريع والمهارات الحرفية على السواء لدى الشباب في البلدان النامية التي سعت بلدان عديدة منها إلى غرس نهج المبادرة الحُرَّة في ذهن الأطفال في سن الدراسة عن طريق تزويدهم بالمهارات التي تمكنهم من بدء أعمال تجارية خاصة بهم أو العمل مع آخرين من أجل تحسين الحياة في مجتمعاتهم.

ويجري حالياً تنفيذ برنامج اليونيدو لمناهج تدريس تنظيم المشاريع الناجح جدا ويجري تنفيذه حالياً في العديد من البلدان الأفريقية (أنغولا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وموزامبيق وناميبيا) وكذلك في تيمور-ليشتي كما سيستهل قريباً في الرأس الأخضر. ويبين البرنامج للطلاب كيفية التعرف على فرص الأعمال التجارية ذات إمكانات النمو في مجتمعاتهم وتقييم الموارد التي يمكن حشدها في بيئتهم. ويجري تنفيذ مشاريع أخرى في مجال تنمية تنظيم المشاريع في الرأس الأخضر وكمبوديا ومنغوليا ونيبال. وتجري مناقشة أولية بشأن دورات لتنظيم المشاريع لطلاب التعليم العالي مع بلدان أخرى.

واستناداً إلى التعاون الناجح في أفريقيا والشرق الأوسط، فإنَّ برنامج الشراكة بين اليونيدو وشركة هيوليت باكارد (Hewlett Packard) يغطي الآن منطقتي آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي من خلال مبادرة التعلم لمنظّمي المشاريع التي قامت بها شركة هيوليت بكارد. ويعلّم البرنامج كلاً من منظمي المشاريع المستجدين والراسخين أسسَ الأعمال التجارية العملية والحلول التي تيسرها تكنولوجيا المعلومات المتصلة بإدارة الأعمال التجارية. وقد أنشأ برنامج الشراكة بين اليونيدو وشركة هيوليت بكارد ٩٣ مركزاً في ١٣ بلداً (الإمارات العربية المتحدة وأوغندا والبرازيل وتونس والجزائر وجنوب أفريقيا والصين وكينيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية ونيجيريا والهند) واعتمد ٢٧٠ مدرِّباً ودرَّب ما يزيد على ٤٢ ٠٠٠ طالب وأنشأ ما يزيد على ١٧ ٠٠٠ وظيفة.

وشهد شهر تشرين الثاني/ نوفمبر افتتاح أول مركز ابتكاري لشركة مايكروسوفت في أوغندا بالتعاون مع حكومة أوغندا وجامعة مكريري. وهذا المركز، الذي جاء نتيجة لاتفاق شراكة موسّع بين اليونيدو وشركة مايكروسوفت، سوف يركز على تنمية المهارات ويهدف إلى تعليم الطلاب المحليين كيفية تحسين معارفهم عن تكنولوجيا المعلومات. وسوف يوفر المساعدة والموارد أيضا للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل إيجاد منتجات وخدمات جديدة وابتكارية ونقل تلك المنتجات إلى الأسواق بغية جعل أعمالها التجارية أكثر قدرة على المنافسة.

وتفيد مصادر البنك الدولي بأن أعمار ٦٢ في المائة من السكان في غرب أفريقيا تقل عن ٢٥ سنة وبأن معظم العاملين منهم يكسبون أقل من الحد الأدنى للأجور. ويؤدي هذا إلى الإحباط والغضب بين الشباب في المنطقة الفرعية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى عدم استقرار سياسي وهجرة واسعة النطاق، ويمثل مسألة تثير قلقا خاصا في بلدان اتحاد نهر مانو الأربعة، وهي سيراليون وغينيا وكوت ديفوار وليبريا. وشهد عام ٢٠١١ بدء مبادرة جديدة لصالح الشباب في غرب أفريقيا. فقد استُهلت مسابقة صندوق التعاون بين الشباب في سيراليون في شباط/ فبراير. واشتركت اليونيدو مع شبكة تشغيل الشباب – التي أنشئت بمشاركة بين الأمم المتحدة

”إنّ البطالة، ولا سيّما في أوساط الشباب، تمثّل واحداً من أهمّ التحدّيات في وقتنا هذا. وإيجاد فرص العمل بصورة فعّالة يعتبر عنصرا استراتيجيا يمكّن الأفراد من التحرّر من الفقر.»

كلمة بولندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أمام المؤتمر العام

بياسا دانيال تساعد في ورشة عمل أبيها، في نامبولا، موزامبيق. لقد تعلّمت، في سنّ التاسعة عشرة، إدارة شؤون الأشغال المعدنية؛ ولديها معرفة أيضا بخطط الأعمال التجارية ومراقبة الميزانية والميزانيات العمومية وبما يلزم من خطط لمباشرة أعمالها التجارية الذاتية في يوم من الأيام. واستفادت بياسا من التدريب على تنظيم المشاريع الذي تلقّته في إطار برنامج اليونيدو لمناهج تدريس تنظيم المشاريع.

الصورة: اليونيدو

ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي – لتمكين المنظمات الشبابية من المساهمة بنشاط في المشاريع التي تولّد فرص عمل للشباب. وتابع صندوق التعاون بين الشباب في سيراليون جولة تجريبية ناجحة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ في بلدان اتحاد نهر مانو الأربعة بتمويل من حكومة اليابان والبنك الدولي ومنظمة التعاون الإنمائي الدولي السويدي كجزء من برنامج أصحاب المصلحة المتعددين بشأن العمل المنتج واللائق للشباب. ويتلقّى صندوق سيراليون الدعم من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية في الحكومة الاتحادية الألمانية وحكومة النمسا.

وتلقّى المرشّحون الذين اشتركوا في مسابقة صندوق التعاون بين الشباب الدعم في إعداد مقترحاتهم. ووضعت قائمة اختيار أولية من تسعة مشاريع من أصل ما مجموعه ١٥٠ طلباً من خلال عملية اختيار تنافسية ودعي الناجحون للالتحاق بحلقة دراسية لبناء القدرات في فريتاون في أيار/ مايو حيث دربوا على مهارات في مجال الأعمال التجارية وتقنيات الرصد والتقييم. واختيرت في أيار/ مايو المشاريع السبعة الأكثر ابتكارا. وسيتلقّى الفائزون منحا تتراوح بين ٠٠٠ ٥ دولار و٠٠٠ ٢٠ دولار بالإضافة إلى الدعم في مجال بناء القدرات. ونشرت اليونيدو وشبكة تشغيل الشباب، في عام ٢٠١١، كتيبا عنوانه صندوق التعاون بين الشباب في غرب أفريقيا يعطي تفاصيل المشروع ويصف أثر أنشطته على حياة ١٣ شاباً مستفيداً.

وتسمح استراتيجية إدارة المحتويات لمنصّة شباب اتحاد نهر مايو الحاسوبية (http://my.mruyouthplatform.org) بأن تقوم المنظمة بهيكلة البيانات ذات الصلة وحفظ ملفات للبيانات ذات

الصورة: اليونيدو

» تنظّم اليونيدو برنامج تنمية تنظيم المشاريع وترويج الاستثمار من خلال المركز العربي الإقليمي للتدريب على تنظيم المشاريع والاستثمار بالاشتراك مع وزارة الصناعة والتجارة في البحرين ومصرف التنمية البحريني وجمعية سيدات الأعمال البحرينية ورابطة منظّمي المشاريع الشباب البحرينية.

ويتألف البرنامج، الذي يركّز على قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من تدريب في غرف الدراسة يعقبه إسداء المشورة بشأن الأعمال التجارية ويتلقى خلاله منظمو المشاريع الدعم في تخطيط المشاريع وتنفيذها. وقد قام المركز العربي الإقليمي للتدريب المذكور أعلاه حتى الآن بتدريب زهاء ٢٠٠ منظّم مشاريع بحريني، مما أدّى إلى إنشاء ٩٦ منشأة صغيرة ومتوسطة. وأسديت المشورة إلى زهاء ٢٧٠ منظّم مشاريع بحرينياً محتملاً حول استبانة فرص الأعمال التجارية والتحليل السوقي وإعداد خطط الأعمال التجارية والارتباط التكنولوجي، مما قد يؤدي إلى مشاريع مشتركة متكاملة ودعم مالي من مصرف التنمية البحريني.

الصلة المدخلة في المنصة، بما في ذلك تفاصيل المشاريع الجارية والأنشطة وغيرها من المعلومات. أما الأنشطة التي يمكن تحديد موقعها في مكان معين فيمكن رؤيتها على الخريطة الإقليمية المدمجة في الموقع الشبكي الأساسي للمنصة، الأمر الذي من شأنه أن يعطي نظرة إجمالية عن الأنشطة الجارية في المنطقة.

إنَّ مشكلة البطالة في أوساط الشباب ليست قاصرة على أفريقيا جنوب الصحراء فحسب. فاليونيدو تشارك في العديد من المبادرات لصالح الشباب في البلدان العربية حيث توجد نسبة كبيرة من السكان دون سنّ الخامسة والعشرين. ويجري تنفيذ برامج للتعاون التقني في كل من تونس والسودان ومصر. وتشترك اليونيدو في تونس في مشروع الصندوق المشترك لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي عنوانه "إشراك الشباب التونسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"، وهو برنامج مدته ثلاث سنوات وتقدر ميزانيته بمبلغ ٣ ملايين دولار ويهدف إلى تكييف السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب والعمالة لمراعاة اتجاهات سوق العمل. ويتناول المشروع الاحتياجات المحددة لخريجي الجماعات العاطلين عن العمل وكذلك للشباب ذوي المهارات المنخفضة.

ويوجد في المنطقة العربية ككل عدد كبير من خرّيجي الجامعات الشباب الذين يدخلون سوق العمل. وكان التدريب على طرائق ترويج الاستثمار الداخلي من خلال تنمية تنظيم المشاريع الذي نفّذته اليونيدو في البحرين في أيار/ مايو – حزيران/ يونيه، قد اجتذب ١٥ ممثلا من هيئات ترويج الاستثمار أو المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أذربيجان وأوزبكستان وباكستان وبروني دار السلام وتركيا وطاجيكستان وكازاخستان وماليزيا والمملكة العربية السعودية. وجرى تعريف المشاركين بنموذج تنمية تنظيم المشاريع الخاص بالشباب في البحرين من أجل تنفيذه في بلدانهم.

وعُقد في بيروت، في تشرين الأول/ أكتوبر المنتدى الدولي العربي الأول لرواد الأعمال الشباب ورجال الأعمال برعاية رئيس الجمهورية اللبنانية. وكان المنتدى الذي اشتركت في تنظيمه اليونيدو وغرف التجارة ورابطات الأعمال التجارية وسلطات التنمية في المنطقة قد جمع ما يزيد على ٥٠٠ مشارك من ٥٢ بلدا، منهم منظمو مشاريع ومنظمات دولية غير حكومية ومؤسسات مالية وتعليمية ومنظمات تنمية إقليمية ودولية وممثلو ترويج استثمار.

ونظّمت اليونيدو، في وقت لاحق من تشرين الأول/ أكتوبر، اجتماعاً لفريق من الخبراء في فيينا حول مشاركة الشباب في التنمية الاقتصادية الشاملة في المنطقة العربية، ركز على الدروس المكتسبة في المنطقة والفرص المتاحة مستقبلاً لضمان مشاركة الشباب في التنمية الاقتصادية والنمو. وجمع الاجتماع خبراء أكفاء مثّلوا جهات فاعلة رئيسية في مجال التنمية الاقتصادية الشاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بمن فيهم مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى، وخاصة من المنطقة العربية، وممثّلون كبار من منظمات الأمم المتحدة، فضلا عن خبراء رفيعي المستوى وقادة بارزين من القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

وكانت مشاركة الشباب في التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع في المنطقة العربية موضوع مائدة مستديرة أيضاً نُظمت لمندوبين كانوا يحضرون الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر العام في فيينا. وقد وفّرت المائدة المستديرة منبراً لإجراء المناقشات وتبادل الخبرات حول الدور الذي يمكن للشباب أن يقوموا به في تحقيق النمو الشامل والتنمية الاقتصادية. وأسدت المائدة المستديرة المشورة السياساتية إلى البلدان العربية والجهات صاحبة المصلحة بشأن ترويج مبادئ التنمية الصناعية التي تكفل سلامة صحة البشر والسلامة البيئية لكوكب الأرض. ورئي أنَّ التنمية الصناعية المستدامة التي تسهم في تكوين فرص العمل تمثّل جزءاً من الحل. وقد أتاحت المائدة المستديرة فرصة للترويج لمفهوم المبادرات الصغيرة بقيادة الشباب التي تحصل على الدعم المالي من خلال مخططات ائتمان صغرية تؤدّي دورا حيويا في الحدِّ من الفقر.

وقدّمت اليونيدو عرضاً إيضاحياً عن "استراتيجية من أجل التنمية الريفية: الترويج للسلوك المتعلق بتنظيم المشاريع في أوساط الشباب في موزامبيق" أثناء المؤتمر السنوي المعني بإدارة الموارد الزراعية والطبيعية الاستوائية وشبه الاستوائية الذي عقد في غوتنغن بألمانيا في أيلول/ سبتمبر. وأورد العرض الإيضاحي بالتفصيل دليلا على فعالية تعليم تنظيم المشاريع للشباب استناداً إلى الحالة القائمة في موزامبيق حيث استحدثت اليونيدو، في ٢٠٠٧، منهاجاً دراسياً حول تنمية تنظيم المشاريع بدعم مالي من النرويج. وأظهر التحليل أنَّ انهماك الطلاب الإيجابي في أنشطة الأعمال التجارية (أي السلوك المتعلق بتنظيم الأعمال) كان واضحاً وأنَّ الأهم من ذلك هو أنه لم يكن هناك فرق كبير من الناحية الإحصائية بين الفتيات والفتيان أو بين المدارس الريفية والحضرية أو بين المدارس العامة والتقنية من حيث الاستعداد للعمل. بيد أنه بدا أنَّ نوعية التدريس شكّلت عاملا بارزا في تحديد نشوء السلوك المتعلق بتنظيم المشاريع بين الطلاب. ودلَّ الأثر السياساتي على أنَّ منهاج تدريس تنمية تنظيم المشاريع في المدارس الثانوية يمثّل أداة قوية للترويج للدراسات والمهارات المتعلقة بتنظيم المشاريع في أوساط الفتيات والفتيان وكذلك في المناطق الريفية والحضرية. وستُجري اليونيدو دراسة استقصائية مماثلة في بلدان أخرى، بما في ذلك إجراء دراسات استعلامية مع مجموعات رقابية، بغية تسليط المزيد من الضوء على العمليات المؤسسية والتدريسية من أجل تحسين أداء المدارس ومن ثمَّ زيادة فرص تنظيم المشاريع المتاحة للطلاب.

» أقل البلدان نمواً

تمثّل أقل البلدان نموا أفقر شريحة من شرائح المجتمع الدولي. ومع أنها تضمّ أكثر من ٨٨٠ مليون نسمة أو زهاء ١٢ في المائة من سكان العالم، فإن لديها أقل من ٢ في المائة من إجمالي الناتج الداخلي العالمي وزهاء ١ في المائة من التجارة العالمية بالبضائع. وهي موضع اهتمام خاص في منظومة الأمم المتحدة منذ أواخر ستينات القرن الماضي. وفي عام ١٩٧١، وضعت الجمعية العامة قائمة بأقل البلدان نموا وتقوم باستعراضها كل ثلاث سنوات للتشجيع على الدعم الدولي لأكثر أعضاء الأسرة الدولية ضعفا وحرمانا. وهناك الآن ٤٨ بلداً من أقل البلدان نموا، منها ٣٣ بلداً في أفريقيا و١٤ بلداً في آسيا وبلد واحد في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفي كانون الثاني/يناير، انتقلت ملديف من صفة أقل البلدان نمواً إلى صفة البلد النامي.

وبعد أكثر من أربعين عاماً، ما زال العديد من التحدّيات التي واجهت أقل البلدان نمواً منذ استقلالها يعرقل تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. وممّا يزيد الأمر سوءاً هو أنها تواجه عددا من العقبات الجديدة مثل العولمة وانخفاض التدفّقات في الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية وتباطؤ وتيرة الصادرات وتَقَلّب أسعار السلع والأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة. وبينما تمثّل هذه التطوّرات تحدّيات شديدة الوطأة بالنسبة إلى أقل البلدان نموا فإنها تتيح فرصا كبيرة إذا ما جرت الاستفادة منها بصورة صحيحة.

ومن مسؤوليات منظمات مثل اليونيدو أن تحوّل هذه الفرص إلى حقيقة. ولليونيدو تاريخ طويل في العمل على التصدّي للفقر في أقل البلدان نموا من خلال أنشطتها في مجال الأعمال التجارية الزراعية وبناء القدرات التجارية والوصول إلى الطاقة النظيفة. وتهدف برامجها إلى بناء القدرة على التكيف عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية وتشجيع الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

وكان هناك حدثان كبيران خلال العام لفتا الانتباه إلى كل من التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً والدور الذي تقوم به اليونيدو والمنظمات الشقيقة لها للمساعدة على التصدي لها. فقد عُقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا في اسطنبول بتركيا في أيار/مايو وعُقد مؤتمر اليونيدو الوزاري لأقل البلدان نمواً في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر.

مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

كان الهدف الإجمالي لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا هو تقييم برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لأقل البلدان نموا واعتماد تدابير واستراتيجيات جديدة من أجل تنميتها المستدامة. وتتضمن وثيقة النتائج - برنامج عمل اسطنبول للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ - تعزيزاً لالتزامات كل من أقل البلدان نمواً وشركائها في مجال التنمية، بمن فيهم منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودس وغيرها من الهيئات المتعدّدة الأطراف ومصارف التنمية الإقليمية. ومن أصل أولويات التنمية الثماني التي حدّدها برنامج عمل اسطنبول، تشكّل سبع أولويات العناصر الأساسية للعمليات التي تضطلع بها اليونيدو في أقل البلدان نمواً، بما فيها بناء القدرات الإنتاجية والتجارة والطاقة والتكنولوجيا وتنمية القطاع الخاص والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وخلال مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، شاركت اليونيدو في استضافة مناقشة مع الوكالة التركية للتعاون الدولي والتنمية حول دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية الخاصة بالأعمال التجارية الزراعية بغية المساهمة في صوغ جدول أعمال إنمائي جديد لأقل البلدان نمواً.

وقد أدار المناقشة المدير العام. وكان تطوير القدرات الإنتاجية والتجارة، باعتبارهما عنصرا أساسيا من عناصر النمو الشامل والمستدام، موضع التركيز في حدث نظمته اليونيدو ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) نيابة عن المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة. وكان عدد من الأحداث السابقة للمؤتمر قد شمل حلقة عمل في شباط/فبراير للتعرف على احتياجات أقل البلدان نموا في مجال العلم والتكنولوجيا نُظمت بالتعاون مع المجلس التركي للأبحاث العلمية والتكنولوجية.

وكانت إحدى أبرز نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا هي مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية: توسيع نطاق أنشطة بناء القدرات في مجال صوغ السياسات من أجل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أقل البلدان نموا في جميع مراحل سلسلة القيمة الخاصة بالأعمال التجارية الزراعية. وتهدف المبادرة المذكورة أعلاه إلى تطوير القطاع الزراعي في أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠ بحيث تصبح قادرة على المساهمة في سلاسل القيمة الزراعية العالية الإنتاجية والوافرة الربح على نحو يربط بين المنتجين الزراعيين من صغار ومتوسطي الحجم بالأسواق ويوفر منتجات من الأغذية والألياف والأعلاف والوقود العالية القيمة، ويساهم في زيادة مداخيل المزارعين ويستفيد من الموارد الطبيعية على نحو مستدام، ويهيّئ فرص عمل أوفر وذات نوعية عالية. وينظر نموذج التنمية المطبق في إطار تلك المبادرة نظرةً أوسع إلى التنمية الاقتصادية والحد من الفقر فيما تقوم اليونيدو بدور المحفّز على حشد الموارد من مؤسسات تمويل التنمية وتسعى، وهو الأهم، إلى اجتذاب استثمارات من القطاع الخاص.

المؤتمر الوزاري الرابع لأقل البلدان نموا

عقد المؤتمر الوزاري الرابع لأقل البلدان نمواً في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة الطرائق التي يمكن بها لليونيدو أن تسهم على نحو أفضل في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول تنفيذا فعّالا. وقد جمع الحدث الذي استمر يومين ٤١ وفداً من أقل البلدان نمواً الثمانية والأربعين فضلا عن وكالات الأمم المتحدة واللجان الاقتصادية الإقليمية والجهات المانحة والمؤسسات المالية وكيانات من القطاع الخاص بغية الترويج للشراكات من أجل العمل في المستقبل. وحضر المؤتمر وكيل الأمين العام وممثلون رفيعو المستوى من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتتضمّن الاستراتيجية وخطة العمليات الخاصتان بأقل البلدان نموا للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠ خارطة طريق شاملة تهتدي بها اليونيدو في برامجها وأولوياتها المواضيعية لصالح أقل البلدان نمواً وتبيّن الجهود العملية في مجال تعزيز الكفاءة الاقتصادية والامتثال للمعايير البيئية والإدماج الاجتماعي. وهي تعرض كذلك رؤية اليونيدو وعملها من أجل تنفيذ جدول الأعمال الصناعي المندرج في إطار برنامج عمل اسطنبول خلال العقد المقبل. ومن المفترض أن يؤدّي ذلك إلى إنشاء وتعزيز البنى التحتية من حيث نشر المعلومات والارتقاء بالتكنولوجيات وتيسير الاستثمار وتعزيز المهارات التقنية والتشجيع على الابتكار وبناء قدرات القطاعين العام والخاص وزيادة فرص الوصول إلى الطاقة للأغراض الإنتاجية وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق الخارجية.

›› تعزيز قدرة البلدان النامية

والبلدان التي تمرّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
على المشاركة في التجارة العالمية هو أمر حاسم
لنمو تلك البلدان الاقتصادي في المستقبل

٠٤

بناء القدرات التجارية

نحن نسعى لأن نكون مُزوّداً معترفاً به عالمياً لخدمات التنمية التجارية المبتكرة ... خدمات يدفعها إلى الأمام القطاع الخاص وتُنَفّذ بالتآزر مع شركاء آخرين.

هناك عدد من الشروط الأساسية التي ترتكز عليها قدرة البلدان النامية على المشاركة في التجارة الدولية مشاركة مجدية ومربحة. وتشارك منظمات مختلفة، من داخل الأمم المتحدة وخارجها، في جانب واحد أو أكثر من جوانب بناء القدرات. واليونيدو، باعتبارها منظمةَ الأمم المتحدة المسؤولةَ عن التنمية الصناعية، تشجع وتدعم الأنشطة الإنتاجية لدى زبائنها من البلدان ثمّ تتأكّد من مطابقة السلع المنتجة لمعايير الجودة اللازمة للتنافس في الأسواق الوطنية والإقليمية والعالمية. وتكمِّل اليونيدو، من خلال برنامجها لبناء القدرات التجارية، العمل الذي تقوم به المنظمات الشقيقة، وذلك بتعزيز القدرات الإنتاجية التنافسية المتعلقة بالتجارة الدولية؛ ووضع الأطر القانونية والمؤسسية الوطنية والإقليمية الخاصة بالجودة والمعايير والمقاييس وتقييم الامتثال والاعتماد واللوائح التقنية؛ وتيسير الجهود التي يبذلها زبائنها من البلدان من أجل ترويج الصادرات الصناعية وإقامة الشراكات في مجال التصدير؛ ومساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الوفاء بمعايير ومتطلبات المسؤولية الاجتماعية للشركات في الأسواق المحلية وأسواق التصدير. وتنفِّذ اليونيدو العديد من أنشطتها بالتشارك مع منظمات أخرى معنية بالمسائل المتصلة بالتجارة، سواء كانت تلك المنظمات تنتمي إلى أسرة الأمم المتحدة أو لا تنتمي إليها.

وكما هي الحالة بالنسبة لأولويات اليونيدو المواضيعية الثلاث كلّها، فإنَّ ثمة عنصراً مشتركاً تتقاسمه معظم مشاريع اليونيدو وبرامجها المندرجة في موضوع بناء القدرات التجارية. فالواقع يقول إنَّ غالبية المشاريع المشروحة في الفصول ١ و٣ و٥ من هذا التقرير تشتمل على عنصر بناء القدرات التي من شأنها تمكين البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من زيادة صادراتها الصناعية في الأسواق الإقليمية والدولية. وبالإضافة إلى تسليط الضوء على عدد من المشاريع والبرامج الضخمة التي نفّذت في عام ٢٠١١، يشرح هذا الفصل بعض وظائف محفل اليونيدو العالمي المتعلقة ببناء القدرات، بما في ذلك منشورات المنظمة التي أصبحت، أو في طريقها لأن تصبح، مؤلفات مرجعية ريادية.

القدرات الإنتاجية التنافسية من أجل التجارة الدولية

ركَّزت أنشطة اليونيدو في مجال بناء القدرات التجارية في عام ٢٠١١ على تعزيز الشراكات الاستراتيجية وتوسيع نطاق التغطية الجغرافية لخدماتها مع زيادة حجم المساعدة التقنية المقدّمة. كما طوّرت اليونيدو الإجراءات التشغيلية لأنشطة عملها الأساسية واستبانت عدداً من الخدمات الجديدة المتصلة بسلامة الأغذية، والمعايير الخاصة ومسائل الاستدامة.

وأثناء مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي عُقد في اسطنبول، تركيا، في أيار/ مايو، استضاف مدير عام اليونيدو والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حدثاً خاصاً قامت خلاله مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الخمس عشرة التي تُشَكِّل معاً تجمُّعَ الأمم المتحدة المعني بالتجارة والقدرة الإنتاجية بعرض مذكرة مفاهيمية مشتركة تحمل عنوان تنمية القدرات الإنتاجية والتجارة: أساس النمو الشامل المستدام. وشرحت المذكّرة أهمية التجارة والقدرة الإنتاجية لأقل البلدان نمواً، مؤكّدة أنَّ قصور الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية باعتبارها أساس التنمية الاجتماعية والاقتصادية أدى في أحيان كثيرة إلى إعاقة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في تلك البلدان. وبيّنت المذكّرة أيضاً أنَّ إيجاد فرص عمل مناسب ينبغي أن يشكل محوراً لاستراتيجية شاملة ومتسقة بشأن التجارة وتنمية القدرات الإنتاجية. وفي ختام ذلك الحدث وَقَّع تجمُّعُ الأمم المتحدة وثيقة إطارية مع سويسرا، باعتبارها الجهة المانحة، تتعلق بمشروع جديد متعدّد الوكالات لدعم التجارة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

ولا شكّ في أنّ أهم حدث عالمي شهدته السنة في ما يتصل بالتجارة كان الاستعراض العالمي الثالث للمعونة من أجل التجارة الذي أجرته منظمة التجارة العالمية في جنيف في تموز/ يوليه. وكانت اليونيدو قد أعدَّت لذلك الحدث كتيباً عن التحدّيات العالمية، الاستجابات العالمية: تحقيق النتائج في مجال المعونة من أجل التجارة، بالإضافة إلى ملفٍ تضمَّن ١٤ صحيفة وقائع خاصة بالمشاريع. وشاركت اليونيدو أيضاً في حلقات النقاش حول الوصول إلى سلاسل القيمة للقطاع على الصعيد العالمي الخاص. وكُرِّس حدث جانبي خاص لإصدار الدليل المرجعي لبناء القدرات التجارية لعام ٢٠١٠، الذي يرسم خريطة خدمات الدعم المتصلة بالتجارة التي تتيحها ٢٥ وكالة تابعة للأمم المتحدة، وخمسة مصارف إنمائية، وسبعة برامج مشتركة بين الوكالات و٢٤ جهة مانحة. ويشرح الدليل بشكل واضح وشامل الخدمات التي تقدّمها كل وكالة واستراتيجيات وبرامج كل جهة من الجهات المانحة، ويصنّف هذه المعلومات ويحيلها بعضها إلى بعض بغية تيسير ربط الخدمات بالاحتياجات. وتشمل الفئات الرئيسية ما يلي: المناصرة على نطاق العالم؛ تطوير السياسات التجارية؛ الأطر القانونية والتنظيمية؛ قدرة الإمداد؛ دعم الامتثال؛ تعزيز التجارة؛ معلومات عن شؤون الأسواق والتجارة؛ تيسير التجارة؛ البنية المادية التحتية للتجارة؛ التمويل المتصل بالتجارة. ولقد أدَّى الدليل المرجعي بالفعل إلى تحسين فهم الدور الذي تنفرد به كل وكالة وجهة مانحة وقدم إسهاماً ثميناً في تحقيق شراكة عالمية متماسكة من أجل الحدِّ من الفقر عن طريق النمو الاقتصادي القائم على التجارة.

وثمة منشور آخر يعزِّز محفل المنظمة العالمي وعملها في مجال المناصرة ويصف اليونيدو بأنها مصدر رئيسي للخبرات في مجال التجارة والامتثال للمعايير، ألا وهو "تقرير الامتثال للمعايير التجارية" الذي يحمل العنوان التالي "استيفاء المعايير طريقك إلى

"تؤدّي عولمة سلاسل القيمة وإذكاء الوعي بأهمية النوعية والسلامة في الأسواق العالمية إلى نشوء تحديات جديدة أمام المنتجين من البلدان النامية حيث يتعيّن عليهم الوفاء بطائفة واسعة من المعايير التي تحكم سلاسل القيمة هذه."

كانديه ك. يومكيلاّ، مدير عام اليونيدو

الفوز بالأسواق". وهو التقرير الأول ضمن سلسلة من التقارير المعتزم إصدارها، وهو يوثّق أحداث الرفض على الحدود، ويقدّر حجم الصادرات المفقودة نتيجة لعدم الوفاء بالمعايير ويشرح نتائج ذلك على بناء القدرات التجارية. وفي الأسواق المعولمة حيث يعود منشأ المنتجات إلى بلدان مختلفة، تقع على كاهل الحكومات مسؤولية ضمان صحة وسلامة المستهلكين والحيوانات والبيئة قبل دخول تلك المنتجات في أسواقها. وتعمل السلطات الوطنية على إجراء فحص دقيق على حدودها للشحنات الواردة – وتلقى المنتجات الغذائية، بصفة خاصة، اهتماماً كبيراً – حيث ترفض الشحنات التي لا تمتثل لمعاييرها. ولقد وضعت كل من إدارة الولايات المتحدة للأدوية والأغذية والإدارة العامة للصحة والمستهلكين التابعة للاتحاد الأوروبي نظماً للإنذار بشأن المنتجات المرفوضة على الحدود لغرض توفير بيانات عن عمليات التفتيش وأسباب الرفض، وهي معلومات ذات قيمة حيوية للمصدّرين الفعليين والمحتملين. وتمثل سلسلة تقارير الامتثال للمعايير التجارية أداة مبتكرة لتوجيه السياسات تعود بالنفع على البلدان النامية والجهات المانحة والوكالات التقنية على السواء. وسيصدر العدد الثاني في النصف الثاني من عام ٢٠١٢.

وتؤدي التجارة، بصفتها محركاً رئيسياً للنمو والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، دوراً حيوياً في الحدّ من الفقر، كما يتوقّف نمو هذه البلدان الاقتصادي إلى حدّ بعيد على قدرتها على الوصول إلى أسواق أوسع. وعلى الرغم من تنفيذ مبادرات الإعفاء من الرسوم والحصص، فإنَّ العديد من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، محرومة من المشاركة المنصفة في التجارة العالمية. وتعاق هذه البلدان بغياب القدرة على الإمداد والبنية التحتية التي تضمن النوعية من أجل إثبات الوفاء بمتطلبات السوق، ولا سيما مطابقة المعايير واللوائح التقنية. وقد ظلت اليونيدو منذ عام ٢٠٠٧ الوكالة المنفِّذَة للمرحلة ٢ من برنامج ضمان النوعية في غرب أفريقيا، الذي يموله الاتحاد الأوروبي والذي يتمثل هدفه العام في زيادة قدرة المنطقة كلها على المنافسة عند تصدير منتجاتها؛ وذلك من خلال تقوية البنية التحتية التي تضمن النوعية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وبلدان غرب أفريقيا لم تعد قادرة على ضمان نموها الاقتصادي عن طريق بيع سلعها وخدماتها داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، حيث لا تؤلف التجارة داخل الإقليم أكثر من ١٠ في المائة من إجمالي حجم التجارة في الإقليم. ففي ليبريا مثلاً، لا يؤثّر التبادل التجاري الصغير الحجم نسبياً داخل إقليم غرب أفريقيا سوى تأثير ضئيل في اقتصاد البلد. ويعتبر وجود بنية تحتية للنوعية تعمل على نحو جيد شرطاً أساسياً لتوسيع أسواق الصادرات، ولكن ليبريا لم تكن تملك، حتى وقت قريب، المرافق التي تضمن لها امتثال منتجاتها للمعايير الدولية. وفي عام ٢٠٠٦ دعت حكومة ليبريا اليونيدو إلى إنشاء مختبرات فحص وطنية وتعزيز القدرة الوطنية في مجال ضمان النوعية.

واكتمل في عام ٢٠١١ إنشاء مختبر المعايير الوطني الجديد، الذي تأسَّس في إطار برنامج النوعية الخاص بغرب أفريقيا، واستُكمِل بمشروع وطني لليونيدو؛ وقد افتتحته رئيسة ليبريا، إيلين جونسن سيرليف في أيلول/ سبتمبر. وشاركت اليونيدو في بناء القدرات في أقسامه الثلاثة، وهي أقسام الكيمياء والميكروبيولوجيا والقياس. والمختبر مجهّز بأحدث المعدات ويعمل فيه موظفون من ذوي التأهيل الرفيع المستوى ممن تدرَّبوا داخل الإقليم وخارجه. وبالإضافة إلى إصدار شهادات النوعية للسلع الخارجة من البلد، يعالج المختبر الجديد أيضاً شأناً هاماً يخصّ الصحة العمومية، ألا وهو سلامة السلع المستوردة والمنتجة محلياً على السواء.

"أود أن أعرب، نيابة عن البلد ككل، عن شكرنا للدعم الذي قدّمته اليونيدو لهذه المبادرة الممتازة ولتفانيها في العمل كشريك للحكومة على مدى كل هذه السنوات."

إيلين جونسن سيرليف، رئيسة ليبريا والفائزة بجائزة نوبل للسلام

الصورة: اليونيدو

التحق ٨٥ مشاركاً، معظمهم أفريقيون، بمدرسة الأرصاد الجوية التابعة لنظام أفريقيا للأرصاد الجوية، التي أقيمت في فندق ريد كورت في نيروبي، في شباط/فبراير، بعد إجراء عملية اختيار صارم لهم. وكان من بين المشاركين سبعة اختصاصيين شبّان في مجال الأرصاد الجوية قدموا من آسيا والأمريكتين وذلك من أجل التشجيع على إقامة روابط شبكية دولية وتبادل المعارف فيما بينهم.

الصورتان: اليونيدو

تأسَّس المركز المصري لتتبع الصادرات الصناعية–الزراعية في عام ٢٠٠٤ نتيجة لجهد مشترك بين وزارة التجارة والصناعة المصرية وهيئة التعاون الإنمائي الإيطالية في مصر (البرنامج المصري الإيطالي لمبادلة الديون مقابل التنمية). وتتألّف مهمة مركز التتبع من تعزيز سلسلة قيمة الأغذية المصرية عن طريق توفير المساعدة التقنية والمالية لضمان صلاحية المنتجات الغذائية المصرية للاستهلاك، من حيث النوعية والسلامة وإمكانية التتبع، وعدم تعرضها لعقبات تجارية. ويرمي الإجراء المتخذ إلى تحسين ظروف العمال والأعمال التجارية، وإلى تحقيق دخل من الصادرات وتوزيعه بشكل منصف عبر سلسلة قيمة الأغذية، مما يحقق فرصا للعمل ويضمن زيادة سلامة المنتجات.

وستتحسن قدرة مصر على زيادة صادراتها من منتجات نباتاتها الطبية والعطرية الوفيرة تحسُّناً بالغاً عن طريق تعزيز معايير النوعية والسلامة وتقديم خدمات استشارية مهنية لسلسلة القيمة التي ما زالت ضعيفة التطوّر. ويجري إنتاج الحجم الأكبر من نباتات البلد الطبية والعطرية في صعيد مصر الذي تدرجه الحكومة ضمن أولوياتها الإنمائية. ويستخدم هذا القطاع ما يزيد على ١٤٠ ٠٠٠ عامل. وفي إطار مشروع بدأته اليونيدو في عام ٢٠١٠، تستهدف المنظمة تحسين القدرة التنافسية لنباتات مصر الطبية والعطرية في أسواق التصدير وتطوير سلسلة الإمدادات داخل البلد. وستساعد الأنشطة المقترحة على انضمام عدد كبير من صغار المنتجين الزراعيين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى سلاسل قيمة التصدير. كما سيساعد المشروع على توطيد البنية التحتية التقنية لتتبُّع الصادرات الصناعية–الزراعية في محاولة لتحسين سلسلة إمدادات النباتات الطبية والعطرية. وسيتَّبع المشروع نهج اليونيدو الخاص ببناء القدرات التجارية في البلدان النامية، والذي يتطابق تطابقاً وثيقاً مع سياسات الجهة المانحة، وهي وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا.

ووقَّعت اليونيدو في أيلول/ سبتمبر مذكّرة تفاهم مع مجموعة شركات "مترو" لبناء قدرة المورّدين عبر سلاسل العرض واضعةً في اعتبارها ضرورة أن تكون تلك القدرة قابلة للاستدامة من الناحية الاجتماعية والأخلاقية والبيئية (للحصول على مزيد من التفاصيل، انظر الفصل ١).

البنية التحتية للنوعية والامتثال

يفضي العديد من برامج اليونيدو لبناء القدرات التجارية إلى تحسين صحة وسلامة المستهلكين عن طريق الاستخدام الصحيح للقياسات في السوق علاوة على تطبيق معايير سلامة الأغذية المقبولة دولياً. وفي سري لانكا ساعدت اليونيدو غرفة سيلان الوطنية للصناعة وغرفة المصدِّرين الوطنية على إنشاء جهاز لإصدار شهادات اعتماد سلامة الأغذية والتدريب قادر على إصدار شهادات اعتماد موثوقة ومعترف بها وتقديم خدمات التدريب بتكلفة زهيدة

نُظّمت في سيول، في تشرين الثاني/نوفمبر، حلقة دراسية بعنوان "التصنيع في أفريقيا والشراكة مع كوريا" عبّرت عن السياسات العامة التي تتّبعها حكومة جمهورية كوريا بشأن توسيع نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدّمها بهدف الحدّ من وطأة الفقر في البلدان النامية.

الصورة إهداء من معهد كوريا للاقتصادات الصناعية والتجارة

وقّع المدير العام ويورن شتينغر، عضو المجلس الرئاسي للوكالة الاتحادية الفيزيائية التقنية (PTB) في ألمانيا، على مذكّرة تفاهم في دورة المؤتمر العام الرابعة عشرة من أجل التعاون في طائفة من المجالات تشمل أنشطة البحوث والأنشطة المتصلة بالمناصرة. والوكالة تعمل أيضاً باعتبارها المعهد الوطني للأرصاد الجوية في ألمانيا.

الصورة: اليونيدو

للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي إطار برنامج تموله الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي أجرت مؤسسة انديكسبو المحدودة لإصدار شهادات الاعتماد، التي تأسَّست حديثاً، تقييمات بشأن مدى الامتثال ومنحت شهادات اعتماد للصناعات السريلانكية طبقاً للمعايير الوطنية والدولية. وأصبحت مؤسسة انديكسبو الآن مركزاً تدريبياً دولياً معترفاً به من قبل المعهد المعتمد للصحة البيئية، وقد أبرمت مؤخّراً اتفاق شراكة مع هيئة سري لانكا للتنمية السياحية من أجل التدريب في مجال سلامة الأغذية وإصدار شهادات الاعتماد لصناعة الفندقة.

وتهتم اليونيدو بأن تتمكّن من الاستفادة من تجارب وخبرات الآخرين المعنيين بالنوعية والمعايير قَدْرَ اهتمامها بأن تتقاسم ثروتها المعرفية مع شركائها من المنظمات. وإلى حدّ بعيد، يعزى فضل النجاح المحقق في تطبيق معايير سلامة الأغذية في البلدان النامية إلى شراكة اليونيدو مع المبادرة العالمية لسلامة الأغذية، وهي مؤسسة غير ربحية من القطاع الخاص تتولى مضاهاة مواصفات الأغذية القائمة بمعايير سلامة الأغذية. وركز تعاونُ وشراكةُ اليونيدو مع هذه المبادرة خلال عام ٢٠١١ على وضع وتنفيذ بروتوكول الأسواق العالمية لسلامة الأغذية، مع التحول من تطبيق البروتوكول تطبيقاً تجريبياً في كل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا ومصر والهند إلى وضع برنامج تعاوني تقني شامل يُعتزم تنفيذه في أفريقيا بالمشاركة مع المبادرة المذكورة وعدد من كبار بائعي التجزئة الأفريقيين. وواصلت اليونيدو أداء دورها النشيط في المجلس الاستشاري للمبادرة وكذلك في لجنتها التقنية.

واتخذت اليونيدو خلال السنة أيضاً خطوات من أجل تعزيز تعاونها مع المركز الهولندي لتشجيع الاستيراد من البلدان النامية، وهو وكالة تابعة لوزارة الخارجية في هولندا، في نطاق برنامجه للمعايير الخاصة، كما عزَّزت تعاونها مع مركز التجارة الدولية، في إطار برنامجه للتجارة من أجل التنمية المستدامة.

وفي شباط/ فبراير، رحَّبت مبادرة دولية جديدة للتدريب في مجال القياسات بأول دفعة من الطلاب كجزء من المشروع الرامي للتعزيز المؤسسي لنظام القياسات الأفريقي الممول من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي. وانعقدت دورة عام ٢٠١١ لمدرسة القياسات التابعة لنظام القياسات الأفريقي في نيروبي في شباط/ فبراير لمدة عشرة أيام وكانت غايتها إطلاع ممارسي القياسات من الشباب في أفريقيا على العناصر اللازمة لبناء نظام قياسات سليم في البلد، وتزويدهم بالخبرة العملية في عدد من المجالات التقنية. وبالإضافة إلى التحاق الطلاب بفصول مختبرية أجرى الطلاب زيارات لعدة مصانع من أجل تقييم تنفيذ مواصفات النوعية والمعايير والقياسات وأثرها في نجاح الصناعات المعنيّة. وشارك في استضافة المدرسة محلياً كلٌّ من مكتب المعايير الكيني والإدارة الكينية للأوزان والقياسات. والغاية من المدرسة هي تزويد جيل من الأخصائيين الشباب بالمعرفة اللازمة لبناء بنية القياس التحتية الأفريقية والوصول بها إلى مستوى مقبول دولياً. واستفاد ما

مجموعه ٧٦ طالباً من ٣٨ بلداً من خبرة ١٧ من العلميين المعروفين دوليا الذين وُجِّهت لهم الدعوة لتقاسم معارفهم في مجال اختصاص كل منهم.

وفي مقرّ اليونيدو، أتاح تدريب داخلي أُجري في عام ٢٠١١ لعدد من الموظفين تعميق معرفتهم بنظم إدارة النوعية القائمة على مجموعة معايير ISO 9001 بغية وضع إجراءات التشغيل المعيارية في بناء القدرات التجارية داخل اليونيدو.

وفي أيار/ مايو وقّعت اليونيدو اتفاقاً مع معهد كوريا لبحوث المعايير والعلوم من أجل توسيع التعاون بشأن أنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالقياس والمعايير وتقييم الامتثال. وضمن خطة العمل المشتركة، نُفِّذ في أيلول/ سبتمبر أول برنامج مشترك بين اليونيدو والمعهد للتدريب على القياس. ويتوقع أن تلحق بشتى تلك البرامج التدريبية نسبةً جيدة من المرشّحات.

وتشهد مشاريع اليونيدو على أنّ دعم مختبرات الفحص من أجل اعتمادها دولياً يفيد المنشآت المحلية أيضاً في زيادة صادراتها: حيث تحظى المختبرات بإقرار دولي بدقة وموثوقية خدماتها، في حين تستفيد الشركات المصدّرة من تقليص مدة الفحص ومن انخفاض تكاليف خدمات الفحص المتاحة محلياً والمقبولة دولياً. وفي سري لانكا، عملت اليونيدو، بمساعدة مالية من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، على الارتقاء بسبعة مختبرات لكي تتمكن من الحصول على اعتماد من الهيئة السويدية للاعتماد وتقييم الامتثال. وبالمثل موَّل الاتحاد الأوروبي برنامجاً نفَّذته اليونيدو في باكستان، حيث جرى تحسين ١٩ مختبراً يعمل في مجال الفحص الكيميائي والميكروبيولوجي، والمعايرة، والمنسوجات والملبوسات، والجلود والفحص الكهربائي، وذلك من أجل الحصول على اعتماد من هيئة الاعتماد النرويجية. وأدى توسع قدرة البلدين على إجراء فحوص ومعايرة محلية معترف بها دولياً إلى تمكين الشركات المصدّرة من الوصول إلى الأسواق العالمية، في حين حقَّقت المختبرات نفسها زيادة ملحوظة في حجم أعمالها.

ترويج الصادرات الصناعية واتحادات المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تتعرَّض المنشآت الصغيرة التي تحاول العمل "بمفردها" لخطر الإقصاء من العولمة والحرمان من فرص تحقيق الثروات التي تتيحها. وفي إطار برنامج خاص مكرَّس لتجمّعات وشبكات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تساعد اليونيدو تلك المنشآت على حشد قواها معاً بغية الاستفادة من الفرص التي تتيحها الأسواق. وكثيراً ما تُردع المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن التصدير نتيجة لتعقد أعمال التصدير والمخاطر الكبيرة التي تنطوي عليها. وتشير الدلائل، لا سيما خلال مراحل التصدير الأولى، إلى أنَّ الفشل شائع نسبياً. والنجاح في تطوير أسواق الصادرات يستلزم درجة رفيعة من الدراية، وجهوداً جبارةً من قبل المنشأة وموارد مالية كافية. ويتعيّن على المنشآت الراغبة في التصدير استبانة الأسواق الأجنبية المناسبة، والاتصال بالموزّعين المحليين و/ أو كبار المستهلكين، والتعرّف على الجوانب المفضَّلة لدى زبائنهم وتكييف نوعية وأسعار منتجاتها وفقاً لها. وكثيراً ما تتجاوز المهارات والتكاليف اللازمة لمواجهة تلك التحديات قدرات فرادى المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وثمَّة نهج فعَّال يتمثَّل في تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تشكيل اتحادات للتصدير. وهو لا يقتصر على مساعدة تلك المنشآت على توسيع نطاق وصولها لأسواق

اليونيدو تساعد على تعزيز شبكات منتجي المصنوعات الحرفية في بيرو – ولا سيما النساء اللواتي يقطن في مناطق نائية عن البلد – من أجل تسويق منتجاتهن على نحو أفضل.

الصورة: اليونيدو

التصدير، وإنما يضمن لها أيضاً إدخال تحسينات على النوعية وزيادة كفاءة أساليبها الإنتاجية.

شارك عشرون ممثلاً لمنظمات تنتمي إلى القطاعين العام والخاص في أمريكا اللاتينية والكاريبي، تعمل على إنشاء تجمّعات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، في دورة تدريبية بشأن اتحادات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، نظمتها اليونيدو بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو، بإيطاليا، والاتحاد الإيطالي لاتحادات التصدير الذي عكف على تقديم دعم قيّم لبرنامج اليونيدو لاتحادات التصدير منذ إنشائه. وتألفت الدورة من تدريب استغرق أربعة أيام في موقع مركز التدريب الدولي أعقبه تعليم بالاتصال الإلكتروني المباشر لمدة ٦٠ ساعة، توزعت على امتداد أربعة أشهر، قدّمته منصة اليونيدو للتعلّم الإلكتروني في مجال الاتحادات. وتشهد المبادرات الاتحادية الجديدة التي أُطلقت عقب الدورة في ستة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على نجاح التدريب. ويُتوقَّع أن ينضمّ معظم المشاركين في التدريب إلى شبكة أمريكا اللاتينية لمروِّجي اتحادات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهي شبكة جديدة يُعتزم إنشاؤها في إطار مشروع أقاليمي جديد لتعزيز اتحادات المنشأ واتحادات التصدير للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وهذا المشروع ممول من هيئة التعاون الإنمائي الإيطالية.

ويشمل العنصر الثاني من المشروع نفسه تقديم مساعدة على المستوى القطري لغرض تعزيز الاتحادات في إكوادور وبيرو والمغرب. وفي نيسان/ أبريل، أشرفت اليونيدو على توقيع اتفاقات شراكة بين الاتحاد الإيطالي لاتحادات التصدير ورابطات ومؤسسات تعمل على تشجيع اتحادات التصدير في المغرب (الرابطة المغربية لاتحادات التصدير) وبيرو (غرفة تجارة ليما والشبكة البيرويّة لغرف التجارة الإقليمية). ويجري في مصر تشجيع اتحادات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق، وذلك في إطار مشروع يرمي إلى تحسين قطاع النباتات الطبية والعطرية. وقد بدأ هذا المشروع في عام ٢٠١١ بتمويل من وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا.

المسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل الاندماج في الأسواق

المسؤولية الاجتماعية للشركات هي مفهوم إداري يُقصد به تشجيع المنشآت على تعزيز وعيها بأثر أعمالها في بقية المجتمع، بما في ذلك الأثر في أصحاب المصلحة في المنشآت نفسها وفي البيئة. وهو يساهم في التنمية المستدامة والرعاية الاجتماعية عن طريق تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية لجميع أصحاب المصلحة.

وتلتزم شركة هيولِت باكارد، وهي من أكبر شركات تكنولوجيا المعلومات في العالم، بمبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات، ويتجسد ذلك الالتزام في برامجها الاجتماعية العالمية المبتكرة. ويتيح برنامج مبادرة التعلّم الموجَّه إلى مؤسسي المشاريع، التابع لهذه الشركة، حصول مؤسسي المشاريع من الشباب الطموحين من جميع أنحاء العالم على المهارات اللازمة لاستهلال أعمالهم التجارية الخاصة وإدارتها وتوسيعها، بما في ذلك الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات والتسويق والاتصال والأعمال المالية. وتتعامل اليونيدو مع شركة هيولِت باكارد منذ عام ٢٠٠٨؛ وقد قامت، بالتعاون مع معهد دفع عجلة المنشآت الصغيرة جداً ومركز تنمية التعليم، وهما منظمتان دوليتان من المنظمات غير

›› تشجّع اليونيدو نوعين متباينين من اتحادات المنشآت الصغيرة والمتوسطة يرميان لتعزيز الوصول إلى الأسواق الخارجية وهما اتحادات التصدير واتحادات المنشأ.

اتحاد التصدير هو تحالف طوعي للشركات يرمي لترويج صادرات أعضائه من سلع وخدمات عبر إجراءات مشتركة. وهو منظمة رسمية تهدف لتعزيز التعاون الاستراتيجي المتوسط والطويل الأجل بين الشركات، وتنظيم أنشطة مشتركة بغية تيسير الوصول إلى الأسواق الأجنبية. أمّا اتحاد المنشأ فهو تحالف طوعي بين فرادى المنتجين أو الشركات أو التعاونيات التي تتبع سلسلة القيمة نفسها وتعمل على إنتاج نفس الأغذية الزراعية التقليدية أو المنتجات الحرفية ذات المنشأ الإقليمي. والغاية الرئيسية لاتحاد المنشأ هي إضافة قيمة للمنتجات التقليدية ذات المنشأ الإقليمي وتوسيع شهرتها العالمية في الأسواق المحلية بل وربما في الأسواق الدولية.

”نحن بحاجة للأعمال من أجل إعطاء معنى وبُعدٍ عمليين للقيم والمبادئ التي تربط بين الثقافات والشعوب في كلّ مكان.“

بان كي-مون، الأمين العام للأمم المتحدة

الربحية تعملان من أجل تعزيز المعرفة والتعلّم، بإيجاد ما يزيد على ١٧ ٠٠٠ فرصة عمل، وتدريب أكثر من ٤٢ ٠٠٠ طالب، وإنشاء ٩٣ مركزاً من مراكز مبادرة التعلّم المذكورة أعلاه في ١٣ بلداً واعتماد أكثر من ٢٧٠ مُدرِّباً. ولقد تم توسيع برنامج مراكز المبادرة ليشمل بلداناً تنتمي إلى شتّى القارات، وأصبح المنهاج الجديد لهذا البرنامج متاحاً بالإنكليزية والبرتغالية والتركية والروسية والصينية والعربية والفرنسية. وفي عام ٢٠١١، أطلقت اليونيدو وشركة هيولت باكارد مبادرة تدريبية جديدة في ولاية إيبوني في نيجيريا، الغرض منها مساعدة المهنيين الشباب العاطلين عن العمل لكي يصبحوا مزارعين. وولاية إيبوني ولاية زراعية بالدرجة الأولى يمكن فيها للأعمال التجارية القائمة على الزراعة أن تتيح فرص عمل لمن تتوفر لديهم المؤهلات اللازمة.

وأُطلق نشاط هام آخر في عام ٢٠١١ وهو إصدار منشور عنوانه تسخير المعايير الخاصة لصالحك: دليل بشأن المعايير الخاصة في قطاعات صناعة الملبوسات والأحذية والأثاث. ويقدم الدليل للمنتجين فكرة معمقة عن المعايير الخاصة وتوجيهات لتسخير تلك المعايير لصالحهم. واستمدت المعلومات من الاستبيانات والمقابلات مع عينة من شركات التصدير العاملة في قطاع الأحذية في الهند، وقطاع المنسوجات والملبوسات في تركيا، وقطاع الأثاث في البرازيل.

ويعتبر قطاع المنسوجات والملبوسات من أهم القطاعات الصناعية في تركيا من حيث إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، وإيجاد فرص العمل وصافي الصادرات. ولقد وضعت اليونيدو برنامجاً مشتركاً ثلاثي السنوات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديب) ومنظمة العمل الدولية، وهو ممول من قبل الصندوق المشترك بين اليونديب وإسبانيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والغرض منه تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع المنسوجات والملبوسات في تركيا. ويستهدف البرنامج بصفة خاصة المنشآت الواقعة في المناطق الفقيرة والمستضعفة بغية دمجها في سلاسل القيمة المحلية والإقليمية والعالمية. ويشكل قطاع المنسوجات والملبوسات مجالاً لا غنىً فيه عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وعن المعايير الخاصة لغرض القيام بالأعمال التجارية والوصول إلى سلاسل العرض العالمية.

ومن بين المسؤوليات التي تنهض بها اليونيدو في إطار البرنامج المشترك مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على دمج المعايير والمبادئ الاجتماعية والبيئية في أعمالها التجارية وممارسات التشغيل التي تتبعها. وقد عُقد في آذار/ مارس، في اسطنبول، بتركيا، اجتماع لفريق خبراء معني بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والمعايير الخاصة، شاركت فيه شركات متعددة الجنسيات كائنة في تركيا، وكانت من بين العلامات التجارية الدولية الممثلة فيه شركات ماركس أند سبنسر، وأوتّو فرساند، وأتش أند أم، بالإضافة إلى شركات المنسوجات الوطنية الكبرى وممثلين من القطاع الخاص المحلي. وكانت الغاية من الاجتماع إعداد برنامج لدعم المنشآت المورِّدة الصغيرة والمتوسطة بالاستناد إلى برنامج منظّمي المشاريع الذين يتحلّون بالمسؤولية (برنامج ريب) التابع لليونيدو.

ويندرج برنامج ريب في صلب النهج الذي تتبعه اليونيدو إزاء المسؤولية الاجتماعية للشركات. والبرنامج هو أداة للإدارة والتبليغ تقوم على المسؤولية الاجتماعية للشركات وتعمل على دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل تنفيذ مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهي بذلك تربط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأعمال التجارية. وقد بدأت اليونيدو في عام ٢٠١١ العمل على وضع صيغة منقحة لمنهجية ريب+ تستجيب لاحتياجات المورّدين والمشترين على السواء، وذلك بإضافة مخطط للتوجيه والتقييم إلى مجموعة برامج ريب التدريبية القائمة. وسيجري في عام ٢٠١٢ اختبار مجموعة برامج ريب+ في سياق شراكة اليونيدو مع

يستهدف مشروع مشترك بين اليونيدو ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤسسات صغيرة ومتوسطة في قطاع النسيج الذي هو القطاع الأكبر والأكثر كثافة من حيث اليد العاملة في تركيا. ويهدف هذا البرنامج المشترك المبتكر إلى تمكين أوساط الأعمال التجارية المحليّة من بلوغ حالة من «القدرة التنافسية المسؤولة» تنطوي في آن معاً على تحسين إنتاجية الشركات ونفاذها إلى الأسواق إلى جانب إفادة المجتمعات المحلية المحرومة في المناطق الفقيرة.

الصورة: اليونيدو

مجموعة شركات مترو في مصر والهند، وسيجري تطبيقها أيضاً في شراكة جديدة مع شركة AEON اليابانية للبيع بالتجزئة في منطقة جنوب شرق آسيا. ولقد بدأ في عام ٢٠١١ التعاون بين برنامج ريب+ والبرنامج العالمي للامتثال الاجتماعي، وهو برنامج تجاري التوجه يرمي إلى التحسين المتواصل لظروف العمل والظروف البيئية في سلاسل العرض العالمية. وسيدعم هذا التعاون قيام روابط تجارية شاملة بين تجمعات المورّدين وأعضاء البرنامج العالمي للامتثال الاجتماعي – أي كبار المصنِّعين وبائعي التجزئة في العالم – عن طريق برنامج لبناء القدرات ومخطط للمراجعة المسبقة يتوقع تطبيقهما على مستوى المورّدين. ويجري تطبيق هذا النهج المستدام لتنمية المورّدين عن طريق شراكات القطاع العام والقطاع الخاص مع الشركات المتعددة الجنسيات، وهو يمثل العنصر الأساسي لخطط اليونيدو الرامية لتوطيد وجودها في النقاش بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات في السنوات المقبلة.

وثمة مشروع آخر جرى تنفيذه بنجاح في عام ٢٠١١ لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فييت نام على اعتماد نهج المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتباره شرطاً أساسياً للوصول إلى سلاسل العرض العالمية. ففي إطار برنامج "سويتش آسيا" (Switch Asia) الذي يموله الاتحاد الأوروبي لتعزيز استدامة الاستهلاك والإنتاج في آسيا، تهدف اليونيدو إلى غرس نهج شمولي للمسؤولية الاجتماعية للشركات على مستوى المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الثلاثة التالية من اقتصاد فييت نام المتنامي: المنسوجات والملبوسات، الجلود والأحذية، والصناعات الإلكترونية فضلاً عن تعزيز المؤسسات الوسيطة. وبالإضافة إلى تغطية البيئة والعمل، عُرِضَت خمسة مواضيع جديدة على الأوساط التجارية وكذلك على الخبراء الوطنيين في مجال المسؤولية الاجتماعية: الإدارة، وحقوق الإنسان، وممارسات التشغيل المنصفة (بما في ذلك مكافحة الفساد وحقوق الملكية الفكرية)، واهتمامات المستهلك، والتنمية المجتمعية. ولقد أثبت محفل تقويم المسؤولية الاجتماعية للشركات، الذي طُبق في وقت مبكر من عام ٢٠١١ في فييت نام، أنه أداة فعالة لإذكاء الوعي. والمحفل هو سلسلة أحداث منتظمة شملت أصحاب مصلحة متعددين وتناولت مواضيع ذات صلة تبلورت على امتداد السنة السابقة واجتذبت اهتماماً كبيراً من وسائل الإعلام. وسيتواصل تنفيذ هذه السلسلة في عام ٢٠١٢، حيث ستغطي مرة أخرى مسائل نشأت مؤخراً تشمل حقوق الملكية الفكرية، وخصوصية البيانات، والنفايات السامة. ومن بين الآثار الهامة لمحفل تقويم المسؤولية الاجتماعية للشركات ما أبدته الوكالات الحكومية من التزام باتخاذ خطوات من أجل اعتماد المعايير الطوعية الدولية "ISO 26000:2010" للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، توجيهات بشأن المسؤولية الاجتماعية. كما ساهم في هذه الخطوة الهامة ما يزيد على ٥٠ حدثاً اتخذت شكل حلقات عمل ودورات تدريبية وحلقات دراسية اجتذبت زهاء ٢ ٥٠٠ مشارك.

واستناداً للتجارب الثمينة والنتائج المحققة خلال السنتين الماضيتين، استُعرضت أدوات ريب لليونيدو ويجري تعديلها الآن لكي تعبِّر عن أحدث الاتجاهات في المسؤولية الاجتماعية للشركات. وقُبيل انتهاء عام ٢٠١١، تم بنجاح وضع نهج ريب٢٦ الجديد واختُبر تجريبياً في عدة دورات لتدريب الاستشاريين وأعضاء منظمات وشركات الأعمال التجارية في فييت نام.

القيمة لقاء المال في مجال المعايير والنوعية

» **في سياق دراسة مستقلة أُجريت مؤخّراً** لتسع منظمات متعدّدة الأطراف تعمل على تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، أُفردت اليونيدو باعتبارها منظمة "توفّر قيمة جيدة لقاء المال في مجال المعايير والنوعية، وهو مجال اختصاص تنفرد به اليونيدو على الصعيد الدولي".

وقد أَسندت الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي إلى شركة استشارية سويدية مهمة إجراء تلك الدراسة المعنونة تقديم المساعدة المتصلة بالتجارة عن طريق المنظمات الدولية: دراسة تجميعية. وحدّدت الدراسة توفير الخبرة التقنية الرفيعة الجودة، والقدرة على الاستجابة للمشاكل الطارئة على مستوى البلدان، باعتبارهما موطن القوة الرئيسي لليونيدو.

وتتدرج النرويج في عداد أكبر الجهات المانحة للمنظمة وثاني أكبر جهة مانحة في مجال بناء القدرات التجارية. فمنذ عام ٢٠٠٧، قدّمت النرويج دعمها إلى ١١ مشروعاً أو برنامجاً ذا صلة بالتجارة من بين مشاريع اليونيدو وبرامجها، وبتكلفة إجمالية بلغت ١١٠ مليون كرونة نرويجية (٢٠٠٧-٢٠١١). وهذه المشاريع تقتصر تقريباً على بناء القدرات التجارية وعلى المعايير والقياس والاختبار وتقييم النوعية في أقل البلدان نمواً في آسيا وأفريقيا. وبعد تحليل وتقييم لما تقدّمه النرويج من مساعدة تقنية متصلة بالتجارة عن طريق المنظمات الدولية، بيّنت الدراسة أنّ اليونيدو هي "الوكالة الوحيدة التي تضيف فيها النرويج أكبرَ إضافاتها"، أي التي يحقّق فيها إسهام النرويج أكثر ما يمكنه تحقيقه من إثراء.

وأكّدت دراسة الوكالة النرويجية أنّ لليونيدو برنامجاً شاملاً للمساعدة التقنية في مجال بناء القدرات التجارية يركز على المعايير والنوعية. كما تؤكّد الدراسة على الشراكة المتينة التي تتمتّع بها النرويج مع اليونيدو منذ أواخر تسعينات القرن الماضي؛ وتشير إلى الصورة البارزة التي منحتها المنظمة للبلد ولدوره في تنمية برنامج اليونيدو لبناء القدرات التجارية على صعيد المنظمة الشامل. وتذكر الدراسة أنّ النرويج كانت أول الجهات المانحة التي ركّزت في تسعينات القرن الماضي على المعايير التجارية وأنّ اليونيدو أثنت على الدعم الذي قدّمته النرويج. وفي الاستعراض الذي أجرته منظمة التجارة العالمية في تموز/يوليه للمعونة من أجل التجارة، عرضت اليونيدو ٢٣ من مشاريعها، من بينها ٩ مشاريع تموّلها النرويج.

ولقد أقرّت النرويج منذ عهد بعيد بأهمية التجارة للتنمية، لذا فإنّ المساعدة المتصلة بالتجارة ليست سمة حديثة العهد من سمات المعونة النرويجية. ومع إطلاق مبادرة المعونة من أجل التجارة في عام ٢٠٠٥ ووضع خطة عمل النرويج للمعونة من أجل التجارة في عام ٢٠٠٧، تعزّز هذا الالتزام وتزايدت المعونة الموجهة عبْرَ المنظمات المتعدّدة الأطراف. ولقد تلقت المنظمات التسع والبرامج المذكورة في الدراسة مجتمعةً ٩٧ في المائة من دعم النرويج المتعدد الأطراف المتصل بالتجارة منذ عام ٢٠٠٧. وفي حين يشكل الإطار المتكامل المعزّز أهم قنوات المعونة النرويجية، فإنّ اليونيدو تحتل المرتبة الثانية، بل إنها مُنحت مؤخّراً دوراً أقوى نسبياً.

ويؤكّد تقييم قدرة اليونيدو على التنفيذ وتقديم تقارير الأداء في مجالات الأولوية المتصلة بالتجارة بالنسبة للنرويج

Photo: ©Istock.com/Colin & Linda McKie

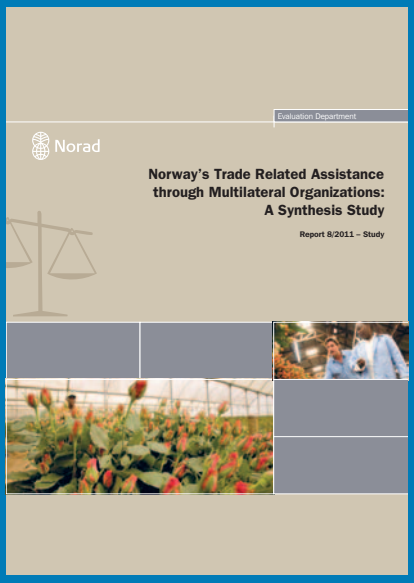

ما تنفرد به اليونيدو من اختصاص دولي في مجال المعايير والنوعية. ولقد كانت النرويج في الواقع أول جهة مانحة تركّز على المعايير في السياق التجاري، ممّا أدّى إلي قيام شراكة متينة بين اليونيدو والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي. وقد اتّبع فيما بعد هذا التوجّهَ المواضيعي كلٌ من سويسرا والاتحاد الأوروبي.

كما تثني دراسة الوكالة النرويجية على "مستوى الشفافية الرفيع الذي تتّسم به تقييمات اليونيدو"، سواء التقييمات التي تجريها المنظمة بنفسها أو التي تُكلّف غيرَها بإجرائها. وبدورها، دعمت النرويج تقييماً مواضيعياً أُجري في عام ٢٠٠٩ لتدخّلات اليونيدو التقنية في مجال المعايير والقياس والاختبار والنوعية، وأكّد هذا التقييم على أهمية هذا النوع من المشاريع ولَفَتَ الانتباه إلى قدرة اليونيدو على توفير الخبرة التقنية الرفيعة الجودة وعلى الاستجابة للمسائل الطارئة.

وفي تناوله لليونيدو باعتبارها منظمة "للتعلّم"، أشار التقييم إلى التطورات الإيجابية التي حدثت خلال العقد الماضي. وتفضي ما انتهت إليه دراسة الوكالة النرويجية من نتائج مشجّعة بشأن أداء إلى توصية عامة بمواصلة دعم النرويج لليونيدو. ويمكن تحميل التقرير الكامل للوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي من العنوان التالي:

www.Norad.no/no/resultater/publikasjoner/evaluering-er/publikasjon?key=387196

›› لم يعد هناك شكّ في الحاجة إلى
أنماط إنتاجية مستدامة بيئياً وإلى تحسين
فعالية استخدام الموارد.

٥،

البيئة والطاقة

يتبيّن من خلفية تفشّي الفقر والتفاوت الاقتصادي أنّ العوامل المتمثّلة في تقلّبات تكلفة الطاقة والمواد الخام والأغذية، إلى جانب تأرجح حالة المناخ على نحو يثير القلق، وما شهدته مستويات صحة النظم البيئية في العالم من انخفاض ملحوظ، هي التي دفعت بمسائل الطاقة والإنتاجية وأمن الموارد إلى مركز الصدارة على جدول الأعمال السياسي العالمي. ويواجه مقرّرو السياسات مأزقا جرّاء ذلك: فهم ملتزمون بتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة لكنهم مضطرون في الوقت نفسه لتقليص استهلاك الموارد غير المقيّد الذي كان فيما مضى الدافع الحقيقي للنمو الاقتصادي.

ولم يعد هناك أدنى شكٍّ في الحاجة إلى توفّر أساليب إنتاج مستدامة بيئيا وإلى زيادة كفاءة استخدام الموارد. وتصحُّ هذه المقولة بوجه خاص في العالم النامي الذي يمكنه أن يتجنَّب المزالق البيئية التي واجهتها البلدان المتقدِّمة النمو وأن يستفيد من الخبرة السابقة من أجل العمل من البداية على إرساء بنية تحتية صناعية أكثر اخضراراً.

ولقد اعتمدت اليونيدو في إطار مبادرتها بشأن الصناعة الخضراء التي أطلِقت في عام ٢٠٠٩، استراتيجية ذات شقَّين بهدف إنشاء نظام صناعي من شأنه أن لا يستنفد موارد العالم الطبيعية ولا أن يحمِّله أعباء التلوّث. فهي، من ناحية، تساعد الصناعات القائمة بغض النظر عن قطاعها أو حجمها أو مكانها، على تخضير عملياتها وإجراءاتها ومنتجاتها فيما تساعد البلدان، من الناحية الأخرى، على إقامة صناعات خضراء جديدة عن طريق حفز التنمية واستحداث صناعات توفّر سلعاً وخدمات بيئية. وتعمل اليونيدو، تحت مظلة مبادرتها بشأن الصناعة الخضراء، وبقدر متزايد باطِّراد، على توجيه أنشطة تعاونها التقني وأنشطة محفلها العالمي نحو مساعدة مقرِّري السياسات وقطاع الصناعة والمجتمع الدولي على اعتماد أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية لضمان كفاءة استخدام الطاقة وإنتاجية الموارد والتخفيف من آثار تغيُّر المناخ من خلال استخدام أدوات وآليات وشراكات سوقية فعّالة.

وفي الوقت الحاضر، وعلى ضوء سجلّ اليونيدو الحافل بالإنجازات المتابعة في التصدِّي للأخطار التي تتهدَّد الاستقرار البيئي، تحظى المبادرة المشار إليها بدعم ملموس وبالالتزام تجاهها من جانب الدول الأعضاء والوكالات الشقيقة داخل أسرة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين الذين يقفون على أهبَّة الاستعداد للمضي قُدماً بجدول أعمال الصناعة الخضراء. وقد أصبحت اليونيدو، بفضل الاستجابة الحماسية لنهجها بشأن الصناعة الخضراء في عام ٢٠١١، في وضع أفضل في المفاوضات المؤدِّية إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) عام ٢٠١٢ وما بعده. ويصف هذا الفصل السبل التي مكَّنت اليونيدو من تعزيز أنشطتها وخدماتها في المجال البيئي الصناعي في إطار المكوِّنات المواضيعية الثلاثة لبرنامجها الخاص بالبيئة والطاقة، وهي: الإنتاج الصناعي المتَّسم بكفاءة استخدام الموارد وبقلة الانبعاث الكربوني، والحصول على الطاقة النظيفة للأغراض الإنتاجية، وبناء القدرات من أجل تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعدِّدة الأطراف.

الإنتاج الصناعي المتَّسم بالكفاءة في استخدام الموارد وبقلّة الانبعاث الكربوني

المحفل العالمي والأنشطة في إطار مبادرة الصناعة الخضراء

خلال عام ٢٠١١، نالت مبادرة اليونيدو بشأن الصناعة الخضراء اعترافاً رفيع المستوى في عدد من المحافل الدولية. ففي نيسان/أبريل، نظَّمت اليونيدو، بالاشتراك مع البعثة الدائمة لجمهورية الفلبين لدى الأمم المتحدة، حدثاً بشأن التقدُّم في تنفيذ استراتيجيات وبرامج الإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد في البلدان النامية والبلدان التي تمرّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. لقد سعى هذا الحدث إلى تهيئة نقطة انطلاق للدول الأعضاء لتكوين توافق سياسي في الآراء بشأن الصناعة الخضراء في الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، المقرَّر عقده في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتركَّزت المناقشات على سبل ضمان تلبية احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والاقتصادات الناشئة على نحو فعَّال في الإطار العَشري للبرامج الخاصة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، الذي تنظر فيه الدول الأعضاء في الدورة المذكورة. وأقرَّ المشاركون بأن الجهود الدولية الرامية إلى تسريع عملية التحوّل إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة ينبغي أن تستند إلى الخبرات والمؤسسات القائمة، مثل برنامج اليونيدو بشأن المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب).

وخلص أيضاً إلى أنه لما كان نهج الإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد منطبقاً على جميع البلدان في جميع مراحل التنمية، فلا بد أن يهدف إلى إقامة سبل تواصل عالمي.

وفي أيار/مايو، طَرحت اليونيدو مفهومها للصناعة الخضراء أمام المؤتمر الإيكولوجي الدولي الرابع في نيفسكي، الذي عُقد من أجل مواجهة التحدّيات البيئية العالمية ولتعزيز الأمن البيئي من خلال تعزيز التعاون عبر الحدود ووضع تشريعات بيئية في الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة (انظر أيضاً الفصل ٣). وشاركت في استضافة هذا الحدث، الذي عُقد في سانت بيترسبورغ، الاتحاد الروسي، الجمعية البرلمانية المشتركة للدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ومجلس الاتحاد التابع للجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي واليونيدو. وأفضى المحفل إلى إصدار إعلان بشأن الصناعة الخضراء لحماية البيئة عبَّر عن بلدان الدول المستقلة حديثا تجاه المبادرة، وعن دعمه لتلك البلدان ولمنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصّصة على السواء في استعداداتها لمؤتمر ريو+٢٠.

وفي حزيران/يونيه، أَجْرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشة حول "الاقتصاد الأخضر: سبيل للتنمية المستدامة". وكجزء من المناقشة الموضوعية، وإحياءً لليوم العالمي للبيئة في ٥ حزيران/يونيه، نظّمت اليونيدو واليونيب حدثا جانبيا حول "الاقتصاد الأخضر: خدمات النظام الإيكولوجي وكفاءة استخدام الموارد، مع تركيز خاص على الغابات والصناعات الحرجية"، وذلك في مقرّ الأمم المتحدة، في ٢ حزيران/يونيه. وركَّزت المناقشات على الحاجة إلى كفاءة استخدام الموارد، مع الاعتراف في الوقت نفسه بأن خدمات النظام الإيكولوجي تؤدّي دورا حاسما في إنتاج العديد من السلع والخدمات الأساسية لعالم يشهد نمواً سكانياً مطَّرداً.

عُقد المؤتمر الإيكولوجي الدولي الرابع في نيفسكي، الذي شاركت اليونيدو في تنظيمه، في مدرّج قصر تافريتشكي في سانت بيترسبرغ، الاتحاد الروسي، في أيار/مايو.
الصورة: اليونيدو

وفي تشرين الأول/ أكتوبر، نظَّمت اليونيدو ووزارة البيئة في الأردن منتدى المدن البيئية في البحر الأبيض المتوسط بشأن إدارة المياه والنفايات، وذلك في مرسيليا، فرنسا، في إطار الأسبوع الاقتصادي المتوسطي (انظر أيضاً الفصل ٣). وكان ذلك المنتدى هو الثاني في سلسلة منتديات تهدف إلى تعزيز قدرة المدن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على معالجة مسائلها البيئية البالغة الأهمية. لقد التقت بلديات المنطقة معا بحضور ممثّلين عن القطاعين العام والخاص لإيجاد حلول لمختلف التحدّيات البيئية التي تواجه المراكز الحضرية، بما يعزِّز النمو الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية على السواء. وبالإضافة إلى الموضوع الرئيسي للمنتدى، وهو إدارة المياه والنفايات، ناقش المشاركون أيضاً مسائل متقاطعة مثل كفاءة استخدام الطاقة وآليات التمويل.

وكان ثمة حدث دولي آخر مهم تمثَّل في مؤتمر طوكيو للصناعة الخضراء الذي عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر، حيث وصف نحو ٥٠٠ مشارك التقدّم المحرز في الصناعة الخضراء في بلدانهم (انظر الفصلين ١ و٣). وعمل هذا المؤتمر الرفيع المستوى الذي دام ثلاثة أيام وقام بإدارته مدير مكتب اليونيدو في نيويورك، على تشجيع نقل وتطبيق أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية من أجل تنمية الصناعة الخضراء. كما شجّع على تبادل الخبرات حول البرامج والمبادرات المتصلة بالصناعة الخضراء التي يشارك فيها القطاعان العام والخاص.

وفي أيلول/ سبتمبر، تعاونت اليونيدو مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واليونيب والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وجامعة الدول العربية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي على وضع خطة عمل لتطوير الصناعات الخضراء في العالم العربي. وحضر المؤتمر المعنون "الصناعات الخضراء من أجل توفير فرص عمل"، الذي عُقد في بيروت، خبراء وطنيون من البلدان العربية، وكذلك خبراء دوليون في مجال الصناعات الخضراء، وممثلون عن المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجاليْ الصناعة والبيئة.

الإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد

في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢، استهلَّت اليونيدو واليونيب مشاريع رائدة في مجال الإنتاج الأنظف لإيضاح عملية إنتاج أكثر ملاءمة للبيئة في مجموعة مختارة من البلدان النامية. وقد أدَّى نجاح هذه العملية التجريبية، بعد ذلك بعامين، إلى استهلال برنامج اليونيدو واليونيب المشترك الخاص بإنشاء المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف. وثمة في الوقت الراهن ٤٧ من المراكز والبرامج في هذا الصدد في جميع أنحاء العالم.[1] وهي توفِّر طائفة من الخدمات للحكومات وأوساط الأعمال التجارية والمعاهد التعليمية وغيرها من أصحاب المصلحة فيما يخص الأساليب والممارسات والسياسات والتكنولوجيات المتصلة بالإنتاج الأنظف. وهي أيضاً

(١) توجد المراكز والبرامج الوطنية للإنتاج الأنظف المشتركة بين اليونيدو واليونيب في الأماكن التالية من العالم – أفريقيا والمنطقة العربية: إثيوبيا، أوغندا، تونس، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، الرأس الأخضر، رواندا، زمبابوي، كينيا، لبنان، مصر، المغرب، موزامبيق؛ آسيا والمحيط الهادئ: جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سري لانكا، الصين، فييت نام، كمبوديا، الهند؛ أوروبا وآسيا الوسطى: الاتحاد الروسي، أرمينيا، ألبانيا، أوزبكستان، أوكرانيا، بلغاريا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سلوفاكيا، صربيا، كرواتيا، هنغاريا؛ أمريكا اللاتينية: إكوادور، البرازيل، بوليفيا (دولة-المتعدِّدة القوميات)، بيرو، السلفادور، غواتيمالا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك، نيكاراغوا، هندوراس.

نظّم مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في طوكيو جناح اليونيدو الذي أقيم في المؤتمر الدولي بشأن الصناعة الخضراء في آسيا، الذي عُقد في طوكيو. ومن خلال الأنشطة ذات الصلة التي تمّ تنظيمها بالتعاون مع معرض التكنولوجيات البيئية لعام ٢٠١١ الذي أقامه البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية، أتاح مؤتمر طوكيو فرصاً للمواءمة بين احتياجات البلدان النامية المشاركة من التكنولوجيا البيئية والعرض الدولي لأفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية.

الصورة: اليونيدو

أثبتت المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف، ومراكز تكنولوجيا الطاقة وغيرها من المبادرات أن الاعتناء بالموارد والطاقة والبيئة أمر جيد عموما بالنسبة للأعمال التجارية والبيئة والتنمية بشكل عام. كما أثبت نهج اليونيدو واليونيب المشترك أنه فعّال للغاية لأنه قائم على تقديم دعم مستدام طويل الأجل وتيسير الوصول إلى المعارف والمعلومات، فضلا عن بناء القدرات ونقل المهارات. وأظهرت تجربة اليونيدو أن عمليات التدريب في الموقع والتقييمات واستخدام الأدوات الموائمة للمستعملين والإرشادات وكذلك نظم الدعم الوطنية هي السبيل الأكثر فاعلية في إشاعة فهم طبيعة الإنتاج المستدام باطّراد وتمكين المؤسسات من العمل بنشاط في سبيل تحقيق ذلك.

لقد ضربت المراكز مجتمعة آلاف الأمثلة التي تثبت، على صعيد المؤسسات، مزايا الإنتاج الأنظف والمتّسم بكفاءة استخدام الموارد. ففي كثير من الحالات، تولّت المؤسسات التجارية المشاركة في نُهُجَ الصناعة الخضراء دورا رائدا في نشر الوعي وتقديم الإرشادات والمساعدة لسواها من المؤسسات التجارية سواء ضمن قطاعاتها هي أو ضمن سلاسل قيمتها.

بمثابة دعاة للإنتاج الأنظف على الصعيد العام. وكانت المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف قد أنشئت في البداية كمشاريع تستضيفها الاتحادات الصناعية الوطنية أو المعاهد التقنية أو الجامعات، وقد أصبحت تدريجيا مستقلة من الناحيتين الإدارية والمالية على السواء عن اليونيدو واليونيب.

وتتوقف إلى حد كبير قدرة المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف على إحداث تغيير على مدى فعَّالية التشبيك وإدارة المعارف فيما بين المراكز وسائر المنظمات التي تقدِّم خدمات الإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد. وقد استضافت حكومة سويسرا اجتماعاً أوَّلياً مشتركاً بين اليونيدو واليونيب بشأن تشبيك مراكز الإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد، في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، عندما أنشئت شبكة عالمية لخدمات الإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد. وكلا اليونيدو واليونيب يقدِّم دعماً إلى الشبكة المذكورة من خلال برنامجهما المشترك للإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد. وفي عام ٢٠١١، بدأت الشبكة العالمية للإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد عملياتها حيث كان عدد أعضائها في البداية ٤١ مركزاً من المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف وغيرها من مقدِّمي خدمات الإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. واجتمعت اللجنة التنفيذية للشبكة مرتين خلال عام ٢٠١١. وباب العضوية في الشبكة العالمية للإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد مفتوح الآن أمام الأعضاء الجدد في كل من فئات عضويتها الثلاث، وهي: فئة الأعضاء المنتظمين وفئة الأعضاء المنتسبين وفئة الأعضاء الذين يتمتَّعون بصفة مراقب.

وفي حزيران/ يونيه، استُهِلَّ العمل بنظام عالمي لإدارة المعارف خاص بالشبكة العالمية للإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد لدعم تشغيل هذه الشبكة، وذلك في اجتماع عُقد في تونس يُركِّز في البداية على المنطقة العربية. وفي تشرين الأول/ أكتوبر، عُقدت في نيروبي أول جمعية لأعضاء الشبكة العالمية للإنتاج الأنظف المتَّسم بكفاءة استخدام الموارد وثاني مؤتمر مشترك بين اليونيدو واليونيب بشأن تلك الشبكة. وتمَّ التوقيع على إعلان نيروبي بشأن الشبكة العالمية للإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، من قِبل ممثلين عن ٣٢ عضوا وعن ١٠ آخرين من مقدِّمي خدمات الإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد.

ونظَّمت اليونيدو وأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (رابطة آسيان) اجتماعا إقليميا حول الإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد في الدول الأعضاء في رابطة آسيان، عُقد في جاكارتا، في كانون الثاني/ يناير، لإذكاء الوعي بالصناعة الخضراء في المنطقة. وعرض الاجتماع الإنجازات التي حقّقها برنامج الإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد في الدول الأعضاء في رابطة آسيان (ولا سيما في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفييت نام، وكمبوديا) ونظر في فرص واستراتيجيات توسيع نطاق الإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد وإدخال مفهوم هذا النوع من الإنتاج إلى سائر بلدان رابطة آسيان. وافتتح الاجتماع نائب وزير الصناعة في إندونيسيا ونائب الأمين العام لرابطة آسيان وقد استفاد الاجتماع من مُدخلات قدَّمها ممثلو المانحيْن الرئيسييْن لبرنامج الإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد، وهما سويسرا والنمسا.

الإيجار الكيميائي

الإيجار الكيميائي نموذج لعمل تجاري موجّه نحو الخدمات من شأنه أن يحوِّل اتجاه التركيز من الاهتمام بزيادة أحجام مبيعات المواد الكيميائية إلى اتباع نهج القيمة المضافة. فالمنتج يبيع المهام التي تؤديها المادة الكيميائية لا المادة الكيميائية ذاتها. وذلك أمر يتماشى تماما مع نهج اليونيدو بشأن الصناعة الخضراء. وقد أثبتت عملية الجمع بين الإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد والإيجار الكيميائي أنها تعود بفائدة مؤكدة على الاقتصاد والبيئة ويمكن تطبيقها على صناعات متفاوتة الأحجام في البلدان النامية والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية. وتستفيد من ذلك فئات عدّة من بينها الرابطات الصناعية والقطاعية ومؤسسات البحوث والمؤسسات الحكومية وكذلك الخبراء الاستشاريون والخبراء الفنيون على الصعيد الوطني. ولدى اليونيدو موقع مخصَّص للإيجار الكيميائي قائم على شبكة الإنترنت (www.chemicalleasing.com)؛ كما أنتجت مواد دعائية أخرى لترويج هذا المفهوم.

ويتمثَّل في الإيجار الكيميائي تصدِّي اليونيدو لمسألة عدم استدامة إدارة المواد الكيميائية في الصناعات والافتقار إلى التعاون في أوساط منتجي ومستعملي المواد الكيميائية. وبالاستناد إلى المفهوم الوقائي الذي ينطوي عليه الإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد، تقدِّم اليونيدو المشورة حول السبل التي يمكن بها للصناعة أن تصبح أكثر كفاءة مع قيامها في الوقت نفسه بخفض استهلاك المواد الكيميائية الخطرة التي تلحق الضرر بالصحة البشرية والبيئة على السواء. وقد استهلَّت اليونيدو أول مشاريعها الإيضاحية للإيجار الكيميائي في عام ٢٠٠٤، بدعم من حكومة النمسا، وبالتعاون الوثيق مع المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في الاتحاد الروسي ومصر والمكسيك، ثم قامت بمشاريع مماثلة في صربيا وسري لانكا وكولومبيا في عام ٢٠٠٨ عندما انضمَّت ألمانيا أيضاً إلى المبادرة. وفي عام ٢٠١١، بُوشر بعدد من الأنشطة الإقليمية بالتعاون مع المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في البرازيل وكرواتيا ونيكاراغوا.

وكان أحد أبرز نتائج أنشطة المنظمة وضوحاً في هذا المجال في عام ٢٠١١ إنتاج عُدَّة تقدِّم نهج الخطوات المتتالية حيال الإيجار

الكيميائي. فهي تبيِّن المهام الرئيسية اللازمة لسلاسة وكفاءة تطبيق الإيجار الكيميائي على الصناعات في مختلف القطاعات والبلدان وتحدِّد إجراءات الرصد ذات الصلة. وتوفِّر تلك العُدَّةُ الدعم بشأن تنفيذ ورصد النماذج التجارية للإيجار الكيميائي على صعيد المصنع، بدءاً من إجراء عملية تحليل وتدقيق سوقية تفصيلية وانتهاءً بتحديد أكثر القطاعات والشركات المناسبة لغرض الإيجار الكيميائي في بلد بعينه. وأظهرت التجارب أن الإيجار الكيميائي ينطبق على النحو الأفضل على العمليات التي لا تقع ضمن الخبرة الفنية الأساسية المتوفِّرة لمستعمل المواد الكيميائية، مثل التنظيف وإزالة الشحوم والطلاء.

ويستجيب الإيجار الكيميائي للهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يرمي إلى تحقيق الاستدامة البيئية. فمن شأن تنفيذ الإيجار الكيميائي وما يتصل به من مفاهيم وممارسات وتكنولوجيات أن يحدّ من مستويات النفايات والتلوّث والحاجة إلى الموارد ويساهم في إبطاء وتيرة التدهور البيئي ويعالج مسألة استدامة الموارد الطبيعية. وتعمل اليونيدو على إحداث طلب على الإيجار الكيميائي بإقامة مشاريع إيضاحية وإشاعة الوعي ونشر المعلومات التقنية وتوفير التدريب. ويتماشى الإيجار الكيميائي أيضاً مع الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يدعو إلى إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية من خلال حفز ودعم المؤسسات وسائر المنظمات التي تفكّر في اتّباع نهج الإيجار الكيميائي. ويؤدّي ذلك إلى إقامة شراكات أو تعزيزها على صعد عدّة. فعلى الصعيد العالمي، ثمة فريق عامل دولي يعمل على تكرار تطبيق أفضل الممارسات والأساليب والنُهُجْ لتنفيذ الإيجار الكيميائي، بدعم كامل من اليونيدو وشبكة المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف.

وفي أيار/ مايو، عُقد اجتماع للفريق العامل الدولي المعني بالإيجار الكيميائي، في سانت بيترسبورغ، الاتحاد الروسي، لمناقشة تطبيق نماذج مبتكرة للأعمال التجارية واحتمال الأخذ بها في مختلف البلدان والقطاعات. وعلى الصعيد القطري، تعمل أفرقة عاملة وطنية على تعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص والحكومات الوطنية والمحلية والمؤسسات البحثية والأوساط الأكاديمية. والإيجار الكيميائي يفسح المجال للتعاون بين بلدان الجنوب: فتبادل المعارف والخبرات التي اكتسبتها البلدان المشاركة يتيح تكرار التجارب في البلدان المجاورة. واتَّصلت المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في صربيا وكولومبيا التي حقّقت نجاحا ملحوظا في أنشطة الإيجار الكيميائي بغيرها من المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في منطقة كل منهما وعقدت حلقات عمل إعلامية وطنية في كرواتيا ونيكاراغوا.

إدارة المواد الخطرة

في آذار/ مارس، استضافت اليونيدو حلقة عمل دولية في فيينا تناولت المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، بالتعاون مع أمانة اتفاقية بازل وأمانة اتفاقية ستوكهولم. وكانت الحلقة العملية بمثابة نشاط متابعة للمؤتمر الدولي الثاني لإدارة المواد الكيميائية الذي عُقد في جنيف، في عام ٢٠٠٩. فقام عدد من الأفرقة العاملة بدراسة مختلف النقاط في دورات حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية ووافقت هذه الأفرقة على مجموعة من التوصيات المتصلة بقضايا المراحل الاستهلالية والوسطية والختامية.

وعُقد الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكُّم في نقل النفايات الخطرة والتخلُّص منها عبر الحدود، في كارتاخينا، كولومبيا، في تشرين الأول/ أكتوبر. وكان الموضوع المحوري للاجتماع منع النفايات وتقليلها إلى أدنى حد واستعادتها. ونظَّمت اليونيدو حدثا جانبيا ناجحا حول الإيجار الكيميائي باعتباره نهجاً تجاريا قائما على الخدمة يكفل إدارة المواد الكيميائية والتقليل إلى أدنى حد من النفايات على نحو سليم.

إدارة المياه

ثمة وحدة مخصّصة لإدارة المياه تُمكِّن اليونيدو من تقديم طائفة من الخدمات المعدَّة خصيصاً لتحسين الإنتاجية المائية في الصناعة ومنع تصريف الفضلات السائلة الصناعية في المياه الدولية. ويدعو هدفها – وهو حماية الموارد المائية من أجل الأجيال القادمة – إلى اتِّباع نهج من ثلاثة محاور هي: الإدارة المستدامة لموارد النظم الإيكولوجية، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، وحماية البيئة والصحة البشرية من الملوِّثات السُمِّية.

الإدارة المستدامة لموارد وخدمات النظم الإيكولوجية

قطعت اليونيدو خطوات واسعة في عام ٢٠١١ في عدد من المشاريع التي تُنفَّذ في إطار مرفق البيئة العالمية بشأن النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة لتيار غينيا. وقُدِّم إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين تقييم للنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة لتيار غينيا. وأفضى ذلك إلى اتخاذ عدد من الإجراءات من قِبل بلدان في المنطقة: فقد كان هناك إجمالاً ٩ تقارير عن الرصد الساحلي، و١١ تقريرا عن التلوّث، و١٢ تقريرا عن التنوُّع البيولوجي، و١٠ نبذات ساحلية جديدة، بالإضافة إلى ١٦ خطة عمل وطنية عن أنشطة برِّية و١٥ خطة عمل وطنية ذات صلة. وأقامت غانا مشروعا إيضاحيا عن مشاريع الأعمال الحرّة الساحلية لتربية الأحياء المائية/ المتعدِّدة. وحدَّدت نيجيريا مواقع ذات أولوية لاستصلاح أشجار المانغروف عقب مشروع إيضاحي أقِيم في هذا الصدد عند مصب نهر كروس ريفير، وهو النهر الرئيسي في جنوب شرق هذا البلد؛ وفي الكاميرون، أنجِز مشروع إيضاحي عن إدارة المناطق الساحلية ونوقشت نتائجه في حلقة عمل عُقدت في أيلول/ سبتمبر. وبُذلت جهود خاصة في عام ٢٠١١ لإشراك مزيد من النساء في أنشطة تولَّدت عن المشاريع

المضطلع بها في إطار النظام الإيكولوجي البحري الكبير لتيار غينيا، بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين.

وقامت اليونيدو خلال العام إما بتنظيم اجتماعات وأحداث متعدِّدة متصلة بالنظام الإيكولوجي البحري الكبير لتيار غينيا أو المشاركة في تنظيمها، من بينها اجتماع الجزء التقني من الفريق العامل الوزاري الذي عُقد في برازافيل، في كانون الثاني/ يناير؛ والمؤتمر الأول للشركاء في النظام الإيكولوجي البحري الكبير لتيار غينيا الذي عُقد في دوالا، الكاميرون، في شباط/ فبراير؛ وحلقة عمل دون إقليمية عن تربية الأحياء المائية وتربية الأحياء البحرية عُقدت في أكرا، غانا، في شباط/ فبراير؛ والاجتماع التاسع للأطراف المتعاقدة في بروتوكول اتفاقية أبيدجان بشأن التعاون على مكافحة التلوُّث في حالات الطوارئ الذي عُقد في أكرا، في آذار/ مارس؛ والدورة الثامنة للجنة التوجيهية الإقليمية للنظام الإيكولوجي البحري الكبير لتيار غينيا التي عُقدت في أكرا، في أيار/ مايو؛ وحلقة عمل إقليمية عن السياسات المتعلقة باستخدام عوامل التشتيت في غرب أفريقيا ووسطها عُقدت أيضاً في أكرا، في حزيران/ يونيه؛ ودورة تدريبية ساحلية بشأن تقنيات رصد التلوُّث في المياه القريبة من شواطئ خليج غينيا عُقدت في لاغوس، نيجيريا، في تموز/ يوليه؛ وحلقة عمل تدريبية إقليمية عن الامتثال للاتفاقية الدولية لمراقبة وتصريف مياه صابورة السفن ورواسبها، ورصدها وإنفاذها، عُقدت في لومي، توغو، في أيلول/ سبتمبر.

نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً

لدى اليونيدو خبرة واسعة في التعامل مع بؤر التلوُّث الساخنة في الممرات المائية العالمية باستخدام نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا. وأثبتت المساعدة التي قدَّمتها المنظمة في بداية الألفية إلى البلدان

إنّ الكثير من سكان كمبوديا البالغ عددهم ١٥ مليون نسمة مزارعون وصيّادو أسماك يعتمدون على موارد نهر ميكونغ في كسب قُوتهم. وتؤدي سرعة النمو الاقتصادي والتصنيع، إلى جانب تزايد عدد السكان، إلى تدهور البيئة ولا سيما الموارد المائية لهذا البلد. وتنفذ اليونيدو مشروعاً، تموّله الوكالة الكورية للتعاون الدولي، يهدف إلى تحسين نوعية مياه نهر ميكونغ وروافده والحدّ من التأثيرات السلبية للأنشطة الصناعية. وسيوضّح المشروع للمؤسسات الوطنية والخبراء الوطنيين والمؤسسات عموما كيفية استخدام نهج نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا لتحويل التحدّيات البيئية القائمة إلى فرص افتتاح أعمال تجارية. وسيساعد أيضاً على زيادة قدرة المؤسسات على المنافسة مع تحسين أدائها البيئي. وبدأ المشروع بدايةً جيدةً في عام ٢٠١١ مع اكتمال تنفيذ النهج المتكامل لنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا فيما يتعلق ببؤر التلوّث الساخنة وإدخال العمل عموما بهذا النهج في مجموعة مختارة من الشركات؛ وقد أخذ المشروع يحقق بعض النتائج الباهرة.

برنامج اليونيدو المتعلق بإدارة المياه يفيد سكان العالم أجمع.
الصورة: اليونيدو

المطلَّة على نهر الدانوب أنها ناجحة جداً حيث مَهَّدت السبيل للاضطلاع بمشاريع مماثلة في مناطق مختلفة. واستهدف المشروع بشكل فعَّال ١٧ جهة صناعية كبيرة ملوِّثة، فساعدها على الحدِّ من تأثيرها على حوض النهر. وتبعت ذلك مشاريع مماثلة في جنوب البحر الأبيض المتوسط وفي أمريكا الوسطى. وفي عام ٢٠١١، بُوشر العمل بمشروع آخر لنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا في كمبوديا (انظر النص المؤطَّر).

حماية البيئة والصحة البشرية من الملوِّثات السُمِّية

أدرجت منظمة الصحة العالمية الزئبق على قائمة المواد الكيميائية العشر التي تشكِّل أكبر خطر على الصحة العامة. فقد يؤدِّي تعرض الإنسان للزئبق إلى إتلاف جهازه العصبي والتسبُّب في اضطرابات سلوكية. ولدى انبعاثه، فإنه يظلّ في البيئة حيث يدور فيما بين الهواء والمياه والرواسب والتربة. ويمكن أن يكون للزئبق تأثير سُمِّي بالغ على البشر والحياة البرية، ويمكن أن يدخل في السلسلة الغذائية من خلال الأسماك الملوثة. وفي عام ٢٠٠٥، أقام مجلس إدارة اليونيب "شراكة اليونيب الخاصة بمشروع غلوبل ميركوري" التي تشمل سبعة مجالات شراكة، لحماية الصحة البشرية والبيئة العالمية من تَسرُّب الزئبق ومركباته عن طريق التقليل إلى أدنى حدّ من تَسرُّب الزئبق على الصعيد العالمي بسبب الأنشطة البشرية في الهواء والمياه والأرض، بل القضاء على هذا التسرُّب تماماً حيثما أمكن. وتُعدّ اليونيدو الوكالة الرائدة في مجال الشراكة المعنية باستخراج الذهب يدوياً وعلى نطاق صغير. وقد وضع مجال الشراكة هذا هدفا له تخفيض الطلب على الزئبق بما نسبته ٥٠ في المائة في مجال استخراج الذهب يدوياً وعلى نطاق صغير بحلول عام ٢٠١٧.

وفي عام ٢٠١١، أكَّدت اليونيدو ريادتها لمجال استخراج الذهب يدوياً وعلى نطاق صغير بصوغها معاهدة جديدة بشأن الزئبق في اجتماع عقد في نيروبي، في تشرين الثاني/ نوفمبر. وتمت الموافقة على مشروع يتعلق باتِّباع نهج استراتيجي حيال الإدارة الدولية للمواد الكيميائية بشأن مالي، ووافق مرفق البيئة العالمية على تمويل مشروع إقليمي في ثلاثة بلدان ناطقة بالفرنسية في غرب أفريقيا، هي: بوركينا فاسو والسنغال ومالي.

وأمكن لليونيدو أيضاً أن تستفيد من النجاح الذي حققه مشروع الجرد العالمي، المضطلع به بالشراكة مع المفوضية الأوروبية ومعهد بلاك سميث، وهو مؤسسة دولية غير هادفة للربح مكرَّسة للقضاء على التلوّث الذي يُهدِّد الحياة في العالم النامي. فوضعت في هذا الصدد مشروع متابعة تضاعفت ميزانيته ست مرات.

الحصول على الطاقة النظيفة للأغراض الإنتاجية

تتوجَّه حالياً الدول الأعضاء إلى اليونيدو، أكثر من أي وقت مضى، من أجل مساعدتها على مواجهة تحدّيات لا يبدو أنه يمكن التوفيق فيما بينها في إطار سعيها إلى توفير سبل العيش لسكانها الذين تتزايد أعدادهم، وقيامها في الوقت نفسه بمكافحة استنفاد موارد العالم وتدمير البيئة وتغيُّر المناخ على نحو لا رجعة فيه. ويشكِّل ذلك عبئا هائلا على أقل البلدان نمواً على وجه الخصوص. واليونيدو ملتزمة بتقديم كل الدعم إلى هذه البلدان فيما تبذله من جهود ترمي إلى الحصول على أشكال من مصادر الطاقة تكون نظيفة وملائمة للبيئة بما يلزم لصناعاتها. ومثلما يصحّ القول بالنسبة لجميع البلدان التي هي في مرحلة مبكرة من التنمية الصناعية أنْ يُقال إنَّ أمام تلك البلدان مساريْن مفتوحين لا بد لها من سلوكهما في آن معا، ألا وهما: التحوّل في اتجاه استخدام مصادر طاقة جديدة ومتجدِّدة بل

حلول من أجل التنمية الصناعية المستدامة

تقدّم اليونيدو حلولاً متكاملة بشأن ترويج مصادر الطاقة المتجدّدة وبشأن كفاءة استخدام الطاقة لأغراض التنمية الصناعية المستدامة. وتعمل جاهدة على ترويج استخدام الطاقة النظيفة وكفاءة استخدام الطاقة، وتيسير الأنشطة الإنتاجية في المناطق الريفية عن طريق توفير أشكال حديثة ومتجدّدة من مصادر الطاقة، وتعزيز استخدام الطاقة المتجدّدة لأغراض التطبيقات الصناعية. وتعمل اليونيدو أيضاً على مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية من أجل ما يلي:

- تعزيز قدرة الصناعة على المنافسة عن طريق زيادة كفاءتها وإنتاجيتها في مجال الطاقة؛
- خفض الانبعاثات الكربونية الناشئة من الصناعة عن طريق ترويج تكنولوجيات كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجدّدة والطاقة قليلة الانبعاث الكربوني؛
- تعزيز إمكانية حصول الفقراء على خدمات الطاقة الحديثة القائمة على تكنولوجيات الطاقة المتجدّدة؛
- زيادة قدرة المؤسسات على البقاء عن طريق زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجدِّدة المتاحة محلياً.

مستدامة قبل كل شيء والعمل على زيادة كفاءة استخدام مصادر الطاقة القائمة.

وفي حين تستمر المفاوضات في سبيل التوصّل إلى معاهدة دولية جديدة بشأن المناخ ترسي أهدافا للحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة، ما زال يتحتَّم على مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، سواء كانت وطنية أو دولية، أن تواصل العمل على تحقيق الهدف المتمثل في التخفيف من آثار تغيّر المناخ مع سعيها بعناية إلى تحقيق التوازن بين أهداف التنمية مثل النمو الاقتصادي العالمي، وتيسير حصول الجميع على الطاقة، والحدّ من الفقر تدريجياً إلى جانب مراعاة ضرورة الاستدامة البيئية.

وتتطلَّب التحديات العالمية تصدياً عالمياً لها؛ وقد فعلت اليونيدو الكثير للمضي قُدماً في جدول الأعمال الدولي بشأن الطاقة والتخفيف من آثار تغيُّر المناخ. وتشمل أنشطة ومساهمات اليونيدو الرئيسية في هذا الصدد، في عام ٢٠١١، ما يلي: انعقاد منتدى فيينا للطاقة لعام ٢٠١١، الذي يرد الحديث عنه في نهاية هذا الفصل؛ وصدور المعيار الدولي بشأن نظم إدارة الطاقة (معيار الآيسو ٥٠٠٠١)؛ وإطلاق خريطة طريق تكنولوجية لاحتجاز الكربون وتخزينه لأغراض الصناعة، وتحضير الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ التي عُقدت في ديربان (انظر الفصل ١، الملمَح الخاص وما يرد أدناه).

وسعت اليونيدو، طوال عام ٢٠١١، إلى توطيد برامجها بشأن كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة واستخدام تكنولوجيات الطاقة المتجدِّدة لأغراض وتطبيقات إنتاجية في مجال الصناعة، ولا سيما في منشآت الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة الكثيفة الاستخدام للطاقة. وتوفِّر معايير إدارة الطاقة وتكنولوجيات الطاقة المتجدِّدة فرصا كبيرة للبلدان النامية لاتِّباع مسار تنمية يتَّسم بقلة الانبعاث الكربوني ويجمع بين كفاءة استخدام الطاقة إلى جانب إنتاج الطاقة والتحوّل في استخدام الوقود استنادا إلى مصادر الطاقة المتجددة من ناحية، وزيادة قدرة القطاع الإنتاجي التنافسية وتكوين الثروات من ناحية أخرى. وواصلت اليونيدو المضي قُدماً في استحداث تكنولوجيات وعمليات تجهيز صناعي وتصميم إنتاجي نظيفة قليلة الانبعاث الكربوني. ونشرت تطبيقات صناعية لأنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية، والطاقة الشمسية الحرارية، والكتلة الحيوية، واستخدام النفايات لتوليد الطاقة. وما زالت التكنولوجيات قليلة الانبعاث الكربوني مجالاً مهمّاً ينصب عليه التركيز في البرامج ذات الصلة بتطبيقات التكنولوجيا الهيدروجينية بخصوص إدارة محطات الطاقة الكهربائية وخلايا الوقود الثابتة والمتنقلة، وتكنولوجيات احتجاز الكربون وتخزينه في قطاعات صناعية مختارة. وازدادت حافظة مشاريع اليونيدو المشتركة مع مرفق البيئة العالمية في مجال الطاقة بوتيرة سريعة؛ وخلال فترة عاميْ ٢٠١٢-٢٠١٣، سيبلغ رقم التمويل المستهدف من قبل مرفق البيئة العالمية لمشاريع الطاقة الجديدة أكثر من ١٠٠ مليون دولار. ويجري تنفيذ عدّة مشاريع مموَّلة من مرفق البيئة العالمية تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجدّدة؛ واستطاعت اليونيدو حشد ما يلزم من تمويل مشترك من النظراء ومؤسسات التمويل المحلية والإقليمية والقطاع الخاص في كلٍّ من البلدان المعنية.

وباشرت اليونيدو تنفيذ مشاريع تُعنى بالطاقة المتجدِّدة وكفاءة استخدام الطاقة في تسعة بلدان في إطار برنامج الطاقة الاستراتيجي لغرب أفريقيا التابع لمرفق البيئة العالمية، وكذلك تنفيذ مشروع تنسيق إقليمي يعزّز إدارة المعارف وبناء القدرات والاتّساق والتنسيق. وفي مجال كفاءة استخدام الطاقة الصناعية، ركَّزت اليونيدو الجهود والموارد على ترويج ودعم أفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية مثل نظم إدارة الطاقة، وتحقيق المستوى الأمثل لنظم الطاقة، ووضع معايير مرجعية.

وشهد هذا العام أيضاً تطوّرات عامة باهرة رافقت صدور المعيار الدولي بشأن نظم إدارة الطاقة (معيار الآيسو ٥٠٠٠١) في جنيف. وقد أظهر هذا المعيار أهمية المعايير بوصفها أفضل ممارسات رئيسية يمكن أن تدعم العمل على وجود أطر سياساتية أقوى بشأن كفاءة استخدام الطاقة، وتفعيل التغيير الإداري والسلوكي بشأن كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة، وتحقيق المستوى الأمثل لتخصيص الموارد واستثمارها في نهاية المطاف.

وتواصل اليونيدو دعم البلدان من خلال أنشطتها التعاونية التقنية في كل من مجال التخفيف من آثار انبعاثات غازات الدفيئة ومجال تحسين الأطر السياساتية في سبيل التشجيع على استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجدِّدة لتوليد الطاقة ومعايير الكفاءة في استخدام الطاقة. وفي العام المقبل، سيكون التركيز على زيادة مشاركة القطاع الخاص، وترويج تكنولوجيات طاقة ابتكارية قليلة الانبعاث الكربوني، والتشجيع على التعاون مع مصارف التنمية الإقليمية، ودعم جدول الأعمال بشأن الحصول على الطاقة.

الطاقة المتجدّدة

تتيح مصادر وتكنولوجيات الطاقة المتجدِّدة فرصة للبلدان النامية للعمل من أجل التنمية المستدامة عن طريق إيجاد فرص عمل محلية من خلال الحصول على الطاقة من خارج الشبكة الكهربائية واتِّباع مسار قليل الانبعاث الكربوني يُتَرجَم إلى زيادة قدرة القطاع الإنتاجي التنافسية والحدِّ من الفقر وارتفاع في مستويات المعيشة.

وفي كانون الثاني/ يناير، نشرت اليونيدو تحليلها لاحتمالات استخدام الطاقة المتجدِّدة في التطبيقات الصناعية على المدى الطويل. ويشير هذا التحليل إلى أنه بحلول عام ٢٠٥٠ يمكن أن يعتمد ما نسبته ٢١ في المائة من مجموع أوجه استخدام الطاقة والمواد

إنّ ما يعوق الجهود المبذولة في رواندا في إطار السعي إلى الحدّ من وطأة الفقر وتحقيق قدر أكبر من النمو الاقتصادي هو عدم توفّر الكهرباء. وبفضل المحطة الصغيرة لتوليد الطاقة الكهرمائية التي أقيمت حديثاً في قرية كيتابورا – وهي جزء من مشاريع اليونيدو الصغيرة الناجحة لتوليد الطاقة الكهرمائية في رواندا – أخذ الآن أطفال المدارس يفاخرون بأنهم يستخدمون أجهزة الحواسيب المحمولة التي تعمل بالطاقة الكهرمائية.

الصورة: اليونيدو

في معرض الأمم المتحدة العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام ٢٠١١، الذي أُقيم في مقرّ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، في روما، حصل برنامج اليونيدو والفاو المشترك بشأن استخدام الطاقة الشمسية لأغراض الري في موزامبيق على جائزة بلدان الجنوب عن الابتكار.

تعيش جماعة ندومبي البالغ تعدادها ١ ٠٠٠ فرد في مقاطعة شيكوالاكوالا، على بعد نحو ٥٠٠ كم شمال غرب مابوتو في واحدة من المقاطعات الأكثر جفافا والأكثر عزلة في موزامبيق. وفي الآونة الأخيرة، شهدت هذه الجماعة أحوالاً جوية بالغة السوء عُزيت إلى تغيّر المناخ. وقامت الجماعة، من أجل تدبّر ما لديها من مياه شحيحة على نحو أفضل، بتكوين جمعية لزراعة الحدائق مؤلّفة من ٦٤ عضوا، خُصّص لكل واحد منهم قطعة من الأرض تُروى بشكل جماعي عن طريق مضخّة مياه تعمل بمولّد ديزل تقوم بسحب المياه من بحيرة ضحلة تنتشر فيها التماسيح. بيد أن حدوث أعطال ميكانيكية ونقص في الوقود أدّى إلى تعطّل نظام الري في كثير من الأحيان بحيث كان لزاماً على القرويين أن يخاطروا بحياتهم من أجل جلب المياه من البحيرة مباشرة. وفي إطار البرنامج المشترك المعني بتعميم المنظور البيئي والتكيّف مع تغيّر المناخ، التابع لمبادرة توحيد العمل في الأمم المتحدة، قامت الفاو واليونيدو بنصب نظام لضخّ المياه يعمل بالطاقة الشمسية الكهروضوئية في حديقة جماعة ندومبي. وبفضل ألواح الوحدات الشمسية المُصنَّعة في الصين من مواد متعدِّدة البلُورات أصبح بالمستطاع الآن ضخّ المياه من البحيرة إلى ثلاثة صهاريج خَزّن سعتها ١٠ أمتار مكعَّبة تم تصنيعها محلياً. وتُسحب المياه بعد ذلك بواسطة الجاذبية على امتداد ٢٠٠ متر داخل أنابيب مرنة تروي فرادى قطع الأرض المُشار إليها آنفاً. ويعمل هذا النظام منذ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩. وبات الآن باستطاعة المزارعين الأعضاء في جمعية ندومبي زراعة أراضيهم على مدار العام بفضل هذا الحل المتمثل في نقل التكنولوجيا بين بلدان الجنوب والذي يكفل مزيداً من الاستقرار في إمداد الجماعة بالأغذية طوال العام ودرّ الدخل من المبيعات التي تتم داخل الجماعة ذاتها أو في المناطق المتاخمة لها وتوفير فرص العمل للنساء اللائي يشكِّلن غالبية المزارعين. كما أدّى النظام إلى تخليص النساء والأطفال من المشاق المرتبطة بحمل المياه من البحيرة فضلاً عن تبديد المخاوف المتعلقة بالأمان. وفي إطار هذا المشروع، تمّ تدريب أفراد الجماعة على تشغيل وصيانة النظام. ويكفل لهم تحصيلُ رسوم الاستعمال القدرةَ على تسديد تكاليف الصيانة والتشغيل بل الأهم أنه يكفل لهم توسيع نطاق النظام لتلبية احتياجاتهم المتزايدة.

الخام في الصناعة التحويلية على مصادر الطاقة المتجدِّدة؛ وأن قطاع صناعة الأغذية الزراعية يشكِّل نصف احتمالات الاستخدام تلك، وذلك بسبب ارتفاع الطلب على توليد الحرارة المنخفضة الدرجة للأغراض الصناعية. والاحتمالات الأكبر بكثير لاستخدام الطاقة المتجدِّدة في التطبيقات الصناعية تكمن في الكتلة الحيوية؛ أي فيما يقرب من ٩٠٠ مليون طن من المكافئ النفطي للكتلة الحيوية الأساسية (المواد الخام وتوليد الطاقة للأغراض الصناعية)، ونحو ٢٥٠ طناً من توليد الحرارة للأغراض الصناعية من خلال استخدام الحرارة الشمسية والمضخّات الحرارية. واستخدام الغاز الحيوي المُوَلّد من صناعة الأغذية الزراعية، مثل مزارع الماشية والدواجن، هو مثال صارخ على ذلك، بيد أن القطاعات الصناعية الأخرى أيضاً تتيح فرصاً جيدة لتوليد الكهرباء والحرارة، أو إنتاج الوقود الحيوي والمواد الكيميائية الحيوية من الكتلة الحيوية. ويمكن أن تكون الكتلة الحيوية هي الأخرى مورداً رئيسياً للمنتجات العضوية التركيبية مثل الألياف ومواد التنظيف ومواد التشحيم والمذيبات. ونحو ١٠ في المائة من جميع المواد الخام المستخدمة في المنتجات العضوية التركيبية هي ذات منشأ عضوي طبيعي. ويشمل ذلك السليلوز المشتق من الخشب والنفط الطبيعي فيما يخص مُركبات البوليول والمواد الخام الكيميائية الأخرى. خلاصة القول هي أن بوسع الطاقة المتجدِّدة أن تسهم بنحو ١٠ في المائة في الحدِّ من انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن العمليات الصناعية. ويساوي ذلك ما يقرب من اثنين غيغاطن من غاز ثاني أكسيد الكربون، أي رُبع إجمالي الكمية المراد تقليصها من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في هذا القطاع.

وفي نيسان/ أبريل، قام خبراء في مجال الطاقة الحرارية الأرضية ينتمون إلى بلدان نظام أغوار شرق أفريقيا التسعة وهي – إريتريا، أوغندا، بوروندي، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، زامبيا، كينيا – بزيارة المكسيك، في جولة دراسية لمدة أسبوع تندرج في إطار مبادرة اليونيدو للتعاون الأقاليمي في مجال الطاقة المتجدِّدة للاستخدامات الصناعية والإنتاجية، التي أطلقت في مجال الحرارة الأرضية. وخلال فترة وجودهم في المكسيك، حضر المشاركون حلقة دراسية مكثّفة حول الطاقة الحرارية الأرضية في معهد البحوث الكهربائية في كويرنافاكا وشاركوا في عدد من الرحلات الميدانية التي أخذتهم إلى مختبرات وإلى منشآت للطاقة الحرارية الأرضية. وقد قامت اليونيدو بترتيب تلك الجولة ودعمها بالتعاون مع حكومة المكسيك، ولا سيما وزارتَي الطاقة والشؤون الخارجية واللجنة الاتحادية للكهرباء. وسبق الجولة اجتماع دولي للخبراء عُقد في مقرّ اليونيدو في فيينا، وحلقة عمل تقنية عُقدت في مركز اليونيدو الدولي للعلوم والتكنولوجيا الراقية الكائن في تريستا، إيطاليا. وأرسى البرنامج الأساس لتعاون ثلاثي الأطراف بين أفريقيا والمكسيك واليونيدو في مجال استغلال الطاقة الحرارية الأرضية ونقل المعارف وتطوير التكنولوجيا. وهو أيضاً مثال قوي على التعاون القائم بين بلدان الجنوب في أفضل صُوره.

وفي عام ٢٠١١، أنجزت اليونيدو مشروعين منفصلين للطاقة المتجدِّدة مموَّلين من مبادرة توحيد العمل في الأمم المتحدة، في بوروندي وسيراليون، ومُنحت تمويلاً إضافياً لتوسيع محطة موتوبو لتوليد الكهرباء بإضافة قدرة إليها تبلغ ٣٠٠ كيلوواط، وهي أحد مشاريع الطاقة الكهرمائية الصغيرة الناجحة لليونيدو في رواندا. وكان المشروع المنفَّذ في بوروندي توسعة صغيرة في الطاقة الكهرمائية بقدرة تبلغ ٣٠٠ كيلوواط لدعم الأنشطة الإنتاجية. وتضمَّن المشروع المنفَّذ في سيراليون توفير الكهرباء لمراكز النمو القائمة التابعة لليونيدو باستخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية الكهروضوئية. وعملت الكهرباء المُوفَّرة على تعزيز نوعية وكمية الأنشطة الإنتاجية وأظهرت بوضوح احتمال تكرار تطبيقها السريع. وتأتي هذه المشاريع الناجحة المموَّلة من صندوق مبادرة توحيد العمل في الأمم المتحدة في أعقاب تنفيذ مشروع مماثل في موزامبيق في عام ٢٠١٠ فاز بجائزة في معرض بلدان الجنوب الإنمائي العالمي لعام ٢٠١١ (انظر النص المؤطَّر).

إنَّ الهدف الأول من الصندوق الاستئماني للطاقة المتجدِّدة الذي أنشأته اليونيدو هو وضع مشاريع لتعزيز استخدام الطاقة المتجدّدة من أجل الأنشطة الإنتاجية في البلدان النامية، مع التركيز الخاص على تعزيز مشاركة القطاع الخاص في هذا الصدد. وحقّق الصندوق تغطية جغرافية واسعة من خلال ٢٢ مشروعاً في ١٥ بلداً. ومن المحتمل أن تؤدِّي استثمارات الصندوق المزمعة البالغة ٢٤٠٠٠٠ دولار إلى حشد تمويل مقداره ٥٠ مليون دولار من مرفق البيئة العالمية والاستفادة من تمويل مشترك مقداره ١٧٦ مليون دولار.

كفاءة استخدام الطاقة

يستفيد برنامج كفاءة استخدام الطاقة الصناعية التابع لليونيدو من الخبرات التي اكتسبتها المنظمة على امتداد عمرها في مجال التنمية الصناعية ونقل التكنولوجيا. ويمثل البرنامج المذكور إحدى الركائز الأساسية لنموذج الصناعة الخضراء الذي تقوم اليونيدو بترويجه. وتهدف اليونيدو من خلال الجمع بين توفير خدمات الدعم لتطوير السياسات والمعايير وبناء قدرات جميع العناصر الفاعلة في السوق، إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة وإحداث تحوّلات في السوق في نهاية المطاف. ويتمحور برنامج اليونيدو للطاقة حول أربعة مجالات مواضيعية أساسية هي: نظم ومعايير إدارة الطاقة؛ وتحقيق المستوى الأمثل لنظام الطاقة؛ والتكنولوجيات قليلة الانبعاث الكربوني والتكنولوجيات المتقدِّمة في مجال المعالجة الصناعية؛ ووضع المعايير المرجعية والرصد والتحقُّق.

وأظهرت برامج كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة على مدى ثلاثة عقود أن ثمة فرصاً لاستخدام الطاقة على نحو أكثر كفاءة ما زالت تُهدر بسبب سوء الإدارة والممارسات التشغيلية. وتعمل اليونيدو على امتداد السنوات الأربع الماضية من أجل التوصُّل إلى

وضع معيار لإدارة الطاقة من شأنه أن يوفِّر لمؤسسات القطاعَين العام والخاص أفضل الممارسات المتصلة بنظام الإدارة بغية زيادة كفاءة استخدام الطاقة وخفض التكاليف وتحسين أداء الطاقة. وعُقد عدد من الاجتماعات الإقليمية والدولية من أجل استطلاع آراء مستخدمي المعايير المحتملين والمؤسسات المعنية بتقرير السياسات ووضع المعايير. كما اضطلعت اليونيدو بدراسات استقصائية حول الممارسات المتعلقة بإدارة الطاقة في الصناعة في عدد مختار من البلدان ذات الاقتصادات الناشئة.

استنادا إلى التوصيات الصادرة عن اجتماع فريق من الخبراء، عُقد في آذار/مارس ٢٠٠٧، جمع معاً ممثلين عن ١٤ بلدا من البلدان المتقدِّمة النمو والبلدان النامية والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، قدّمت اليونيدو توصية إلى المنظمة الدولية للتوحيد القياسي تدعو إلى وضع معيار دولي لنظم إدارة الطاقة. وقد حظيت تلك التوصية بالتأييد؛ وفي عام ٢٠٠٨ أنشأت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي لجنة مشروع لوضع المعيار المنشود. وساهمت اليونيدو، بصفتها جزءاً من اللجنة، مساهمة نشطة في عملية صوغ المعيار المعني من خلال تقديمها بيانات مستقاة في آن معاً من دراساتها الاستقصائية وحلقات العمل التي عقدتها ومن خلال تقديمها مُدخلات في إطار صوغ المعايير. وتُوِّجت الجهود المشتركة التي بذلتها هيئات المعايير الوطنية، بدعم من اليونيدو، بإطلاق معيار الآيسو ٥٠٠٠١ في مقرّ المنظمة الدولية للتوحيد القياسي الكائن في جنيف، سويسرا، في ١٧ حزيران/يونيه. وأنشأت اليونيدو، ترقُّباً لاعتماد المعيار الجديد، حافظة مشاريع بغية تنفيذها في بلدان يكون فيها تطبيق نظم إدارة الطاقة لأغراض الصناعة ومعيار الآيسو ٥٠٠٠١ مجدياً ومستصوباً إلى أقصى حد. وشهد العام قيد الاستعراض مباشرة مشاريع فضلا عن برامج لبناء القدرات في ستة بلدان جديدة. وستعمل اليونيدو، على مدى السنوات الثلاث المقبلة، في أكثر من ١٥ بلدا، على بناء قدرات تقنية لمنشآت وأسواق ولمؤسسات وطنية تتعلق بتنفيذ نظم إدارة الطاقة وبمعيار الآيسو ٥٠٠٠١.

ويقتضي تحقيق الأهداف الطموحة المتمثِّلة في الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة وجودَ نظام جديد للطاقة تكون فيه عناصر كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجدِّدة وتكنولوجيات تخزين الكربون مندرجةً ضمن جانبَي العرض والطلب. وفي حين يتعيَّن على وجه التأكيد استحداث تكنولوجيات جديدة، فإن الحدّ من الانبعاثات سيتوقّف في جزء كبير منه على تسريع نشر أفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية. وفي عام ٢٠١١، بذلت اليونيدو مزيداً من الجهود لمساعدة مقرِّري السياسات وقطاع الصناعة والمجتمع الدولي في تسريع وتيرة نشر واستخدام أفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية في مجال الطاقة

في أيار/مايو، وقَّع المدير العام على اتفاق شراكة جديد مع وكالة الطاقة النمساوية، وهي جمعية علمية غير ربحية، للمساعدة على ترويج ودعم كفاءة استخدام الطاقة، وبخاصة مصادر الطاقة المتجدِّدة والتكنولوجيات المبتكرة، مع التركيز الخاص على التخفيف من آثار تغيُّر المناخ.

وسيركّز التعاون بين اليونيدو ووكالة الطاقة النمساوية على تطوير ودعم إمدادات الطاقة المستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة فيما يخص جانبَي العرض والطلب، وأنواع الطاقة المتجدّدة للأغراض الإنتاجية، ودرّ الدخل على مستوى الصناعة والأسر. وسيساعد هذا التعاون أيضاً على وضع سياسات متصلة بالطاقة المستدامة، وإقامة شراكات إقليمية، وبناء القدرات في مجال الطاقة المتجدّدة، وكفاءة استخدام الطاقة، وتغيّر المناخ. وستساعد الشراكة بين اليونيدو ووكالة الطاقة النمساوية كذلك على تعزيز القدرات المحلية في مجال كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجدّدة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وفي مجال التخفيف من آثار تغيُّر المناخ، وذلك من خلال استخدام أدوات وآليات وشراكات سوقية فعَّالة.

التكنولوجيات قليلة الانبعاث الكربوني

تشارك اليونيدو عن كثب في وضع ونشر التكنولوجيات قليلة الانبعاث الكربوني. فقد أنشِئ المركز الدولي لتكنولوجيا الطاقة الهيدروجينية رسمياً في عام ٢٠٠٣ بالتزامن مع التوقيع على اتفاق بشأن صندوق استئماني أبرِم بين حكومة تركيا واليونيدو للتشجيع على الابتكار واستخدام التكنولوجيا الهيدروجينية لتوليد الطاقة. وفي كانون الأول/ديسمبر، نظّم المركز الدولي لتكنولوجيا الطاقة الهيدروجينية أول حلقة عمل عن كبريتيد الهيدروجين في البحر الأسود، عُقدت في اسطنبول، تركيا، للنظر في جدوى استخراج الهيدروجين الغازي على نطاق صناعي من كبريتيد الهيدروجين الذائب في البحر الأسود. واستخدام الهيدروجين كوقود هو في صميم التكنولوجيات قليلة الانبعاث الكربوني الابتكارية التي من شأنها أن تيسِّر عملية الانتقال إلى اقتصاد متَّسم بقلَّة الانبعاث الكربوني في المستقبل. وتتم عملية إنتاجه الأكثر شيوعا من خلال التحليل الكهربائي، علماً بأن تكلفة توليده للطاقة تضاهي العائد من استخدامه. وغالباً ما يُتوخى الهيدروجين في الوقت الحاضر كوسيلة للتخزين والنقل المؤقتَين للطاقة المُنتَجة من مصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والشمس.

وفي عام ٢٠١١ لفَتَ انتباهَ الاتحاد الأوروبي النجاح الذائع الصيت الذي حقّقته منتجات المركز الدولي لتكنولوجيا الطاقة الهيدروجينية التي تعمل بطاقة الخلايا الوقودية. فمن خلال التعهّد المشترك الخاص بالخلايا الوقودية والهيدروجين – وهو شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تدعم البحوث والتطوير التكنولوجي وأنشطة العروض الإيضاحية في مجال تكنولوجيات طاقة الخلايا الوقودية والطاقة الهيدروجينية في أوروبا – تمَّ منح المركز المذكور ثلاثة من مشاريع البحث والتطوير، يشمل اثنان منها شاحنات الرافعات الشوكية التي تعمل بالخلايا الوقودية ونظم الإمداد الكهربائي الداعم غير المنقطع التي تعمل بالخلايا الوقودية. وسيكون المركز مشاركاً في المسؤولية بشأن توفير ١٠ رافعات شوكية تعمل بالخلايا الوقودية لاختبارها في ظل ظروف صناعية في بلدان أوروبية مختارة ولإجراء اختبار المتانة وتقييم الدورة الحياتية فيما يتعلق بنظم الإمداد الكهربائي الداعم غير المنقطع التي تعمل بالخلايا الوقودية والتي ستُقام في ١٩ موقعاً في مختلف أنحاء الاتحاد الأوروبي. ويتعلق المشروع الثالث بالتعليم والتدريب في مجال الخلايا الوقودية. وسيبلغ إجمالي الأموال المخصَّصة لذلك

جذبت المركبة H2 EcoCaravan اهتماماً كبيراً في جولتها ذهاباً وإياباً التي اتّجهت فيها بداية من اسطنبول إلى فيينا لتكون هناك بمناسبة منتدى فيينا للطاقة. والمركبة – الأولى من نوعها – هي بمثابة حيّز معيشي مكتف ذاتياً يعمل بنظم طاقة ريحية وشمسية وهيدروجينية ومستمدّة من بطاريات. وهي مشروع إيضاحي مشترك يُدار من قبل المركز الدولي لتكنولوجيا الطاقة الهيدروجينية ورابطة المركبات التي تعمل بالغاز الطبيعي. والمركز الدولي لتكنولوجيات الطاقة الهيدروجينية مشروع تابع لليونيدو أسّس في اسطنبول في عام ٢٠٠٤ ويتلقّى الدعم من وزارة الطاقة والموارد الطبيعية التركية. ويتمثّل دوره في دعم تكنولوجيات الطاقة الهيدروجينية القابلة للنماء وإيضاح جدواها وترويجها، بغية تحسين التنمية الاقتصادية مستقبلاً، ولا سيما في بلدان الاقتصادات الناشئة، والحيلولة دون اتّساع الفجوة بين الطاقة والتكنولوجيا مع المساعدة على تخطّي مرحلة الاعتماد على الوقود الأحفوري.

الصورة: اليونيدو

احتجاز الكربون وتخزينه تقنية تمنع كميات كبيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون، الذي هو أحد غازات الدفيئة، من أن تنطلق في الغلاف الجوي جرّاء استخدام أنواع الوقود الأحفوري في توليد الطاقة وغيرها من الصناعات. وتشمل التكنولوجيا جمع أو احتجاز غاز ثاني أكسيد الكربون الناجم عن المنشآت الصناعية الكبيرة التي تستخدم أنواع الوقود الأحفوري (الفحم والنفط والغاز)؛ ونقله إلى موقع تخزين مناسب ثمّ ضخّه في أعماق جوف الأرض لتخزينه على نحو آمن ودائم في الصخور بعيدا عن الغلاف الجوي.

١,١٧ مليون دولار. ولدى المركز الدولي لتكنولوجيا الطاقة الهيدروجينية مختبر خلايا وقودية يُعدُّ من أكثر تلك المختبرات تقدّما في أوروبا. أما مشروع المركبات الآلية الثلاثية العجلات المنُفَّذ في الهند مع الشركاء ماهيندرا آند ماهيندرا وإير برودكتس والمعهد الهندي للتكنولوجيا في نيودلهي، فقد انتهى من تحويل ١٥ مركبة لتعمل بالطاقة الهيدروجينية.

وتكنولوجيا احتجاز الكربون وتخزينه ذات تأثير بالغ إذا ما أراد العالم مواجهة التحدّي المتفاقم باستمرار الماثل في تغيّر المناخ. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن احتجاز الكربون وتخزينه يمكن أن يساهما بنسبة ١٩ في المائة من مجموع حجم التخفيف العالمي من آثار تغير المناخ بما يلزم لخفض حجم انبعاثات غازات الدفيئة إلى النصف بحلول عام ٢٠٥٠. وكانت البحوث المستفيضة التي أجريَت على تكنولوجيات احتجاز الكربون وتخزينه تركِّز حتى وقت قريب على قطاع توليد الطاقة الكهربائية دون التطرُّق إلى قطاع الصناعة. لذا سَعت اليونيدو إلى سدّ هذه الثغرة واضطلعت بدور ريادي جنبا إلى جنب مع الوكالة الدولية للطاقة ومركز بحوث الطاقة في هولندا – وهو أحد أكبر معاهد بحوث الطاقة في أوروبا – بشأن وضع خريطة طريق تكنولوجية لتطبيق تكنولوجيا احتجاز الكربون وتخزينه في قطاع الصناعة بغية إحراز تقدُّم على الصعيد العالمي في تطبيق التكنولوجيات قليلة الانبعاث الكربوني في ذلك القطاع، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتوفِّر خريطة الطريق لاحتجاز الكربون وتخزينه في مجال التطبيقات الصناعية، التي تم إصدارها في منتدى القيادات المعني باحتجاز الكربون الذي عُقد في بيجين، في أيلول/ سبتمبر، حجة مقنعة لوضع مسألة تطبيق تكنولوجيا احتجاز الكربون وتخزينه في مجال الصناعة في مكانة رفيعة على جدول أعمال السياسات والبحوث. فأولاً يلاحَظ أن قطاع الصناعة، لا قطاع الكهرباء، هو الذي يُرَجَّح أن يتحقق فيه انخفاضُ التكاليف وتوفُّر الخيارات المتاحة على نحو أيسر بشأن الأخذ بتكنولوجيا احتجاز الكربون وتخزينه. ويلاحظ ثانياً أنَّ الصناعة، على النقيض من المحطات التي تعمل بالفحم، هي التي تفتقر غالبا إلى بدائل لتحقيق تخفيضات في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة تصل إلى ٨٠ في المائة أو أكثر. ويلاحَظ ثالثاً أنَّ لاستخدام تكنولوجيا احتجاز الكربون وتخزينه في تطبيقات الكتلة الحيوية فائدة إضافية: فهو يمكن أن يفضي إلى إزالة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون نهائيا من الغلاف الجوي، وهو خيار قد يثبت أنه ناجع جداً فيما لو استمر تغيُّر المناخ على حاله بلا هوادة. كما حظيت خريطة الطريق بدعم وزارة البترول والطاقة النرويجية والمعهد العالمي لاحتجاز الكربون وتخزينه.

مرفق البيئة العالمية

إن نجاح مشاريع اليونيدو المعنية بالطاقة ضمن حافظة مرفق البيئة العالمية استمر في التنامي في عام ٢٠١١. وتعتزم اليونيدو أن تضع، على مدى العامين المقبلين، ٣٧ مشروعا مستفيدة من تمويل مرفق البيئة العالمية الذي يصل مقداره إلى ١٥٠ مليون دولار. ويجري في الوقت الراهن تنفيذ عدّة مشاريع مموَّلة من المرفق تتعلَّق بكفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجدّدة؛ واستطاعت اليونيدو حشد ما يلزم من تمويل مشترك من النظراء والمؤسسات المالية المحلية والإقليمية والقطاع الخاص في كلٍّ من البلدان المعنية.

المندوبون الذين حضروا الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف اختاروا استعمال الدراجات كوسيلة ملائمة بيئياً للتنقل فيما بين غُرف الاجتماعات (انظر الملحق الخاص في الفصل ١). الصورة: اليونيدو

مونيك باربو كبيرة الموظفين التنفيذيين في مرفق البيئة العالمية، ورئيسة المرفق، تتسلّم درّاجتها. الصورة: اليونيدو

وعُقد المؤتمر السابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ (الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف) في ديربان، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ٩ كانون الأول/ ديسمبر (انظر الفصل ١، المَلمَح الخاص). وفي إطار دورة مرفق البيئة العالمية التمويلية الخامسة، تمت الموافقة في نيسان/ أبريل، على مشروع اليونيدو الأول للطاقة المعنون "تحضير الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في ديربان". ويبيِّن هذا المشروع، الذي يجري تنفيذه بتعاون وثيق مع حكومة جنوب أفريقيا، الأسلوب الذي يجري به التعاون بين جنوب أفريقيا ومرفق البيئة العالمية واليونيدو من أجل الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة، وترويج الطاقة المتجدِّدة، وإظهار التكنولوجيات وأفضل الممارسات التي تؤدي إلى انخفاض الانبعاث الكربوني، وإذكاء وعي متخذي القرارات وعامة الجمهور بما يمثله تغيُّر المناخ من تحدٍ.

وثمة مشروع رئيسي آخر تتولى اليونيدو تنسيقه وهو برنامج مرفق البيئة العالمية الاستراتيجي للطاقة في غرب أفريقيا، الذي يشمل ١٨ بلداً في هذه المنطقة. وتهدف اليونيدو، من خلال عملها مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيب والفاو ومصرف التنمية الأفريقي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، إلى تعزيز فرص حصول المناطق الريفية على الطاقة من خلال مشاريع الطاقة المتجدِّدة وكفاءة استخدام الطاقة. ويظهر البرنامج الجدوى التقنية والاقتصادية لتكنولوجيات الطاقة المتجدِّدة وكفاءة استخدام الطاقة. وتشمل المشاريع المنفذة في هذا الصدد طائفة من النُهُجْ التي تتراوح بين الشبكات الكهربائية الصغرى التي تعمل بالطاقة المتجدِّدة وأشكال النقل المستدامة أو تدابير كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة.

وشهد مقر اليونيدو في آذار/ مارس ثلاثة أحداث منفصلة وضعت مرفق البيئة العالمية في دائرة الضوء. فقد عقد الفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمرفق البيئة العالمية أحد اجتماعَيه نصف السنويين، في فيينا، لمناقشة عمله وأنشطته اللاحقة. ونظر الفريق في سبل ترجمة أعماله الأخيرة إلى سياسات عامة، فناقش وقدَّم تدابير محدَّدة بشأن تدخُّلات مرفق البيئة العالمية في المشاريع التي يضطلع بها في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. كما درس الأولويات البيئية التي ينبغي معالجتها في العام المقبل، بما في ذلك أوجه الترابط بين إدارة المواد الكيميائية، واستخدام المياه وإدارتها، وتأثيرها على النظم الإيكولوجية. وفي اجتماع مواز، أتيحت لمديري مراكز التكنولوجيا الدولية وحلقات العمل التدريبية بشأن أعمال مرفق البيئة العالمية والفريق الاستشاري العلمي والتقني للمرفق، الذين دعاهم إلى القدوم إلى فيينا كلٌّ من اليونيدو والمركز الدولي للعلوم والتكنولوجيا الراقية، فرصة فريدة من نوعها لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات بشأن الأنشطة الرئيسية التي يعكف على تنفيذها حاليا كل مركز من المراكز المذكورة. وأخيرا، قامت اليونيدو بتنظيم حلقة دراسية مخصَّصة لنخبة من موظفيها التقنيين والإداريين والميدانيين لضمان إلمامهم التام بسياسات وإجراءات الدورة الخامسة لمرفق البيئة العالمية.

المراكز الإقليمية

تمثَّلت إحدى النتائج الباهرة التي حققها برنامج اليونيدو للطاقة في عام ٢٠١١ في النمو والتوسّع اللذين شهدتهما إدارة المعارف والمبادرات الشبكية على الصعيد الإقليمي. فبعد ثلاث سنوات فقط من بدء العمل في مرصد الطاقة المتجدِّدة في أمريكا اللاتينية

أرنولد شفارتسينيغر، حاكم سابق لولاية كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ومؤيِّد قوي للعمل من أجل مكافحة تغيُّر المناخ، يخاطب المشاركين في اليوم الأول لانعقاد منتدى فيينا للطاقة عام ٢٠١١.

الصورة: اليونيدو

”إننا نحتاج إلى تحسين أوجه التواصل فيما بيننا. فكثيراً جداً ما سيقت الحجج المؤيدة للبيئة والطاقة الخضراء عبرَ الحديث عن تغير المناخ العالمي وانصهار قمم الجبال الثلجية وارتفاع منسوب سطح البحر وإصابة الأشجار بالحشرات واندلاع مزيد من الحرائق في الغابات ... لكن إذا كان المرء يعيش في تكساس ففيمَ اكتراثه بقمم الجبال الثلجية القطبية التي لم يرها قط؟ وإذا كان المرء يعيش في سالزبورغ بمنأى تماماً عن أي بحار وعلى بُعد أميال من المحيط فهل تُراهُ يهتم حقاً بارتفاع منسوب سطح البحر؟ وإذا كان المرء يعيش في كوبنهاغن ففيمَ اكتراثه بالحشرات التي تصيب الأشجار في كولورادو؟ إن علينا أن نتحدث عن الأمور التي تهم الناس.“ **أرنولد شفارتسينيغر**

والكاريبي، أصبح هذا المرصد يشمل حالياً ١٢ بلداً هي: إكوادور، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، شيلي، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك، نيكاراغوا (انظر الفصل ١). كما أحرز المرصد بعض النتائج الإيجابية للغاية في مجال تعزيز التعاون فيما بين النظراء، بما في ذلك وزارات الطاقة، وفي مجال ترويج الطاقة المتجدِّدة في المنطقة. وعلى الصعيد القطري، ولَّدت هذه المبادرة عددا من الاقتراحات المحدَّدة المبنية على تقارير تقنية سليمة. وفي حزيران/يونيه، اجتمع مسؤولون كبار من البلدان المشاركة لمناقشة انتقال المرصد في نهاية المطاف من حالته الراهنة كمرصد إلى مركز تميُّز مكتمل النمو مختص بالطاقة المتجدِّدة من شأنه توفير خدمات متخصّصة لبلدان المنطقة في مجال الطاقة المتجدِّدة. ولاقى هذا الاقتراح استجابة حماسية من منظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي، وكذلك من ممثلي البلدان المشاركة. وتعاونت اليونيدو مع كلتا المنظمتين في تحديد الخدمات التي سيقدِّمها مركز التميُّز المقترح، فضلا عن تحديد هيكله الخاص.

وبفضل الدعم المستمر الذي تقدِّمه اليونيدو أدى المركز الإقليمي للطاقة المتجدِّدة وكفاءة استخدام الطاقة، التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي أقامته اليونيدو في نهاية عام ٢٠٠٩ أداء استهلالياً رائعاً. فقد اجتذب مزيداً من التمويل من المنظمات الدولية وكذلك من الشركاء المحليين، بما في ذلك إسبانيا والبرازيل والنمسا ونيجيريا والمفوضية الأوروبية ووكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية. وفي غضون أقل من سنة واحدة، استطاع المركز أن يزيد ميزانيته للبرامج والمشاريع بثلاثة أضعاف. وتقوم اليونيدو في الوقت الراهن بمساعدة المركز على وضع إجراءاته الداخلية وإقامة هياكله الإدارية. ويهدف المركز إلى زيادة فرص الحصول على خدمات الطاقة الحديثة عن طريق معالجة بعض العقبات التي تعوق حاليا اعتماد حلول الطاقة المتجدِّدة وكفاءة استخدام الطاقة في غرب أفريقيا. وهو يستهدف، على وجه الخصوص، مجالات وضع السياسات وبناء القدرات وإدارة المعارف والتشجيع على الاستثمار. وتعمل اليونيدو في إطار استراتيجيتها لضمان الاستدامة الطويلة الأجل للمركز الإقليمي للطاقة المتجدِّدة وكفاءة استخدام الطاقة، على

بمساعدة من اليونيدو، أصبح بمقدور المزارعين في شركة سورأغروا (SurAgroh) في تشولوتيكا على ساحل المحيط الهادئ من هندوراس زراعة الشمام والبطيخ باستخدام تكنولوجيات تتفادى استخدام بروميد الميثيل، الذي هو أحد المواد البارزة المستنفدة لطبقة الأوزون، والذي يُستخدم كمادة متبخّرة مطهّرة للتربة والسلع المخزونة. وتشمل بدائل تلك المادة توليفات مختلفة من تشميس التربة وتطعيم النباتات والسماد الأخضر (التبخير الحيوي للتربة) والمكافحة البيولوجية.

الصورة: اليونيدو

تدعيم شراكتها مع المركز بشأن تنفيذ مشاريع محدَّدة في المنطقة، بما يشمل برنامجَين يموِّلهما مرفق البيئة العالمية وتتولَّى فيهما اليونيدو دور الوكالة الرائدة.

منتدى فيينا للطاقة

استضافت اليونيدو منتدى فيينا للطاقة لعام ٢٠١١، في حزيران/يونيه ٢٠١١. وجمع المنتدى معاً أكثر من ١ ٢٠٠ مشارك قدموا من ١٢٥ بلداً، من ضمنهم رؤساء دول ومقرِّرو سياسات وخبراء وممثلون عن المجتمع المدني والقطاع الخاص. وللاطّلاع على مزيد من المعلومات في هذا الصدد، انظر المَلمَح الخاص في نهاية هذا الفصل.

بناء القدرات اللازمة لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعدِّدة الأطراف

لئن كانت الأجيال السابقة قد أبدت قلقها بدرجات متفاوتة بشأن البيئة، فلم يتخذ هذا القلق أبعاداً عالمية إلاَّ حين عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، في ريو دي جانيرو، البرازيل، منذ ٢٠ عاما. لقد ولَّد مؤتمر قمّة ريو العديد من الأنشطة المتعلقة بالبيئة التي أفضت بدورها إلى إبرام عدد من الاتفاقات البيئية المتعدِّدة الأطراف شاملةً مختلف جوانب حماية البيئة. واقتضت الاتفاقات البيئية المتعدِّدة الأطراف من الدول المشاركة أن تضع آليات تنفيذ محدَّدة وأن تفي بالتزامات تنطوي على تقديم تقارير وتوفير التدريب وتثقيف الجمهور وغير ذلك من الأنشطة. وتدخل المواضيع المحورية التي تشملها الاتفاقات البيئية المتعدِّدة الأطراف في صميم المسائل البيئية العالمية مثل الحدّ من انبعاث غازات ثاني أكسيد الكربون، والكفاءة الإيكولوجية، وتدهور الأراضي، ونظم الطاقة، والابتكار التكنولوجي.

وفي عام ٢٠٠٩، أنتجت اليونيدو دليلاً من جزأين خاصاً بمديري المشاريع وموظفي اليونيدو يتناول طرائق تنفيذ بروتوكول مونتريال، بالإضافة إلى مبادئ توجيهية عملية لإعداد خطط التنفيذ الوطنية ولأنشطة لاحقة لتلك الخطط، بمقتضى اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوِّثات العضوية الثابتة، يموِّلها مرفق البيئة العالمية.

بروتوكول مونتريال

بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفِدة لطبقة الأوزون هو معاهدة دولية وُضعت من أجل حماية طبقة الأوزون. وفُتح باب التوقيع عليه في عام ١٩٨٧ ودخل حيِّز النفاذ في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩. واليونيدو هي إحدى الوكالات الرئيسية التي تضطلع بعملية تنفيذ أنشطة الصندوق المتعدِّد الأطراف لبروتوكول مونتريال منذ عام ١٩٩٢، حيث تساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الوفاء بالتزاماتها بموجب البروتوكول. وتصدَّرت اليونيدو قائمة الوكالات المنفِّذة على امتداد ثماني سنوات، منذ البدء بإجراء تقييمات مستقلة للوكالات في عام ٢٠٠١. وتدير الصندوق لجنة تنفيذية تساعدها أمانة الصندوق.

وتَلُوح في الأفق الجداول الزمنية للتخلّص التدريجي من مركَّب الهيدروكلوروفلوروكربونات. فالمرحلة الأولى تتألَّف من تجميد استخدامه عند مستوى عام ٢٠١٣ ثم خفض استهلاكه بحلول عام ٢٠١٥ بنسبة ١٠ في المائة من مستويات خط الأساس التي تُحسب باعتبارها متوسط استهلاك الهيدروكلوروفلوروكربونات في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ في كل بلد. وفي عام ٢٠١١، واصلت اليونيدو وضع خطط لإدارة التخلص التدريجي من الهيدروكلوروفلوروكربونات متعاونة في ذلك مع وحدات الأوزون الوطنية. ووافقت اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدِّد الأطراف على ما مجموعه ٣١ خطة من خطط إدارة التخلص التدريجي من الهيدروكلوروفلوروكربونات، منها ست خطط تتعلق ببلدان جديدة أُضِيفت إلى حافظة اليونيدو الخاصة ببروتوكول مونتريال، وهي جمهورية أفريقيا الوسطى، رواندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، غينيا الاستوائية، غينيا-بيساو.

وقدَّم بروتوكول مونتريال بالفعل مساهمة كبيرة في اتجاه خفض انبعاثات غازات الدفيئة بشكل مباشر وغير مباشر من خلال التخلص التدريجي من مركَّبات الكلوروفلوروكربون. فهذه المركَّبات لا تلحق الضرر بطبقة الأوزون فحسب، بل إنها أيضاً تنطوي على احتمال رفع مستوى الاحترار العالمي. ومن أجل ضمان أن تكون المشاريع شاملة ومستدامة في آن معاً يُتوقَّع أن تراعي الخطط والمشاريع التي تُقدَّم إلى اللجنة التنفيذية للموافقة عليها الشواغل المتعلقة بتغيُّر المناخ عن طريق اختيار تكنولوجيات قليلة الانبعاث الكربوني، فضلا عن تحديد إمكانيات الاستفادة من الصناديق الخضراء وسوق الكربون. ففي بعض قطاعات الصناعات التحويلية، كقطاع تكييف الهواء مثلاً، ما زالت جدوى التكنولوجيا المتاحة تحتاج إلى التثبُّت منها وقبولها. ويشكّل ذلك مصدر قلق شديد لبلدان معينة في الشرق الأوسط حيث تظل وحدات تكييف الهواء تعمل على مدار السنة عند درجات حرارة مرتفعة.

وواصلت اليونيدو العمل على تصميم مشاريع إيضاحية لتدمير المواد المستنفِدة للأوزون في الجزائر، وتركيا، والصين، ولبنان، ونيجيريا؛ وهي مشاريع يمكن تكرار تطبيقها في بلدان أخرى في منطقة كل منها وتوسيع نطاقها داخل البلد المعني ليشمل المواد المستنفِدة للأوزون غير المحدَّدة في المشروع الخاص بذلك البلد. ووافقت اللجنة التنفيذية، في نيسان/ أبريل، على مشروع لتدمير المواد المستنفِدة للأوزون في المكسيك؛ وطلبت من اليونيدو، في تشرين الثاني/ نوفمبر، أن تضع مشروعاً إقليمياً لتدمير المواد المستنفِدة للأوزون في أوروبا. ويسدِّد الصندوق المتعدِّد الأطراف تكلفة عملية التدمير ذاتها عموما لكنه لا يغطِّي تكاليف جمع ونقل المواد المستنفِدة للأوزون والمعدّات المتقادمة المحتوية على مواد مستنفِدة للأوزون. ويعني ذلك أنه لا بد من تأمين تمويل مشترك لذلك الغرض.

ويبدو أن اليونيدو قادرة على التقيُّد بالموعد النهائي، وهو عام ٢٠١٥، للتخلّص التدريجي التام من بروميد الميثيل، وهو مادة متبخِّرة مطهِّرة مستنفِدة للأوزون تُستخدم في البستنة وتخزين الحبوب. وباتت المشاريع المضطلع بها في بلدان يعتمد ناتجها المحلي الإجمالي على الزراعة - ولا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية - تقترب تدريجياً من نهايتها. وفي عام ٢٠١١، أنجزت اليونيدو مشاريعها المتعدِّدة السنوات للتخلّص التدريجي من بروميد الميثيل في المغرب وهندوراس قبل فترة طويلة من حلول الموعد النهائي المحدّد لاستكمال التخلّص التدريجي.

اتفاقية ستوكهولم

اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوِّثات العضوية الثابتة هي معاهدة بيئية عالمية، تم التصديق عليها في أيار/ مايو ٢٠٠٤، للمساعدة على حماية الصحة البشرية والبيئة. وتُلزم الاتفاقية الأطراف فيها على اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على إطلاق الملوِّثات العضوية الثابتة في البيئة أو الحدّ منه. وتنتقل الملوِّثات العضوية الثابتة من مكان إلى مكان آخر في العالم فتسبِّب الضرر أينما حلَّت وتبقى متماسكة في البيئة لسنوات طويلة. وهي تتراكم في الأنسجة الدهنية للكائنات الحيَّة وتتسم بأنها سامَّة للبشر والحيوانات البرِّية. وتُستخدم الملوِّثات العضوية الثابتة على نطاق واسع كمبيدات حشرية. وتُستخدم أيضاً في العمليات الصناعية وفي إنتاج طائفة من السلع مثل المذيبات، وكلوريد البوليفينيل والمواد الصيدلانية. ووفقا للمادة ٧ من اتفاقية ستوكهولم، يتعين على كل طرف في الاتفاقية أن يضع خطة لتنفيذ التزاماته بموجب الاتفاقية وأن يحيل خطته إلى مؤتمر الأطراف في غضون سنتين من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة له. ويمكن للبلدان المؤهَّلة أن تطلب التمويل من خلال مرفق البيئة العالمية لدعم العمل على وضع خطط التنفيذ الوطنية وتطبيقها.

وعلى امتداد عام ٢٠١١، عقدت اليونيدو سلسلة من حلقات العمل كان الغرض منها التشجيع على وضع خطط تنفيذ وطنية في مختلف مناطق أفريقيا، فضلا عن تنفيذها في الوقت المناسب وبكفاءة. وأدَّت حلقات العمل بدورها إلى تقديم

عدد من الطلبات للحصول على مساعدة اليونيدو. وعُقدت في بريتوريا في حزيران/ يونيه، حلقة عمل استهلالية لمشروع تابع لليونيدو يهدف إلى تقديم مساعدة تقنية إلى بلدان في أفريقيا بشأن اعتماد خطط تنفيذ وطنية.

ومن بين حلقات العمل التي عقدت في أوروبا والدول المستقلة حديثا، حلقتا عمل عُقدتا في أرمينيا حول تطبيق أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية في مجال التخلص من مركَّبات ثنائية الفينيل المتعدِّد الكلور؛ وحلقة عمل أخرى عُقدت في أرمينيا أيضاً حول تقييم/ تقليص المخاطر وإدارتها؛ ومؤتمر دولي عُقد في موسكو، في حزيران/ يونيه، بشأن النُّهُج المعاصرة المتَّبعة حيال إعادة تدوير السلع والإطارات المطاطية والتخلّص منها. وشملت أنشطة أخرى في المنطقة وضع خريطة إلكترونية لإفراز النفايات ونقلها وتخزينها وإعادة تدويرها في منطقة التتار من الاتحاد الروسي وإجراء جرد واسع النطاق لنفايات مركَّبات ثنائية الفينيل المتعدِّد الكلور في أذربيجان.

وفي أثناء حلقة العمل الدولية حول المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الإلكترونية، التي عُقدت في مقرّ اليونيدو في آذار/ مارس، اجتمع فريق عامل خاص من بلدان شرق وجنوب شرق آسيا من أجل وضع مسودة اقتراح مشروع بشأن الإدارة السليمة بيئيا لنفايات المعدّات الإلكترونية والكهربائية في آسيا. وتضمَّن الاجتماع عروضا إيضاحية من إندونيسيا، والصين، والفلبين، وفييت نام، بالإضافة إلى عروض إيضاحية قدَّمها خبراء من اليابان واليونيدو.

وفي تموز/ يوليه، أنجزت اليونيدو بنجاح مشروعاً موَّله مرفق البيئة العالمية في فييت نام لإدخال أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية، بهدف إيضاح سبل الحدِّ من الملوِّثات العضوية الثابتة المُتولِّدة عن غير قصد مثل الديوكسينات أو القضاء عليها. وكان هذا أول مشروع مدعوم من مرفق البيئة العالمية يُنجز في إطار دورة المشاريع الرابعة لمرفق البيئة العالمية في فييت نام. فقد استدعى النمو السريع لاقتصاد وصناعة هذا البلد إدخال منهجيات لمنع التلوُّث من شأنها مواكبة عملية التصنيع فيه. وتمثَّل هدف المشروع في إعداد الموارد البشرية اللازمة وإرساء البنية التحتية الضرورية لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية ستوكهولم التي انضمت إليها فييت نام منذ بداية تنفيذها. وتناول المشروع الحدّ من الملوِّثات العضوية الثابتة المُتولِّدة عن غير قصد في فئات المصادر الرئيسية ذات الأولوية وذلك من خلال تطبيق منهجيات أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية. وقد تم اختيار أربعة قطاعات ذات أولوية لتناولها كحالات في العروض الإيضاحية التجريبية وهي: حرق النفايات، والأفران الإسمنتية، واللباب والورق، وإنتاج الحديد والصلب.

وحقّق المشروع جميع أهدافه المتوخَّاة. ولما كان المشروع يهدف في المقام الأول إلى بناء القدرات، فقد عقدت اليونيدو دورات تدريبية وحلقات عمل وأجرت تقييمات في المصنع من أجل إعداد موظفين إداريين وتقنيين يعتمدون على الذات تتوفَّر لديهم الكفاءات المهنية في تطبيق أفضل التقنيات المتاحة/ أفضل الممارسات البيئية على فئات المصادر الصناعية ذات الأولوية للحدِّ من إطلاق الملوِّثات العضوية الثابتة المُتولِّدة عن غير قصد. واستطاعت اليونيدو إجراء تقييمات مرجعية بشأن الصناعات الأربع المعنية وقامت بنشر مبادئ توجيهية تقنية تتعلق بأفضل التقنيات المتاحة/ أفضل الممارسات البيئية لكل قطاع من تلك القطاعات. وأتاح التمويل المتوفِّر من المشروع والتمويل المشترك الوارد من المرافق تطبيق أفضل الممارسات البيئية، في حين اقتُرحَت أفضل الممارسات المتاحة على الصناعات التجريبية للنظر فيها. ومن خلال التدريب المكثَّف الذي قدَّمته اليونيدو، أصبح بمقدور النظراء المحليين الآن تنفيذ التحسينات المُوصى بها، بما يكفل استدامة المشروع، وقطعت فييت نام شوطاً آخر على طريق الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية ستوكهولم.

إنَّ مركَّبات ثنائية الفينيل المتعدد الكلور هي مواد كيميائية عضوية من صنع الإنسان تُستخدم في العديد من التطبيقات الصناعية والتجارية بما في ذلك الدهانات واللدائن والمنتجات المطاطية والخضاب والأصباغ والمعدات الكهربائية والهيدروليكية. وهي لا تنحل بسهولة في البيئة ويمكن أن تتراكم في النباتات والمحاصيل الغذائية، وفي الأسماك. وقد ثبُتَ أن مركَّبات ثنائية الفينيل المتعدِّد الكلور تسبِّب السرطان، بالإضافة إلى تسبُّبها في أضرار صحية أخرى. ولئن كان قد تمَّ حظر تصنيعها في العديد من البلدان منذ أكثر من ثلاثين عاما مضت، تشير التقديرات إلى أن إجمالي الإنتاج العالمي من مركَّبات ثنائية الفينيل المتعدِّد الكلور يبلغ نحو ١,٥ مليون طن.

وقد حدَّدت خطة التنفيذ الوطنية لاتفاقية ستوكهولم فيما يتعلق بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً مشكلة مركَّبات ثنائية الفينيل المتعدِّد الكلور كأولوية قصوى تتطلّب اتخاذ إجراءات فورية. وحدا ذلك باليونيدو في عام ٢٠٠٨ إلى استهلال مشروع من شأنه أن يساعد ذلك البلد على الامتثال لالتزاماته بموجب اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوِّثات العضوية الثابتة والمساهمة، من خلال ذلك، في تحسين الوضع البيئي فيه ومن ثم الحد من تهديدات الصحة البشرية التي يشكِّلها التلوُّث بتلك المركبات والقضاء عليها في نهاية المطاف. واختتمت إجراءات مناقصة دولية في عام ٢٠١١ لتدمير زيوت محوِّلات ملوثة بمركَّبات ثنائية الفينيل المتعدِّد الكلور تدميراً مأمونا من الناحية البيئية. وبدأت بالفعل عملية تجديد لمرفق صيانة المحولات. وستُجرى في عام ٢٠١٢ عملية غير احتراقية بغرض معالجة زيوت المحوِّلات الملوَّثة بمركَّبات ثنائية الفينيل المتعدِّد الكلور، وسيُوفَّر تدريب للموظفين المحليين الذين سيقومون بمعالجة ١٥٠ طنا من الزيوت الملوَّثة. ومن المقرَّر إتمام عملية إزالة التلوُّث في عام ٢٠١٣.

منتدى فيينا للطاقة عام ٢٠١١

في حزيران/يونيه، كانت فيينا مسرحاً لحدث دولي ضمّ ١٢٠٠ مشارك جاءوا من ١٢٥ بلداً لمناقشة أحد أكثر التحدّيات العالمية إلحاحا في الوقت الحاضر ألا وهو: حصول الجميع على الطاقة. ونظّمت اليونيدو هذا الحدث الذي استمر يومين بالتعاون مع الوزارة الاتحادية النمساوية للشؤون الأوروبية والدولية والمعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقي، وذلك في قصر هوفبورغ في فيينا. وجاء هذا الحدث عقب عقد سلسلة من الاجتماعات المهمّة في مجال الطاقة في النمسا، بدءاً من المنتدى العالمي الأول المعني بالطاقة المستدامة، الذي عقد في لاكسنبورغ، في عام ٢٠٠٠، وانتهاءً بمؤتمر فيينا للطاقة، الذي عُقد في عام ٢٠٠٩. وسيُعقد ذلك المحفل مرة كل سنتين للنظر في مسائل الطاقة العالمية.

وافتتحت المحفل، الذي اجتذب إليه مشاركين رفيعي المستوى من الحكومة ومن الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، إيرين غينر-رايخل، التي كانت تشغل حينئذ منصب المدير العام لدائرة التعاون الإنمائي النمساوية، التابعة للوزارة الاتحادية النمساوية للشؤون الأوروبية والدولية. وأكّد من جديد يوهانس كيرلي، الأمين العام للشؤون الخارجية في الوزارة نفسها، أنّ الدعم السياسي لجدول الأعمال الخاص بالحصول على الطاقة أمر حيوي للحدّ من الفقر. وأكّد ديتلوف فون فينترفيلدت، مدير المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقي، أهمية البحوث في تطوير مصادر الطاقة النظيفة. وشدّد كانديه يومكيلا، المدير العام لليونيدو، على أهمية حصول الفقراء على الطاقة وحدّد ثلاثة أهداف قابلة للتحقيق ينبغي بلوغها بحلول عام ٢٠٣٠، تتعلق بحصول الجميع على الطاقة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتحقيق زيادة في حصة الطاقة المتجدّدة في خليط مصادر الطاقة العالمية. وفي رسالة عبر الفيديو، أدرج الأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون الإنصاف والضرورات البيئية الملحَّة والفرص الاقتصادية باعتبارها القوى الدافعة وراء الحملة الراهنة الداعية إلى تحقيق تلك الأهداف.

وألقى كلمة رئيسية أمام المحفل أرنولد شفارتسينيغر، الحاكم السابق لولاية كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، والمناصر القوي للعمل على مكافحة تغيّر المناخ. فأكّد أن حصول الجميع على الطاقة ليس مجرّد أمر يتعلق بإضاءة غرفة مظلمة، أو طهي الطعام على موقد أفضل بل "إنه أمر يتعلق بالحرية التي تمنحنا إياها الطاقة - وبخاصة الطاقة المتجدّدة".

وخلال خمس من الجلسات العامة الست التي عقدها المحفل، ناقش المشاركون تعريفاً لمفهوم الحصول على الطاقة ومقاييسه، وأهداف وغايات الحصول على الطاقة، والطاقة المتجدِّدة وما تنطوي عليه من إمكانات تتيح الحصول على الطاقة، ووضع جدول أعمال عالمي جديد للقرن الحادي والعشرين، وسبل تمويل عملية حصول الجميع على الطاقة.

وبالإضافة إلى جلسات المحفل العامة، فقد تميّز المحفل بأنشطة فريقَي نقاش رفيعَي المستوى وبإجراء ست مناقشات مائدة مستديرة، شارك في جميعها مديرو مناقشات ومناظرون ومتكلِّمون هم من الشخصيات والخبراء المرموقين في مختلف جوانب الطاقة. وأدارت فريق النقاش الأول حول "تمهيد السبيل نحو حصول الجميع على الطاقة" الإعلامية زينب بدوي، مقدّمة نشرات الأخبار في محطة بي بي سي. وناقش الفريق الثاني الطاقة المستدامة من أجل تحقيق اقتصاد أخضر وأدار النقاش فيه راجندرا باشوري، رئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ. ونظرت الموائد المستديرة الست في المسائل التالية: اتخاذ إجراءات ملموسة في مجال الطاقة لمعالجة مشكلة تغيّر المناخ، ومسارات نظم الطاقة المستدامة، ودور كفاءة استخدام الطاقة للأغراض الإنتاجية،

والتكنولوجيات التحويلية قليلة الانبعاث الكربوني، وتلبية الاحتياجات الأساسية لكهربة الريف في سياق إقليمي، وإقامة شراكات من أجل التمويل.

وتمثّل حدث رئيسي آخر أقيم خلال محفل فيينا للطاقة في إقامة حوار موازٍ رفيع المستوى بشأن استراتيجيات وحلول معيّنة، من ضمنها دور القطاع العام والتعاون الدولي في دعم الأهداف المتصلة بالطاقة الوارد ذكرها أعلاه. وساعد الاجتماع الوزاري بشأن الطاقة والصناعات الخضراء، الذي حضره ١٠٠ مشارك من بينهم وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى، على تمهيد الطريق لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) عام ٢٠١٢. وفي ظلّ رئاسة إليزابيث تومبسون، المنسّق التنفيذي لمؤتمر ريو+٢٠، ناقش المشاركون الأهداف العالمية من أجل الحصول على الطاقة النظيفة، وكفاءة استخدام الطاقة والموارد، وترويج الصناعة الخضراء كجزء لا يتجزّأ من الاستراتيجية العامة ذات الصلة. وقدّمت السيدة تومبسون في وقت لاحق ملخّصا رئاسياً لنتائج الاجتماع الوزاري أمام الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس التنمية الصناعية الذي اجتمع خلال الفترة نفسها.

وفي الجلسة العامة الختامية لمحفل فيينا للطاقة، قال كارستن ستاور، الممثل الدائم للدانمرك لدى الأمم المتحدة، إنّ الاجتماع الوزاري أكّد من جديد أهداف الطاقة المنشودة حتى عام ٢٠٣٠. وأشار كذلك إلى أنّ الوزراء رحّبوا بكون الأمم المتحدة تولي الأولوية للطاقة المتجدّدة من خلال إطلاقها حمله عالمية لإشاعة الوعي في هذا الصدد قبل انعقاد مؤتمر ريو+٢٠.

لقد هيّأ محفل فيينا للطاقة خلفية لعدد من الأحداث الأخرى. فقد عُقد في فيينا، على هامش المحفل، الاجتماع السنوي لحلقة مونتيفيديو الذي هو بمثابة منتدى دائم لاستعراض وتحديد الاستراتيجيات والوسائل اللازمة لتعزيز التنمية الصناعية المستدامة في منطقة أمريكا اللاتينية. وكانت ثمة أحداث جانبية أخرى مثيرة للاهتمام استضافتها الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون من أجل التنمية، ودائرة التعاون الإنمائي النمساوية، والشبكة العالمية المعنية بالطاقة من أجل التنمية المستدامة، والتحالف العالمي من أجل مواقد الطهي النظيفة (انظر الفصل ٣)، ومنظمة الأغذية والزراعة. وأجريت مشاورات من قبل المجلس الاستشاري الدولي لمؤتمر أوسلو المعني بتمويل حصول الفقراء على الطاقة، ومبادرة باريس ونيروبي المشتركة بشأن توفير الطاقة النظيفة للجميع في أفريقيا، والمجلس العالمي لتقييم الطاقة.

وجرى تسجيل نقاش، في ٢١ حزيران/يونيه، في إطار برنامج "حوار عالمي" لمحطة بي بي سي حول موضوع "إمداد التنمية بالطاقة في القرن الحادي والعشرين" وتمّ بثّه، في ١١ آب/أغسطس، عبر برنامج أخبار العالم في محطة بي بي سي وخدمة محطة بي بي سي العالمية. وشارك في النقاش، الذي تولّت زمام إدارته الإعلامية زينب بدوي، وزير الطاقة في جنوب أفريقيا، ديبو بيترز؛ ورئيس اللجنة الهندية للطاقة الذرية، سريكومار بانرجي؛ ورئيس الرابطة الأوروبية للطاقة المتجدِّدة، بيتر دروجي؛ والمدير العام لليونيدو. واجتذب النقاش اهتمام جمهور رفيع المستوى وجرى تبادل آراء مباشر طوال النقاش.

›› إنّ بلداناً كثيرةً، خاصة البلدان التي حقّقت مستوى تصنيع باهراً، تنظر إلى اليونيدو باعتبارها مستشارةً قيّمةً بشأن التنمية الصناعية والسياسات المتعلقة بها .

٠٦

البحث والتحليل

إنّ لدى اليونيدو سجلاً طويلاً من الخبرات في مجالات الإحصاءات والبحوث والتحليلات، يرتكز عليه إسداؤها المشورة في مجال السياسات، ويجعل العديد من البلدان، ولا سيّما تلك التي بلغت مستوى تصنيع مثيراً للإعجاب، تنظر إلى اليونيدو بصفتها مستشاراً قيّماً بشأن التنمية الصناعية والسياسات المتعلقة بها. ولكي تُواصل المنظّمة تقديم أفضل الخدمات لدولها الأعضاء، فإنها تستعرض وتُنقّح بانتظام بحوثها الاستراتيجية وخدماتها الاستشارية في مجال السياسات. والسنة المستعرَضة لا تشذّ عن هذه القاعدة.

لقد شهدت سنة ٢٠١١ تطوُّر أنشطة المنظمة المتعلقة بالمشورة البحثية والسياساتية. فقد بدأها المدير العام، انسجاماً مع كلماته التي سبق أنْ وجَّهها إلى الدول الأعضاء، ومع تشديده على ضرورة أن تُعيد اليونيدو توازن أنشطتها عبر وظائفها الدستورية الأربع (التعاون التقني، إجراء البحوث وإسداء المشورة في مجال السياسات، عقد الاجتماعات، وضع المعايير)، بمُعتكَف داخلي رفيع المستوى بشأن مستقبَل أنشطة البحوث في اليونيدو أفضى إلى عدد من التغييرات. وقد أيَّد المُعتكَف الخطوات الرامية إلى المضي في تعزيز أنشطة البحوث التي تضطلع بها المنظمة، لمواءمتها بشكل أفضل مع حاجة الدول الأعضاء في اليونيدو إلى مشورة سياساتية راسخة ومرتكزة على الأدلّة. وأرسى المُعتكَف الركائز لاستعراض أساسي لبرنامج المنظمة المتعلق بتقديم خدمات بحوث استراتيجية ومشورة سياساتية. ويشمل البرنامج عنصرَين هما: المشورة بشأن السياسات الصناعية الاستراتيجية، وبخاصة في مرحلتي التشخيص والتصميم من عملية تقرير السياسات الصناعية، وأنشطة بناء القدرات، مع التركيز على تمكين مؤسسات القطاعين العام والخاص، والارتقاء بها من أجل الوفاء بأدوارها، وتولِّي السيطرة الكاملة على عملية تقرير السياسات الصناعية. وخلال السنة، تمَّ الاتفاق على أهداف ومُنجَزات برنامج جديد بشأن الخدمات الاستشارية السياساتية، فضلاً عن برنامج مركَّز مواضيعياً للبحث والتحليل الشاملَين. وقد أقرَّت دورة المؤتمر العام الرابعة عشرة البرنامج الجديد، مُجيزة بذلك تعزيز الدعم الذي تقدمه المنظمة إلى دولها الأعضاء بشأن السياسات الصناعية.

تمّ تنظيم البرنامج التنفيذي الأول، المعنون "في قمّة اللعبة: الاستراتيجيات والمفاوضات العالمية نحو النمو الأخضر"، الذي يضطلع به معهد تنمية القدرات التابع لليونيدو، بالتعاون مع كلّية سعيد لإدارة الأعمال في جامعة أوكسفورد والوزارة الاتحادية للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا.

الصورتان: اليونيدو

الإحصاءات

لا يمكن للبحوث والمشورة السياساتية أن تكون سليمة إلاّ إذا ارتكزت على قاعدة إحصائية موثوقة. وفي عام ٢٠١١، واصلت اليونيدو جمع البيانات المتعلقة بمؤشرات رئيسية للإحصاءات الصناعية، ونشرت منتجاتها الإحصائية في كل أنحاء العالم. وكما هي الحال في السنوات الماضية، تمَّ جمع البيانات بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولدى اليونيدو ولاية دولية أسندتها إليها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة فيما يخص جمع الإحصاءات الصناعية وتصنيفها ونشرها على الصعيد العالمي. وقد جرى التحقُّق من البيانات القُطرية الواردة من المكاتب الإحصائية الوطنية، واستكمالها بتقديرات اليونيدو، وتحسينها من حيث مقارنتها الدولية. ويجري تعميم البيانات بنشر الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية (انظر أدناه)، وإنتاجها على أقراص مُدمجة، وبالوصول إلكترونياً إلى الملخَّصات الإحصائية القُطرية المتاحة على الموقع الشبكي لليونيدو. وفي إطار البرنامج الدولي لتبادل البيانات، يجري أيضاً تعميم الإحصاءات التي تُنتجها اليونيدو عَبْر بوابة بيانات الأمم المتحدة (UNdata)، وهي خدمة بيانات جديدة قائمة على شبكة الإنترنت، أطلقتها الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

لقد أُعِدَّت الجداول الإحصائية للسنوات الأخيرة وعُرِضت في أحد المنشورات الرئيسية لليونيدو، وهو الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية، التي تُعتبَر المنتج الإحصائي الرئيسي لليونيدو. والحولية الدولية، التي نشرتها اليونيدو ودار نشر إدوارد إلغار المحدودة في آذار/ مارس، قدَّمت مجدداً للاقتصاديين والمخططين ومقرِّري السياسات وأوساط الأعمال التجارية إحصاءات عالمية النطاق عن مستويات الأداء والاتجاهات الراهنة في قطاع الصناعات التحويلية. ويمكن استخدام الحولية الأخيرة، الأكثر شمولية من الأعداد السابقة، في تحليل أنماط النمو والاتجاهات الطويلة الأمد ذات الصلة، فضلاً عن أنماط التغيير الهيكلي والأداء الصناعي في الصناعات كلٍّ على حدة. كما أنها تُيسِّر المقارنات الدولية المتعلقة بنشاط التصنيع والتطوير والأداء الصناعيين. ويضمُّ مُجلَّد عام ٢٠١١ معلومات مُستكمَلة ومفصَّلة مستقاة من دراسات استقصائية صناعية وطنية أُجريت في أكثر من ٧٥ بلداً.

وطبعة عام ٢٠١١ من الحولية تقدِّم أيضاً تقديرات بشأن نموّ التصنيع العالمي لعام ٢٠١٠ في كل منطقة فضلاً عن كل بلد. ووفقاً لتقديرات اليونيدو، فإنَّ قيمة التصنيع المضافة الإجمالية على الصعيد العالمي ارتفعت بنسبة ٥,٣ في المائة عام ٢٠١٠، وهذا مؤشر على أنَّ التصنيع العالمي يتَّجه نحو التعافي من الأزمة المالية الأخيرة. كما أنَّ البلدان الصناعية الأكثر تضرُّراً بالأزمة المالية شهدت توجُّهاً متنامياً في الإنتاج الصناعي منذ عام ٢٠٠٩. فقد

إطلاق الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية في نيودلهي، في آذار/مارس.
الصورة: اليونيدو

ارتفعت مخرجات تصنيعها بنسبة ٤ ,٣ في المائة عام ٢٠١٠. وطوال السنوات الخمس عشرة الماضية، كانت الصناعة التحويلية المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في البلدان النامية، وقد أسهمت في تحقيق أداء قوي في النمو الصناعي عام ٢٠١٠، بينما تُشير تقديرات هذا النمو في البلدان الحديثة العهد بالتصنيع إلى تراجع طفيف. ومع أنَّ قيمة التصنيع المُضافة للبلدان النامية ارتفعت بوتيرة أدنى كثيراً أثناء الأزمة المالية، فإنَّ الأرقام لا تزال إيجابية؛ فقد شهد عام ٢٠١٠ ارتفاعاً حادّاً وصل إلى ٤ ,٩ في المائة، مقارنة بنسبة ٧ ,٢ في المائة عام ٢٠٠٩. وقد أدَّى ذلك إلى ردم كبير للهوَّة التي تفصل بين حصة قيمة التصنيع المضافة في البلدان الصناعية وحصتها في البلدان النامية. فالبلدان النامية تحظى الآن بـ ٣٢ في المائة من قيمة التصنيع المضافة عالمياً، مقابل ٢٠ في المائة قبلَ عشر سنوات. وقد صُنِّفت ثلاثة اقتصادات نامية – البرازيل والصين والهند – بين الصناعيين الـ ١٠ الأوائل في العالم. وتقدِّم الحولية أيضاً إحصاءات تفصيلية بشأن هيكلة قطاعات التصنيع مصنّفةً حسب مؤشّري العمالة والمخرجات وغيرهما من المؤشّرات الرئيسية للإحصاءات الصناعية.

المؤشرات الفصلية للإنتاج الصناعي

بدأت اليونيدو في عام ٢٠١٠ بجمع مؤشرات فصلية للإنتاج الصناعي على أساس تجريبي، بغية رصد التوجُّهات الراهنة في نموّ مخرجات التصنيع. وقد تمّ الحصول على مؤشرات وطنية لعيِّنة من البلدان عبر مصادر بيانات ثانوية. ثمَّ طوَّرت اليونيدو مفهوماً لمنشور فصلي منتظم، يقدِّم الحقائق والأرقام بشأن حالة التصنيع العالمية، وبدأت العمل على سلسلة جديدة من التقارير المتعلقة بالتوجُّهات الراهنة لنموّ إنتاج التصنيع في كل بلد وكل قطاع، بالاستناد إلى بيانات إنتاجية تجمعها وتنشرها المكاتب الإحصائية الوطنية. وسبق ذلك إعداد تقرير أوليّ للتّحقُّق من توافر البيانات وفعالية الأساليب الإحصائية المُستخدَمة.

واعتباراً من عام ٢٠١١، نُشِرت تقارير بشأن الإنتاج التصنيعي العالمي لتوزيعها في كل أرجاء العالم. وهذه التقارير، التي صَدَرَت أعدادُها الثلاثة الأولى في عام ٢٠١١، تُكمِّل البيانات السنوية الواردة في الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية. وقد حظيت المبادرة الجديدة بترحيب مستخدِمي البيانات – مقرّري السياسات ورابطات الوسائط الإعلامية والأعمال التجارية بشكل خاص – الذين يطلبون تقييماً لتوجُّهات نموّ الإنتاج، أكثر حداثة ممّا يمكن تقديمه في منشور سنوي. وقد أظهرت النتائج، التي تمَّ الحصول عليها من تحليل مؤشرات الإنتاج الصناعي، أنَّ مخرجات التصنيع العالمي شهدت انطلاقاً باهراً في الربع الأول من عام ٢٠١١، ممَّا يشير إلى التعافي من الأزمة المالية الأخيرة؛ لكنَّ هذه العملية تعثَّرت منذ الربع الثاني، ويعود ذلك في معظمه إلى تدهور الحالة المالية في بلدان منطقة اليورو.

التصنيف الصناعي الدولي الموحّد لجميع الأنشطة الاقتصادية

إنَّ التصنيف الصناعي الدولي الموحَّد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التصنيف الصناعي الدولي) هو التصنيف المرجعي الدولي للأنشطة الإنتاجية في إطار الأمم المتحدة، والأداة الأساسية لدراسة الظواهر الاقتصادية، وتدعيم المقارنة الدولية للبيانات، وتقديم إرشادات بشأن إجراء التصنيفات الوطنية وتعزيز تطوير النظم الإحصائية الوطنية السليمة. وتَستخدم بلدان العالم هذا التصنيف، الذي أُقر أوَّل ما أُقرّ في عام ١٩٤٨، بصفته نظام تحليل لأنشطتها الوطنية، أو طوَّرت تصنيفات وطنية منبثقة عنه. وقد جرى تنقيحه أربع مرات منذ نشأته. والتنقيح الأخير هو خلاصة عملية استعراض دامت عدة سنوات، وشملت مساهمات من خبراء عديدين في التصنيفات ومستخدمين لها في أرجاء العالم.

وفي عام ٢٠١١ بدأت اليونيدو العمل بالتعاون الوثيق مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومع مكاتب إحصائية وطنية مختلفة، على تنفيذ التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي. وقد نُشِرت الجداول القُطرية الأولى المستخدِمة لهذا التنقيح في الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية لعام ٢٠١١. وفي أعقاب إعادة تصميم قاعدة البيانات، جرى تعديل برنامج التطبيقات الحاسوبي لجمع البيانات، والتحقُّق منها وتحويلها وتعميمها لاستيعاب المعلومات في التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي. وحالياً، هناك المزيد والمزيد من البلدان، بما فيها أغلبية بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تقدِّم البيانات في الصيغة الجديدة؛ وستشمل طبعة عام ٢٠١٢ من الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية أكثر من ٤٠ جدولاً قُطرياً في التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي.

إنّ ولاية اليونيدو لا تنحصر في الحفاظ على قاعدة بيانات إحصائية دولية، بل تشمل كذلك تبادل خبراتها مع الدول الأعضاء.

وتهدف الخدمات التي تقدّمها اليونيدو في مجال الإحصاءات إلى بناء القدرة الإحصائية لتلك الدول، بما يشمل تدعيم المهارات في المكاتب الإحصائية، ووزارات الصناعة والمؤسسات المعنية الأخرى. ويشمل التدريب المقدَّم مواضيع منها الإحصاءات الصناعية، وسجلّات الأعمال التجارية، والتعدادات والدراسات الاستقصائية الصناعية، والمؤشرات القصيرة المدى للإحصاءات الصناعية وتوزيع البيانات وتحليلها.

واستجابة لطلب وزارة الصناعة اللبنانية، أطلقت اليونيدو عام ٢٠٠٤ مشروعاً لإجراء عملية المسح الأولى لمؤسسات الصناعة التحويلية في البلد، وإرساء نظام قاعدة بيانات صناعية في الوزارة. وقد حقّق المشروع نتيجة ناجعة في عام ٢٠١١، بنشر دراسة إحصائية للقطاع الصناعي، أُعدّت بالتعاون بين اليونيدو ووزارة الصناعة ورابطة الصناعيين اللبنانيين، وشارك فيها أكثر من ٧ ٠٠٠ مؤسسة تصنيعية. و تضمّ الدراسة جزءاً وصفياً لجميع الصناعات المشمولة بعملية المسح، وتحليلاً مفصّلاً لأكثر من ٤ ٠٠٠ مؤسسة تصنيعية كبيرة. وتؤكّد الدراسة أنّ الصناعة التحويلية نشاط رئيسي للاقتصاد اللبناني، وأنها تشكّل نحو ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى صعيد المؤسسات الكبرى، أظهرت الدراسة أنّ إنتاج الأغذية والمشروبات هو القطاع التصنيعي الأوسع، حيث يشكّل ٢٦,٩ في المائة من القيمة المضافة و٢٥,٣ في المائة من العمالة الصناعية. وقد نوّه ممثل رابطة الصناعيين اللبنانيين بالتعاون المثمر بين القطاعين العام والخاص، وبالدعم التقني من اليونيدو في إجراء هذه الدراسة. ويجري النظر حالياً في تمديد للمشروع بهدف بناء قدرات تحليلية في وزارة الصناعة.

وغداة إتمام المشروع، عُرِضت الدراسة في حلقة دراسية نظَّمتها اليونيدو في بيروت في أيار/مايو لممثلي القطاعين العام والخاص. وقد زُوّد المشاركون بتقرير تحليلي مستند إلى قاعدة البيانات فضلاً عن بيانات قابلة للمقارنة دولياً بشأن القطاع الصناعي.

والانتقال إلى تصنيف جديد عملية طويلة ومعقَّدة، لأنها تشمل فعلياً كل جوانب تجميع الإحصاءات ذات الصلة وطريقة عرضها. وتكييف التصنيف الصناعي الدولي تبعاً لخصائص الاقتصاد الوطني، مع الحفاظ على قابليته للمقارنة الدولية، يستلزم مراعاة عدد من القوانين. ومثالياً، ينبغي للبلدان أن تكون قادرة على تقديم البيانات وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي على جميع مستويات التصنيف، لأغراض المقارنة الدولية، ومَهمَّة اليونيدو هي مساعدة البلدان على تحقيق هذا الهدف كلما دعت الحاجة إلى تلك المساعدة.

البحوث المواضيعية

يكمن في جوهر برنامج اليونيدو البحثي المنقَّح تحليل لأنماط التغيير الهيكلي. وإذ تستفيد اليونيدو من قاعدة بياناتها الشاملة بشأن قيمة التصنيع المضافة، التي تغطي ١٢٠ بلداً طوال فترة ٤٣ عاماً، فقد باتت في وضع فريد يتيح لها المساهمة في تطوير الاقتصادات الإنمائية، وتحفيز المناقشة العالمية بشأن التنمية الصناعية. وينبثق عمَّا تقدَّم نوعان من البحوث التطبيقية ذات الصلة، هما بالتحديد بحوث بشأن مُحدِّدات ومعالم التغيير الهيكلي نحو كفاءة الموارد والصناعة الخضراء، وبحوث بشأن تنوُّع الخيارات التي تواجهها البلدان المصدِّرة للسلع الأوَّلية. وكلا النوعين، اللذين أنتجا المُخرَجات والشراكات المفصَّلة أدناه، يؤدِّيان دوراً رئيسياً في النقاش الجاري بشأن التنمية استعداداً لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي سيُعقَد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/ يونيه ٢٠١٢.

وقد نشرت اليونيدو في عام ٢٠١١، كجزء من برنامجها للبحوث الاستراتيجية، ١٥ ورقة عمل أعدَّها خبراء بارزون لدى مجموعة من المؤسسات الأكاديمية والاقتصادية، بما فيها مؤسسة كاتالان للبحوث والدراسات العليا (إسبانيا)، ومعهد فراونهوفر للنُّظُم والبحوث المبتكَرة (ألمانيا)، وجامعة جادافبور (الهند)، ومعهد التنمية وراء البحار (المملكة المتحدة)، ومركز بحوث السياسات الدولية (كندا)، وجامعة كيب تاون (جنوب أفريقيا)، وجامعة سوسيكس (المملكة المتحدة)، فضلاً عن المدرسة التجارية العالمية التابعة للمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال. وتناولت ثلاث عشرة ورقة من أوراق العمل الجوانب المختلفة لكفاءة الطاقة؛ وعُنيت ورقة عمل بالسلع من أجل التنمية الصناعية (يرد وصفها أدناه)، وعالجت أخرى السياسات الصناعية من أجل الرخاء.

وعادت السياسات الصناعية بقوة إلى الأوساط الأكاديمية والسياساتية في السنوات القليلة الماضية، وإنْ يكن طابعها قد تغيَّر، إذ أصبحت أكثر استراتيجية وتشاركية، وأكثر استناداً إلى الأدلة وأكثر توجُّهاً نحو النتائج. وانطلاقاً من هذا التفكير الجديد، فإنَّ ورقة العمل المُعنْوَنة السياسات الصناعية من أجل الرخاء: التحليل والنهج تَعْرِض مبررات أنشطة اليونيدو الناشئة في مجال السياسات الصناعية؛ وتحدِّد الخدمات المحتمَلة التي يمكن للمنظمة تقديمها في مراحل مختلفة من تقرير السياسات، وتعرض ثلاثة أنماط تشغيلية لخدمات اليونيدو: المشورة، والتيسير وبناء القدرات.

لقد أُطلِق في عام ٢٠١١ مشروع بحوث جديد مدّته ثلاث سنوات، يُركِّز على إجراء تغيير هيكلي يرمي إلى تحقيق أولويات الصناعة الخضراء في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان). وقد عُقِدت اجتماعات فريق خبراء في آذار/ مارس، وتموز/ يوليه وتشرين الثاني/ نوفمبر، لاتخاذ قرارات بشأن استراتيجيات المشروع والجدول الزمني للسنوات الثلاث المقبلة. والمشروع هو نتاج تعاون بين اليونيدو ومعهد البحوث الاقتصادية لآسيان وشرق آسيا ومعهد الاقتصادات النامية التابع للمنظمة اليابانية للتجارة الخارجية. وقد عُني اجتماع آذار/ مارس الذي دام يومين بتعزيز مفهوم الاقتصاد الأخضر في شرق آسيا والدول الأعضاء في آسيان، عَبْر تبادلٍ للخبرات في مجال الارتقاء بالقدرات التنافسية والقدرات الإبداعية المحلية. واتفق خبراء ينتمون إلى المنظمات الثلاث على أنَّ تطوير الصناعة الخضراء والتغيير الهيكلي يسيران يداً بيد. وخلصوا إلى أنَّ النموّ الاقتصادي المستدام في بلدان المنطقة يعتمد على أوجه التآزر بين أولويات التنمية وتنفيذ إجراءات تكفل كفاءة استخدام الطاقة وفعالية استخدام الموارد.

وستنتج عن المشروع توصيات سياساتية مستندة إلى الأدلة، تتصدَّى لتحديات محددة في كل بلد من بلدان آسيان. وسيزوِّد المشروع رسمياً آسيان بمُدخَلات سياساتية، من خلال اجتماع كبار مسؤوليها الاقتصاديين، واجتماعات وزراء اقتصادها ومؤتمر قمّتها. وستُعقَد منتديات سياساتية أثناء المشروع الثلاثي السنوات، لتيسير إجراء حوارات منتظمة وتَلقِّي مُدخَلات وتعقيبات من مقرِّري السياسات مباشرة.

وفي عام ٢٠١١، اتفقت اليونيدو والمؤسسة العالمية للنموّ الأخضر في جمهورية كوريا على إجراء بحوث مشترَكة بشأن تأثير التنمية الصناعية الخضراء على العمالة، وخاصة بشأن ما إذا كانت الجهود الجارية، الرامية إلى أن يحقق النمو الأخضر تنمية صناعية تتسم بكفاءة استخدام الموارد وتعزز كميات أقل من الكربون، ستؤدّي إلى توليد فرص عمل جديدة على نحو مستدام. ويفترض أن تؤدّي النتائج والتوصيات السياساتية التي سيفرزها مشروع البحوث، إلى تمكين منظِّمي المشاريع ومقرِّري السياسات، المعنيين بالتنمية الصناعية الخضراء، من فهم آفاق إيجاد فرص عمل والاحتمالات والقيود المتعلقة بإيجادها، فضلاً عن الظروف الضرورية لاستثمارات ناجحة. ويبدأ المشروع الذي يستغرق سنة واحدة في مطلع عام ٢٠١٢.

شهد عام ٢٠١١ إتمام تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١١، بصفته جزءاً من سلسلة من هذا المنشور الرئيسي لليونيدو.

وهذا المنشور الجديد الذي صدر في أواخر عام ٢٠١١، سيُطرَح رسمياً في القمّة العالمية لطاقة المستقبل، المقرّر عقدها في أبو ظبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. والتقرير المعنوَن كفاءة الطاقة الصناعية لتحقيق الثروة المستدامة: اغتنام المكاسب البيئية والاقتصادية والاجتماعية، يفترض أنّ رفع كفاءة الطاقة الصناعية هو أحد أكثر المسالك الواعدة المؤدّية إلى تنمية صناعية مستدامة في العالم قاطبة، ولا سيّما في البلدان النامية. وتبقى الصناعة من أكثر القطاعات استهلاكاً للطاقة، مع أنّ مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي أدنى من نصيبها العالمي من استهلاك الطاقة. وتتراوح نسبة التحسّن التقديرية المحتملة في كفاءة العمليات الصناعية بين ٢٥ و٣٠ في المائة. وهذا يعني أنّ اعتماد أفضل التكنولوجيات المتاحة وما يتصل بها من ممارسات تجارية وهندسية، قد يُمكّن الصناعة في نهاية المطاف من خفض انبعاثات غازات الدفيئة، ومكافحة تغيّر المناخ بالتزامن مع الحدّ من الملوّثات الأخرى. ويمكن إعادة توجيه مُدّخرات الطاقة نحو تلبية الاحتياجات الاجتماعية المتعلقة بالحصول على الطاقة، وهي احتياجات ماسّة جداً في البلدان النامية، كما يمكنها أن تساعد الشركات في كل مكان على تحسين عائداتها.

ويذكر التقريرُ المزيدَ من الأدلة على أنّ البلدان المتقدّمة – التي تستهلك معظم الطاقة – قد حسّنت كفاءة طاقتها في السنوات الـ٢٠ الماضية. كما أنّ البلدان النامية الكبرى أدركت أهمية تعزيز الكفاءة في مرحلة مبكّرة من عملية التصنيع، وبدأت تعتمد تكنولوجيات وتدابير أخرى أفضت إلى مكاسب غير مسبوقة في كفاءة الطاقة. والبلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، التي يتزايد تدريجياً إسهامها في الإنتاج الصناعي العالمي، تبحث أيضاً عن وسائل تعطيها طاقة أكثر كفاءة.

ويرى التقرير أنّ المدخل إلى إدامة هذه المكاسب يبقى التغيّر التكنولوجي الصناعي ونظام الحوافز الاقتصادية والسياسية ذات الصلة. ويذكر أنّ تجاوز العقبات أمام كفاءة الطاقة الصناعية سيستدعي اتخاذ تدابير تتعلق بالسياسات العامة.

ويدعو التقرير إلى إجراء بحوث تطويرية تعاونية دولية، وإنشاء مراكز لتبادل المعلومات، بغية تحديد أفضل الممارسات، ومقارنة أداء التكنولوجيات المختلفة في ظلّ ظروف متنوّعة. وبما أنّ اعتماد تكنولوجيات الطاقة ذات الكفاءة يشمل اكتساب قدرات تكنولوجية أكثر تطوراً، فإنّ التقرير يُشير إلى الوسائل التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يُسهم في تطوير القدرات. كما يناقش التقرير الحاجة إلى وضع إطار متطوّر جداً يكفل التمويل الدولي لكفاءة الطاقة الصناعية.

المشورة السياساتية الصناعية

إنَّ اليونيدو، بخدماتها الاستشارية السياساتية، في وضع يجعلها تُقدِّم لدولها الأعضاء المشورة الاستراتيجية بشأن وسائل تسريع التنمية الصناعية وزيادة قدرة صناعاتها التنافسية. ومن جهة أولى تكمن هذه المشورة في تدعيم استراتيجيات التصنيع المستدام على الصُعُد العالمية والإقليمية والقُطرية، بالاستناد إلى البحوث الاقتصادية التطبيقية المتعلقة بأنماط التغير الهيكلي ومُحرِّكيه.

ومن جهة أخرى، يُقدَّم الدعم للدول الأعضاء، لضمان امتلاكها القدرات الكافية لتصميم سياسات واستراتيجيات تصنيعية مستدامة ثمّ تنفيذها.

وفي أيلول/سبتمبر، أصدرت اليونيدو نشرة بعنوان: السياسات الصناعية من أجل الرخاء: الدعم الاستراتيجي الذي تقدّمه اليونيدو، توضح النهج الاستراتيجي للمنظمة تجاه السياسات الصناعية. كما أُنتِجت نشرة منقَّحة لبرنامج الذكاء

عملية وضع السياسات الاستراتيجية الصناعية

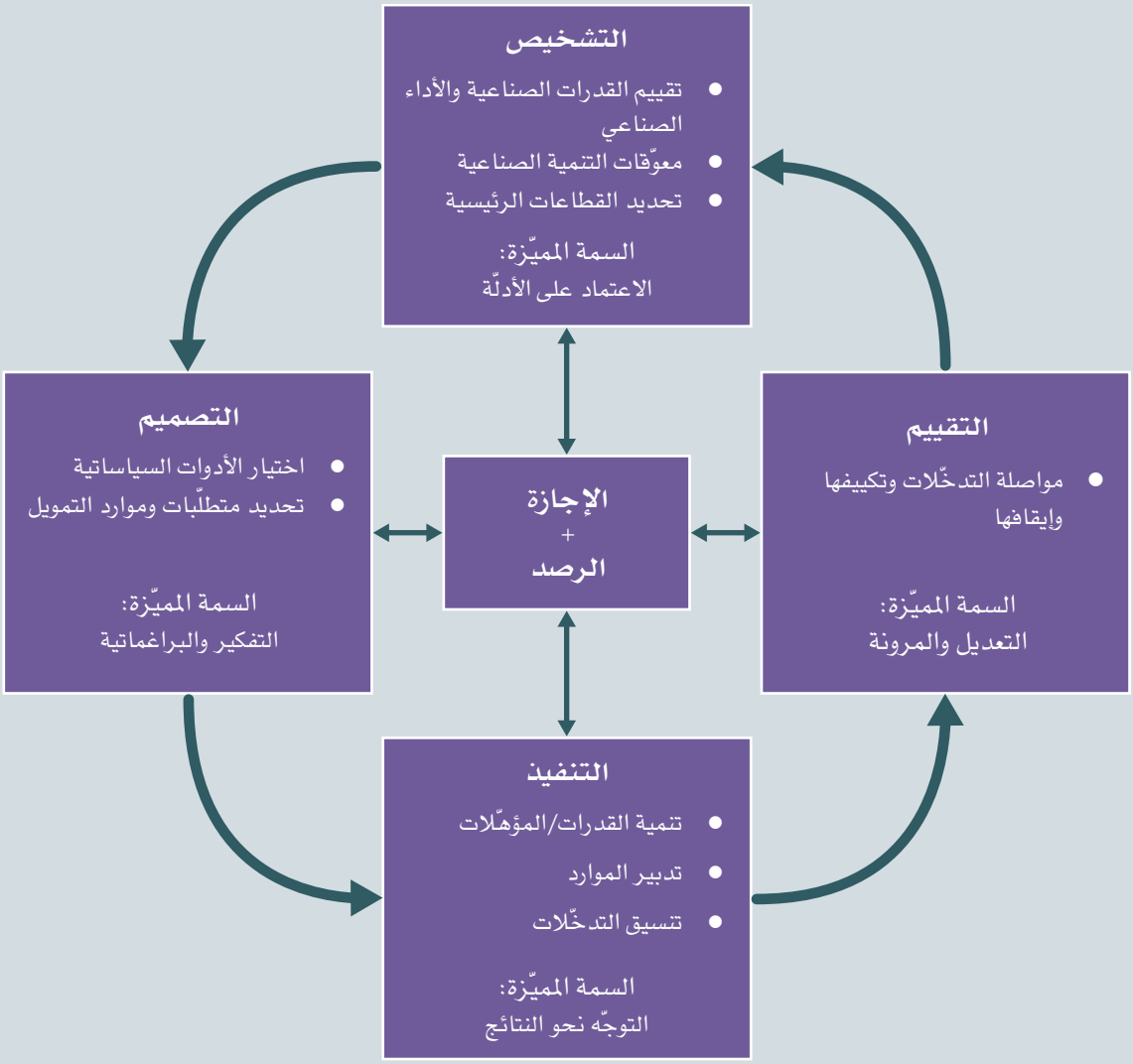

الصناعي الاستراتيجي، حظيت بترحيب عظيم خاصة من جانب بلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط.

ومن المعالم البارزة أثناء عام ٢٠١١، إطلاق معهد تنمية القدرات التابع لليونيدو في تشرين الأول/أكتوبر. ويمثّل هذا المعهد إحدى أهم أدوات المنظمة لبناء القدرات في الدول الأعضاء على التصميم والإدارة الفعّالة لعملية التنمية الصناعية. وهو يهدف إلى إثراء نوعية السياسات الصناعية بتوليد موارد المعرفة ذات المعايير العالمية وتعميمها وتبادلها، وبناء قدرات الدول الأعضاء من أجل التنمية الصناعية المستدامة، والحدّ من الفقر وتسريع النموّ الاقتصادي (انظر "الملمَح الخاص" في نهاية هذا الفصل).

وشهد شهر تموز/يوليه نشر تقرير عام ٢٠١١ بشأن التنمية الاقتصادية في أفريقيا، الذي أُعِدَّ بالتعاون بين اليونيدو ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). والتقرير،

المُعنْوَن فرعياً تعزيز التنمية الصناعية في البيئة العالمية الجديدة، يلفت الانتباه إلى التنمية الصناعية الإقليمية الناشئة وتوجُّهات السياسة العامة. وقد استفاد هذا المشروع المشترَك من خبرة اليونيدو والأونكتاد لتحليل الأداء الصناعي والقدرات لدى البلدان الأفريقية، وتحديد المسارات المستقبلية الممكنة نحو التنمية الصناعية المستدامة. ويدعو التقرير إلى اتباع نهج استراتيجي حيال السياسات الصناعية يُشدِّد على الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتجدر ملاحظة تسليطه الضوء على أن نجاح التصنيع الأفريقي يتوقف على اتباعه تصميمه الفريد الخاص به، المدعوم بسياسات صناعية مُعَدَّة خصّيصاً له، تُدرك الظروف المحلية وتحدِّد الإمكانات غير المستغَلَّة. وهذا منسجم مع إدراك أنَّ التَّبَنِّي القُطري للاستراتيجيات والسياسات الإنمائية أمر أساسي لفعالية التنمية واستدامتها.

وبالتعاون مع المعهد الكوري للاقتصاد الصناعي والتجارة ووزارة المعارف الاقتصادية، استضافت اليونيدو حلقة دراسية نُظّمت في سيول في تشرين الثاني/ نوفمبر حول موضوع تصنيع أفريقيا والشراكة مع كوريا. وناقش المشاركون إنشاء منتدى لتقاسم المعرفة من شأنه أن يشجع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في صياغة سياسات وإجراءات حديثة، بالتشارك مع بلدان أفريقية. وسيجمع المنتدى بين خبراء من منظمات دولية مثل اليونيدو والصندوق المشترك للسلع الأساسية، فضلاً عن خبراء من القطاع الخاص. وتناول المشاركون أيضاً سبل إتاحة فرص إقامة الشبكات بين أصحاب المصلحة الداخليين والأجانب في التنمية الصناعية لأفريقيا. وقبل انعقاد الحلقة الدراسية، أبرمت اليونيدو والمعهد الكوري للاقتصاد الصناعي والتجارة اتفاقاً للبحث المشترك بشأن نُهُج واستراتيجيات التنمية الصناعية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وستتيح الشراكة الجديدة تبادل بيانات ومعلومات تتعلق بالتنمية الصناعية وسيتعاون موظفو المنظمتين على إجراء دراسات حول التنمية الصناعية.

وفي أيار/ مايو حضرت اليونيدو مؤتمر حوار السياسات الرفيع المستوى بشأن سياسات التصنيع واستراتيجيته لجماعة شرق أفريقيا، الذي عُقد في نيروبي، وقدَّمت عرضاً إيضاحياً لنهج المنظمة الاستراتيجي حيال تقرير السياسات الصناعية. وكان هدف المؤتمر توفير منتدىً لإشراك أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص في وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج تصنيعية منسَّقة إقليمياً. وقد أسهمت اليونيدو، بصفتها شريكاً قيِّماً لجماعة شرق أفريقيا، في رسم سياسات التصنيع واستراتيجيته، وشاركت في إعداد المشروع النهائي لهما في اجتماع خبراء عُقد في كامبالا في تشرين الأول/ أكتوبر. وقد أفضى ذلك إلى إبداء أمانة جماعة شرق أفريقيا اهتمامَها، بتعميق تعاونها مع اليونيدو في مجال تقرير السياسات الصناعية الإقليمية، ولا سيّما في ما يتعلق بمتطلبات تنمية القدرة التحليلية والمؤسسية لتلك الجماعة.

وقد دَعَت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اليونيدو إلى الإسهام في حلقة عملها الإقليمية بشأن سياسات التنمية الصناعية واستراتيجياتها، التي عُقِدت في تشرين الثاني/ نوفمبر في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، بعرْضٍ إيضاحي لأهم عناصر

النفط خادمٌ للصناعة، لا بديلٌ لها

وحّدت اليونيدو ووزارة التجارة والصناعة في غانا قواهما معاً في آذار/مارس، لاستضافة مؤتمر دام يومين بشأن السياسات العامة تحت عنوان "التنافسية والتنوّع: التحديات الاستراتيجية في اقتصاد غنيّ بالنفط". واستقطب المؤتمر مسؤولين حكوميين، وباحثين وخبراء أعمال تجارية في صناعة النفط والغاز، وتَضَمّن جلسات مناقشة مفتوحة اجتذبت حضوراً واسعاً، ودوّت أصداؤها بقوة في الصحافة الوطنية، وجلسات مغلقة لكبار مقرّري السياسات في غانا. وكان أحد المواضيع الهامة التي نوقشت، التأثير الذي يمكن أن يتركه اكتشاف احتياطيات نفطية كبرى على الصناعة القائمة في البلد، فضلاً عن تأثيره على سياسات التنمية الصناعية. ورُئِي أنّ من المحتّم تفادي ما يُسمّى "لعنة الموارد"، أي الظاهرة الشائعة التي تُفْضي فيها زيادةُ استغلال الموارد الطبيعية إلى نقص الكفاءات الاقتصادية وتزايد الجشع المالي السياسي. وأكّد المشاركون أنّه يتعيّن على البلدان الأفريقية أن تضمن ألاّ تقضي الثروة الجديدة على الفرص القائمة، بل أن تصبح تلك البلدان في وضع يُتيح لها تنوعاً يتجاوز حدود النفط والغاز.

السياسات والاستراتيجيات الصناعية. وفي الشهر نفسه التمست الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا مساعدةَ اليونيدو بشأن مبادرة إقليمية متعلقة بالسياسات الصناعية، يُتوقَّع أن يبدأ تنفيذها في النصف الأول من عام ٢٠١٢، في إطار مشروع مُمَوَّل من الاتحاد الأوروبي.

وفي عام ٢٠١١، أمضى موظفو اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عدة أشهر في مقرِّ اليونيدو للتعرُّف على أعمال المنظمة بشأن التغيير الهيكلي والإحصاءات الصناعية. وكان ذلك جزءاً من شراكة جديدة هامة تهدف إلى تعزيز التنوُّع الصناعي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عَبْر البحوث المشترَكة والدعم، وإعداد التدابير السياساتية الصناعية وتنظيم المنتديات الإقليمية والعالمية. وأعدَّ باحثو اليونيدو واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معاً مشروع تقرير بشأن التنوُّع الصناعي في أمريكا اللاتينية، سيناقَش في اجتماع مشترك للجانبين، من المقرَّر عقده في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ٢٠١٢. ويجري تنظيم هذا الاجتماع مع مصرف التنمية البرازيلي الذي قام، منذ إنشائه عام ١٩٥٢، بدورٍ رئيسي في تحفيز توسيع الصناعة والبنى التحتية في البرازيل. وسيضمّ الاجتماع مقرّري السياسات والأكاديميين من البلدان الصناعية والبلدان المصنِّعة بغية تحديد الاتجاهات الاستراتيجية للتنوع الصناعي في المنطقة.

ونظَّمت اليونيدو حدثاً جانبياً أثناء الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس التنمية الصناعية في حزيران/يونيه بشأن "الاستفادة القصوى من طفرة السلع: مسألة التنوُّع الصناعي". فأدلى وزير التجارة والصناعة في غانا، ووزير الصناعة والطاقة والتعدين في أوروغواي، والأمين التنفيذي السابق للَّجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمدير العام لليونيدو بملاحظاتهم وأفكارهم بتوجيه الوسيط، رفائيل كابلينسكي، من الجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة. وقد أُتيحت للبروفيسور كابلينسكي الفرصة لعرض أعماله مع اليونيدو، بشأن موضوع تنوُّع استراتيجيات البلدان المصدِّرة للسلع، المبيَّن في نشرة أُصدِرت عام ٢٠١١ بعنوان سلع التنمية الصناعية: تنشيط الصلات.

وقد نوقش الموضوع ثانية في عام ٢٠١١ على مائدة مستديرة في المؤتمر العام بعنوان "استراتيجيات التنويع الاقتصادي: محرِّك رئيسي لثورة صناعية جديدة في أفريقيا". وكانت هناك ورقة مناقشةٍ أعدَّها هيلمت آشي، الذي كان آنذاك أستاذاً للاقتصاد والعلوم السياسية والاجتماعية في أفريقيا، لدى جامعة ليبزيغ في ألمانيا، ومديراً إدارياً لمعهد الدراسات الأفريقية.

وفي عام ٢٠١١، قُدِّمت خدمات استشارية في مجال السياسات العامة في عدد من البلدان، بينها جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الرأس الأخضر، زمبابوي، غامبيا، وفييت نام، كوت ديفوار، وكولومبيا ومنغوليا. فقد قدَّمت اليونيدو في هذه البلدان مجموعة من الخدمات تشمل تقييم الاحتياجات، واستعراض مشاريع السياسات الصناعية، ودعم إنشاء وحداتٍ للخبرات الصناعية ودعم الوزارات في صياغة الاستراتيجيات والسياسات الصناعية وتنفيذها.

وإذ استفادت اليونيدو من تجربتها وخبرتها الواسعتَين في بناء القدرات على التحليل الاقتصادي لدى مقرّري السياسات، فقد دأبت على مساعدة وزارة الصناعة والتجارة في فييت نام على تعزيز قدراتها الداخلية، بغية النهوض بعملية وضع السياسات الصناعية. وفي غضون عام ٢٠١١، درَّبت اليونيدو مجموعة مختارة بعناية من المتخصصين الشباب في التحليل الصناعي، والتحليل القطاعي للتنافسية وتحليل سلاسل القيمة. وقد غطَّت النمائط التدريبية منهجية اليونيدو لتحليل القطاع الصناعي برُمَّته، فضلاً عن التحليل القطاعي وتحليل سلاسل القيمة، مع تركيز شديد على التنافسية التجارية. وفي أعقاب التدريب شكَّلت اليونيدو فريقاً معنياً بالقدرة التنافسية الصناعية داخل الوزارة، لرصد الأداء الصناعي والتجاري بشكل دائم، وإعداد تقرير بشأن التنافس الصناعي في فييت نام، وإجراء تحليلات قطاعية وأخرى لسلاسل القيمة، وإعداد نشرات معلومات موجزة بشأن المواضيع الجوهرية ذات العلاقة الاستراتيجية بالتجارة والصناعة في فييت نام. وقد صدر التقرير الأول للبلد بشأن القدرة التنافسية "تقرير التنافس الصناعي في فييت نام لعام ٢٠١١" في كانون الأول/ديسمبر. وهو يقدِّم إطاراً مفاهيمياً يساعد على استيعاب دوافع التنافس الصناعي، مصنِّفاً صناعات فييت نام في السياق الدولي، ومحدِّداً العقبات الصناعية التي يمكن معالجتها بالسياسات، وموجِّهاً توصيات محددة إلى قادة البلد. والتقرير يشكِّل أداة رئيسية لمقرّري السياسات في صياغة سياسات صناعية وتجارية تتصدّى للتحديات والوقائع الجديدة للتنمية الصناعية المتلاحِقة الخُطى في البلد. وإذ يستفيد التقرير من المنهجية الراسخة لليونيدو فإنه يركِّز على قطاع التصنيع للمساعدة في تحديد مجالات التدخل الرئيسية، بغية تعزيز التنافس الصناعي. وهو يقارن الأداء الصناعي لفييت نام ببلدان أخرى في المنطقة، ويسلِّط الضوء على المسارات الاستراتيجية لترسيخ عملية التصنيع في فييت نام.

وأصدرت اليونيدو منشوراً فصلياً جديداً في عام ٢٠١١. ويعرض موجزُ السياسات المسائلَ الجوهريةَ بعبارات غير تقنية كأداة تُفيد مقرّري السياسات. وقد ركَّز العدد الأول، الذي ظهر في تشرين الثاني/نوفمبر، على آفاق التنمية الاقتصادية في أفريقيا، وفَحَصَ الأداء الصناعي لبلدان أفريقية مختلفة.

”ستكون هناك حاجة إلى حلول جديدة ومبتكَرة للتغلّب على التحدّيات الإنمائية، بينما نحن نقترب من عام ٢٠١٥ . وتقدّم شبكات الرخاء توصيات راسخة بشأن تلك الحلول في مجال التنمية والقطاع الخاص.“

صوفي دي كاين، مديرة صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

الشبكات المعرفية: مبادرة جديدة:

في قطاع التنمية بشكل خاص، تُدرك المنظمات أنَّه يتعيَّن عليها أن تتناول المعلومات وتتبادلها بفعالية أكثر، وأن تتعلَّم التكيُّف مع الظروف الخارجية بسرعة أكبر، بغية معالجة الوقائع الميدانية المعقَّدة والصعبة غالباً. ويشكِّل عدد من العوامل – المسافة بين المقرِّ والمكاتب الإقليمية، والفرص الضائعة للتعلُّم من الإخفاقات وارتفاع معدل تناوب الموظفين، ولا سيما المستشارين – بعض المجالات الرئيسية التي يمكن فيها لإدارة المعارف وتبادل الاستراتيجيات أن تترك آثاراً بارزة على قدرة منظمة ما وفعاليتها. كما يمكنها أن تفيد الوكالات الإنمائية المعنية ببحوث مماثلة، عَبْر تفادي ازدواجية الجهد.

والتقرير المعنون شبكات من أجل الرخاء: تحقيق الأهداف الإنمائية من خلال تبادل المعارف، هو جزء من مبادرة لليونيدو، طُوِّرت في عام ٢٠١١، وموَّلها الصندوق الإسباني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بغية إرساء نظام معرفي عالمي لتنمية القطاع الخاص. ويرسي التقرير، الذي صدر في تشرين الثاني/ نوفمبر في فيينا، أُسسَ وضع توصيات سياساتية تساعد البلدان النامية على اكتساب المعارف المتعلقة بتطوير القطاع الخاص والتكيُّف معها. وتُعالج مبادرة الشبكات من أجل الرخاء الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يدعو إلى بناء شراكات عالمية للتنمية.

وبالتعاون مع مركز الدراسات الإدارية العالمية في ليوفين، بلجيكا، وبالاستفادة من المُدخَلات القيِّمة التي قدّمتها مؤسسات عامة وخاصة في أربعة عشر بلداً، يناقش التقرير المساهمة الحاسمة التي تقدّمها الشبكات المعرفية في نجاح سياسات تطوير القطاع الخاص وأدائه الاقتصادي. وتنشأ الشبكات بصفتها صيغة متميزة من الإدارة التي تشمل الأطراف الفعَّالة العامة والخاصة، ضمن الأطُر التنظيمية والوطنية وفيما بينها. ويمكن إشراكها في التعلُّم أو تبادل المعلومات أو بناء المعرفة، إذ أنها تملك قدرة كبيرة على بناء المعارف وإنجاز التنمية.

ومن أهم ما أفرزه التقرير فهرسُ ربطٍ شامل يغطي ١٣٢ بلداً ويستخدم أهم البيانات المتاحة في مجموعة واسعة من المصادر. وتُبيِّن بوضوح النتائج الأولية المستقاة من فهرس الربط أنَّ للشبكات تأثيراً في فعالية التنمية. وتُظهر النتائج وجود تباين شديد في الشبكات فيما بين البلدان بل وفيما بين مستويات الشبكات داخل نفس البلدان. وهناك صلة إيجابية وثيقة بين فهرس الربط وفعالية الحكومة والتنمية الصناعية والتنمية الاقتصادية.

إنَّ التقريرَ تتويجٌ لعدّة أحداث ومبادرات جرت في عام ٢٠١١. فأثناء حلقة عمل عالمية بين منسِّقي برنامج صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، عُقدت في آذار/ مارس في مدينة بنما سيتي، جرت مناقشة أولية بشأن إدارة المعارف في أنشطة التنمية. وأوفدت اليونيدو فيما بعد سلسلة من البعثات الدراسية إلى ١٢ بلداً مستفيداً من برامج مشترَكة – تشمل إثيوبيا، بنما، دولة

”هناك إقبال شديد بين مقرّري السياسات على التعلّم من أفضل الممارسات المتعلقة بإدارة الشبكات وتطوير استراتيجياتها، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال الزيارات الدراسية وحلقات العمل والرصد ودراسات الحالة والتواصل الاجتماعي. ويمكن لهذه الأنشطة أن تُسهم في تحديد عوامل النجاح لإدارة الشبكات، كما يمكن للمنظمات الدولية أن تدعم مثل هذه الجهود بصفتها مُحفّزات ومُيسّرات، حيث تكون الهياكل المعرفية والموارد البشرية والمالية محدودة.“

السفير كارمن بويان فرايري، الممثل الدائم لإسبانيا لدى اليونيدو في فيينا

بوليفيا المتعدّدة القوميات، بيرو، تركيا، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، صربيا، فييت نام، كوبا، كوستاريكا ومصر – حيث التقت بأصحاب المصلحة والنظراء في كل بلد. وقد تجسَّدت البيانات التي جُمِعت ودراسات الحالة في التقرير الذي يُسلِّط الضوء على الممارسات الجيدة في جميع البلدان الـ ١٢ المستفيدة من البرنامج.

وفي وقت لاحق صدر التقرير في بروكسل ونيويورك، ونوقشت استنتاجاته أثناء نقاش دار في المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة في بوسان، جمهورية كوريا، في تشرين الثاني/ نوفمبر (انظر الفصل ١ أيضاً). وقد أقرَّت الدول الأعضاء المبادرة في الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر العام، التي أَوْكَلت إلى اليونيدو مواصلة تطوير وتدعيم الأنشطة التي تُعزِّز شبكات المعارف الدولية وهياكل إدارة المعارف (GC.14/Res.2).

واستناداً إلى الولاية التي أسندها المؤتمر العام إلى اليونيدو ستواصل المنظمة إدارتها للمعارف وتبادل الأنشطة في عام ٢٠١٢، مع تركيز خاص على الشبكات المعرفية في سياسات تنمية القطاع الاقتصادي والقطاع الخاص، وفي الإدارة الاقتصادية والبيئية والصناعية، وفي فعالية المعونة والتنمية.

›› إنّ معهد تنمية القدرات التابع لليونيدو مكرّسٌ لتحسين نوعية السياسات الصناعية، وذلك بتوليد الموارد المعرفية ذات المعايير العالمية وتعميمها وتبادلها، وببناء القدرات من أجل التنمية الصناعية المستدامة، والحدّ من الفقر وتسريع النمو الاقتصادي. بيان مَهمّة المعهد التابع لليونيدو

إنّ ولاية المعهد التابع لليونيدو هي توفير التدريب وتيسيره لمجموعة متنوّعة وموزّعة عالمياً من الأفراد والمنظمات والمجتمعات المحلية، التي تؤثر قدراتها وأعمالها في التنمية الصناعية المستدامة. وإلى جانب أساليب تَدَخّل أخرى، يستعمل المعهد لتحقيق أهدافه الاستراتيجية أساليب تثقيفية وتعليمية مبتكرة وعن بُعد عند اللزوم.

لقد أدركت اليونيدو منذ أمد بعيد أهمية القدرات البشرية في الإدارة الأكثر فعالية للسياسات الصناعية، والتدريب جزء لا يتجزّأ من معظم مشاريعها. وفي الوقت نفسه، أُدرِكَ أيضاً أن المطلوب أسلوب أكثر منهجية، لا تقتصر فيه تنمية المهارات والقدرات على مستوى الحكومات وأجهزة تقرير السياسات فحسب، بل تعالج أيضاً احتياجات المتخصّصين الشباب والطلبة، الذين سيؤدّون دوراً مركزياً في الحكومات والوكالات العامة والقطاع الخاص في غضون بضعة أعوام. ولكي تبني اليونيدو المهارات والقدرات اللازمة للغد، عليها أن تبدأ اليوم.

وقد أُنشئ معهد تنمية القدرات التابع لليونيدو في عام ٢٠١١، بصفته مركزاً عالمياً متميّزاً للتعلّم، والبحوث المشترَكة وبناء القدرات في مجال التنمية الصناعية. وهو يوفّر فرص التعلُّم لمقرّري السياسات، وممارسي التنمية الصناعية، والباحثين والأشخاص العاملين في دوائر التنمية الصناعية، فضلاً عن الطلبة المتطلّعين إلى العمل في هذا المجال. وخلافا للمعاهد التقليدية، ليس لدى المعهد التابع لليونيدو مرافق مادية موسّعة، ولكنه يعمل عَبْر التبادل المعرفي القائم على شبكة الإنترنت، وعَبْر التَواصُل وأنشطة التعلّم عن بُعد، فضلاً عن تنظيم أنشطة منتظمة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء.

ويضطلع المعهد بالأنشطة التالية:

- التدريب والتعليم: زيادة معارف أصحاب المصلحة ومهاراتهم، لتمكينهم من المشاركة بفعالية أكبر في عمليات التنمية الصناعية؛
- البحوث المشترَكة: إطلاق مشاريع بحوث بالتعاون مع الأفراد والمؤسسات، لاقتراح حلول مُبتكَرة وتحسين تنفيذ أفضل الممارسات الدولية في مشاريع التنمية الصناعية؛
- التبادل المعرفي: تبادل خبرات اليونيدو مع الأكاديميين، ومقرّري السياسات والممارسين وغيرهم من أصحاب المصلحة في التنمية الصناعية؛
- الحوار السياساتي: بناء قنوات تواصل فعّالة بين الخبراء والمسؤولين الحكوميين وكبار مقرّري السياسات والأكاديميين وغيرهم من أصحاب المصلحة؛ و

- الشبكات والشراكات الاستراتيجية: ربط أنشطة اليونيدو بالمؤسسات الشريكة من أجل وضع وإدارة سياسات صناعية مستدامة.

إطار البرنامج

يقدّم المعهد التابع لليونيدو مجموعة من الخيارات التعلّمية. فبرنامجه البحثي المشترك يعزّز التعاون بين اليونيدو والمؤسسات الأكاديمية الرائدة، لتنفيذ مشاريع بحثية مشتركة. وبرنامجه لدرجة الدكتوراه يقيم شراكات مع جامعات و/أو مؤسسات بحثية معترف بها، تُشجّع الدراسات البحثية النظرية والتجريبية الدقيقة، التي تستوفي متطلبات أطروحات الدكتوراه في مجال التنمية الصناعية. وبموجب برنامج الزمالات في المعهد، تستضيف اليونيدو في مقرّها أشخاصاً مختارين، متيحةً لهم الوصول المباشر إلى مصادر خبراتها ومعارفها. ويهدف برنامج المعهد لدعم التعليم إلى تحسين أساليب التعليم والتعلّم، بإعداد دورات وبرامج للحصول على شهادات في التنمية الصناعية، بينما يُنظّم المعهد، في إطار برنامجه للجوائز، مسابقات سنوية لأفضل أطروحات الماجستير والدكتوراه في مجالات أولوية اليونيدو. والبرنامج التدريبي التنفيذي يمكّن كبار المسؤولين الحكوميين من أن يتعلموا من روّاد الممارسين والأكاديميين المرموقين الذين تتعامل معهم اليونيدو. ويقدِّم البرنامج الصيفي مزيجاً حيوياً من أساليب التعلّم التقليدية والمبتكَرة للمتخصصين الشباب، بينما يصل برنامج التعلّم عن بُعد إلى جمهور عالمي عبر دورات تعلّمية إلكترونية محددة الهدف.

الدورة التدريبية

عُقدت الدورة التدريبية التنفيذية الافتتاحية للمعهد في النمسا في تشرين الأول/أكتوبر، وكانت بعنوان "في قمّة اللعبة: الاستراتيجيات والمفاوضات العالمية نحو النموّ الأخضر". وقد أُعطي كبار المفاوضين ومقرّري السياسات والتنفيذيين، من البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية، رؤية استراتيجية ثاقبة تُطْلِعُهُم على تحليلات وبحوث حديثة متطوّرة بشأن الخيارات المَختلفة المتاحة للبلدان النامية، في النموّ الأخضر وسياسات الطاقة، فضلاً عن التكنولوجيات الخضراء، والابتكارات والمفاوضات المتعدّدة الأطراف ذات الصلة. وأسهمت الدورة في تنمية المهارات الرئيسية الخمس لعُدّة المُفاوض – التحليل الكامل، واتّخاذ القرارات السديدة، والإقناع، والابتكار، والتنفيذ – وأقرنت ذلك برؤىً ثاقبة متعلقة بمواقف السياسات العامة في المفاوضات المتعدّدة الأطراف الجارية بشأن البيئة.

كما أقرن التدريب أعلى معايير الدقة الأكاديمية للشريك الأكاديمي، كلّية ساييد لإدارة الأعمال في جامعة أوكسفورد، بخبرة اليونيدو الواسعة في السياسات والتكنولوجيا الصناعية، فضلاً عن خبرات المشاركين أنفسهم في المفاوضات المتعدّدة الأطراف الجارية وفي تحديات السياسات العامة. وقد جمعت الدورة معاً شخصيات رائدة تعمل في مجالات الدبلوماسية المتعدّدة الأطراف، والأعمال التجارية الدولية، والقانون، والأوساط الأكاديمية ومنظومة الأمم المتحدة، قدّمت للمشاركين رؤية ثاقبة بشأن العمليات الرئيسية وآفاق السياسات المتاحة للبلدان النامية، في المفاوضات البيئية والاقتصادية المتعددة الأطراف. ونُظّم التدريب بدعم مالي من الوزارة الاتحادية للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا.

للمزيد من المعلومات المتعلقة ببرنامج اليونيدو، انظر الموقع الشبكي: http://institute.unido.org.

›› تتيح صحائف الوقائع سهولة الاطّلاع
على معلومات واضحة وموجزة ووقائعية ومُحَدّثة
عن أنشطة المنظمة تستند إلى نهج مُوَجّه نحو النتائج
وتركّز على الجانب الإقليمي.

٠٧

اليونيدو: محفِّز على تحقيق مستقبل أفضل

تمكّنت اليونيدو خلال السنوات الأربع الماضية من زيادة خدمات التعاون التقني التي تقدّمها بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة. ولعلَّ قرَّاء هذا التقرير قد حصلوا على نظرة عامة على زخم الأنشطة التي تنفِّذها اليونيدو في إطار أولوياتها المواضيعية الثلاث وكذلك استجابتها للبيئة الاقتصادية المتغيِّرة. ويقدِّم الفصل الختامي التالي من التقرير معلومات عمّا لا يمثل، نظرا لضيق المجال، سوى نخبة صغيرة من المشاريع في شكل صفحات وقائع موجَّهة نحو تحقيق النتائج. ومن بين المشاريع المختارة ما اكتمل تنفيذه وما زال يبرهن على أثره المستدام، وهناك مشاريع أخرى بلغت مراحل مختلفة من الاكتمال بيد أنها أثمرت بالفعل نتائج باهرة، في حين أُطلق عدد من المشاريع الأخرى منذ وقت قريب لكنها تحمل في طيّاتها وعوداً عظيمة للمستقبل. ولقد عرضت المعلومات بأسلوب موجز وهي تتضمّن جوانب نوعية وكمية. وسيتاح للقرّاء المهتمّين تتبّع التقدّم المحقّق المحرز في هذه المشاريع وغيرها من مشاريع اليونيدو على موقع المنظمة [www.unido.org/factsheets].

الاتحاد الروسي
أرمينيا
إندونيسيا
بنغلاديش، بوتان، ملديف، ونيبال
بوليفيا (دولة - المتعدّدة القوميات)
بيرو
تركيا
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
السودان
سيراليون
غواتيمالا
فييت نام
الكاميرون
لبنان
المغرب
موزامبيق
الهند
البلدان النامية
الدول الجزرية الصغيرة النامية

الاتحاد الروسي

›› الصناعات الخضراء، النهر النظيف

نظرة سريعة

الهدف:	صناعات خضراء على امتداد نهر الفولغا
الهدف الإنمائي للألفية:	٧- الاستدامة البيئية
الأولوية المواضيعية:	البيئة والطاقة
الجهة المانحة:	الاتحاد الروسي
الشريك:	حكومة الاتحاد الروسي
الميزانية:	١ ٣١٠ ٠٠٠ دولار أمريكي
الحالة:	مشروع جارٍ
المدة:	حزيران/يونيه ٢٠١٠ – حزيران/يونيه ٢٠١٢

السياق

يُعتبر نهر الفولغا أطول وأوسع أنهار أوروبا إذ يبلغ طوله ٣ ٦٦٠ كيلومترا وتبلغ مساحة حوضه ١ ٣٨٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع. ويدعى النهر تقليدياً "الأم فولغا"، وله دور هام في حياة الشعب الروسي؛ فما يقارب نصف سكان الاتحاد الروسي (٦٠ مليون نسمة) يعيشون على امتداد ضفتيه. ويعاني نهر الفولغا في الوقت الراهن من تلوث شديد وهو مسؤول عن تفريغ ٨٠ في المائة من الملوثات المسكوبة في بحر قزوين. وتصدر معظم تلك الملوثات عن المنشآت الصناعية، ويعود أصل ٥٠ في المائة منها إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تصب عموماً مياه صرفها في النهر دون معالجة كافية. وتواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم معضلة إذ لا تملك القدرة على معالجة الفضلات معالجة كافية، ولا الأموال اللازمة لتحسين مرافقها الخاصة بتلك المعالجة.

الاستراتيجية

في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤، نجحت اليونيدو في تنفيذ برنامج اليونيدو بشأن نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا إلى منطقة الدانوب في خمسة من بلدان حوض نهر الدانوب. وعالج المشروع التلوث الناجم عن الأنشطة الصناعية الأرضية عن طريق مساعدة المنشآت على إعداد استراتيجية مستدامة لإدارة الأعمال، بالاستناد إلى تشخيص شامل لاحتياجاتها. وفي عام ٢٠١١، بدأت اليونيدو في تنفيذ برنامج اليونيدو بشأن نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً إلى منطقة الفولغا بتطبيق الاستراتيجية نفسها في المناطق الثماني الواقعة في القسمين الأوسط والأسفل من حوض الفولغا.

وستجري في المرحلة الأولية من المشروع استبانة الملوثات الصناعية الرئيسية، أو "النقاط الساخنة" وتقييم مقدار التلويث الذي تسبّبه لنهر الفولغا. وستحصل طائفة من الشركات المختارة على مساعدة اليونيدو المباشرة في تنفيذ تكنولوجيات أنظف وملائمة بيئياً بغية تقليل التلوّث إلى أدنى حدّ. كما سيجري توضيح المنافع الاقتصادية لتطبيق التكنولوجيات الخضراء. ويأتي هذا المشروع مكمّلاً لعدد من المبادرات الأخرى التي تنفذها اليونيدو في الاتحاد الروسي. وسيُستفاد من القدرات التي يتيحها مركزان للإنتاج الأنظف أنشأتهما اليونيدو في وقت سابق (وهما مركزان مستقلان الآن).

النتائج المتوقعة

يتوقع أن تحقق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المنافع التالية بواسطة نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً:

- التحوّل "من الخسارة إلى الربح" عن طريق تقليص المواد الأولية المبدَّدة وتحقيق أفضل استهلاك ممكن للطاقة
- اعتماد حلول تكنولوجية نظيفة فعّالة عن طريق الحصول على الآليات والحوافز المالية
- تقليل استثمارات وتكاليف تشغيل محطات معالجة المياه المستعملة
- توسيع نطاق وصول المنتجات الخضراء إلى الأسواق
- تجنّب الغرامات والجزاءات التي تفرضها الأجهزة الرقابية
- تحسين مصداقية الشركات وقدرتها التنافسية
- تقليل تصريف النفايات الملوثة في نهر الفولغا

الأثر/آفاق المستقبل

تعتبر معالجة المشكلة في مهدها مسألة حيوية في تناول أية مسألة بيئية، ولا سيما المسائل المتصلة بالمياه. ولكن تقليل التلوث بدرجة كبيرة سيستلزم تكرار تطبيق نهج نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا على نطاق واسع وزيادة الاستثمارات. ولقد خصص الاتحاد الروسي حتى الآن استثمارات كبيرة من أجل دعم تطوير استراتيجية إقليمية لتخفيف الآثار البيئية لتلوث نهر الفولغا.

للمزيد من المعلومات عن هذا المشروع: *I.Volodin@unido.org*

أرمينيا

›› الانتقال نحو حياة أفضل

نظرة سريعة

الهدف:	تأمين سبل العيش للفئات المستضعفة
الهدفان الإنمائيان للألفية:	١- القضاء على الفقر المدقع والجوع ٣- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
الأولوية المواضيعية:	الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية
الجهة المانحة:	صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، الذي بادرت الحكومة اليابانية بإنشائه
الشركاء:	مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
الميزانية:	٢ ٢٥٩ ٠٠٠ دولار أمريكي (٥٠٠ ٨٢٢ دولار أمريكي تخصُ اليونيدو)
الحالة:	مشروع جارٍ
المدة:	٢٠٠٩ – ٢٠١٢

السياق

يعيش ما يزيد على ربع سكّان أرمينيا دون خطّ الفقر الرسمي. وإنَّ التراجع الاقتصادي الشديد، والمشكلات المتصلة بالانتقال إلى اقتصاد السوق والعواقب الخطيرة الناجمة عن الكوارث الطبيعية هي كلها عوامل تؤدي إلى تفاقم العقبات أمام جهود البلد الرامية لتحسين الظروف المعيشية. وتشتد مظاهر اللامساواة في الدخل وقلة الفرص، خاصة في أوساط اللاجئين والمشردين داخليا والنساء وسائر الفئات المستضعفة.

الاستراتيجية

دعما للجهود الحكومية شاركت منظمات عديدة تابعة للأمم المتحدة، منها اليونيدو ومفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في إعداد مشروع في منطقتي كوتايك وجيغاركونيك لإرساء أسس التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية باتباع نهج متكامل يغطي مسائل الحدّ من الفقر، والتعليم، والصحة، والتصدّي للتحديات البيئية المحلية.

وفي هذا السياق، تدعم اليونيدو تمكين الفقراء والمستضعفين من الأُسر الريفية من خلال تشجيع مشاركتهم في الحياة الاقتصادية. ويجري التركيز على دعم تنظيم المشاريع المحلية عن طريق تعزيز كفاءات منظمي المشاريع المحتملين المحليين، وتحسين فرص حصولهم على الائتمانات والنهوض بالبنية التحتية المحلية. وقد تدرّب حتى الآن معظم المستفيدين في المجتمعات المحلية المستهدفة على تطوير أعمال تجارية صغيرة وأجروا زيارات لشركات قائمة في مناطق أخرى من البلد. وبدأ منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ تشغيل صندوق دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم كما بدأ تنفيذ مشاريع تتعلق بالبنى التحتية المملوكة للمجتمعات المحلية. وتدعم اليونيدو أيضا الحصول على خدمات الطاقة الحديثة والنظيفة من خلال إنشاء محطات تجريبية لتوليد الطاقة من الغاز الحيوي، مع توفير أنشطة تدريبية محددة للسكان المحليين في مجال تشغيل وصيانة نظم الطاقة هذه.

النتائج

- إجراء تقييم لاهتمامات الشركات التجارية واحتياجات التدريب
- تدريب أكثر من ١٠٠ شخص على مهارات تنظيم المشاريع، بلغت نسبة النساء منهم ٣٥ في المائة
- إنشاء صندوق لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ومنح ١١ قرضا
- اختيار مورّد دولي لمعدات نظم الغاز الحيوي الصغيرة النطاق
- توطيد التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف

الأثر/آفاق المستقبل

التصدّي لاهتمامات الأمن البشري يتحقق على أفضل وجه حين يكون التدخل متعدّد الأوجه وغير منصبّ على إنعاش البنية التحتية فقط وإنما أيضاً على ضمان فرص استدامة الدخل، وتوفير خدمات صحية جيدة. وبالتالي تجري الاستفادة من الدعم الإنمائي الزراعي الذي يقدّمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كقاعدة اقتصادية تستند إليها أنشطة تحقيق الدخل وتوليد الطاقة من الغاز الحيوي التي تتوخّاها اليونيدو. ونتيجة للمشروع، سيحصل المستفيدون المستهدفون على مصادر دخل مستدامة وسيشهدون تحسنا في أوضاعهم الصحية. ويتوقّع أن يكون المشروع بمثابة تجربة رائدة يمكن تكرارها في البلد.

للمزيد من المعلومات عن هذا المشروع: C.Pitassi@unido.org، M.Draeck@unido.org

إندونيسيا

دعم جهود التعمير

نظرة سريعة

الهدف:	التعمير والمصالحة
الهدفان الإنمائيان للألفية:	١- القضاء على الفقر المدقع والجوع ٣- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
الأولوية المواضيعية:	الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية
الجهة المانحة:	صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري الذي بادرت بإنشائه حكومة اليابان
الشركاء:	منظمة العمل الدولية، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة القوى البشرية والهجرة
الميزانية:	٢ ١٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي (١ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي تخصّ اليونيدو)
الحالة:	مشروع جارٍ
المدة:	٢٠٠٩ – ٢٠١٢

السياق

في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٤، تعرّضت جزر مالوكو الإندونيسية لموجات من العنف العرقي والديني ألحقت أضرارا بالغة بالاقتصاد المحلي وسبل عيش السكان. وبالإضافة إلى وفاة ٩ ٠٠٠ شخص، أدّى النزاع إلى تشريد أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص (أي ما يزيد على ٣٠ في المائة من السكان المحليين)، وتدمير مدارس ومرافق طبية وأكثر من ٤٠ ٠٠٠ منزل، فضلا عن أعمال تجارية ومحاصيل ومواش وقوارب صيد سمك ومعدات.

الاستراتيجية

بتمويل من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري الذي بادرت بإنشائه حكومة اليابان، تنفّذ اليونيدو ومنظمة العمل الدولية مشروعا لدعم عملية التعمير والمصالحة في الجزر. وأخذت اليونيدو زمام القياد في استبانة المشكلة ونقل التكنولوجيا اللازمة في حين ركّزت منظمة العمل الدولية على مبادرات تنمية الاقتصاد المحلي. وعملت الوكالتان معا على منع النزاع، وإعداد برامج التدريب على إدارة الأعمال وتنظيم المشاريع في ٢١ قرية في مقاطعات أمبون ستي، ومالوكو الوسطى، وويست ستريم.

وبالتعاون مع الحكومة المحلية، أنشأت اليونيدو أيضا مركز مالوكو التكنولوجي من أجل استغلال الإمكانيات الهائلة للسلع المحلية مثل النشاء المستخلص من نخيل الساغو، والأعشاب البحرية، واليوكالبتوس، وزيت جوز الهند. ويجري التدريب بالدرجة الرئيسية على مستوى المجتمعات المحلية، وقد أخذ بالفعل يؤتي ثماره في أوساط حرفيي الجزر الذين بدأوا في اعتماد التكنولوجيات الجديدة بصورة تدريجية، وتوسيع نطاق منتجاتهم ورفع قيمتها. وبالإضافة إلى ذلك، نظّم موظفو المشروع والمتدرّبون مهرجان مالوكو للثقافة ومنتجات الصناعات الصغيرة، وأتاح هذا الحدث عرض إنجازات المشروع، فضلا عن تعميق وعي مئات المشاركين من شتى المجتمعات المحلية بتراثهم المشترك.

النتائج

- إنشاء ١٦ فريقا إنتاجيا قرويا
- تدريب ٥٨٠ من المستفيدين بلغت نسبة النساء من بينهم ٣٠ في المائة
- تطبيق إجراءات النظافة ومعايير النظافة الصحية والإدارة المنزلية الجيدة
- تصميم منتجات جديدة لأغراض التسويق وتحسين المنتجات القائمة
- توفير التدريب وإسداء المشورة في إدارة/منع النزاعات

الأثر/آفاق المستقبل

يتوقّع أن يحقّق زهاء ٣ ٠٠٠ شخص استفادة مباشرة من المشروع و٢٠ ٠٠٠ شخص آخر استفادة غير مباشرة. ومن حيث الملكية المحلية، أبدت حكومة مالوكو التزاما إزاء المشروع من خلال توفير أماكن للمكاتب ومنح ٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي خلال مرحلة المشروع الأولية. كما يدعم المشروع الأفرقة القروية من ١٣ قرية استفادت من مشروع سابق لليونيدو.

للمزيد من المعلومات عن هذا المشروع: *A.Calabro@unido.org*

بنغلاديش، بوتان، ملديف، ونيبال

›› ضمان سلامة الأغذية في أقل البلدان الآسيوية نمواً

نظرة سريعة

عنوان المشروع:	الدعم من أجل الوصول إلى الأسواق وتيسير التجارة لأقل البلدان نموا في جنوب آسيا
الهدف الإنمائي للألفية:	١- القضاء على الفقر المدقع والجوع
الأولوية المواضيعية:	بناء القدرات التجارية
الجهة المانحة:	حكومة النرويج
الشركاء:	وزارة الصناعة (بنغلاديش)، وزارة التجارة والصناعة (بوتان)، وزارة التنمية الاقتصادية والتجارة (ملديف)، وزارة الصناعة والتجارة والتمويل (نيبال)
الميزانية:	٢ ٢٦٠ ٠٠٠ يورو
الحالة:	مشروع جارٍ
المدة:	٢٠٠٧ – ٢٠١٢

السياق

بإمكان بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي تحقيق زيادة كبرى في تجارتها الإقليمية والدولية في المنتجات القائمة على الزراعة، وهي مصدر ثمين لصادرات أقل البلدان نموا. ولكن هذه البلدان تواجه تحديات تفرضها ضرورة ضمان سلامة الأغذية المخصصة للاستهلاك المحلي والتصدير. وبغية التصدي لهذه التحديات، يلزم تعزيز مؤسسات ضمان النوعية في كلّ من بنغلاديش وبوتان وملديف ونيبال.

الاستراتيجية

اتخذت اليونيدو، بتمويل من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (نوراد)، عددا من المبادرات الرامية لمساعدة بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي على تعزيز قدرتها على إنتاج الأغذية المأمونة. وأتاح المشروع تنفيذ تدخلات بناء القدرات التالية في كل بلد من البلدان الأربعة:

- إنشاء نظام لإدارة سلامة الأغذية، بالاستناد إلى المعيار ٢٢٠٠٠ للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، لصالح منشآت تجهيز المنتجات الزراعية؛
- تعزيز الهياكل المؤسسية والقدرات الوطنية في البلدان الأربعة في مجالات المعايير، والقياس، والاختبار، والنوعية، وتقييم الامتثال؛
- مساعدة عدد من الوحدات التجريبية لتجهيز الأغذية على تنفيذ وتلقي التصديق على المعيار ٢٢٠٠٠ للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس؛
- تعزيز ثقافة النوعية في أوساط واضعي السياسات، والصناعيين، ومديري المصانع.

النتائج

- دعم السلطة الوطنية المسؤولة عن تنظيم الزراعة والأغذية في بوتان في العمل بصفتها مختبراً مرجعياً لضمان قبول المستوردين لنتائج اختباراتها.
- مساعدة مختبر الفحص الرئيسي التابع لسلطة الأغذية والأدوية في ملديف، على الحصول على اعتماد المعيار ١٧٠٢٥ للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وتصديق عدة شركات مختصة بتجهيز السمك لمعيار ٢٢٠٠٠ للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس مما سيتيح لصادرات البلد من سمك التونة أن تستوفي متطلبات الجودة المعمول بها في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبلدان أخرى.
- المساعدة على التوعية بمعايير سلامة الأغذية والصحة والسلامة المهنيتين في بنغلاديش ومساعدة مختبر فحص الأغذية التابع لمعهد بنغلاديش للمعايير والاختبارات على اعتماد المعيار ١٧٠٥٢ للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس/ اللجنة الكهربائية التقنية الدولية. وسيؤدي ذلك إلى خفض تكاليف الترخيص التي تتكبدها وحدات البلد المختصة بمعالجة الروبيان وتصديره، مما سيعود بالمزيد من المكاسب الاقتصادية على شركات التصدير.
- تعزيز مخطط تصديق المنتجات التابع لمكتب نيبال للمعايير والقياس ومختبر فحص الأغذية التابع لإدارة تكنولوجيا الأغذية ومراقبة النوعية، مما يعزّز قدرة البلد على تصدير الأغذية الجاهزة إلى الهند، والعسل إلى أوروبا.

الأثر/آفاق المستقبل

ساهم مشروع اليونيدو/نوراد إسهاما كبيرا في تقليل العقبات التقنية التي تعترض التجارة في بنغلاديش وبوتان وملديف ونيبال، مما ييسّر تنميتها الصناعية وقدراتها على التصدير، ويعزّز في الوقت نفسه إجراءات مراقبة نوعية الواردات التي تتبعها ووعي نظم إدارة سلامة الأغذية لديها، وهو ما يعود على المجتمع المحلي بمنفعة كبيرة.

للمزيد من المعلومات عن هذا المشروع: *tcb@unido.org*

بوليفيا (دولة - المتعدّدة القوميات)

›› التمكين الاقتصادي للمرأة البوليفية

نظرة سريعة

الهدف:	التمكين الاقتصادي للريفيات في بوليفيا (دولة - المتعدّدة القوميات)
الهدفان الإنمائيان للألفية:	١- القضاء على الفقر المدقع والجوع ٣- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
الأولوية المواضيعية:	الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية
الجهة المانحة:	حكومة إسبانيا من خلال الصندوق المشترك بين اليونديب وإسبانيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
الشركاء:	وزارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وزارة العدل
الميزانية:	٠٠٠ ٠٠٠ ٩ دولار أمريكي (٠٠٠ ٥٦٠ ١ دولار تخصّ اليونيدو)
الحالة:	مشروع جارٍ
المدة:	٢٠٠٨ - ٢٠١٢

السياق

يعيش نحو ٤٠ في المائة من سكان دولة بوليفيا المتعددة القوميات دون مستوى الفقر الرسمي في البلد مما يجعلها من بين أفقر بلدان أمريكا اللاتينية. وتسجّل أعلى مستويات الفقر في المناطق الريفية من البلد (٩٠ في المائة تقريبا)، وتتجلى في أحلك صورها لدى الإناث من السكان الأصليين. وعلى الرغم من وجود إطار تنظيمي وطني بشأن المساواة، ومن أنّ المرأة هي التي تدير شؤون ٦٠ في المائة من الأُسر الريفية بسبب ارتفاع معدلات هجرة الرجال الريفيين إلى المدن، فإنّ نسبة الأراضي المسجلة باسم النساء لا تتجاوز ١,٢ في المائة. ويقلّ جداً اتصال النساء بالدولة، كما تندر مشاركتهن في التنظيمات الاقتصادية أو في حكومات المجتمعات المحلية أو الوكالات الحكومية. ومع ذلك كثيراً ما تجد النساء سبلا ابتكارية لكسب العيش. ولكن قدرتهن على تطوير مبادرتهن التجارية تقتضي تقوية مؤسسات الدعم المعنية وتحسين مهارات النساء في مجال تنظيم المشاريع.

الاستراتيجية

بتمويل من الحكومة الإسبانية عَبْرَ الصندوق المشترك بين اليونديب وإسبانيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، استهلت اليونيدو، بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، برنامجا مشتركا لإتاحة الفرص الاقتصادية أمام النساء من السكان الأصليين اللاتي يعشن في ظروف الفقر المدقع في جمهورية بوليفيا المتعدّدة القوميات. ويرمي البرنامج إلى ثلاثة أهداف مترابطة فيما بينها: ضمان حقوق المرأة في الملكية، وتوارث وصون أمن ممتلكاتها، وضمان الإنصاف بين النساء والرجال فيما يخصّ الحصول على الموجودات والائتمانات والتكنولوجيا، وتقليل عدد النساء اللائي يعانين من الفقر المدقع. وتركز تدخلات اليونيدو على دعم النساء المنتجات في تحسين صناعة وتسويق منتجاتهن الثقافية.

النتائج

- تدرّبت أكثر من ١٥٠ ٢ امرأة من السكان الأصليين على مهارات تنظيم المشاريع وإدارة الأعمال التجارية
- تلقّت نحو ٦٠٠ ١ امرأة من السكان الأصليين خدمات الدعم لإدارة الشؤون المالية؛ وحصلت ٣٠٠ ١ امرأة منهن على قروض ائتمانية صغيرة
- تلقّت نحو ٦٠٠ ١ امرأة من السكان الأصليين منحا لبدء أعمالهن التجارية الخاصة

الأثر/آفاق المستقبل

بفضل منح قروض ائتمانية صغيرة وإتاحة فرص العمل للريفيات من السكان الأصليين، سيساعد البرنامج على تمكين النساء اقتصاديا من تكوين ثروات وتشغيل غيرهنّ مما سيشكّل إسهاما في النمو الاقتصادي للبلد. وتمنح حكومة بوليفيا أولوية عليا للحدّ من الفقر وسيزود المشروع المشغّلين والمستفيدين الوطنيين بالقدرات اللازمة لضمان عنصر الاستدامة بعد انتهاء البرنامج. ويشكّل البرنامج جزءا من جهود الصندوق المشترك بين اليونديب وإسبانيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مساعدة البلد على تحقيق تلك الأهداف في القضاء على الفقر المدقع وتعزيز المساواة بين الجنسين (الهدفان ١ و٣ من الأهداف الإنمائية للألفية).

للمزيد من المعلومات عن هذا المشروع: *I.Wijngaarde@unido.org*

بيرو
الصناعات الإبداعية

نظرة سريعة

الهدف:	الحدّ من الفقر بواسطة تشجيع الصناعات الإبداعية
الهدفان الإنمائيان للألفية:	١- القضاء على الفقر المدقع والجوع ٣- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
الأولوية المواضيعية:	الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية
الجهة المانحة:	الصندوق المشترك بين اليونديب وإسبانيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
الشركاء:	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، المنظمة العالمية للسياحة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديب)، وزارة التجارة والسياحة البيروية
الميزانية:	٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي (٦٧٠ ٠٠٠ دولار أمريكي تخصُ اليونيدو)
الحالة:	مشروع جارٍ
المدة:	٢٠١٠ – ٢٠١٢

السياق

أتاح معدّل النمو المرتفع الذي شهدته بيرو خلال العقد الماضي تحوّلها من بلد منخفض الدخل إلى بلد متوسط الدخل. وعلى الرغم من هذا التقدّم فإنَّ زيادة الثروة لم توجد فرص عمل كافية لتقليص الفقر إلى المستويات المرغوبة. فما زال الآلاف من البيرويين من سكان المناطق الريفية النائية يكدحون من أجل كسب عيشهم من صنع المنتجات الحرفية التقليدية وإنتاج الأغذية الزراعية على نطاق صغير. وبغية إطلاق إمكانيات هذه الصناعات، يلزم معالجة عدد من العقبات القائمة. وهي تتضمّن نقص التقنيات الإنتاجية، وضعف الإطار المؤسسي، وثقل الأعباء التنظيمية، وقصور البنية التحتية، وغياب مخططات الدعم المالي.

الاستراتيجية

بتمويل من الصندوق المشترك بين اليونديب وإسبانيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبشراكة مع خمس وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة، بدأت اليونيدو بتنفيذ برنامج مشترك لتحسين الإطار التنظيمي من أجل تشجيع الصناعات الإبداعية وتعزيز القدرات الإنتاجية والتسويقية لصغار المنتجين. ويركّز تدخل اليونيدو على تعزيز شبكات المنتجين في القطاع الحرفي ومساعدة المنتجين على تحسين تصنيعهم وتسويقهم للمنتجات الثقافية. واختيرت لذلك الغرض مناطق أياكوتشو، وكوسكو، وبونو، ولامبايكي بالنظر لتسجيلها أعلى مستويات الفقر في البلد.

النتائج

- تلقّى المنتجون في المناطق الأربع كلها مساعدة تقنية لتحسين لوازم صناعاتهم مثل صناعات النول الحرفية، واللعب، والخزف، والأحزمة، والملبوسات (درَّبت منظمة العمل الدولية ١٢٠ مدرِّبا مُعتمداً وهم بدورهم يعيدون توفير التدريب الذي تلقوه مع الشركاء الإقليميين)
- وُضعت تصاميم جديدة، وهي مع ذلك تحترم تراث المنتجين الثقافي ويجري بيعها بنجاح في الأسواق المحلية
- أُطلع المنتجون الذين يستخدمون صوف الألباكا والقطن كمواد أولية على تقنيات الصباغة الأفضل والأكثر أمانا

الأثر/آفاق المستقبل

تشجيع الصناعات الإبداعية على إمكانيات كبيرة لا تقتصر على إيجاد سُبل الرزق لصغار المنتجين الريفيين، وإنما لنمو البلد الاقتصادي أيضا. وإذ يمنح البلد أولوية لتنمية هذه الصناعات فإنَّ الحكومة تعمل بنشاط على ترويج هذه المنتجات في الأسواق المحلية والدولية. كما يجري إشراك المؤسسات التي تمثل القطاع الخاص في أنشطة المشروع، وذلك كالتزام إضافي في إزاء تحسين سبل عيش المستفيدين.

للمزيد من المعلومات عن هذا المشروع: *F.Russo@unido.org*

تركيا

تحويل صناعة المنسوجات

نظرة سريعة

الهدف:	صناعة منسوجات تنافسية
الأهداف الإنمائية للألفية:	١- القضاء على الفقر المدقع والجوع ٣- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ٧- الاستدامة البيئية ٨- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية
الأولوية المواضيعية:	الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية
الجهة المانحة:	الحكومة الإسبانية بواسطة الصندوق المشترك بين اليونديب وإسبانيا
الشركاء:	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديب)، منظمة العمل الدولية، جمعيات مصدّري المنسوجات والملبوسات في اسطنبول
الميزانية:	٢ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي (٨٦٠ ٠٠٠ دولار أمريكي تخصّ اليونيدو)
الحالة:	مشروع جارٍ
المدة:	٢٠٠٩ – ٢٠١٢

السياق

يؤدّي إنتاج المنسوجات، منذ عهود قديمة، دوراً محورياً في ثقافة تركيا واقتصادها. وتشكّل صناعة المنسوجات اليوم أحد أهم قطاعات البلد من حيث الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي، وإيجاد فرص العمل وصافي أرباح الصادرات. ولكن إلغاء اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن المنسوجات والملبوسات في عام ٢٠٠٤ عرّض الشركات التركية لمنافسة من البلدان الآسيوية. وفي الوقت نفسه، فرضت الأسواق الدولية بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات لبيع المنسوجات والملبوسات بالتجزئة، شروطا أشد صرامة على المورّدين، ولا سيما فيما يتعلق بظروف العمل والبيئة. ويفتقر العديد من المنتجين الأتراك، وبصفة خاصة في أقل المناطق نموا، إلى المعلومات بشأن تلك التغييرات وآثارها في أعمالهم. وقد أدركت الحكومة تبعات التغييرات الهيكلية اللازمة، ومن ثم التمست المساعدة من منظومة الأمم المتحدة لغرض تحويل صناعة المنسوجات التركية.

الاستراتيجية

بتمويل من إسبانيا عن طريق الصندوق المشترك بين اليونديب وإسبانيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أعدت اليونيدو برنامجا ثلاثي السنوات لبناء القدرات في قطاع المنسوجات التركي، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وجمعية مصدّري المنسوجات والملبوسات في اسطنبول. والغاية من البرنامج هي زيادة القدرة التنافسية لقطاع المنسوجات. ويركّز البرنامج على إدماج شركات صغيرة لإنتاج المنسوجات في سلاسل القيمة المحلية والعالمية، مما يوفّر فرص عمل أفضل. كما يقدّم البرنامج دعما للشرائح السكانية المحلية المستضعفة والنساء.

النتائج

- حُدّدت التحديات الرئيسية التي تواجه شتى الفاعلين في سلسلة قيمة المنسوجات ونقاط الدخول المحتملة التي تسمح بتجميع الأنشطة الإنمائية
- أُجري تحليل تقييمي للسلوك البيئي الراهن المتبع لدى ١٠٠ من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، و١٠ من البائعين، و١٠ من منظمات دعم الأعمال في صناعة المنسوجات
- تلقّى ٩٥ خبيرا تدريبا على منهجية اليونيدو لتجمعات التنمية في كل من غازيانتب، وأديامان، ومالايطا واسطنبول
- عُقد اجتماع لفريق من الخبراء يضم جميع الفاعلين في سلسلة قيمة المنسوجات الغرض منه مناقشة الممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية لشركات صناعة المنسوجات على جميع المستويات
- جُمعت معلومات بشأن استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات ومتطلبات المورّدين، وذلك من المشترين الدوليين، بما في ذلك شركات نايكي، وأتش أند أم، وأم أند أس، وأوتّو، ولي أند فونغ، وجيري فيبير. وحُددت أيضا أنشطة التعاون الفعلية مع المشترين

الأثر/آفاق المستقبل

سيجري من خلال البرنامج المشترك تحويل قطاع المنسوجات التركي إلى قطاع أكثر إنتاجية وابتكارا واستجابة لمتطلبات المستهلكين في الأسواق المتطوّرة والناشئة. وبذلك ستتحسن قدرته التنافسية في الأسواق الإقليمية والدولية، مما يتيح له تحقيق عوائد أكبر للاقتصاد التركي، بالإضافة إلى توفير فرص عمل للملايين من سكان المناطق المستهدفة المختارة.

للمزيد من المعلومات عن هذا المشروع: *N.Weisert@unido.org*

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

›› سبل العيش الخالية من الأفيون

نظرة سريعة

الهدف:	مصدر بديل للعيش للمرتهنين بالأفيون
الهدفان الإنمائيان للألفية:	١- القضاء على الفقر المدقع والجوع ٣- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
الأولوية المواضيعية:	الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية
الجهة المانحة:	صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري الذي بادرت بإنشائه حكومة اليابان
الشريكان:	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
الميزانية:	١ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي
الحالة:	اكتمل المشروع
المدة:	آذار/مارس ٢٠٠٧ – حزيران/يونيه ٢٠١١

السياق

يعيش نحو ربع سكان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دون مستوى الفقر، بدخل يومي يقل عن دولار واحد. وتتعرض جهود الحدّ من الفقر في المناطق الريفية من مقاطعات البلد الشمالية للإعاقة بفعل انتشار الاعتماد على زراعة الخشخاش. وبغية معالجة هذه المشكلة، وما يصحبها من إدمان المخدّرات، وضعت الحكومة خطة وطنية لاستئصال زراعة خشخاش الأفيون. ولقد شارف البلد الآن على بلوغ هدفه، بيد أنّ القلق يتصاعد بشأن إمكانية استدامة ذلك الاستئصال وأثره في المجتمعات المنتجة للخشخاش سابقا.

الاستراتيجية

في عام ٢٠٠٧، بدأت اليونيدو مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة والحكومة في تنفيذ مشروع لتخفيف الارتهان بالأفيون ورفع المستوى المعيشي في ثلاث مناطق من مقاطعة اودومكسي عن طريق تنويع المحاصيل الزراعية وزيادة قيمة السلع الزراعية. وجمع المشروع بين الخبرة التقنية والميزات النسبية لدى المنظمتين. فقد وفّرت اليونيدو المساعدة التقنية من أجل تحسين الأنشطة الإنتاجية وتعزيز القدرات التجارية على مستوى القرى والمناطق والمقاطعة، بينما ساهم المكتب في تأمين بيئة خالية من المخدِّرات وتحسين الظروف المعيشية عن طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإيجاد بدائل مجدية وقانونية للأفيون.

وفي إطار مساعدة اليونيدو، شُكِّل أكثر من ٣٠ فريقا إنتاجيا قرويا وتدرّب زهاء ١ ٠٠٠ شخص على التجهيز الزراعي الأساسي وتنمية المجتمعات. وهم ينتجون ويبيعون زيت السمسم، والورق اليدوي الصنع، والمكانس، والسلال المنسوجة من الألياف الطبيعية، ومنتجات أخرى.

النتائج

- استفاد ٣٦ ٠٠٠ شخص في ٢٢ قرية من المساعدة المشتركة
- شُكِّل نحو ٣٠ فريقا إنتاجيا قرويا في ١٦ قرية، وزودوا بالأدوات ومعدات التجهيز
- تدرَّب أكثر من ١ ٠٠٠ شخص على مهارات التجهيز الزراعي الأساسية وتنمية المجتمعات
- يجري الآن تسويق ناجح للمنتجات المصنّعة محليا
- يحصل مدمنو المخدِّرات على العلاج والتأهيل داخل المجتمعات المحلية

الأثر/آفاق المستقبل

بدأ المستفيدون من المشروع في تقاسم المعارف التي اكتسبوها حديثا مع أسرهم وأصدقائهم. ويبيّن تقدير تقريبي أنّ عدد المستفيدين تضاعف تقريبا نتيجة لذلك. ويؤدّي مركز الإنتاج والتسويق في مدينة اودومكسي الآن دورا رئيسيا في تحوّل الاقتصاد المحلي، ويشكّل المركز وصلة ضرورية جدا لربط القرى النائية بالأسواق ولإتاحة الفرصة أمام القرويين أيضا لبيع منتجاتهم في العاصمة. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد القرويون من الاتصال المباشر بالأسواق عن طريق المشاركة في شتى المعارض، بما في ذلك مهرجان لاو للحرف اليدوية.

للمزيد من المعلومات عن هذا المشروع: *A.Calabro@unido.org*

السودان

›› تحديث قطاع صيد الأسماك في ولاية البحر الأحمر

نظرة سريعة

الهدف:	استدامة صيد الأسماك من أجل التنمية الاقتصادية
الأهداف الإنمائية للألفية:	١- القضاء على الفقر المدقع والجوع ٣- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ٧- الاستدامة البيئية
الأولوية المواضيعية:	الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية
الجهة المانحة:	الوكالة الكندية للتنمية الدولية
الشركاء:	وزارة الصناعة الاتحادية، وزارة ولاية البحر الأحمر للشؤون الاقتصادية والاستثمار، وزارة البحر الأحمر للشؤون الزراعية
الميزانية:	٢٤٠ ٦٨٧ ٤ دولارا أمريكيا
الحالة:	مشروع جار
المدة:	٢٠٠٩ – ٢٠١٢

السياق

تعتبر ولاية البحر الأحمر من أكثر مناطق السودان حرمانا، حيث يشتد احتياج مجتمع صيد الأسماك فيها للدعم. وفي الوقت ذاته تتمتع ولاية البحر الأحمر بموارد بحرية وساحلية وفيرة يمكنها أن تتيح لأفقر سكان المنطقة فرصا بديلة لكسب العيش. ولكن إمكانيات هذه الموارد لم تُستكشف على نحو مناسب حتى الآن. وتركّز الغالبية العظمى من سكّان المناطق الساحلية على تربية المواشي ولم تتطلع إلى البحر سوى مؤخّراً كمصدر لكسب عيشها وتحقيق أمنها الغذائي. وسيستلزم إطلاق إمكانيات صناعة صيد الأسماك تحسين المهارات التقنية والإدارية، وإقامة بنية التسويق التحتية وتعزيز مؤسسات الدعم المحلية.

الاستراتيجية

في إطار جهد يرمي إلى التصدّي لهذه التحديات، تنفّذ اليونيدو الآن مشروعا لتحديث حرفة صيد الأسماك وإيجاد فرص جديدة للتسويق في ولاية البحر الأحمر. وبتمويل من الوكالة الكندية للتنمية الدولية، يهدف المشروع إلى زيادة الدخول وتحسين سبل العيش لمجتمع صيد الأسماك في المنطقة. ويعالج المشروع كل شريحة من سلسلة القيمة بدءاً من الحصاد ومروراً بالتجهيز وانتهاءً بالتسويق، فضلا عن المدخلات اللازمة للعملية. ويشمل المستفيدون المباشرون صائدي الأسماك، والنساء في مجتمعات صيد الأسماك والمؤسسات الحكومية التي تدعم صناعة صيد الأسماك.

النتائج

- أُنشئت مواقع أرضية لإرساء القوارب ومرافق للتسويق ويجري تشغيلها حاليا في جميع مواقع المشروع. كما أُنشئت مؤسسات مشتركة بين القطاع الخاص والقطاع العام للإشراف على إدارة الأعمال التجارية في مواقع الإرساء
- أُقيمت تعاونيات لصيد الأسماك في جميع المواقع الثلاثة حيث تدرَّب ٣٤ من أعضائها على استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتنظيم المشاريع، والمسائل المتصلة بنظافة الأغذية وسلامتها، والاستثمار المستدام للموارد
- أُسست ثلاث جمعيات نسائية وجُهزت، وتلقت إقرارا رسميا من الحكومة
- تدرَّبت ٢٥٠ امرأة على مهارات تنظيم المشاريع وإدارة الأعمال التجارية
- تشغّل كل جمعية من الجمعيات النسائية في الوقت الحاضر بنجاح عددا من المنشآت الصغيرة جدا (بمشاركة مباشرة من قبل ١٠٠ امرأة)، مما يتيح للجمعيات أن تموّل تمويلا مستقلا، أنشطة معينة مثل محو الأمية وإذكاء الوعي الصحي لدى الأعضاء والرعاية اليومية
- من أجل بناء القدرات المحلية، تلقى ٢٥ من موظفي الوكالات النظيرة تدريبا في مجال بناء القدرات ونُظمت زيارتان دراسيتان لاكتساب الخبرة من بلدان أخرى

الأثر/آفاق المستقبل

يعتبر المشروع محركا مركزيا لتنمية قطاع صيد الأسماك في ولاية البحر الأحمر وقد أخذت تظهر إمكانياته في الإسهام في النمو الاقتصادي والحدّ من الفقر وتوفير الأمن الغذائي. فمجتمعات صائدي الأسماك تحقق الآن دخلا أكبر من حصيلة صيدها بعد أن كانت مهمّشة من قبل التجار في الماضي. وتمثل مواقع الإرساء الثلاثة وتعاونيات صيد الأسماك نماذج لأفضل الممارسات في مجال مناولة الأسماك وتجهيزها وتسويقها. وحرصا على ضمان الاستدامة، نُفّذت جميع التدخلات بالاستناد إلى مفهوم الاكتفاء الذاتي الاقتصادي.

للمزيد من المعلومات عن هذا المشروع: *d.tezera@unido.org*

سيراليون

›› تأمين فرص حصول المجتمعات الريفية على الطاقة

نظرة سريعة

الهدف:	توفير الطاقة الكهرمائية
الهدفان الإنمائيان للألفية:	١- القضاء على الفقر المدقع والجوع ٧- الاستدامة البيئية
الأولوية المواضيعية:	البيئة والطاقة
الجهة المانحة:	مرفق البيئة العالمية
الشريك:	وزارة الطاقة والموارد المائية في سيراليون
الميزانية:	٣٦ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي
الحالة:	مشروع جارٍ
المدة:	تموز/يوليه ٢٠٠٩ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

السياق

يؤدّي غياب الكهرباء إلى إعاقة جهود الحدّ من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي في سيراليون، شأنها في ذلك شأن الكثير من البلدان النامية الأخرى. وعلى الرغم من قدرة سيراليون على توليد الطاقة باستخدام موارد المياه والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الشمسية وغاز الميثان، ما زال يتعيّن التخلص من عقبات عديدة مثل ضعف القدرات التقنية، وغياب المؤسسات المالية في المناطق الريفية وضعف قطاع تنظيم المشاريع الخاصة.

الاستراتيجية

بناءً على طلب الحكومة، وطبقا للخطة الوطنية الرامية لتوسيع فرص الحصول على الكهرباء في المناطق الريفية، بادرت اليونيدو بتنفيذ مشروع لتعزيز تنمية استخدام مصادر الطاقة المتجددة في الأغراض الإنتاجية. ويرمي المشروع من خلال تأسيس محطات مصغّرة للطاقة الكهرمائية إلى تزويد المجتمعات الريفية بمصادر طاقة حديثة وزهيدة السعر ويمكن التعويل عليها.

وبعد حصول المشروع على الموافقة وتلقي منحة أولية من مرفق البيئة العالمية، أجرى كلّ من المركز الدولي للمحطات الكهرمائية الصغيرة في الصين، ومعهد الطاقة والموارد في الهند، نيابة عن اليونيدو، تقييما لجدوى إنشاء محطة مصغّرة للطاقة الكهرمائية في منطقة شلالات سينغمي في مقاطعة مويامبا بسيراليون. وأُجريت، في الوقت نفسه، مشاورات مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين، حيث أبدى الجميع استعدادهم للعمل كشركاء ناشطين في إقامة المحطات.

النتائج المتوقّعة

سيؤدي المشروع في نهاية المطاف إلى ما يلي:

- تزويد المجتمعات الريفية بمصادر طاقة حديثة وزهيدة السعر ويمكن التعويل عليها
- بناء القدرات اللازمة لتنمية مصادر توليد الطاقة الكهرمائية المصغّرة في المستقبل
- دعم تنمية شتى مشاريع الأعمال التجارية وزيادة فرص العمل
- تقليل تلوث بيئة الأماكن الداخلية الذي كان يُسبِّبُهُ استخدام مصادر الطاقة المحلية

الأثر/آفاق المستقبل

تشكّل المحطات المصغّرة لتوليد الطاقة الكهرمائية نهجاً زهيد التكلفة لتنمية الطاقة في الأرياف. وفي حالة انتشارها في البلد، سيسهم وجود محطات إضافية إسهاماً كبيراً في إيجاد فرص العمل والحدّ من الفقر. ويستهدف المشروع، من خلال توفير المبلغ المطلوب وقدره ٣٦ مليون دولار أمريكي، الوصول إلى ٥٠٠ ٨ أسرة و٠٠٠ ٤٥ شخص. ولقد وافق مرفق البيئة العالمية حتى الآن على توفير مليوني دولار، في حين أبدى كلّ من بنك الاستثمار والتنمية التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي استعدادهما للمشاركة في التمويل.

للمزيد من المعلومات عن هذا المشروع: *R.P.Singh@unido.org*

غواتيمالا

›› مركز وطني للإنتاج النظيف

نظرة سريعة

الهدف:	الإنتاج النظيف في غواتيمالا
الهدفان الإنمائيان للألفية:	١- القضاء على الفقر المدقع والجوع ٧- الاستدامة البيئية
الأولوية المواضيعية:	البيئة والطاقة
الجهة المانحة:	أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية
الشريكان:	برنامج الأمم المتحدة للبيئة، غرفة الصناعة في غواتيمالا
الميزانية:	٢٤٠ ٦٨٧ ٤ دولارا أمريكيا
الحالة:	اكتمل المشروع (وما زال التعاون جاريا مع اليونيدو وما زال تمويل الطرف الثالث مستمرا)

السياق

شكّل مفهوم "التنمية المستدامة" الذي أطلقته لجنة برنتلاند في أواخر عقد الثمانينات من القرن الماضي نقطة تحوّل في التنمية العالمية وسياسات البيئة. ثم أقر المجتمع الدولي بالتكافل القائم بين التنمية والاستدامة البيئية وضرورة معالجتهما معا. وفي مؤتمر قمة الأرض الذي انعقد عام ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو، كرّرت البلدان الصناعية الإعراب عن التزامها باعتماد جدول أعمال القرن ٢١، وبذلك اتفقت على دعم حصول البلدان النامية والاقتصادات التي تمرّ بمرحلة انتقالية على طرائق وممارسات وتقنيات الإنتاج المستدام.

الاستراتيجية

في أعقاب مؤتمر قمة ريو دي جانيرو، أطلقت اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مشاريع تجريبية بشأن كفاءة استخدام الموارد والإنتاج النظيف بغية إثبات جدوى الاستراتيجيات البيئية الوقائية. وبناء على النجاح المحقق في تنفيذ تلك المشاريع، اتفق الشريكان على مواصلة هذا الإنتاج عن طريق بناء القدرات الوطنية، التي يُطلق عليها اسم المراكز الوطنية للإنتاج النظيف، في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وهي تركّز على تقليل استهلاك الطاقة والماء والموارد الطبيعية الأخرى، وفي الوقت نفسه تقليل توليد النفايات والانبعاثات، لا سيما من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وتأسّس المركز الوطني للإنتاج النظيف في غواتيمالا في عام ١٩٩٩، بدعم مالي من أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية. وقدم المركز منذ تأسيسه خدمات كثيرة استهدفت النهوض بالمعارف والمعلومات المتعلقة بتقنيات الإنتاج النظيف، وكذلك تحسين عمليات إدارة الأعمال في المنشآت المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأصبح المركز الآن مؤسسة تقنية غير ربحية تتلقى الدعم من اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتتمتع في الوقت نفسه بتعاون متين يقدمه شركاؤها من المؤسسات على الصعيد الوطني مثل جامعة ديل فالي، ورابطة منتجي السكّر وغرفة الصناعة.

النتائج

قام المركز الوطني للإنتاج النظيف في غواتيمالا منذ تأسيسه بما يلي:

- تقديم المساعدة التقنية لما يزيد على ١٠٠ منشأة من مختلف القطاعات الصناعية، بما في ذلك صناعات الأغذية والمشروبات، واللدائن، والمنسوجات والجلود، ومعالجة المعادن، والسياحة
- نشر عدة أدلة وكتيبات عن أفضل الممارسات
- المشاركة في وضع سياسات وطنية بشأن تكنولوجيات الإنتاج النظيف
- تنظيم العديد من أنشطة إذكاء الوعي وحلقات التدريب ذات الصلة

الأثر/آفاق المستقبل

استطاع المركز، من خلال عمله الوثيق مع السلطات المحلية، توسيع نطاق أنشطته وخدماته بإدراج خدمات الدعم لعمليات صنع السياسات. وبصورة شاملة، تأسست المراكز الوطنية للإنتاج النظيف التابعة لليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في ٤٧ بلدا. وفي عام ٢٠٠٩، اتفق الشركاء على توسيع وتسريع أنشطة إقامة الشبكات العالمية للمراكز الوطنية للإنتاج النظيف.

للمزيد من المعلومات عن هذا المشروع: *R.VanBerkel@unido.org*

فييت نام

›› الصناعات الحرفية الخضراء

نظرة سريعة

الهدف:	الإنتاج الأخضر من أجل زيادة الاستدامة البيئية والدخل
الأهداف الإنمائية للألفية:	١- القضاء على الفقر المدقع والجوع ٣- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ٧- الاستدامة البيئية
الأولوية المواضيعية:	الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، والبيئة الطاقة
الجهة المانحة:	الحكومة الإسبانية عن طريق الصندوق المشترك بين اليونديب وإسبانيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
الشركاء:	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، منظمة العمل الدولية، مركز التجارة الدولية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
الميزانية:	٤ ٠٠٠ ٠٠٠ ملايين دولار أمريكي (٧٧٥ ٠٠٠ دولار أمريكي تخصُ اليونيدو)
الحالة:	مشروع جارٍ
المدة:	٢٠١٠ – ٢٠١٢

السياق

يحوز قطاعا الصناعات الحرَفية وصناعة الأثاث الصغير الحجم الفييتناميان على إقرار دولي باعتبارهما من أكثر الأسواق قدرة على التنافس من بين الأسواق الناشئة للمعروضات السائبة. ويجري بشكل عام إنتاج المشغولات الحرفية والأثاث الصغير على مستوى الأُسر مما يوفّر فرص عمل لما يزيد على مليون شخص يقيمون في ٢ ٠٠٠ قرية. ولكن نمو هذين القطاعين كان مصحوباً بتزايد الضغط على الموارد الطبيعية المتاحة واتّباع ممارسات حصاد غير قابلة للاستدامة في بعض الأحيان. كما تسبّبت معالجة بعض المواد في تلوّث المياه بشكل خطير بالإضافة إلى التلوّث بالنفايات. ويفتقر العديد من الحرفيين ومنتجي الأثاث الصغير الحجم إلى الدراية اللازمة بطرائق الإنتاج والتصميم المستدامة. وتعوزهم أيضاً مهارات إدارة الأعمال التجارية اللازمة لتمكينهم من الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي تتيحها الأسواق المحلية والدولية. وتؤدّي كلّ هذه الأمور إلى آثار سلبية في فرص تحقيق الدخل لدى منتجي الصناعات الحرفية والأثاث الصغير الحجم الفييتناميين، وكذلك في الاستدامة البيئية فضلاً عن النمو الاقتصادي في البلد.

الاستراتيجية

بتمويل من الصندوق المشترك بين اليونديب وإسبانيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبشراكة مع أربع وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة، بادرت اليونيدو بتنفيذ برنامج مشترك يرمي إلى زيادة الدخل وفرص العمل لزارعي المواد الأولية وجامعيها ولمنتجي الصناعات الحرفية والأثاث الصغير الحجم. ويستهدف البرنامج زهاء ٤ ٥٠٠ أسرة فقيرة في المقاطعات الفييتنامية الشمالية الأربع التالية: نغيه آن، وهوا بنه، وثان هوا، وفو ثو. والغاية من الاستراتيجية هي تطوير سلاسل قيمة "خضراء" تتميز بكونها أفضل تكاملاً وملاءمةً للفقراء وللاستدامة البيئية، ممّا يمكّن المزارعين والجامعين والمنتجين الفقراء من تحسين منتجاتهم وربطهم بأسواق أكثر ربحية.

واليونيدو مسؤولة في إطار البرنامج عن توفير إنتاج أنظف ومفاهيم تصميمية وممارسات مستدامة في قطاعات الخيزران والحرير والحشيش البحري وصناعة الورق اليدوية والصقل بالورنيش.

النتائج المتوقّعة

- تحسين فهم سلاسل القيمة للصناعات الحرفية والأثاث الصغير الحجم في مقاطعات نغيه آن، وهوا بنه، وثان هوا، وفو ثو
- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في سياق سلاسل القيمة للصناعات الحرفية وصناعة الأثاث الصغير الحجم
- زيادة دخل زارعي المواد الأولية اللازمة للصناعات الحرفية وصناعة الأثاث الصغير الحجم، وجامعي تلك المواد ومنتجيها في مقاطعات نغيه آن، وهوا بنه، وثان هوا، وفو ثو
- تحسين السياسات والأطر التنظيمية على مستوى المقاطعات والمستوى الوطني لكي تفي باحتياجات منتجي المواد الأولية والصانعين الحرفيين والمجهزين والتجار في مقاطعات نغيه آن، وهوا بنه، وثان هوا، وفو ثو

الأثر/آفاق المستقبل

بفضل تقليل الآثار البيئية عبر دورة الحياة الكاملة لبنود الصناعة الحرفية، مع تحسين قيمتها السوقية من خلال تحسين أدائها الوظيفي، وإدراج التصاميم التقليدية أو تحسين القيمة الجمالية، سيتمكن البرنامج في نهاية المطاف من ضمان وصول المنتجات الفييتنامية إلى الأسواق العالمية الراهنة لتصاميم منتجات الأثاث الداخلي، مما سيرفع المستوى الاقتصادي للزارعين الفقراء للمواد الأولية اللازمة لإنتاج الصناعات الحرفية والأثاث الصغير الحجم وجامعي تلك المواد ومنتجيها، ويعزِّز الاستدامة البيئية ويُسهم في النمو الاقتصادي في فييت نام.

للمزيد من المعلومات عن هذا المشروع: *R.VanBerkel@unido.org*

الكاميرون

›› الوكالة الوطنية للمعايير والنوعية في الكاميرون

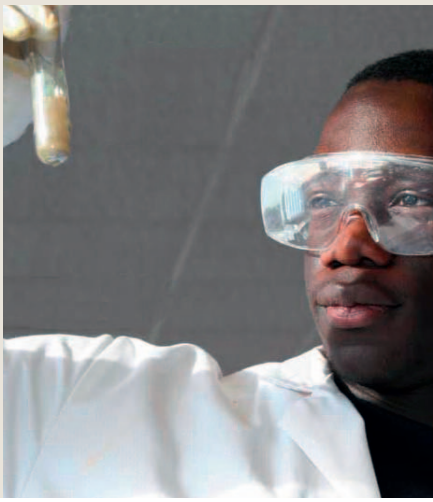

نظرة سريعة

الهدف:	التكامل الاقتصادي
الهدفان الإنمائيان للألفية:	١- القضاء على الفقر المدقع والجوع ٨- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية
الأولوية المواضيعية:	بناء القدرات التجارية
الجهة المانحة:	الاتحاد الأوروبي
الشريك:	وزارة الصناعة والتعدين والتطوير التكنولوجي (الكاميرون)
الميزانية:	٣ ٥٣٨ ٠٠٠ يورو
الحالة:	مشروع جارٍ
المدة:	٢٠٠٧ – ٢٠١٢

السياق

واجهت أسواق الكاميرون لفترة طويلة مشكلة انخفاض نوعية المنتجات التي تشكّل خطراً على صحة المستهلكين في البلد. ويعود السبب الرئيسي لذلك إلى قصور البنية التحتية الوطنية اللازمة لضمان نوعية منتجات البلد وخدماته ولوقاية صحة المستهلك. وأضف إلى ذلك تشتّت المسؤولية عن سلامة المستهلك وضمان النوعية بين عدّة وزارات مما يتسبّب في غياب التنسيق بين الإجراءات التنظيمية.

الاستراتيجية

بمساعدة مشروع اليونيدو، الممول من الاتحاد الأوروبي، تأسست هيئة وطنية للمعايير، وهي وكالة التوحيد القياسي، من أجل التوصل إلى تحديد مسؤولية مركزية بقدر أكبر عن وضع المعايير الوطنية، وحماية المستهلك ومراقبة السوق، ولضمان مشاركة الكاميرون الفعّالة في الأنشطة الدولية الرامية لتحديد المعايير. ولدعم اليونيدو لهذه المؤسسة الفتيّة أهمية حاسمة. ويستند هذا المشروع إلى خبرة اليونيدو الثرية في دعم أجهزة المعايير الوطنية، وقد أتاح منذ استهلاله أفضل الممارسات الدولية، مما عزز، عن طريق التدريب والدراسات، القدرات المؤسسية والتنظيمية والبشرية لدى وكالة التوحيد القياسي. كما تغطّي أنشطة المشروع تخطيط بناء المؤسسات وفقا لخطة وطنية بشأن النوعية تزوّد الوكالة بسيناريوهات تتيح مواصلة تطوير البنية التحتية للنوعية في الكاميرون.

النتائج

وضعت الآن وكالة التوحيد القياسي آليات وطنية سليمة لتحديد واعتماد وتعزيز معاييرها وعملياتها لمراقبة النوعية. والأهم هو إشراك القطاع الخاص ورابطات المستهلكين في أنشطة تعزيز النوعية وتحديد المعايير عن طريق الحوار المنتظم بين القطاع العام والقطاع الخاص ورسم مخطط لجائزة النوعية. ولهذه المشاركة أهمية حاسمة فيما يخصّ أحد الأهداف الرئيسية التي تتوخّاها الوكالة: أي بناء ثقافة النوعية في الكاميرون.

ويستفيد القطاع الخاص أيضا من المشروع بواسطة إنشاء مختبرات للفحص معترف بها دوليا، تُقدّم خدماتها للقطاع الخاص وللمختبرات الأخرى. وستتمكّن المنشآت الكاميرونية، ومنها بصفة خاصة منشآت القطاعات المستهدفة وهي المحاصيل الزراعية والمنسوجات والخشب، من فحص منتجاتها محليا وبأسعار معقولة، مما سييسر إلى حدّ بعيد التجارة على المستوى الإقليمي والدولي ويضمن حماية المستهلكين الداخليين، وهما اهتمامان محوريان من اهتمامات الوكالة والحكومة على السواء.

الأثر/آفاق المستقبل

يؤدي هذا المشروع في آن واحد إلى تعزيز القدرات الإنتاجية، والمساعدة على تطوير المنشآت، وتحسين بيئة إدارة الأعمال في الكاميرون، وتحضير البلد للمشاركة في التفاوض بشأن اندماجه الاقتصادي الإقليمي والدولي، ممّا سيفضي إلى مواصلة نموّه الاقتصادي. وتسهم هذه التدخلات في مساعدة الكاميرون في المدى البعيد، وهو بلد يتمتّع بموارد طبيعية هامة وبموقع جغرافي استراتيجي، على تحسين استثماره لهذه المزايا.

للمزيد من المعلومات عن هذا المشروع: *tcb@unido.org*

لبنان

›› ليبانباك: خدمات التعبئة والتغليف والتوسيم من أجل تحسين وصول الصناعات اللبنانية إلى الأسواق

نظرة سريعة

الهدف:	زيادة فرص وصول المنتجات اللبنانية إلى أسواق التصدير وتحسين بنية نوعيتها التحتية من أجل تعزيز امتثال المنتجات اللبنانية لمتطلبات الحواجز التقنية للتجارة/ التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية
الهدف الإنمائي للألفية:	١- القضاء على الفقر المدقع والجوع
الأولوية المواضيعية:	بناء القدرات التجارية
الجهة المانحة:	أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية – الحكومة السويسرية
الشريك:	وزارة الاقتصاد والتجارة (لبنان)
الميزانية:	٢ ٥٥٥ ٩٥٠ دولارا أمريكيا
الحالة:	مشروع جارٍ
المدة:	٢٠٠٦ – ٢٠١٢

السياق

التعبئة والتغليف والتوسيم دعائم أساسية للتسويق الناجح. التعبئة والتغليف الجذّابان يَروقان للزبائن، ويُضفيان، عندما يكونان مبتكرين، قيمة على السلعة إذا لَبّيا مثلاً احتياجات الزبون إلى التحكم في الحجم، وإمكانية إعادة التدوير، والوقاية من التلاعب، ووقاية الأطفال، وسهولة الفتح، وسهولة الخزن، وسهولة الحمل، ومقاومة الكسر، بينما يدعم التوسيم مطالب الدعاية، ويثبت هوية العلامة التجارية، ويحسّن التعرّف على السلعة، ويحقق أفضل توزيع لمساحات عرض السلع. كما تشكّل متطلبات التعبئة والتغليف والتوسيم أساسا لضمان سلامة الأغذية وحماية المستهلك.

ولكن إجراءات التعبئة والتغليف والتوسيم تخضع الآن إلى أنظمة الاستيراد القُطرية التي ترمي لضمان سلامة الأغذية وتيسير تتبع مصدرها. وتشكّل هذه المتطلبات القانونية تحدّيا للمصدّرين. وإذا كان قطاع تجهيز المنتجات الزراعية الراسخ في لبنان ينتج منتجات تنافسية مقبولة في الأسواق الدولية فإنه يواجه مع ذلك رفضا لبعض الصادرات بسبب عدم ملاءمة تعبئتها وتغليفها وتوسيمها.

الاستراتيجية

من أجل معالجة هذا القصور، تعاون مشروع اليونيدو لامتثال الصادرات اللبنانية ووصولها إلى الأسواق، الذي تموله أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية، مع جمعية الصناعيين اللبنانيين على إنشاء "ليبانباك" (مركز التعبئة والتغليف اللبناني)، وهو جمعية خاصة غير ربحية تمثّل طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في قطاع التعبئة والتغليف الصناعي في لبنان. والغاية من "ليبانباك" هي العمل كمركز وطني للصانعين والمنتجين وأخصائيي التعبئة والتغليف ومقدّمي البرامج التدريبية والتعليمية، وكمركز مرجعي للطلاب. وهو يسهم في تحسين نوعية التعبئة والتغليف والتوسيم في جميع أنحاء لبنان مع ضمان الامتثال لمتطلبات الأسواق الدولية.

النتائج

يتيح "ليبانباك" طائفة واسعة من الخدمات على النحو التالي:

- المساعدة على تصميم العبوات والأغلفة والتوسيمات من أجل تعزيز صورة العلامة التجارية وجاذبيتها
- تصميم هيكل العبوات، وتزويد الزبائن بعبوات وقوالب جديدة لتطوير المنتجات وصنعها
- تقديم الاستشارات لضمان تطابق المعلومات التقنية التي تحملها التوسيمات مع اللوائح التنظيمية للتعبئة والتغليف والتوسيم في شتى البلدان
- تقديم إرشادات بشأن نظم إدارة سلامة تعبئة وتغليف الأغذية، والعمليات والمتطلبات التنظيمية للمساعدة على الامتثال للمعايير واللوائح الدولية
- التدريب والدعم التقني لمواكبة الاتجاهات الحديثة في المواد والتقنيات والتكنولوجيات المستخدمة في التعبئة والتغليف، ونشر المعلومات عن ممارسات الصنع الجيدة، وتحليل المخاطر ومواضع الضبط الحرجة، ومعايير الاتحاد البريطاني للبائعين بالتجزئة، ومعايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس
- ترويج إجراءات التعبئة والتغليف المستدامة داخل الدوائر الصناعية اللبنانية

الأثر/آفاق المستقبل

أثبت هذا المشروع بالفعل آثاره الإيجابية الكبرى في الاقتصاد اللبناني عن طريق زيادة صادرات البلد، ولا سيما صادراته إلى الأسواق الجديدة – وساعد تحسين التعبئة والتغليف على تعزيز صورة المنتجات اللبنانية في الأسواق العالمية.

للمزيد من المعلومات عن هذا المشروع: *tcb@unido.org*

المغرب

›› النساء منظِّمات المشاريع

نظرة سريعة

الهدف:	استحداث فرص جديدة أمام النساء منظِّمات المشاريع لكسب العيش
الهدفان الإنمائيان للألفية:	١- القضاء على الفقر المدقع والجوع ٣- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
الأولوية المواضيعية:	الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية
الجهة المانحة:	الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية
الشريك:	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الجديدة (المغرب)
الميزانية:	٢٦٠٠٠٠٠ يورو
الحالة:	مشروع جارٍ
المدة:	أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ – كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

السياق

يمكن العثور على بعض أكثر القطاعات الواعدة في الاقتصاد المغربي، التي تضمّ العديد من النساء، في الشمال، الذي هو أيضاً إحدى أكثر المناطق حرماناً في هذا البلد. وقد أدّت حالة عدم الكفاءة في عمليات الحصاد والإنتاج، فضلاً عن الافتقار إلى المهارات الإدارية، إلى فقدان في معدّلات الإنتاجية وفرص درّ الدخل لدى النساء منظِّمات المشاريع. وتشكّل القيود الثقافية عقبة إضافية. ولهذا تأثير سلبي لا يقتصر على فرص النساء في كسب العيش فحسب، بل يشمل النمو الاقتصادي للبلد أيضاً.

الاستراتيجية

بالتآزر مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، استحدثت اليونيدو برنامجاً لتنظيم المشاريع يرمي إلى تحسين فرص كسب العيش لسكان المناطق الريفية إلى جانب تعزيز القدرة على المنافسة لدى جماعات تديرها نساء تعمل على نطاق ضيِّق في إنتاج زيت الزيتون وصناعة المنسوجات وتجفيف الفواكه والخضروات.

وركّز المشروع المعني على تحسين عمليات الإنتاج باستخدام معدات جديدة لجعل الإنتاج أسرع وأفضل وأكثر أماناً بالنسبة للنساء منظِّمات المشاريع. وقامت اليونيدو أيضاً بتدريب أكثر من ٤٠٠ امرأة في الإدارة والتصنيع الجيد ونظم التتبّع والأمان الغذائي. وكفل ذلك للنساء منظِّمات المشاريع إمكانية إنتاج منتجات أكثر أماناً وقدرة على المنافسة وامتثال أعمالهن التجارية لمعايير ولوائح السوق الصارمة والتغلّب على الحواجز التي تعترض سبيل التجارة، فضلاً عن ضمان استمرارية الصادرات.

وساعدت اليونيدو أيضاً النساء على تعزيز مهاراتهن التقنية والتجارية وعلى المضي في تطوير شبكاتهن وتنويع الإنتاج بحيث يشمل منتجات ذات قيمة مضافة أكبر، إلى جانب تدريبهن على إدارة الشؤون المالية والتسويق والترويج. وأتاح ذلك للنساء تصدير جزء من إنتاجهن وبيع الجزء الآخر منه في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، تمّ بناء شبكة راسخة من مؤسسات الدعم المحلية في مجالات تكنولوجيا الإنتاج وإدارة الأعمال التجارية والتسويق. ومُثّلت بعض الأعمال التجارية التي تديرها نساء في معارض تجارية في جميع أنحاء أوروبا.

النتائج

دُرِّبت أكثر من ٤٠٠ امرأة في مجالات الإنتاج والإدارة والتحسينات التكنولوجية والنظم، الأمر الذي أفضى بدوره إلى النتائج التالية، في المتوسط:

- زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في الإيرادات
- زيادة بنسبة ٤٠ في المائة في الإنتاجية
- تحسُّن نوعية المنتجات، والحصول على مصادقات تفيد الامتثال لمعايير الأغذية العضوية
- زيادة في المبيعات والأسعار
- الوصول إلى أسواق التصدير

الأثر/آفاق المستقبل

في الوقت الحاضر، أصبحت النساء اللواتي يدرن أعمالهن التجارية في شمال البلد أفضل تنظيماً ويُحسِّنَ استخدام المواد الخام المحلية ويبعن منتجاتهن على الصعيدين المحلي والدولي. وفضلاً عن ذلك، وفي حين حافظ المشروع على احترامه للقيم الثقافية، فقد ساعد أيضاً على تمكين النساء اقتصادياً: فهنّ الآن يكوِّن ثروة ويوظِّفن أخريات وقد تحسّنت مكانتهن داخل أسرهن/مجتمعاتهن المحلية.

للمزيد من المعلومات عن هذا المشروع: *J.Moll-de-Alba@unido.org*

موزامبيق

›› سدّ الفجوة بين الجنسين في المدرسة

نظرة سريعة

الهدف:	تنمية تطوير المشاريع لدى الفتيان والفتيات
الهدفان الإنمائيان للألفية:	١- القضاء على الفقر المدقع والجوع ٣- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
الأولوية المواضيعية:	الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية
الجهة المانحة:	حكومة النرويج
الشريك:	وزارة التعليم والثقافة في موزامبيق
الميزانية:	٢٣٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي
الحالة:	مشروع جارٍ
المدة:	٢٠٠٧ – ٢٠١٢

السياق

تنخفض الفجوة بين الجنسين في موزامبيق عن مستواها في معظم البلدان النامية وعدّة بلدان متقدّمة. وقد حقّقت موزامبيق تقدّماً كبيراً من حيث الفرص الاقتصادية والتمكين السياسي، إذ تشغل الموقعين الخامس والحادي عشر في العالم، وفقا للتقرير العالمي عن الفجوة بين الجنسين لعام ٢٠٠٩. ولكن موزامبيق تحتل الموقع الثالث والعشرين بعد المائة في فئة التحصيل التعليمي، حيث توجد فجوة عميقة بين مستوى تعلّم الإناث والذكور وتتراجع مشاركة الإناث بعد مستوى التعليم الابتدائي. وتوضح نتائج الدراسات المتكررة أنّ الفتيات ذوات المستويات التعليمية المنخفضة يعملن على الأرجح في أعمال غير رسمية منخفضة الدخل في مراحل حياتهن اللاحقة.

الاستراتيجية

في عام ٢٠٠٧، وبدعم من اليونيدو وتمويل من حكومة النرويج، أدرجت وزارة التعليم والثقافة برنامجا لتعليم تنظيم المشاريع في المنهج الدراسي للمدارس الثانوية والمهنية في مختلف أنحاء البلد. والبرنامج موجّه للفتيان والفتيات على السواء، وهو يرمي إلى تعزيز قدرات ومهارات تنظيم المشاريع لديهم بما يؤدّي في آخر المطاف إلى حفز عملية تصاعدية للنمو الاقتصادي من أجل الحدّ من الفقر.

وأُجريت في بادئ الأمر مناقشات مع أسر الطلاب والسلطات المدرسية تناولت الفوائد العملية والفعلية التي تحققها الشابات من اكتساب مهارات تنظيم المشاريع. وشارك في هذه العملية المعلمون والمعلمات والطلاب والطالبات على السواء بالإضافة إلى بعض أعضاء المجتمع. وبغية التصدي للعقبات الاجتماعية والثقافية القائمة، انضمّ الطلاب إلى أفرقة المناقشة التي تناولت كيفية التغلّب على تلك العقبات. وبتزويد الفتيان والفتيات بمجموعة واسعة من مهارات تنظيم المشاريع فإنهم يتمكّنون من تعلّم كيفية تحديد فرص القيام بالأعمال التجارية، وكذلك تخطيط أعمالهم الصغيرة واستهلالها وإدارتها.

النتائج

- تنفيذ البرنامج في ١٦٠ مدرسةً
- تدريب ١ ١٨٥ معلّماً ومعلّمةً (١٧١ معلّمةً أي ما يعادل ١٦,٣١ في المائة)
- مثّلت الفتيات ٤٨ في المائة من الطلاب والطالبات الذين تابعوا المنهج وعددهم ١٣٦ ٠٠٠ طالب وطالبة
- في عام ٢٠١٠ اكتسب ٨٥ في المائة من الطلاب والطالبات مهارات تنظيم المشاريع
- تدريب ٢٢٥ مدرّساً على إعداد المعلّمين السابق للخدمة
- المساواة في تمثيل الفتيان والفتيات في بدء أنشطة الأعمال التجارية الصغيرة
- التزام متساو إزاء التدريب من قبل الطلاب والطالبات في المناطق الريفية والمدنية

الأثر/آفاق المستقبل

في سياق الحوار الراهن بشأن التنمية، ثمة إقرار واسع بدور التعليم الحفّاز في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولكن التركيز يجري بالدرجة الأولى على تحقيق التعليم الابتدائي الشامل (الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية). وتبيّن البحوث أنّ النساء اللاتي ينجحن في إكمال مستويات تعليمية أرفع يكنّ أكثر قدرة على التحكّم في مصائرهن وعلى الإسهام في النمو الاقتصادي. ويضمن هذا المشروع قدرة كلا الجنسين على الاستفادة من مستويات تعليمية أعلى. ولقد حفّز الأثر الإيجابي الشديد الذي حقّقه البرنامج وزارة التعليم والثقافة على إدراجه في الاستراتيجية الوطنية للتعليم النظامي.

للمزيد من المعلومات عن هذا المشروع: G.Ott@unido.org

الهند

›› عجلات النمو

نظرة سريعة

الهدف:	وصول صانعي مكونات السيارات إلى الأسواق
الهدف الإنمائي للألفية:	٨- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية
الأولوية المواضيعية:	بناء القدرات التجارية
الجهات المانحة:	حكومة الهند، شركة فيات، اليونيدو
الشريك:	جمعية صانعي مكونات السيارات الهندية
الميزانية:	١ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي
الحالة:	اكتمل المشروع
المدة:	١٩٩٩ – ٢٠١٠

السياق

تعتبر صناعة تجهيزات السيارات بالغة الأهمية للاقتصاد الهندي. ويؤلّف رقم الأعمال السنوي للشركات الرئيسية التي يبلغ عددها ٥٠٠ شركة ٤,٧ في المائة من ناتج الهند المحلي الإجمالي و١٩ في المائة من عائدات الضرائب غير المباشرة في البلد. إلا أنّ المورّدين يواجهون ضغوطا متزايدة من حيث الأسعار والنوعية والخدمات. وتتزايد بالمثل أسعار الأجزاء والعناصر والنظم التي يُكلّف صانعو السيارات جهات أخرى بتوريدها، إلاّ أنّ العديد من صغار المورّدين يجدون صعوبة شديدة في اغتنام تلك الفرص.

الاستراتيجية

استهلّت اليونيدو في عام ١٩٩٩، بالشراكة مع جمعية صانعي مكونات السيارات الهندية، برنامجا لتحسين صناعة تجهيز السيارات الهندية. وساعد البرنامج المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم داخل قطاع صنع مكونات السيارات في التصدّي للتحديات المتصلة بانخفاض الإنتاجية، وضعف النوعية وعدم اتساقها، وقابلية التوسّع، حتى يمكنها أن تصبح شركات موردِّة لأجزاء السيارات تتسم بقدر أكبر من الكفاءة والعولمة وفعالية التكلفة.

وساعد المشروع خلال مراحله الثلاث في تحسين قدرات ١٣٣ من صانعي مكونات السيارات. وفي الفترة نفسها، تلقّى ٥٠ استشاريا وطنيا وخبيرا من خبراء الشركات وموظفا مختصا بالنوعية، التدريب على منهجية تحسين الإنتاجية، وهي المنهجية التي تَشَارَكَ في وضعها كلٌ من اليونيدو والجمعية المذكورة.

النتائج

كنتيجة مباشرة لبرنامج التحسين، حقّقت معظم الشركات المشاركة تحسينات كبيرة في أداء أعمالها التجارية على النحو التالي:

- زيادة في المبيعات بلغ متوسطها ٣٣ في المائة
- زيادة في عدد الزبائن الجدد بلغ متوسطها ٦ زبائن جدد
- زيادة في عدد المنتجات الجديدة، بلغ متوسطها ٣٠ منتجا جديدا لكل شركة
- زيادة في وفورات التكلفة، بلغ متوسطها ٠٠٠ ٧٣ دولار أمريكي لكل شركة
- زيادة في الإنتاجية بلغ متوسطها ٧٠ في المائة تقريبا

الأثر/آفاق المستقبل

بعد استكمال المشروع في عام ٢٠١٠ سيبدأ تنفيذ برنامج للمتابعة في عام ٢٠١٢ من أجل توسيع وتعميق نطاق خدمات البرنامج الأصلي. وسيسعى البرنامج إلى مواصلة مساعدة منشآت توريد مكونات السيارات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الوفاء بمتطلبات الأسواق الإقليمية والدولية واحتياجات المشترين وتجسيد نهج التحسين المتواصل – ليس على مستوى الشركات فحسب، وإنما في الدائرة الأوسع لمؤسسات الدعم أيضا. وسيؤدّي ذلك في آخر المطاف إلى مواصلة تحسين فرص وصول تلك الشركات إلى الأسواق واستدامة البنية التحتية لخدمات الدعم الموجّه إلى صانعي المكونات الحاليين واللاحقين على نحو أكبر.

للمزيد من المعلومات عن هذا المشروع: *N.Weisert@unido.org*

البلدان النامية
الصناعات الصيدلانية

نظرة سريعة

الهدف:	الحصول على الأدوية في البلدان النامية وأقل البلدان نموا
الهدفان الإنمائيان للألفية:	٦- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والملاريا والسل وسائر الأمراض ٨- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية
الأولوية المواضيعية:	الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية
الجهتان المانحتان:	حكومة ألمانيا، اليونيدو
الشركاء:	وزارات الصحة و/أو الصناعة/التجارة، القطاع الصيدلاني
الميزانية:	٤ ٧٠٠ ٠٠٠ يورو
الحالة:	مشروع جارٍ
المدة:	٢٠٠٦ – ٢٠١٢

السياق

يقع عبء المرض بشكل غير متناسب على كاهل البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وما زالت الأمراض الجائحة البارزة كفيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا تخلّف، آثارا مدمرة في الصحة العمومية. ويُقدّر أنّ أفريقيا تتحمل ٢٥ في المائة من عبء الأمراض العالمي وأنّ ما يزيد على ٥٠ في المائة من الوفيات العالمية للأطفال دون سنّ الخامسة تحدث في هذه القارة. وتشمل التحديات التي تعترض معالجة هذه المأساة قصور النظم الصحية، ونقص الموارد البشرية وقلة توافر السلع الاستهلاكية. وهناك العديد من المبادرات الجارية التي ترمي للمساعدة على التصدي لتلك التحديات. وفي هذا الصدد، يمكن لمواصلة تنمية القطاع الصيدلاني المحلي إحداث أثر إيجابي في النتائج الصحية في البلدان النامية وأقل البلدان نموا، والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.

الاستراتيجية

بدعم مالي من حكومة ألمانيا، استهلّت اليونيدو مشروعا لتعزيز الإنتاج المحلي للأدوية الأساسية والمساهمة في تعزيز فرص الحصول على الأدوية المتيسّرة التكلفة. والتحديات التي تواجه هذه الصناعة هي تحديات معقّدة؛ فهناك الجوانب التقنية المتعلقة بالإنتاج والتنظيم بالإضافة إلى المسائل ذات الصلة مثل الحصول على الاستثمار، ووضع السياسات اللازمة لدعم القطاع، وتنمية الموارد البشرية الأساسية، وتعزيز نقل التكنولوجيا.

ومن أجل مجابهة تلك التحدّيات، يرمي المشروع إلى تيسير الحوار بين القطاع العام والقطاع الخاص بشأن وضع استراتيجية مشتركة في قطاع الصناعات الصيدلانية والمساعدة على تنفيذ مجموعة شاملة من الحلول. ويساعد المشروع على بناء القدرات لدى المؤسسات ذات الصلة مثل رابطات رجال الأعمال والمؤسسات التدريبية من أجل المساهمة في تطوير القطاع الصيدلاني.

النتائج

- أقام المشروع في تموز/يوليه ٢٠١١ شراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي للمساعدة على تسريع خطة صنع المستحضرات الصيدلانية لأفريقيا، وهي آلية اعتمدها مؤتمر قمة رؤساء الدول الأفريقية في أكرا عام ٢٠٠٧
- أُحرز تقدّم في وضع استراتيجيات وطنية في كل من غانا وكينيا وفييت نام
- أُنشئت جمعية لقطاع المستحضرات الصيدلانية الجنيسة في أفريقيا الجنوبية من أجل مناصرة اهتمامات الصناعات الصيدلانية
- أُجري عدد من البحوث بشأن اقتصادات الإنتاج، والحصول على رأس المال اللازم لصنع المستحضرات الصيدلانية في أفريقيا، وعمليات الصنع الفعّالة في قطاع المستحضرات الصيدلانية، وفلسفة الحوافز في صنع المستحضرات الصيدلانية
- تمّ إنتاج ونشر سلسلة من التقييمات الوطنية للصناعات الصيدلانية في بلدان مختارة

الأثر/آفاق المستقبل

يلعب الإنتاج المحلي للأدوية الأساسية الرفيعة الجودة وذات القدرة التنافسية دورا هاما في تحسين فرص الحصول على الأدوية. وترى اليونيدو في ذلك نشاطاً هاماً تتقاطع فيه متطلبات الصحة العمومية والتنمية الاقتصادية. وتشمل الدول التي انضمّت للمشروع حتى الآن أوغندا، بوتسوانا، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زمبابوي، غانا، الكاميرون، كمبوديا، كينيا، ليسوتو، نيجيريا.

للمزيد من المعلومات عن هذا المشروع: J.Reihnardt@unido.org

الدول الجزرية الصغيرة النامية

›› الربط بالشبكة الكهربائية

نظرة سريعة

الهدف:	استحداث خدمات الطاقة المستدامة
الهدفان الإنمائيان للألفية:	١- القضاء على الفقر المدقع والجوع ٧- الاستدامة البيئية
الأولوية المواضيعية:	البيئة والطاقة
الجهتان المانحتان:	حكومة النمسا، حكومة إيطاليا
الشركاء:	أمانة جماعة المحيط الهادئ، ورابطة الطاقة الكهربائية للمحيط الهادئ، ومنظمة الدول الأمريكية، وشركة خدمات مجموعة الطاقة والأمن، والاتحاد الائتماني التعاوني للخدمة العامة
الميزانية:	٤٣٥ ٠٠٠ يورو
الحالة:	مشروع جارٍ
المدة:	٢٠٠٧ - ٢٠١١

السياق

في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية الموجودة في المحيط الهادئ والكاريبي، أُحبطت الجهود الرامية إلى الحدّ من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي جرّاء عدم وجود الكهرباء. أمّا الاعتماد الكثيف على الوقود الأحفوري المستورد، فضلاً عن النقص الحادّ في رأس المال اللازم لتوفير قدرة كهربائية إضافية فإنه يجعل الدول الجزرية الصغيرة النامية عرضة للتأثّر بتقلّبات أسعار النفط على الصعيد الدولي ولحالة عدم التيقّن من استمرار إمدادات الطاقة. وعلى الرغم من أنّ لدى الجزر إمكانات كبيرة تتيح لها إنتاج الطاقة باستخدام موارد الطاقة الشمسية والكتلة الحيوية، فإنّ من الضروري التغلّب على حواجز معيَّنة في هذا الصدد، مثل الافتقار إلى الموارد المالية والتقنية والبشرية.

الاستراتيجية

بفضل تمويل من النمسا وإيطاليا، تقوم اليونيدو حالياً، بالتآزر مع الجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية، بتنفيذ مشاريع لتطوير الطاقة المتجدّدة في غرينادا وساموا وجزر سليمان. وتهدف هذه المشاريع، من خلال تعزيزها نظم الطاقة المتجدّدة وبناء قدرات المؤسسات الشريكة، إلى المساهمة في النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. ويعتمد المشروع المعني على أنشطة سابقة في مجال الطاقة المتجدّدة تم الاضطلاع بها في المنطقة، فضلاً عن اعتماده على الخبرة التي اكتسبتها وكالات أخرى.

ففي جزر سليمان، تمّ تزويد مركز للمجتمع المحلي في مقاطعة مالايتا بألواح الطاقة الشمسية لتوفير الكهرباء من أجل أغراض الإضاءة وتشغيل آلات خياطة وأدوات لتجهيز الأغذية وأجهزة تبريد. وسيوفّر المركز أيضاً التدريب للشابات على المهارات الأساسية، مثل الخياطة وحفظ الأغذية، وسيساعدهن على إقامة مشاريعهن الذاتية، مما يتيح كسب الرزق وتحسين رفاه المجتمع المحلي.

وفي غرينادا، تمّ تدريب موظفين معنيين بالإقراض واستُحدثت فرص تتيح للمشترين تلقّي قروض طويلة الأجل. وأُقيمت حملة ترويجية لإذكاء الوعي بالفوائد الاقتصادية والبيئية المترتّبة على التحوّل من نظام تسخين المياه بالطاقة الكهربائية إلى نظام تسخين المياه بالطاقة الشمسية.

النتائج المتوقّعة

- زيادة استخدام الطاقة المتجدّدة
- تحسين فرص حصول المجتمعات المحلية على الكهرباء
- زيادة استقلال موارد الطاقة
- دعم مختلف المشاريع التجارية وزيادة فرص التوظيف
- خفض انبعاثات غازات الدفيئة التي كان يسبّبها سابقاً استخدام الوقود الأحفوري

الأثر/آفاق المستقبل

إنَّ خدمات الطاقة المستدامة ضرورية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن المسلّم به تماماً أنّ الطاقة المتجدّدة تتيح الفرصة لزيادة الرفاه الاجتماعي، والحدّ من الواردات، وإيجاد فرص عمل، ودرّ دخل جديد. ففي جزر سليمان وساموا، تعتزم اليونيدو تحديد المشاريع والعمليات التي يمكن أن تستفيد إنتاجيتها من استخدام الطاقة المتجدّدة والممارسات التي تكفل كفاءة استخدام الطاقة. وسيجري أيضاً التماس دعم مالي لمحطات تجريبية في بالاو وتونغا وفانواتو. وفي غرينادا ستعمل اليونيدو على توسيع نطاق نظم تسخين المياه بالطاقة الشمسية، وستسعى إلى زيادة حجم استخدام غيرها من تكنولوجيات الطاقة المتجدّدة وتدابير كفاءة استخدام الطاقة.

للمزيد من المعلومات عن هذا المشروع: *M.Draeck@unido.org*

معلومات عامة عن اليونيدو

حجم المنظمة وهيكلها

أُنشئت اليونيدو في عام ١٩٦٦، ثم أصبحت وكالة متخصّصة من وكالات الأمم المتحدة في عام ١٩٨٥. ويبلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة حاليا ١٧٤ دولةً عضواً. وقد انضمّت توفالو، التي هي أحدث عضو، إلى اليونيدو في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وترد في الصفحتين ١٣٦ و١٣٧ قائمة بجميع الدول الأعضاء.

ولدى اليونيدو نحو ٧٠٠ موظف يعملون في المقر والمكاتب الثابتة الأخرى. وقد أعاد المؤتمر العام في دورته الثالثة عشرة (٧-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩) تعيين كانديه ك. يومكيلاّ (سيراليون) مديرا عاما لليونيدو لمدة أربع سنوات. ويلغ الحجم الإجمالي لعمليات اليونيدو ٣٦١ مليون يورو لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بلغ مجموع قيمة برامج ومشاريع اليونيدو الجارية للتعاون التقني ٨٨٢ مليون دولار. وفي عام ٢٠١١، بلغت قيمة برامج التعاون التقني المنفّذة ١٦٦,٧ مليون دولار، وهي أعلى قيمة منذ أن أصبحت اليونيدو وكالة متخصّصة في عام ١٩٨٦. ويرد هيكل المنظمة في الصفحة ١٣٥.

هدف اليونيدو الرئيسي

هدف المنظمة الرئيسي هو تعزيز التنمية الصناعية المستدامة في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. ولبلوغ هذه الغاية، تعزّز اليونيدو أيضاً التعاون على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والقطاعي.

أجهزة تقرير السياسات

لليونيدو جهازان لتقرير السياسات، هما المؤتمر العام ومجلس التنمية الصناعية. وتعدّ لجنة البرنامج والميزانية جهازاً فرعياً تابعاً لمجلس التنمية الصناعية.

المؤتمر العام

تجتمع الدول الأعضاء في اليونيدو مرة كل سنتين في المؤتمر العام، وهو أعلى جهاز لتقرير السياسات في المنظمة. ويحدّد المؤتمر المبادئ والسياسات التوجيهية، ويوافق على ميزانية اليونيدو وبرنامج عملها، ويعيّن المدير العام. كما ينتخب المؤتمرُ الممثّلين في مجلس التنمية الصناعية ولجنة البرنامج والميزانية. وقد عقدت دورة المؤتمر العام الرابعة عشرة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

ومن المقرّر أن تُعقد دورة المؤتمر العام الخامسة عشرة من ٢ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

مجلس التنمية الصناعية

يتألّف المجلس من ٥٣ عضوا، وهو يستعرض تنفيذ برنامج العمل والميزانيتين العادية والتشغيلية ويقدّم توصيات إلى المؤتمر العام بشأن مسائل السياسات، بما في ذلك تعيين المدير العام.

ويجتمع المجلس مرة واحدة في السنة. وقد عُقدت دورة المجلس التاسعة والثلاثون من ٢٢ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١.

لجنة البرنامج والميزانية

لجنة البرنامج والميزانية، التي تتألّف من ٢٧ عضوا، هي جهاز فرعي تابع للمجلس. وهي تجتمع مرة واحدة في السنة، وتساعد المجلس في إعداد ودراسة برنامج العمل والميزانية وغير ذلك من المسائل المالية. وقد عُقدت دورة لجنة البرنامج والميزانية السابعة والعشرون من ١١ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١.

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

اليونيدو في العالم

في عام ٢٠١١، احتفظت اليونيدو بشبكة ميدانية تتألّف من ٢٩ مكتباً إقليمياً وقُطرياً حول العالم، بعضها يُعنى بأكثر من بلد واحد. وإضافة إلى ذلك، ظلّ ١٧ مكتباً من مكاتب اليونيدو المصغّرة عاملاً خلال عام ٢٠١١. واحتفظت اليونيدو أيضاً بمكتب يرأسه مستشار صناعي كبير في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو يمثّل خطوةً أولى في سبيل إنشاء مكتب قُطري هناك في المستقبل. وعلاوة على ذلك، فهي ما زالت تشغّل مركزاً للتعاون الإقليمي في تركيا .

الدول الأعضاء في اليونيدو

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
أرمينيا
إريتريا
إسبانيا
إسرائيل
أفغانستان
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوزبكستان
أوغندا

أوكرانيا
إيران (جمهورية- الإسلامية)
إيرلندا
إيطاليا
بابوا غينيا الجديدة
باراغواي
باكستان
البحرين
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بليز
بنغلاديش
بنما
بنن
بوتان

بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
البوسنة والهرسك
بولندا
بوليفيا (دولة - المتعدّدة القوميات)
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركمانستان
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
توغو
توفالو
تونس
تونغا
تيمور-ليشتي

جامايكا
الجبل الأسود
الجزائر
جزر البهاما
جزر القمر
جمهورية أفريقيا الوسطى
الجمهورية التشيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
جورجيا
جيبوتي
الدانمرك
دومينيكا
الرأس الأخضر
رواندا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
ساموا
سان تومي وبرينسيبي
سانت فنسنت وجزر غرينادين
سانت كيتس ونيفيس
سانت لوسيا

توجد شبكة من مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في العالم تشجِّع على توجيه الاستثمار والتكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. ويوجد أيضا عدد من مراكز التكنولوجيا الدولية في مراحل مختلفة من التطوير وتعمل على نحو وثيق مع مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا .

إضافة إلى ذلك، هناك ٤٧ مركزاً وبرنامجاً وطنياً للإنتاج الأنظف، أنشأتها اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويجري إنشاء المزيد منها .

وتحتفظ اليونيدو بمكاتب في بروكسل (الاتحاد الأوروبي) وجنيف (الأمم المتحدة) ونيويورك (الأمم المتحدة) .

سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سلوفينيا
السنغال
سوازيلند
السودان
سورينام
السويد
سويسرا
سيراليون
سيشيل
شيلي
صربيا
الصومال
الصين
طاجيكستان
العراق
عُمان

غابون
غامبيا
غانا
غرينادا
غواتيمالا
غيانا
غينيا
غينيا الاستوائية
غينيا-بيساو
فانواتو
فرنسا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية-
البوليفارية)
فنلندا
فيجي
فييت نام
قبرص
قطر

قيرغيزستان
كازاخستان
الكاميرون
كرواتيا
كمبوديا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
لبنان
لكسمبرغ
ليبريا
ليبيا
ليتوانيا
ليسوتو
مالطة

مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
ملاوي
ملديف
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وإيرلندا
الشمالية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
موناكو
ميانمار
ناميبيا

النرويج
النمسا
نيبال
النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
هايتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
اليابان
اليمن
اليونان

المختصرات

الأونكتاد:	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأيدز:	متلازمة نقص المناعة المكتسب
الإيزو:	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي
الإيفاد:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
الإيكواس:	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
البرنامج الإنمائي:	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
البنك الدولي:	البنك الدولي للإعمار والتنمية
دولار:	دولار الولايات المتحدة
الفاو:	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
فيروس الأيدز:	فيروس نقص المناعة البشرية
مجلس الرؤساء التنفيذيين:	مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق
نوراد:	الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي
الويبو:	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
اليونديب:	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
اليونسكو:	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
اليونيب:	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
اليونوف:	مكتب الأمم المتحدة في فيينا
اليونيدو:	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ISSN 1020-7708
IDB.40/2-PBC.28/2

طبع في النمسا
V.12-50508—June 2012—215

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Telephone: (+43-1) 26026-0, Fax: (+43-1) 26926-69
E-mail: unido@unido.org, Internet: www.unido.org